المجمع الجزائري للغة العربية

بَعْضُ ٱلدِّرَاسَاتِ ٱللُّغَوِيَّةِ وَٱللُّغَوِيَّةِ ٱلِاجْتِمَاعِيَّةِ

مُشْكِلَاتٌ وَحُلُول

ٱلْأُسْتَاذ طَاهِر مِيلَة

مَنشُورَاتُ المَجمَعِ الجَزَائِرِيِّ لِلُغَةِ العَرَبِيَّة

2026

** تخضع أي أسماء تجارية وأسماء منتجات مذكورة في هذا الكتاب إلى علامات تجارية أو ملكية فكرية أو حماية براءة اختراع، وهي علامات تجارية أو ملكية فكرية مسجلة لأصحابها المعنيين أو وصف المنتج وما إلى ذلك...، حتى في حالة عدم وضع علامة معينة في هذا العمل، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقصد بذلك أن هذه الأسماء قد تعتبر غير مقيدة فيما يتعلق بتشريعات حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية، وبالتالي يمكن لأي شخص استخدامها.

تصميم غلاف الكتاب: حمزة سعادي - المجمع الجزائري للغة العربية/ **2026.
الإيداع القانوني: **أفريل 2026.

ISBN: 978-9969-9672-2-7

**حقوق الطبع محفوظة
© طاهر ميلة
©منشورات المجمع الجزائري للغة العربية 2026.

06 شارع العقيد محمد بوقرة - الأبيار- الجزائر.

*** **الوصف الببليوغرافي**

ميلة، طاهر
بعض الدراسات اللغوية واللغوية الاجتماعية/طاهر ميلة. - الجزائر:
منشورات المجمع الجزائري للغة العربية،2026.-352 **ص ؛16×24 سم.**
ردمك: 978-9969-9672-2-7
الكلمات الدالة : اللغة العربية؛ التهيئة اللغوية؛ المسائل المعجمية؛ المصطلح العلمي
ديوي: 410.

محتوى الكتاب

تمهيد **7**

الفصل الأول: قضايا التهيئة اللغوية، وما يتصل بها.....**9**

1.جهود رواد النهضة العربية في نقل المعارف الحديثة إلى اللغة العربية.....**11**

2.ألفاظ الحضارة وبعض مشكلاتها.....**27**

3. ألفاظ الحضارة من منظور الدراسات الثقافية والتاريخية.....**43**

4.التهيئة اللغوية: مفاهيم وحلول..... **51**

5.المقاربة الاجتماعية اللسانية لعلم المصطلح **69**

الفصل الثاني: قضايا المعيار.....**87**

1. مفهوم المعيار في اللسانيات بين موقف وصفي وآخر إلزامي..... **89**

2. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية لتمام حسان.....**101**

3. تنوع الاستعمال ومقتضيات المعيار.....**129**

الفصل الثالث: مسائل لها تأثير في اللغة العربية.....**155**

1.الثنائية اللغوية العربية ومدى تأثيرها في انتشار العربية الفصيحة.....**157**

2.انعكاسات حركة الترجمة على وضع اللغة العربية الحالي.....171

3.اللغة والعولمة واقع وآفاق.....183

الفصل الرابع: مسائل معجمية.....195

1.محتوى النص المعجمي وبنيته في كتاب العين "للخليل بن أحمد الفراهيدي".....197

2.اشكالية استعمال الكلمات الدخيلة والعامية في بعض الأعمال الأدبية والصحفية.....215

3. مواقف اللغويين العرب مما استجد في الاستعمال وأثرها في معاجمهم.....227

الفصل الخامس: بعض قضايا المصطلح والمعجم.....251

1.التنوع المصطلحي في اللغة العربية حديثا: عوامله وآثاره.....253

2.مواصفات القاموس المدرسي المعاصر.....271

3. المعجم العربي والحياة المعاصرة 293

4. جهود محمد بن أبي شنب في علمي المفردات وصناعة المعجم.....307

5. مقارنة المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، بعينة من المسارد المصطلحية..... 323

6. لغات التخصص، وظائفها وتعدد مجالاتها 337

تمهيد

لقد عرفت اللغة العربية ازدهارا كبيرا في القرون الخمسة الأولى من تاريخها، إذ تعد اللغة الحضارية الأولى في العالم، تلك الحضارة التي كانت شد إليها الرحال، من كل فج وصوب، ليس فقط لزيارة المساجد الثلاثة المعروفة آنذاك، بل أيضا لمعرفة ما وصلت إليه هذه الحضارة الكبيرة، والاستفادة منها، لما فيها من علوم واختراعات، لم تعرفها الحضارات التي كانت قبلها، غير أن عوامل كثيرة، جعلتها تدخل فيما يسمى "عصور الانحطاط"، بسبب الحروب الكثيرة التي عرفتها هذه العصور، وتسلط الممالك على التحكم في الحياة السياسية والعامة، وأدى كل ذلك وغيره، إلى تقهقر هذه الحضارة في معظم مظاهرها مثل عجز الشعراء على الإبداع، وفساد ملكة اللغة العربية، وظهرت في مقابل ذلك، حضارة أخرى في تلك الفترة، بدءا من القرن الرابع عشر الميلادي في إيطاليا، ثم انتشرت في باقي بلدان العالم، لما لها من اختراعات واكتشافات كالطباعة وغيرها ومازالت في نمو وازدهار إلى يومنا هذا.

لم يتفطن العلماء العرب واللغويون، إلى ما حدث من جديد في النهضة الأوروبية، إلا في أوائل القرن التاسع عشر، بعد حملة نابليون على مصر، وحمله معه نماذج من الاختراعات والاكتشافات، في كثير من المجالات العلمية والتقنية على وجه الخصوص، فانبهر العرب بما رأوه، ويومها بدأت حركة إحياء اللغة العربية وإصلاحها، بفضل رجال كرسوا حياتهم للنهوض بها، واسترجاع مكانتها، بصفتها لغة حضارية كبيرة يعترف بها الداني والقاصي، وهي الآن، من بين اللغات الرسمية في جميع المنظمات الدولية، منها منظمة الأمم المتحدة. لكنها مازالت تعاني من بعض الصعوبات التي تعيق نموها وتطورها المنشود في العديد من المجالات، وفي مقدمتها المجالات العلمية والتقنية، والتكنولوجيات المتقدمة على الخصوص، لكنها ليست هي الوحيدة في العالم فيما يتصل بهده المسألة، ما عدا اللغات المنتجة للمعرفة التي

تتصدرها اللغتان الإنجليزية والفرنسية بدرجة أقل بكثير، ما عدا بعض الخصوصيات التي تنفرد بها.

حاولنا أن نقف عند مواضع الخلل والصعوبات التي اعترضت التواصل بين مستعملي اللغة العربية، في عدد من المقالات والمحاضرات التي قدمت في الجزائر، وفي بعض البلدان العربية، في مشرقها ومغربها. كما تضمنت بعض هذه الأعمال، ما لم توفره البحوث والدراسات اللسانية العربية، لمعرفة كيفية معالجة البحوث والدراسات الغربية المشكلات اللسانية التي تعيق مسائل التواصل العلمي والحضاري عموما.

الفصل الأول

قضايا التهيئة اللغوية

وما يتصل بها

1.جهود رواد النهضة العربية في نقل المعارف الحديثة إلى اللغة العربية[1]:

نتناولنا في هذا الموضوع جهود رواد النهضة العربية الحديثة، واقتصرنا فيه على ما يتصل بكيفية تهيئتها، لتتمكن من نقل ما فرضته الحضارة الغربية الحديثة من مفاهيم حضارية وعلمية وتقنية على جميع اللغات الأخرى المتأخرة عن إنتاج المعارف التي عرفتها هذه الحضارة، ومنها اللغة العربية، فهي بذلك تندرج ضمن حركة إصلاح كبيرة، ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر، بعد حملة نابليون على مصر، التي كان من ثمارها ما قام به رواد النهضة العربية الحديثة من دراسات وأعمال جليلة، شملت أوضاع الأمة العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ومنها وضع اللغة العربية، وهو الموضوع الأساس هنا.

1.1. تشخيص حال استعمال اللغة العربية في القرن التاسع عشر

ليست هذه التهيئة اللغوية [1] من عمل فرد واحد، كما أنها لم تقتصر على بلد معين، بل هي سلسلة من الجهود العلمية المترابطة والمتكاملة، قام بها عدد كبير من رواد النهضة العربية الحديثة، ومن جاء بعدهم، إذ أسهم كل واحد منهم، إما بحل مشكلة أو مشكلات، أو اقتراح حل أو حلول، ولايزال العمل جاريا إلى اليوم، ولن ينتهي مادامت المعرفة العلمية التي نستفيد منها اليوم، تأتي من غيرنا. ونركز هنا على أشهر الرواد الذين ساهموا في إعداد هذه التهيئة اللغوية، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فمنهم على سبيل المثال لا الحصر: رافع رفاعة الطهطاوي، وأحمد فارس الشدياق، وإبراهيم اليازجي، وأنستاس ماري الكرملي، وأحمد تيمور، ونجله محمود تيمور، وعبد القادر المغربي والشيخ محمد عبده الذي ذكر ما يجب أن تشمله هذه التهيئة اللغوية أو الإصلاح قائلا: "...الإصلاح الأول هو تحرير الدين من التقليد... والثاني إصلاح أساليب اللغة العربية... " [2]

إن ما دفع هؤلاء الرواد إلى إصلاح اللغة العربية، أي تهيئتها، هو وضعها المتدهور في هذا العصر، أي في القرن التاسع عشر، وما قبله ببضعة قرون، كما أن لهؤلاء الرواد غاية، وهي تنمية هذه اللغة وترقيتها إلى مستوى اللغات الحضارية الكبيرة، وهو ما من شأنه أن يجعل هذه اللغة، قادرة على نقل ما تزخر به هذه اللغات الحضارية الكبيرة من علوم وتقنيات وفنون.

لقد شرع هؤلاء الرواد في البداية، في تشخيص مواضع ضعف أداء الناطقين باللغة العربية، لا العربية في ذاتها، منهم أحمد فارس الشدياق الذي قال: "لا شك في أن مفردات العربية غير تامة، بالنظر إلى ما استحدث بعد العرب من فنون وصنائع، مما لم يخطر ببال الأولين، وهو غير شين على العربية، إذ لا يحتمل أن واضع اللغة يضع أسماء لمسميات غير موجودة، وإنما الشين علينا الآن في أن نستعير هذه الأسماء من اللغات الأجنبية، مع قدرتنا على صوغها من لغتنا... "[3].

واشتكى الشيخ إبراهيم اليازجي من صعوبات ممارسة الكتابة باللغة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكثرة العقبات التي تعترض سبيل الكتاب والأدباء قائلا :"لم يمر على الكاتب العربي عصر كانت الكتابة فيه أصعب مزاولة ولا أوعر سبيلا، وأكثر عقبات من العصر الحالي، ولا أتى على العربية عهد هي فيه أضيق مجالا وأشد عقما بمطالب أهلها من هذا العهد" [4].كما أشار الشيخ إبراهيم اليازجي إلى بعض الأسباب التي جعلت هؤلاء الكتاب عاجزين عن التعبير عما جاءت به الحضارة الغربية الحديثة قائلا: "...فإذا نظرنا إلى حال الأمة العربية في هذا العهد، وما انتشر بينها من التمدن الغربي، وجدت أنها قد أفضت إلى حال، انتقلت فيها من أفقها الأول دفعة واحدة، وهجمت على تمدن فجائي، قد نبت في غير أرضها، ونما في غير جوها، ولم يبلغ إليها، إلا وهو على تمام أشده وكمال كيانه، فكان انتقالها إليه، والحال هذه أشبه بالطفرة فوجدت بين أيديها من أنواع الملبس والمفرش والمطعم

والماعون وأدوات الترف والزينة ومصطلحات العلم والصناعة والتجارة والسياسة، وفنون الأحاديث والتصورات، وغير ذلك مما هو مباين لما عندها" [5].

ونجد الشيخ إبراهيم اليازجي، في المقال ذاته، يدعو إلى سن طريق (أي وضع خطة أو تهيئة لغوية) تمكن هؤلاء الرواد من إيجاد مقابلات عربية لهذه المفاهيم العلمية والحضارية قائلا: "فإذا لم نبادر إلى سن طريق، يمكن به وضع ألفاظ لهذه المستحدثات، أو سبك ألفاظها في قالب عربي لا تتشوه به هيئة اللغة، لم نلبث أن نرى الأقلام قد تقيدت عن الكتابة في هذه الأمور البتة، وأصبح أكثر اللغة أعجميا" [6]. كما أشار الشيخ إبراهيم اليازجي إلى المشكلات التي تعترض الكاتب العربي للتعبير عن هذه الألفاظ الحديثة، لكثرتها وتباينها عن نظام الكلمات العربية إذ قال: "... وأصبح الكاتب مضطرا إلى أن يضع مئات، بل آلاف من الأسماء التي لا يجد لها رديفا في لسانه، ولا في وسعه أن ينقل تلك الألفاظ في صورتها، لشدة تباين بين طبيعة هذه اللغة، وبين لغات أولئك الأقوام، لأن الألفاظ فيها محصورة الأوضاع، محدودة الصيغ، لا تقبل الزيادة عليها إلا منها، ولا يمكن أن تدس اللفظة الأجنبية بينها، إلا بعد أن تجانسها وتآخيها" [7].

ونجد، من بين الذين أبدوا آراءهم في استعمال اللغة العربية وطبيعة أساليبها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على وجه الخصوص وما بعده، الشيخ الإمام محمد عبده الذي قال: "كانت أساليب الكتابة تنحصر في ضربين، كلاهما يمجه الذوق، وتنكره لغة العرب، الأول ما كان مستعملا في مصالح الحكومة، وما يشبهها. وهو ضرب من ضروب التأليف بين الكلمات، وبين رث خبيث غير مفهوم، ولا يمكن رده إلى أي لغة من لغات العالم، لا في صورته، ولا في مادته. والنوع الثاني ما كان يراعى فيه السجع وإن كان باردا... "[8].

وقد مس هذا الضعف جميع المجالات التي بقيت تستعمل فيها اللغة العربية،

مثل المصالح الإدارية والحكومية بصورة عامة [9]. وفنون الأدب التي قال عنها حلمي خليل: "هي في حالة سقم في نماذجه الشعرية والنثرية" [10].

ونجد هذا الضعف أيضا في اللغة المستعملة في الصحافة، كالوقائع المصرية في بداياتها على الخصوص، وغيرها من الصحف التي نقدها إبراهيم اليازجي، كما أشرنا إليها أعلاه [11].

كما نجد ذلك أيضا، فيما يؤلف باللغة العربية عامة، وأحسن مثال على ذلك لغة عبد الرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتي [12].

فالعامل الأساسي في ضعف الأداء باللغة العربية، هو إبعادها عن المجالات الحيوية التي تسمح لأي لغة، مهما كانت، أن تنتشر وتتطور وتبدع، وكانت اللغة التركية هي التي حلت محل اللغة العربية التي لم يبق لها سوى الاعتصام في بعض المؤسسات التعليمية القديمة مثل الأزهر والقرويين والزيتونة [13].

وهذا الإبعاد للغة العربية، مارسته أيضا فرنسا وإنجلترا ومعظم الدول المستعمرة، إن لم نقل جميعها، في القرنين التاسع عشر والعشرين، في عدد من البلدان العربية المستعمرة، منها الجزائر وغيرها. ومثل هذا الوضع مازال قائما إلى يومنا فيما يتصل ببعض التخصصات العلمية والتقنية، نتيجة تأخر البلدان العربية عن اللحاق بالركب العلمي المعاصر، لسرعة تطوره وضخامته. فإبعاد لغة عن استعمالها في مجال معرفي معين يؤدي حتما إلى عجزها. فاللغة المبعدة عن الاستعمالين العلمي والتقني لا يمكن أن تكون وظيفية، ولا دقيقة ولا موحدة، مثل اللغتين الإنجليزية والفرنسية على سبيل المثال، ولن يحدث ذلك إلا بكثرة الاستعمال لمدة طويلة. ونتج عن ضعف استعمال اللغة العربية أيضا في العهد العثماني، تقلص انتشارها في البلدان الإسلامية الأخرى، كما أشار إلى ذلك أنور الجندي، قائلا: "... وإن

بلغت مرحلة من مراحل الضعف والعجز "[14]. ومرد ذلك إلى أن اللغة العربية لم تعد مصدرا للمعرفة العلمية والتقنية، مثل ما كانت عليه في العصور القديمة.

2.الموضوعات اللغوية التي شملتها هذه التهيئة اللغوية

شرع رواد النهضة العربية، منذ العقود الأولى من حملة نابليون على مصر، في التفكير في إعداد تهيئة لغوية مناسبة للنهوض باللغة العربية واسترجاع مكانتها التي عرفتها في أزهى عصورها، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وشملت هذه التهيئة اللغوية، أو الحركة الإصلاحية، كما سماها هؤلاء الرواد، جميع الموضوعات التي من شأنها حل المشكلات التي يطرحها موضوع ألفاظ الحضارة الحديثة والمصطلحات العلمية. ومن أهم الموضوعات التي درسوها والأعمال التي أعدوها نجد: طرائق توليد الألفاظ، نقد المعاجم القديمة، تأليف أخرى، تأسيس مجامع لغوية، إصدار الجرائد والمجلات، إنشاء مدرسة للترجمة وغيرها من الموضوعات والأعمال، وفيما يأتي لمحة موجزة عن كل واحدة منها.

2. 1. طرائق التوليد

هي من المسائل اللغوية الأولى التي أولاها رواد النهضة العربية أهمية كبيرة، منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، لأنها تعد الأدوات التي تمكن اللغويين والعلماء ورجال الإعلام وغيرهم من إثراء العربية بكلمات جديدة، للتعبير عن هذه الأعداد الكبيرة من المفاهيم العلمية والتقنية والمهنية، فضلا عن المفاهيم الجديدة المتداولة عند عامة الناس، أي ألفاظ الحضارة بمفهومها الضيق. وحرص هؤلاء الرواد على أن تكون هذه الطرائق موافقة لما عرفته العربية أيام ازدهارها.

لقد أشار معظم هؤلاء الرواد إلى أهمية هذه الطرائق، وكثير منهم، قدم عنها دراسات علمية معمقة، بالرجوع إلى ما ورد عنها في التراث العربي على وجه

الخصوص، وما يقابلها في اللغات الأجنبية، كما أسهم كل واحد منهم في توليد مئات الكلمات الجديدة، منهم على سبيل المثال لا الحصر أحمد فارس الشدياق الذي قال عنها: "... على أن أكثر هذه الأسماء من قبيل اسم المكان واسم الآلة وصوغ اسم المكان والآلة في العربية مضطرد (يقصد مطرد) من كل فعل ثلاثي، فما الحاجة أن نقول فبريقة أو كازخانة، ولا نقول معمل أو مصنع، أو نقول بيمارستان ولا نقول مستشفى أو نقول ديوان ولا نقول مأمر، وهنا تحوجني الغيرة على العربية..." [15].

كما أشار أحمد فارس الشدياق إلى النحت ودوره في -تنمية اللغة العربية (ونرى أنه أفرط في تفاؤله فيما يتعلق بمردود هذه الطريقة في اللغة العربية) قائلا: "وكيفما كان، فإن النحت طريقة حسنة، تكثر بها مواد اللغة وتتسع أساليها، ولها نظير في اللغة اليونانية وسائر اللغات الإفرنجية، وهي التي كثرت بها مواد لغاتهم، وما أحوجتنا إلى الأخذ منها... " [16].

كما رد أحمد فارس الشدياق -بأسلوب غير مباشر، على ما قاله ذوو السلطان والمال في عصره، بشأن اللغة العربية وعدم قدرتها على التعبير عما جاءت به الحضارة الحديثة في تصورهم، أي أنهم يرونها غير صالحة لهذا العصر قائلا: "...فمن ثم مست الحاجة إلى زيادة تفصيل لمفردات لغتنا وتبيين لأصولها من متفرعاتها، وإفراز لأفعالها من مشتقاتها". [17]

وفيما يتصل بمسالة الاتفاق على طريقة من طرائق التوليد قال الشدياق: "فإذا قرروا طريقة لصوغ الألفاظ (يقصد الأدباء والكتاب) اقتدى بهم جميع الكتاب والمؤلفين ..." [18](وهذا الرأي هو الصواب، لكنه لم يتحقق في الاستعمال في كثير من الأحيان، من قبل هؤلاء الكتاب والمترجمين).

أما رأيه في قبول الدخيل في اللغة العربية من عدمه، فاختار قبوله، دون أن يميز بين الدخيل والمعرب، وحجته في ذلك هي: " لما دخلت ألفاظ العجم إلى لغتنا، ولقائل

هنا أن يقول ألفاظ (الألفاظ) العجمية في العربية غير منكر، وكل لغة من اللغات فلابد أن يكون فيها دخيل، فاللغة هي بمنزلة المتكلمين بها، فلا يمكن لأمة أن تعيش وحدها من دون أن تختلط بغيرها، فهذا هو أصل التمدن ..." [19]. وذكر في ذلك طرائق توليد أخرى، من غير الاشتقاق من اسمي المكان والآلة، تثرى بها اللغة العربية كالنحت خاصة والتركيب [20].

أما الشيخ إبراهيم اليازجي فيعد أيضا من كبار اللغويين في العصر الحديث، وأشاد بعلمه في اللغة كثير من اللغوين والأدباء، منهم أمين نخلة والمنفلوطي وحسن ظاظا وغيرهم، كما عرف بكثرة التوليد، وبذلك يعد من كبار المساهمين في إحياء التراث اللغوي القديم.

ويرى الشيخ إبراهيم اليازجي أن طرائق تنمية اللغة العربية تكون ناجعة بالاشتقاق والنحت والمجاز والتعريب [21].

2.2. الاهتمام بالمعاجم

أدرك رواد النهضة، منذ البداية، أهمية المعجم ودوره في حفظ الوحدات المعجمية من الضياع، فضلا عن كونه أول مصدر يلجأ إليه، قبل الإقدام على توليد أي وحدة معجمية جديدة، لأنه يعد بمثابة خزان كبير، يعكس ما استعمل من قبل، لذا لا يستغني عنه اللغويون والأدباء والمترجمون ورجال الإعلام وغيرهم من المتعلمين.

بدأ رجال الإصلاح بنقد المعاجم القديمة التي لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات هذا العصر، كما شعروا بالحاجة الماسة إلى تأليف معاجم جديدة، تعين الباحثين على معرفة ما في التراث المعجمي العربي القديم، واستثماره في التعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية الجديدة، وكذا تدوين ما جاءت به الحضارة الغربية، وليس له مقابلات في اللغة العربية، أي تعريبه، إذا كان ذلك ضروريا.

ولذلك نجد رفاعة رافع الطهطاوي قد شرع في إعداد ما يشبه المعجم أو المسرد، وضعه في مقدمة كتابه "المعادن النافعة" وهو عبارة عن قائمة من الكلمات الصعبة التي ترجمها وشرح معانيها، كما دعا غيره من المترجمين إلى القيام بمثل هذا العمل، ثم يجمع كل ذلك في معجم يستفيد منه المترجمون الآخرون [22]. وقال حلمي خليل إن قصد رفاعة الطهطاوي من هذا المعجم تنمية اللغة العربية، مستندا في ذلك إلى قوله: " ولما كانت هذه الألفاظ في الأغلب أعجمية، لم ترتب إلى الآن في كتب اللغة العربية، وكان يتوقف فهم هذا الكتاب عليها، عربناه بأسهل ما يمكن التلفظ به فيها على وجه التقريب، حتى إنه يمكن أن تعتبر على مدا (مدى) الأيام دخيلة في لغتنا، كغيرها من الألفاظ المعربة من الفارسية واليونانية"[23].

كما نقد هؤلاء الرواد المعاجم القديمة ودعوا إلى تأليف معاجم جديدة، وهو ما قام به بالفعل أحمد فارس الشدياق الذي قال في كتابه الجاسوس على القاموس: " أحببت أن أبين في هذا الكتاب من الأسباب، ما يخص أهل العربية في عصرنا هذا، على تأليف كتاب في اللغة، يكون سهل الترتيب واضح التعاريف، شاملا للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتاب، وكل من اشتهر بالتأليف" [24].

ومما قاله الشيخ محمد عبده أيضا عن إصلاح اللغة العربية ما يأتي: " إن إصلاح اللغة العربية في حاجة إلى إصلاح آخر فوق إصلاح التعليم لفنونها وآدابها وإتقان الكتابة والخطابة فيها، وهو ما فعله الفرنسيس وغيرهم من شعوب العالم، من تأليف المجامع، لوضع المعاجم اللغوية وتاريخ تطور اللغة، وما دخل فيها من اصطلاح ومعرب وغيره والمعاجم العلمية وفلسفة البيان والانتقاد وغير ذلك ..." [25]. كما دعا الشيخ محمد عبده إلى تعلم لغة من اللغات الأجنبية حتى من قبل رجال الدين ليعرفوا ما عندهم من جيد الأعمال وما يجب تصحيحه [26].

2 .3. إنشاء مجامع لغوية

ظهرت فكرة المجمع اللغوي مع رفاعة الطهطاوي الذي أعجب بالمجمع الفرنسي، أثناء إقامته في باريس[27] ثم تحمس إلى هذه الفكرة بعده، عدد من رواد النهضة، منهم أحمد فارس الشدياق والشيخ إبراهيم اليازجي ومحمد عبده وغيرهم، لأنهم لاحظوا اختلاف الواضعين فيما بينهم في نقل المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة الحديثة إلى اللغة العربية، وهذا يعني أن هؤلاء الرواد أدركوا أنهم في حاجة ماسة إلى سلطة لغوية عليا، تشرف على هذه الحركة التوليدية، وتنسق جهود القائمين عليها، وتبحث عن الحلول العلمية للمشكلات المطروحة في هذا الموضوع.

وقد تحققت هذه الفكرة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، بتأسيس أول مجمع لغوي سمي باسم مؤسسه توفيق البكري، وكان من بين أعضائه الشيخ محمد عبده والشنقيطي وتوفيق البكري وغيرهم، ولكنه لم يدم مدة طويلة. وأسست في النصف الأول من القرن العشرين مجامع لغوية رسمية في كل من دمشق والقاهرة وبغداد، وتتابع بعد ذلك تأسيس مجامع لغوية أخرى في النصف الثاني من القرن العشرين في معظم البلدان العربية، غير أن كثيرا منها ليس له مردود كبير في ترقية اللغة العربية وتوحيد مصطلحاتها العلمية وألفاظ الحضارة الحديثة التي أسست من أجلها.

2 .4. معهد للترجمة

يعد رفاعة الطهطاوي أول من تخصص في الترجمة من المصريين، أثناء إقامته في فرنسا. وبعد عودته إلى مصر، أنشأ مدرسة للترجمة سنة 1835 بعد موافقة محمد علي، سميت "مدرسة الألسن". وكان الطلبة فيها يدرسون عددا من اللغات، مثل الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والفارسية والتركية، كما يدرسون عددا من

التخصصات العلمية.[28]

ولعل الهدف الأول لمحمد على من الموافقة على تأسيس هذه المدرسة، هو تكوين موظفين جدد، لتسيير الإدارات التي فتحها في عهده، غير أن الترجمة عند رواد النهضة وعامة المثقفين تعد النافذة الأولى لنقل المعارف العلمية والحضارية إلى اللغة العربية، وكان كثير من هؤلاء الرواد ممن يحسنون لغة أو أكثر.

2 .5. إنشاء صحف ومجلات

من المسلم به أن للصحافة، بمختلف أنواعها، دورا عظيما في نشر اللغة والرقي بها في العصر الحديث، بل لا تقل أهميتها عن التعليم ونشر الوعي بين الناطقين بها. وقد أدرك رواد النهضة هذه الأهمية، لذلك شرعوا في إنشاء جرائد ومجلات منذ بداية حملة نابليون على مصر، مثل جريدة "الوقائع المصرية"، ثم انتشرت الفكرة بعد ذلك في جميع البلدان العربية ومنها الجزائر.

نجد، من بين الذين اشتهروا في مجال الصحافة، إبراهيم اليازجي الذي أسس جريدة الضياء وتتبع ما يرد فيها من أغلاط لغوية، إن لم نقل الأخطاء، التي يقع فيها الصحافيون، وكان يشير إلى مواضع الغلط، كما كان يبين التأثير السلبي لهذه الأغلاط على اللغة العربية. ولم يكتف بالوقوف عند تسجيل الأغلاط، بل كان يقدم بدائل لما هو غير سليم. وقد أورد ذلك في كتابيه "نجعة الرائد" و"لغة الجرائد". ومما قاله في هذا الموضوع ما يأتي: "لا نزال نرى في بعض جرائدنا ألفاظا، قد شذت عن منقول اللغة، فأنزلت في غير منازلها، واستعملت في غير معناها، فجاءت بها العبارة مشوهة، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلا عما ترتب عن مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولاسيما إذا وقع في كلام من يوثق به فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير... "[29]

3.مناظرات في بعض المسائل الخلافية

تباينت آراء اللغويين المحدثين في كيفية استثمار ما وضعه "المولدون" في القرون الماضية، فمنهم من رفض الاحتجاج بكلام هؤلاء، ومنهم من قبل به، كأحمد فارس الشدياق الذي قال: "وازنت فيها (أي الألفاظ والمصطلحات) بين العرب العاربة والعرب المولدين والغرض من ذلك الاحتجاج بكلام هؤلاء إذ كانوا متضلعين من العربية كجرير والفرزدق والأخطل وبشار بن برد ومهيار الديلمي وأبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي فراس وأضرابهم" [30].

واستمر هذا الخلاف بين اللغوين المحدثين فيما بينهم حول المولد، ومن الأمثلة على ذلك النقاش الذي دار بين عبد الله البستاني وأنستاس ماري الكرملي، حول كلمة حبذا التي أنكرها عبد الله البستاني على الكرملي الذي رد عليه قائلا: "إنكار الشيخ البستاني لحبذا لكونه مولدا ولأن المولدين، لم ينطقوا به بهذا المعنى الذي اتخذه بعض كتاب هذا الزمان الأخير، كلام لا يؤخذ به وإلا لو نأخذ به لطرحنا من العربية جميع مصطلحات العرب العلمية والفنية والصناعية والعمرانية ولم يبق بيدنا منها إلا الشيء الندر التافه الذي لا ينطبق إلا على حال البداوة أو على الحاضرة، ولم يكن عندنا ما نؤدي به عن أحوالنا العصرية، فنكون قد رجعنا القهقرة إلى العصور الأولى، وصرنا في أخريات الناس، وهذا لا يقبله العقل..." [31]

كما وقع خلاف بين المحافظين والمجددين في كثير من المسائل، منها مسألة السماع من المحدثين، أي قبول اللغة التي يستعملها الأدباء ورجال العلم والثقافة وغيرهم في عصرنا الحالي. ومن أشهر الذين كتبوا في هذا الموضوع وأقنع أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقبول السماع من المحدثين، ولو ببعض الشروط، هو أحمد حسن الزيات الذي قدم محاضرة قيمة بعنوان: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟ [32]

وعليه فقد وجدت بعض المسائل الخلافية السابقة وغيرها، صدى لدى أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقرر المجمع أن يسند إلى عدد من كبار أعضائه، من بينهم أحمد حسن الزيات، دراسة كل مسالة بصفة معمقة، ثم تقديم آرائهم فيها، وأصدر المجمع بعد ذلك قراراته العلمية في كثير من المسائل الخلافية من بينها مسألتا المولد والسماع من المحدثين. فكان قراره حول المولد كالآتي: "المولد هو لفظ استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي شائع "وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي، لم تعربه العرب. وقد أصدر المجمع قراره في شأن هذا النوع " إما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة، لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالا. والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام."[33]

وكان قراره في مسألة "السماع من المحدثين" كالآتي: "يقبل السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حده، قبل إقراراها" [33]. واستمرت هذه التهيئة اللغوية في النصف الثاني من القرن العشرين والعقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، وانضم إليها معظم البلدان العربية، التي لم تسمح لبعض منها ظروفها في البداية بالمشاركة في هذا المشروع اللغوي الحضاري الكبير، لكونها دولا مستعمرة، كما اتسعت جهود اللغويين والعلماء والأدباء ورجال الإعلام والمترجمين إلى إثراء اللغة العربية، بمئات الآلاف من الألفاظ العامة والمصطلحات العلمية والتقنية، كما أنشئت معاهد وجمعيات ومنظمات للرقي بها أكثر، حتى تصل إلى ما وصلت إليه اللغات العالمية.

وقد كان من ثمار هذه الحركة الإصلاحية إحياء اللغة العربية واسترجاع مكانتها الحضارية وخاصة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك في

العلوم القانونية والسياسية والإعلامية، ولكنها مازالت تعاني صعوبات كثيرة في العلوم والتقنيات القديمة والحديثة، بسبب تزايد سرعة تطورها، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، وهذا الوضع ليس خاصا باللغة العربية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الهوامش

[1]يقصد بمفهوم "التهيئة اللغوية" جميع القرارات التي تتخذ لتوجيه استعمال لغة أو عدد من اللغات أو ضبطه، وهي تنفيذ لسياسة لغوية سطرتها دولة من الدول أو النخبة.

[2]عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر. (65/2) عن المولد، ص: 509.

[3]كنز الرغائب، 202/1.

[4]مجلة الضياء 449/2-450، سنة 1900، المولد، ص:549.

[5] مجلة الضياء 2/ 449-450، أفريل سنة 1900. المولد، ص: 518.

[6] مجلة الضياء، أبريل سنة 1900، ص ص: 449-450، حلمي خليل، ص: 518.

[7]مجلة الضياء 2/ 449-450. حلمي خليل، ص ص: 519-550.

[8]عن أنور الجندي، أضواء على الأدب العربي المعاصر، ص ص: 20،21، محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده)، 926/1.

[9]محمد خلف الله أحمد، معالم التطور الحديث، ص: 88. (حلمي خليل، المولد، ص: 480 وما قبلها).

[10]معالم التطور الحديث، ص ص : 211،204. المولد، الصفحة نفسها.

[11]حلمي خليل، المولد ص ص: 480، 491.

[12]ينظر الجبرتي، عجائب الآثار 95/1-96. ينظر أيضا محمد خلف الله أحمد، معالم التطور الحديث، ص:88، 204، 211، المولد، ص ص: 482 و483.

[13] أنور الجندي، أضواء على الأدب العربي المعاصر، ص ص: 20، 21.

[14]أنور الجندي: أضواء على الأدب العربي المعاصر. ص: 21.

[15]كنز الرغائب 1/،202. المولد، ص:540.

[16] كنز الرغائب 202/1. المولد؛ ص: 540.

[17] الجاسوس على القاموس، المولد، ص:3.

[18] كنز الرغائب 205/1، المولد، ص: 542.

[19] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[20] المصدر السابق، المولد ص ص: 540-541.

[21]مجلة الضياء 2/ 451 -452 سنة 1900، المولد، ص: 550.

[22]أحمد بدوي، تاريخ الترجمة، ص 88. نقلا عن المولد، ص:528.

[23]رفاعة الطهطاوي، قلائد المفاخر، ص: 3.

[24]الزركلي، الأعلام، 184/1. حلمي خليل، ص: 539.

[25]محمد رشيد رضا تاريخ الأستاذ الإمام. 1/ 926.

[26]رشيد رضا، تاريخ الإمام محمد عبده. ص: 927.1

[27]تخليص الإبريز في تخليص أخبار باريس، حلمي خليل، المولد ،ص: 579.

[28] ينظر جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، ص: 52.

[29] لغة الجرائد، ص2. المولد، ص:548.

[30] الجاسوس على القاموس ص 520، المولد، ص ص: 543.

[31] مناظرة لغوية ص58. حلمي خليل، ص:558.

[32]أحمد حسن الزيات، الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟ مجلة الرسالة، العدد 862، سنة 1950.

[33]مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص: 12

قائمة المراجع والمصادر

1- أحمد بدوي، تاريخ الترجمة. نقلا عن المولد، ص:528.

2- أحمد حسن الزيات، الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟ مجلة الرسالة، العدد 862، سنة 1950.

3- تخليص الإبريز في تخليص أخبار باريس، حلمي خليل، المولد.

4- الجاسوس على القاموس، المولد.

5- جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر.

6- الجندي أنور. (1968). أضواء على الأدب العربي المعاصر.

7- حمزة عبد اللطيف. (1952). أدب المقالة الصحفية في مصر.

8- رشيد رضا، تاريخ الإمام محمد عبده.

9- رفاعة الطهطاوي، قلائد المفاخر في غريب عوائد الأوائل والأواخر.

10- الزركلي، الأعلام، 1. حلمي خليل.

11- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والآثار، 1.

12- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، 2.

13- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، الجزء الأول 1. 1288. الطبعة الأولى.

14- لغة الجرائد. المولد.

15- مجلة الضياء، سنة 1990، أفريل، مصر.

16- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (1984)، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

17- محمد خلف الله أحمد، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، القاهرة (1961)، 1.

18- محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، مطبعة المنار، 1925.

19- معالم التطور الحديث، المولد.

20- مناظرة لغوية. حلمي خليل.

21- المولد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، حلمي خليل، الطبعة الثانية، بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

2- ألفاظ الحضارة وبعض مشكلاتها

1. 2 مفهوم ألفاظ الحضارة وأسباب ظهوره

ظهر هذا المفهوم في أوائل القرن التاسع عشر، بعد حملة نابليون على مصر، والقصد منه، في البداية، الألفاظ التي دخلت إلى اللغة العربية في العصر الحديث، من اللغات الأجنبية، الفرنسية والإنجليزية على الخصوص، وتفتقر إليها اللغة العربية، ولعل أول من شرع في رصد هذه الألفاظ ودراستها، حسب قراءاتنا، رافع رفاعة الطهطاوي مؤسس مدرسة الألسن في مصر، بعد عودته من باريس" وله أعمال أخرى كثيرة.... من أهمها كتابه الموسوم" الإبريز في تلخيص أخبار باريس" ثم تلته أعمال أخرى ذات قيمة علمية كبيرة، لباحثين آخرين، تلك الأعمال التي لم ولن تنته، إلى يومنا هذا، ما دامت اللغة العربية حية ومتفاعلة، قدر المستطاع، مع ما ظهر في العصر الحديث من مفاهيم علمية وتقنية جديدة، نظرا للأعداد الكبيرة جدا من هذا النوع من الألفاظ، ولتطورها المتسارع يوما بعد يوم، ومثل هذا الوضع عرفته لغات لم تتمكن هي أيضا من مواكبة المعارف الجديدة في العصر الحديث، ولاسيما التقنية منها، وقد شملت ظاهرة رصد الألفاظ الحضارية معظم المجالات المتصلة بهذا الموضوع، وشارك في دراستها لغويون ومترجمون ومصطلحيون من مصر والشام والعراق في البداية، ثم ساهمت فيها، بعد ذلك، معظم البلدان العربية، منها بلدان المغرب العربي التي لم يكن تأخرها تقصيرا منها، بل يعود ذلك إلى كونها كانت تحت نير الاستعمار الذي منعها من استعمال لغتها الوطنية في المجالات العلمية والحضارية.

وإذا بحثنا عن الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا المصطلح ومرادفاته الكثيرة، فإننا نجد سببين على الأقل، السبب الأول ضعف أداء اللغة العربية في منتصف القرن التاسع عشر، والسبب الثاني، دخول كلمات أعجمية بأعداد كبيرة جدا في

الاستعمالين العام والخاص، مما دفع رواد النهضة العربية الحديثة إلى محاولة إصلاح هذا الوضع اللغوي، لمواكبة ما استجد في عصرنا الحالي، والغاية من ذلك جعل اللغة العربية، تنتقل من وضع الجمود والتخلف إلى وضع، يمكنها من التحكم في مستجدات الحضارة الغربية. ولقد حقق هؤلاء الرواد، ومن جاء بعدهم، الشيء الكثير، لكن التطور العلمي والتقني الكبير والسريع، حال دون ذلك، ولاسيما في مجال المصطلحات التقنية والتكنولوجية. ويظهر ذلك في عدم التمكن من إدخالها في الاستعمال العام إلى اللغة العربية، بكيفية موحدة وصحيحة، لأسباب لغوية أولا، فكل لغوي أو مترجم يفضل لفظا دون غيره، إذ نجد مقترحات كثيرة لمفهوم واحد، قد تتجاوز عشر مقابلات في العديد من الحالات، كما يعود ذلك إلى العدد الكبير من الدول العربية، فكل بلد يتمسك بما دخل إليه من الألفاظ، ومثل هذه الظاهرة موجودة في اللغات الأجنبية في هذا العصر، لكنها قليلة جدا، ويعود ذلك إلى أن هذه اللغات الأجنبية، لها أصل واحد، ومنه ينهل اللغويون المولدات الجديدة، ولاسيما من اللغتين الإغريقية واللاتينية.

أما الإخفاق الكبير في هذه الحركة الإصلاحية العربية، فظهر في محاولات نقل المصطلحات التقنية، على الخصوص، إلى اللغة العربية. إذ وجد المتخصصون فيها صعوبات كبيرة، لاختلاف أنظمة اللغات السامية، منها اللغة العربية، واللغات الهندو-أوروبية. ومن أهم مميزات اللغات التقنية، التطور السريع في الظهور، لبروز تقنيات جديدة في مدة زمنية قصيرة، والاختفاء أيضا في مدة محدودة، في كثير من الأحيان. مما جعل معظم الدول العربية، تدرس هذا النوع من المصطلحات في جامعتها باللغة الإنجليزية في الدرجة الأولى، واللغة الفرنسية في الدرجة الثانية بالنسبة إلى بلدان المغرب العربي وغيرها. أما في العقدين الأخيرين، فتستعمل اللغة الإنجليزية بمفردها، لتفوقها الكبير في معظم مجالات المعرفة.

وما يلاحظ على ألفاظ الحضارة في عصرنا الحالي، التباين في الآراء، والاختلاف في الممارسة فيما يتصل بالتوليد والتوحيد، وقضايا أخرى كثيرة، حتى الأبسط منها، كالاتفاق على عنوان واحد لهذا الموضوع، أي ألفاظ الحضارة: مثل: ألفاظ الحضارة، الألفاظ الحضارية، الألفاظ الحضارية الحديثة، الألفاظ الحضارية المحدثة... كما اختلف هؤلاء الدارسون في هذا المفهوم، وما يغطيه من مجالات معرفية. فماذا نأخذ، وماذا نترك؟ وقد انعكس هذا الاختلاف سلبا على المستعملين، فكل فرد يستعمل ما يسمعه من محيطه الضيق، وغالبا ما يكون دخيلا أو عاميا. وهذا حاصل في استعمال اللغة العامية، لا اللغة الفصيحة.

2.2. صعوبة الاتفاق على ماهية الألفاظ الحضارية

وقف الدكتور علي القاسمي، في بحثه حول ألفاظ الحضارة الموسوم "ألفاظ الحضارة، ماهيتها وأثر توحيدها في تنمية اللغة العربية"، عند رجوعه إلى ما كتبه كبار اللغويين الذين بحثوا في ألفاظ الحضارة، على أنهم يعلنون صراحة، صعوبة الاتفاق على "تحديد ماهية ألفاظ الحضارة" بصورة دقيقة. ولذلك فعندما تصدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى قضية ألفاظ الحضارة، في دورتها الثانية عشرة سنة (1945-1946) أعلن المرحوم إبراهيم مذكور، رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في تصديره محاضر جلسات هذه الدورة قائلا: " ألفاظ الحضارة ضرب آخر من المصطلحات اللغوية، وقد تكون معالجتها أعسر من معالجة المصطلح العلمي والإجماع عليها ليس بالأمر الهين"[1].

كما اهتمت لجنة اللغة العربية، في المجمع العلمي العراقي، اهتماما خاصا بالألفاظ الحضارية، ونشرت كراسا خاصا بها، عنوانه "ألفاظ حضارية محدثة". وسرعان ما عابه الأمين العام لهذا للمجمع، الدكتور أحمد مطلوب قائلا: "لم يخلص لهذا اللون من الألفاظ، إنما دخلته ألفاظ لغوية عامة: مثل حالا، وحاليا، والحالي،

والرشح، ومسبقا، وشخصيا، والشارع، والنسيب، ودخلته مصطلحات علمية مثل: الأس، والإحداثيات، والتصعد، والمنسوب، ونحوها من مصطلحات الفيزياء والهندسة والكيمياء [2].

كما اعترف الدكتور أحمد مطلوب بصعوبة تحديد ألفاظ الحضارة، حين قال: "وليس من السهل اليسير تحديد ماهية الألفاظ الحضارية، وحصرها، فهي قد تشمل الفنون الأدبية، والعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفنية، وقد تشمل ما يستعمله الإنسان من أدوات، لتحقيق أغراضه المختلفة. ولعل الاتفاق على المصطلحات العلمية ووضعها أيسر من الاتفاق على الألفاظ الحضارية ووضعها، لما في ذلك من اختلاف وجهات[1] النظر في فهم الحضارة: ويظهر لنا مما سبق بوضوح، أن الدكتور أحمد مطلوب استأنس بما قاله إبراهيم مذكور أعلاه.

2 .3. معايير تحديد ماهية ألفاظ الحضارة

وذكر الدكتور علي القاسمي أن الذين تصدوا لتحديد ماهية ألفاظ الحضارة، انقسموا إجمالا، إلى قسمين: القسم الأول سعى إلى تحديد ماهية الألفاظ الحضارية، في ضوء نشأتها، فرأى أن اللفظ الحضاري، هو في أصله، مصطلح علمي، وضعته وتداولته مجموعة من المختصين في علم من العلوم أو فن من الفنون، ثم شاع استعماله، وأصبح كلمة عادية، في أفواه عامة الناس. ويتجلى هذا الرأي لدى المرحوم محمود تيمور، وهو من رواد البحث في ألفاظ الحضارة. والفريق الثاني من اللغويين الذين تصدوا لتحديد ماهية ألفاظ الحضارة، هم من ربط تلك الألفاظ باستعمال الإنسان العربي لها في حياته العامة. فالتأكيد هنا ليس على شيوع اللفظ، وانتقاله من معجم عام إلى مختص، كما قال على القاسمي، وإنما مدى استعمال الشيء المسمى.

2. 4. تعريف مصطلح ألفاظ الحضارة

تباينت آراء الباحثين، والأكاديميين وغير الأكاديميين منهم، في تحديد ماهية ألفاظ الحضارة، وكيفية تعريفها، وما يجب أن تتضمنه من معارف، وما ألف فيها. ومن بين التعريفات المقدمة تعريف المرحوم محمود تيمور الذي قال: "اللفظ الحضاري (هو) الذي يشيع على أوسع نطاق في محيط الجمهور العام، لتسمية أسباب الحياة في البيت والسوق، فهو قاسم مشترك أعظم في كل فروع المعرفة في الثقافة والصناعة والتجارة والعلوم البحتة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون والآداب، وكذلك قيام الجمهور في التعبير عن حياته وبيئته وعلاقاته بما حوله وبمن حوله، ويستمد عناصره من كل علم وفن ومعرفة[3].

ووضح الدكتور على القاسمي، أن المعيار هنا هو شيوع اللفظ على نطاق أوسع، أما مجال اختصاص الألفاظ الحضارية، فليس معيارا، لأنها تنتمي إلى جميع فروع المعرفة. وتبنى الدكتور عبد اللطيف عبيد، رأي محمود تيمور الذي أشرنا إليه أعلاه، وهو صحيح، لكن ما أتى بعده من كلام وآراء تظل في حاجة إلى تدقيق فيما نرى. وسنعود إليه لاحقا، لأنه هو المسؤول الذي أوكل إليه الإشراف على الجزء الثاني من مشروع "ألفاظ الحضارة"، لمكتب تنسيق التعريب، فقال في مقدمة هذا الجزء ما يأتي: يتضمن هذا الجزء الثاني من مشروع معجم ألفاظ الحضارة، مصطلحات شائعة في المجتمع العربي وأوساط المثقفين، أو هي في طريقها إلى التحول من المعجم المختص إلى المعجم العام[4].

يتصف تعريف محمود تيمور بالشمولية، كما يبدو لأول وهلة، لأنه ذكر كثيرا من المعارف العلمية وغير العلمية، إلا أنه قيد ألفاظ الحضارة بشرطين أساسين، الأول هو أن تكون معظم فروع المعرفة في متناول الجمهور العام، أي القاسم المشترك الأعظم، والشرط الثاني هو أن تكون هذه الألفاظ شائعة، أي متداولة كثيرا عند

العامة.

ويعد محمود تيمور رحمة الله عليه، من كبار الأكاديميين واللغويين، وهو من ترأس لجنة ألفاظ الحضارة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو من الأوائل، إن لم يكن أول من أدخل الألفاظ الحضارية الجديدة في أعماله الأدبية، ولاسيما القصصية منها، التي تعد بالعشرات، والغاية من ذلك تقريب هذا النوع من الألفاظ الجديدة، المولدة، أو المترجمة، في العصر الحديث، إلى المستعملين، بينما كان اللغويون، من قبله، في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، يقدمون قوائم من هذه الألفاظ إلى العامة، بدون الإشارة إلى السياقات التي ترد فيها. وهو ما جعل معظم الناس يعزفون عن الاهتمام بهده القوائم. وقد استدرك اللغويون اللذين أتوا بعد ذلك، منهم محمود تيمور الذي دعا إلى: "إشاعتها، أي "ألفاظ الحضارة" الفصيحة" في الصحف السيارة والكتب المتداولة، وإذاعتها في مجلات الإذاعة الفصيحة، على اختلاف منابرها ومنصاتها في حياتنا التعليمية والاجتماعية في أرحب نطاق.

لقد اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بالألفاظ الحضارية، منذ الأربعينات، ورأى أعضاؤه الحاجة الماسة إلى تأليف معجم خاص بهذا الموضوع الهام المتصل بألفاظ الحياة العامة. وقد حقق محمود تيمور ذلك حين أصدر سنة1961، معجما سماه "ألفاظ الحضارة"، وأراد به أن يكون عونا لأقلام كتاب العربية، ويتيح لهم أن يجدوا فيه بعض حاجتهم إلى الإفصاح في التسمية والوصف والتعبير، ويكون لبنة أو لبنات معجمية، إذ لابد أن تتناصر الجهود، وتتظاهر المحاولات حتى يتم، أو يقرب من التمام ذلك المعجم في أرحب نطاق.

كما وضع محمود تيمور منهجية لكيفية تقديم هذه الألفاظ الحضارية في معجمه، وهي ثلاث خطوات كالآتي:

1-الكلمة المستعملة، ويريد بها محمود تيمور ما شاع من الألفاظ بين الناس.

2-البيان، وأراد به إيضاح الكلمة أو تفسيرها.

3-الكلمة المفضلة، أي الكلمة العربية الفصيحة التي تحل محل اللفظة الأجنبية أو العامية.

وكان محمود تيمور يضع الكلمة الأجنبية إلى جانب الكلمة العربية المستعملة أو المقترحة، فقد يشرحها، وقد لا يشرحها، ثم يأتي بالكلمة المفضلة. وبذلك كان معجمه أقرب إلى المعاجم ثنائية اللغة التي تقرن فيها الكلمة باللغة العربية، ثم يذكر معها ما يقابلها في لغة أخرى.

وأصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة معجما، سمي "معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون، في سنة 1980، وجاء على قسمين، الأول هو ألفاظ الحضارة، وقد شمل: الثياب، والمأكولات، والمنزل، والأدوات المنزلية، والأماكن، والمكتب، والمركبات، والحرف، والصناعات، والتربية الرياضية، وبعض الألفاظ المتنوعة. أما القسم الثاني فشمل: ما سماه مصطلحات الفنون وهي: فن التصوير، ومذاهب الفن الحديث، وفن النحت، وفن المرسومات، والخزف، والرقص، والموسيقى، والسينما. وقد سار واضعوا هذا المعجم على خطة واضحة، فهم يذكرون الكلمة وما يقابلها باللغتين الفرنسية والإنجليزية، ثم يشرحونها بإيجاز، وبذلك يكون هذا المعجم أكثر فائدة من معجم محمود تيمور الذي لم يشرح كثيرا من مواده.[5]

وأصدر المجمع العلمي العراقي كراسا، باسم الألفاظ الحضارية المحدثة، ثم توسع فيه، وأصبح يسمى " معجم الألفاظ الحضارية"، صدر سنة 1998، الهدف منه تجنب استعمال الألفاظ الأجنبية أو العامية، خاصة بعد صدور قانون إلزامية استعمال الألفاظ العربية.[6]

2. 5. تعريفات أخرى لماهية ألفاظ الحضارة

حدد الدكتور عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، مفهوم ألفاظ الحضارة كالآتي: "فنحن عندما نتحدث عن ألفاظ الحضارة، في مشروعنا المعجمي في الوقت الحاضر، فإنما نعني جميع الألفاظ التي يستعملها الإنسان العربي في حياته العامة، من مأكل ومشرب وملبوسات، وما يتعلق بها، ومن منزل وأدوات منزلية وأثاث، وما يتعلق بها من شؤن البيت، وكذلك أسماء الأماكن العامة والخاصة، وما يتعلق بها، والمكاتب وأدواتها وأجهتها، والمركبات وما يتعلق بها، والحرف وأنواع المهن والصناعات وأدواتها، والمواد المستعملة فيها، وكذلك ما يتعلق بالتربية الرياضية وأنشطتها، وجوانب عن الحياة الفنية، ومجالات الترويج والزينة، ويتعدى هذا المدلول، التعبير عن الأدوات والاشياء المادية، إلى التعبير عن الحياة الثقافية العامة التي تنم عن الحس الحضاري والاجتماعي، والذوق الجمالي في التعامل مع الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية، وفي لغة مختلف وسائل الاتصالات الجماهيرية[7].

ولقد انفرد الدكتور عبد الكريم خليفة [8] عن غيره من الدارسين، بتحديد الفترة الزمنية، وهو ما يستعمل في الوقت الحاضر، سواء كان قديما، أو ظهر في العصر الحالي، أي منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم. ويبدو لنا أن عدم الفصل بين القديم والحديث هو الرأي الصحيح، أما التمييز بينهما فهو ضروري، ويتم ذلك بالوسم والتأثيل. أي أصل الكلمة المدروسة. ومثل هذا الرأي هو الذي تبنته اللغتان الفرنسية والإنجليزية، حسب ما اطلعنا عليه في هذا الموضوع.

أما رأي عبد اللطيف عبيد الذي أشرنا إليه أعلاه، فعلق عليه الدكتور القاسمي بقوله: فالتأكيد هنا "ليس على شيوع اللفظ وانتقاله من المعجم الخاص إلى المعجم العام، وإنما على مدى استعمال الشيء المسمى في الحياة العامة للإنسان العربي.

ونضيف نحن إلى ما قاله الدكتور على القاسمي، أن اللغوي عبد اللطيف عبيد، أدرج بعض الألفاظ التي يمجها الذوق والحياء، مثل ذكره لفظ البول، ضمن ألفاظ الحضارة، لأن لفظ "البول" في هذا السياق، ليس له علاقة باللفظ الحضاري، لأنه شيء طبيعي عند الإنسان والحيوان، وليس لفظا حضاريا، فاللفظ الحضاري، يبدعه الإنسان العاقل فقط. وليس الحيوان.

لقد سبقت الإشارة أعلاه إلى أن القصد من مفهوم ألفاظ الحضارة بصورة عامة، ما دخل إلي اللغة العربية من ألفاظ ومصطلحات وعبارات، بدء ا من القرن التاسع عشر إلى اليوم. لكن بمرور الوقت، تباينت آراء الباحثين في تحديد هذا المفهوم وتشعبت، لفظا ومعنى، فمنهم من اقتصر على العصر الحديث، ومنهم من أدرج أيضا ما دخل اللغة العربية في العصور القديمة من تاريخ اللغة العربية، وهو صحيح، لكنه لم يرد آنذاك بهذا اللفظ، أي مصطلح "ألفاظ الحضارة"، ولكن استعمل اللغويون القدامى مصطلحات أخرى للتعبير عما دخل إلى اللغة العربية من الحضارات القديمة، كالدخيل والمعرب. وما ميز ما دخل إلى اللغة العربية في العصور القديمة كان بطيئا لبطء حركة ظهور المعارف الجديدة آنذاك، بينما نجد حركة ما دخل إلى اللغة العربية حديثا سريعة جدا. وهو ما أدى إلى تباين آراء الدارسين في هذا الموضوع. فمما يتصل بالعنوان الذي أعطي لهذا المصطلح، نجد المصطلحات الآتية: "ألفاظ الحضارة" الذي استعمله محمود تيمور، و"ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو أيضا معجم. وكلا المعجمين رصدا الألفاظ الحضارية المستعملة في الحياة اليومية في العصر الحديث، كالمأكل والمشرب والملبس ووسائل النقل وغيرها. ثم ظهرت معاجم أخرى وتوسعت في الموضوع، ولم تميز بين ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والتقنية، كما المتميز بين ألفاظ الحضارة المستعملة في العصور القديمة، وبين ما ظهر منها في العصر الحديث، وأدى

كل ذلك إلى الغموض والالتباس. وانعكس ذلك على الاستعمال العام.

كما لم يظهر مصطلح "ألفاظ الحضارة، ومرادفاته، حسب قراءاتنا، بهذه الصيغة المركبة، قبل منتصف القرن التاسع عشر، غير أن مكوناته وردت فيه، لكنها غير مقترنة فيما بينها مثل: مصطلحات، ألفاظ، حضارة، كلمات، مفردات، ثم ظهرت بعد ذلك الصيغ المركبة التي أشرنا إليها أعلاه، أي" ألفاظ الحضارة". كما ظهرت بعد ذلك كلمات أخرى لتسمية هذا المصطلح المركب أيضا وهي: ألفاظ الحضارة، وألفاظ حضارية وألفاظ الحضارة الحديثة، والألفاظ الحضارية المحدثة. وظهرت كلمات أخرى للتعبير عن نفس هذا المفهوم، منها "ألفاظ الحياة اليومية"، ألفاظ الحياة العامة"، ويحيل هذا النوع من التسميات، إلى مضامين أخرى مختلفة، إذ يختلف مضمون "كلمات الحياة اليومية" عن مضمون "ألفاظ الحياة العامة"، ووجه الاختلاف كالاختلاف الذي يميز معاجم اللغة، عن المعاجم العامة. وقد انعكس ذلك كله على التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، وكذلك على مضامين المعاجم التي ألفت في هذا الموضوع.[9]

ورأينا أنه من الضروري الإشارة إلى موضوع المصطلحات التقنية التي دخلت إلى الاستعمال العام، علما أنها تكون القسم الأكبر من ألفاظ الحضارة الحديثة، فمعظمها يتصف بعدم الاستقرار والثبات، لتجدد المنتجات التقنية، بسرعة كبيرة جدا، ولاسيما في العقود الأخيرة. فمتى وكيف نجد حلولا لهذا النوع من الألفاظ الحضارية التي غزت ألسنتنا وبيوتنا وما فيها، وكذلك معظم ما يحتاجه الإنسان في عصرنا الحالي. على الرغم من وجود مقابلات عربية فصيحة، في كثير من الحالات لكن المستعملين يفضلون غيرها؟

يمكن رد مفهوم الفاظ الحضارة، إلى ما يسمى "اتصال اللغات" وما ينتج عنه من تبادل، عن طريق الاحتكاك الجواري أو التجارة، وغالبا ما تكون اللغات المنتجة

للمعرفة هي مصدر الكلمات الدخيلة التي تفتقر إليها اللغات الأخرى. وهذه الظاهرة قديمة قدم نشأة اللغات، وخاصة بعد ظهور الكتابة. ومما تتصف به هذه الألفاظ التي تنتقل من لغة إلى أخرى، هو تقريبها من نظامها اللغوي الذي تعود عليه الناطقون بها، كما أن حركتها بطيئة لبطء الإنتاج التقني والمعرفي عامة، مثلما حصل في العصور القديمة، لذلك لا تثار حولها ردود فعل المستعملين، فبالنسبة إليهم، المهم أنها كلمات تعبر عن منتجات جديدة، هم في حاجة إليها، تساعدهم على تحسين أوضاعهم اليومية والحرفية. وتكون ردود الفعل على هذا النوع من الألفاظ في اللغات الحضارية التي وصفت لغاتها، ووضعت لكل واحدة منها معيارا، ولذلك نجد اللغويين يصفون ما يخالف هذا المعيار بالدخيل والمعرب أو المولد، لتمييزه عن الكلمات الأصلية، كما حدث في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات.[10]

الهوامش

[1] إبراهيم مذكور، تصدير محاضر الدورة العاشرة 12، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.1945-1946.

[2]المجمع العلمي العراقي، ألفظ حضارية، بغداد، 1998، مقدمة أحمد مطلوب، ص:6.

[3] محمود تيمور، ألفا ظ الحضارة، مجلة اللسان العربي، المجلد 9، الجزء ،1/ 1972، ص: 406.

[4]مكتب تنسيق التعريب بالرباط، مشروع معجم الحضارة، الجزء الثاني، تقديم عبد اللطيف عبيد، ص:6.

[5] مجمع اللغة العربية في القاهرة، معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون، سنة 1980.

[6]المجمع العلمي العراقي، ألفاظ حضارية، بغداد، 1998، مقدمة.

[7] عبد الكريم حليفة، المعجم العربي الموحد، لألفاظ الحضارة، دراسة وزعها المجمع العربي في الأردن، ص 2، ونشرت في مجلة المجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 87، سنة 2000 القسم الأول، ص 37، 71.

[8]عبد الكريم خليفة، المعجم العربي الموحد لألفاظ الحضارة، دراسة وزعها المجمع الأردني، ص:2.

[9] المجمع العلمي العراقي، الألفاظ الحضارية، بغداد، 1998..

[10] المعجم العربي الموحد لألفاظ الحضارة، دراسة وزعها مجمع اللغة العربية الأردني، ص:2.

2. 6. قضية توحيد الألفاظ الحضارية والمصطلحات *

مما لا شك فيه أن موضوع ألفاظ الحضارة، اعترضته، ومازالت تعترضه، مشكلات كثيرة، من أهمها مشكلة التوحيد التي لم يجد لها الباحثون العرب إلى اليوم حلولا، سواء فيما يتعلق بألفاظ الحياة اليومية، أو فيما يتصل بالمصطلحات العلمية، والأسباب في ذلك كثيرة ومتعددة منها، الاجتماعية، والتاريخية، واللغوية، والنزعة القطرية، أو الجهوية التي ساهمت في عدم توحيدها، فكل بلد يستعمل ما يراه صحيحا، وهكذا، كما نجد هذا الاختلاف بين المجامع اللغوية ذاتها. ولحل هذه المشكلة، طلب اتحاد مجامع اللغة العربية، الذي يقع مقره في القاهرة، إرسال ما يستعمل في كل بلد عربي، من الألفاظ الحضارية المترجمة أو المولدة، لفرزها واختيار ما يراه الأكاديميون في هذه المؤسسة العربية الجامعة صحيحا، لفظا ومعنى. والغاية من ذلك توحيد المصطلحات في العالم العربي، ولقد تحقق هذا الهدف، إلى حد ما، بإصدار مكتب تنسيق التعريب بالرباط سلسلة، من المعاجم الموحدة، منها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات سنة 1986، والمعجم الموحد المصطلحات الدبلوماسية وغيرها من المعاجم التي تخدم اللغة العربية، وهي بالعشرات، إن لم تكن بالمئات، إذا أدرجنا معاجم الميادين الأخرى [1].

إن معالجة ألفاظ الحياة اليومية غير معالجة المصطلحات العلمية كما قال إبراهيم مذكور، فمحتوى ألفاظ الحياة اليومية، هو ما يستعمله الإنسان العادي في كل وقت، ولا يستغني عنها الكبير والصغير، شريطة أن تكون هذه الألفاظ مولدة أو مترجمة. حديثا. أما مفهوم ألفاظ الحياة العامة، فتشمل، زيادة على ذلك، مصطلحات علمية وتقنية، شاع استعمالها على نطاق واسع، كما قال محمود تيمور، فمعظم ألفاظ الحياة اليومية أصلها مصطلحات تقنية دقيقة، ولما كان الإنسان في حاجة إليها، استعملها، وحلت بذلك محل الصناعات التقنية القديمة. وهذه الألفاظ

السابقة، غير موحدة في الغالب، لصعوبة التحكم فيها، لأن جذورها وكيفية بنائها، غير بناء الكلمة العربية، وكذلك سرعة ظهورها، وتعويضها بأخرى حديثة. أما توحيد المصطلحات العلمية، فأقل صعوبة من ألفاظ الحضارة، فيما نرى، لأنها خاضعة لمبادئ ومنهجيات، يجب التقيد بها.

لمفهوم التوحيد، في اللغة العلمية على الخصوص، أهمية كبيرة جدا، لأنه يحث المستعملين على تبني المصطلحات التي يقتنعون بأنها صحيحة وموثقة، وهذا ما يجعل اللغة والأمة تتحدان وتنسجمان، وعليه تيسر التواصل فيما بين الباحثين، وقد وضح محمود تيمور هذه المسألة، بكيفية غير مباشرة قائلا: "إن السعي إلى وضع مقابل صحيح لألفاظ الحضارة أو ألفاظ الحياة العامة، ليس مقصودا به فرض ذلك على أفواه العامة في البيوت والأسواق، ولكن القصد به إسعاف الأقلام الكاتبة بما يسد حاجة التعبير من ألفاظ فصاح لمسميات حضارية شاملة [2].

إن ما أشرنا إليه أعلاه من خلط بين ما هو لفظ حضاري، وما هو غير حضاري، قد درسه الدكتور علي القاسمي، بشيء من التفصيل، وبالعودة إلى جذور هذا الخلط، وهي كثيرة، نكتفي بعرض بعض المفاهيم الأساسية، بإيجاز كبير، وكذلك العلاقات الموجودة بينها. فالمفهومان، الطبيعة والثقافة، مختلفان بينهما، ولإدراك هذا الفرق، لابد من التمييز بين الطبيعة والثقافة من جهة، وكذلك التميز بين الثقافة والحضارة من جهة أخرى كذلك. وقد فصل الدكتور على القاسمي في تحديد هذه المفاهيم، بالعودة إلى جذورها في اللغة العربية في اللغات الأخرى إذ قال: "تنبع صعوبة الحديث عن الثقافة والحضارة من حقيقتين: الأولى أن الثقافة والحضارة هما اللتان تميزان الإنسان عن الحيوان، ومن الصعب على الإنسان أن يضع نفسه خارج الثقافة، ليتحدث عنها" [2] والحقيقة الثانية هي أن هذا المفهوم حديث نسبيا، وقد تعددت المدارس الفكرية في تعريفه، طبقا لاهتماماتها ومجالاتها اختصاصها،

وكثيرا ما اختلط مفهوم الثقافة بمفهوم "العلم" و"المعرفة" و"الحضارة" "و"المدنية'، وهي مفاهيم وإن كانت مختلفة بعضها عن بعض، ولكن لا يخالف بعضها البعض كلية.

الهوامش

* ألقي هذا البحث، في دمشق، سوريا، سنة 2006، حول موضوع ألفاظ الحضارة، نظمه المجلس العالمي للغة العربية الذي مقره في بيروت(لبنان).

[1] ينظر محمود تيمور. ألفا ظ الحضارة، مجلة اللسان العربي، المجلد 9، الجزء 1، 1/ 1972، ص: 406.

[2] معن زيادة، الحضارة، في الموسوعة الفلسفية العربية، مرجع سابق، ص ص:368- 375.

3. ألفاظ الحضارة من منظور الدراسات الثقافية والتاريخية

ظهرت دراستان حول ألفاظ الحضارة في سنتي 2022 و2023، الأولى، ل "رابح بوصبع"، والثانية ل "خوان شيشو"، وسنكتفي في هذا المقام بتقديم أهم ما بدالنا مفيدا فيهما.

3 .1. دراسة رابح بوصبع

درس رابح بوصبح، في مقدمة دراسته، في موضوع ألفاظ الحضارة، الموسوم "ألفاظ الحضارة في كتاب مقدمة ابن خلدون"، مركزا في البداية على الجانبين الأنثروبولوجي والتاريخي لمكونات مصطلح ألفاظ "الحضارة" وتطوره، قائلا:"الأنثروبولوجيا، العلم الذي يدرس الإنسان من حيث هو كائن عضوي حي، يعيش في مجتمع، تسوده نظم وأنساق اجتماعية، في ظل ثقافة معينة، ويقوم بأعمال متعددة، ويسلك سلوكا محددا". وهو أيضا العلم الذي يدرس الحياة البدائية، والحياة المعاصرة، ويحاول التنبؤ بمستقبل الإنسان، معتمدا على تطوره عبر التاريخ الإنساني الطويل. ولذا يعد علم دراسة الإنسان (الأنتروبوجيا)، علما متطورا، يدرس الإنسان وسلوكه وأعماله[1]وهي دراسة للإنسان في أبعاده المختلفة، البيوفيزيائية، والاجتماعية والثقافية، فهي علم شامل يجمع ميادين ومجالات متباينة، كاختلاف علم التشريح عن تاريخ تطور الجنس البشري، وعن الإبداع الإنساني في مجالات الثقافة المتنوعة التي تشمل: التراث الفكري، وأنماط القيم وأنساق الفكر، والإبداع الأدبي، والفني، بل والعادات والتقاليد، ومظاهر السلوك في المجتمعات المختلفة[2]. وما تبين لنا مما ورد في الفقرة السابقة، أن الباحث رابح بوصبع، قد أدخل البعد الأنترولوجي في دراسته لألفاظ الحضارة التي ستسهم، بدون أدنى شك، في إثراء البحث في موضوع الألفاظ الحضارية... ثم تحدث عن علم اللغة الذي يهمه أكثر كما قال، لكنه أدرجه ضمن فروع **الثقافة**، وعرف هذا العلم قائلا: "

هو العلم الذي يبحث في تركيب اللغات الإنسانية الحية والمنقرضة، ولاسيما المكتوبة منها في السجلات التاريخية، كاللاتينية واليونانية القديمة، واللغات الحية المستعملة في الوقت الحالي، كالإنجليزية والعربية والفرنسية". ويهتم دارسوا اللغات بالرموز اللغوية المستعملة، إلى جانب العلاقة القائمة بين لغة شعب ما، والجوانب من ثقافته، باعتبار اللغة وعاء ناقلا للثقافة[3].

كما درس الباحث (لفظ) الحضارة لغة، وذلك بالعودة إلى المكونات الأساسية لهذا اللفظ، من حيث الدال والمدلول، ثم اتبعه بأمثلة عن كل لفظ، مثل: لفظ بشيء، يلفظ لفظا، أي تكلم، وفي التنزيل العزيز "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" (سورة ق، الآية 18) ولفظت الكلام وتلفظت به، أي تكلمت، اللفظ واحد الألفاظ، وهو الأصل [4]. ثم درس الباحث لفظ "الحضر" لغة في المعاجم العربية، معتمدا نفس المنهجية المتبعة في دراسته للفظ الحضارة، أي أن الحضر خلاف البدو، وذكر مختلف معانيه والسياقات التي ورد فيها لفظ الحضر. كما رجع الباحث رابح بوصبع إلى المعاجم والموسوعات الأجنبية لمعرفة معانيها، معتمدا في ذلك على آراء الباحثين في تحديد مفهوم الحضارة قائلا: "إن الباحثين، انقسموا، في أسباب ظهور الحضارة، وكيفية انتشارها، إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يرى أصحابه أن الإنسان لا يمتاز إلا بنور عقله، فهو الذي أرشده وهداه إلى نور "الإعمار"[أي عمارة الأرض] والحضارة. والقسم الثاني، ينسبه أصحابه إلى التعاليم الإلهية التي أنزلها الله في كتبه السماوية. والقسم الثالث يذهب أصحابه إلى أنها نشأت لخصب الأرض وصلاح حياة الإنسان، وعن وسائل النماء والارتقاء المتوافرة فيها[5]. ويرى حسين مؤنس أن أصحاب المذهب الأول، يريدون بالحضارة، الخروج من الوحشية والخشونة، إلى التهذيب ودماثة الخلق، مستشهدا بالفيلسوف الإنجليزي "توماس هويس"... ويرى أصحاب هذا المذهب، أن الحضارة ظاهرة إنسانية عامة، والإنسان

هو المخلوق الوحيد الذي يعمل ويرتقي لتحسين أحوال نفسه، بفضل ما هداه الله، من عقل يمكنه من التفكير واختزال المعلومات، والربط بينها والإفادة منها[6]. أما مالك بن نبي، فيرى أن أصحاب المذهب الثاني يتجهون إلى القول بأن الله عز وجل، عندما خلق الإنسان، علمه كيف يعيش، ثم أوحى إليه حقائق الدين والأدب الأساسية، وأصبح كل شعب على درجة من المدنية والنجاح، ويختلف باختلاف ما اكتسبه من الاعتقادات الدينية، والأنظمة المدنية والسياسية، والأخلاق والصناعة الاجتماعية، وأن الدين هو أحسن واسطة لتهذيب الشعوب، وأن الحضارات لا تبعث إلا بالعقيدة الدينية[7]. أما أصحاب المذهب الثالث فيرون أن العمران البشري مرادف للحضارة، وأول من استخدم هذا المصطلح ابن خلدون، الذي يرى أن الحضارة هي أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمر، وأن الزيادة تتفاوت بتفاوت الرفاهية وتفاوت الأمم في القلة والكثرة، تفاوتا غير منحصر، وتقع فيها عند كثرة التفنن في أنواعها وأصنافها، فتكون منزلة الصنائع. وذكر أيضا رابح بوصبع رأي ابن خلدون، في عمر الدولة ومراحل انتقالها من جيل إلى جيل، ومن مرحلة إلى أخرى، وما ينتج عنها من توحش وتحضر، وهي متدرجة في الظهور على النحو الآتي: مرحلة البداوة، ومرحلة الانتقال من البداوة إلى الحضارة، ومرحلة نسيان الدولة عصر البداوة، وكل مرحلة تدوم مئة وعشرون سنة. ولكل جيل أربعون سنة.[8] ثم قال الأستاذ بوصبع، ولم تتضح الرؤيا بشأن تحديد مفهوم الحضارة بمعناه الاصطلاحي إلا في منتصف القرن التاسع عشر، عندما أصدر" إدوار تايلور" كتابه الموسوم : "الثقافة البدائية" الذي جاء فيه : إن الحضارة هي ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والعادات التي يكتسبها الإنسان، بصفته عضوا في المجتمع. وعلق رابح بوصبع على ما سبق من أقوال وآراء مشيرا إلى أن الإنسان مرتبط بكل عمل يقوم به، وجهد يبذله، لتحسين حياته، سواء من الناحية

المعنوية أو المادية. كما قدم معلومات عن مفهوم "أدب الرحلة وعن فوائده، في معرفة ما يوجد في البلدان والحضارات الأخرى". وخصص رابح بوصبع الوقت الأكبر من بحثه، لسرد ألفاظ الحضارة المستعملة عند العرب في العصور القديمة في الدرجة الأولى، مبوبة حسب الحقول الدلالية، كما وثق كل مدخل معجمي، بمعلومات خاصة به. والسياقات التي وردت فيه ومعانيها. ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي في مجال الأواني والأوعية:

-الإناء، وعاء للطعام والشراب وغيرهما، جمع آنية، وفي القرآن الكريم "ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قوارير (الإنسان :5) وجمع آنية أوان. 18.

-القدح ج الأقداح. وجاء في اللسان: القدح من الآنية بالتحريك، واحد الأقداح التي للشرب، معروف **. وفي المعجم الوسيط: إناء يشرب به الماء أو النبيذ أو نحوهما ***.

- المائدة: الطعام نفسه، وإن لم يكن فيه طعام، وقيل هي نفس الخوان، وقال الفاسي: لا تسمى مائدة حتى يكون عليها الطعام، وإلا فهي خوان.

ويمكن القول في الأخير، عن هذه النصوص المعجمية، إنها بمثابة معجم كامل، خاص بألفاظ الحضارة في العصور القديمة، ومازال كثير منها يستعمل إلى يومنا هذا. كما أن بعضها اكتسب في العصر الحديث دلالة جديدة، مثل "المائدة المستديرة" التي تدل على النقاش الذي يقع في بعض المنابر الإعلامية حول موضوع معين.

الهوامش

[1] ألفاظ الحضارة في كتاب المقدمة لابن خلدون- دراسة لغوية.

[2] أبو زيد أحمد، الطريق إلى المعرفة، الكتاب العربي، لبنان، 2001، ص 7.

[3] عيسى الشمام، المدخل إلى علم الإنسان. (الأنتروبوجيا، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 102.

*يبدو لنا، فيما يتعلق بتحديد مفهوم علم اللغة، والمعلومات التي وردت بعده، قد جانب صاحبها الصواب. لأن علم اللغة، حدثت فيه تطورات كبيرة منذ بداية القرن العشرين.

[4] مها محمد فوزي معاذ، الأنثروبولوجية اللغوية، دار المعرفية الجامعية، 2009، ص: 89.

[5] علي محمود مزيد، علم اللغة العام في الفكر العربي، المطبعة العالمية، 1948، ص: 121.

[6] ينظر حسين يونس.

[7] معنى زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 49.

[8] ينظر كتاب عبد الرحمن بن خلدون، عمر الدولة.

** ابن منظور، لسان العرب، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1، 2003، مادة (ح ض ر).

*** المعجم الوسيط من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وأنظر كذلك: فيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998، ص: 698.

2-3: دراسة خوان شبيشو

أما الدراسة الثانية، فهي لـ"خوان شبيشو" وعنوانها "ألفاظ الحضارة في الدراسات المعاصرة، بين النظرية والتطبيق" وجاء في مقدمة بحثه: "تعد دراسة ألفاظ الحضارة من الموضوعات المهمة عند اللغويين والباحثين منذ سنوات طويلة، لارتباطها الشديد بشؤون الحياة اليومية. فكان الاهتمام بهذا الموضوع، سد حاجة اللغة العربية إلى مواجهة مستحدثات الحضارة، وكيفية التعبير عنها...على الرغم من وجود دراسات كثيرة حول هذا الموضوع، لكنها لم يتفق مؤلفوها على تعريف موحد[1]... وعرض خوان شيبشو مقالا آخر، حول ألفاظ الحضارة الحديثة في اللغة العربية المعاصرة في مصر، بعنوان: «معجم ودراسة دلالية، في الفترة الزمنية من سنة 1882 إلى سنة 1952." للباحثة صفاء إبراهيم محمد عجلان، وكانت المادة اللغوية المعدة للدراسة، هي الأسماء في لغة الصحافة في إطار اللغة النثرية. حيث اقتصرت المادة على دراسة الألفاظ في بعض الصحف والمؤلفات الموجودة في الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وقد تحدثت عن مصطلح "الحضارة" ...وأشارت إلى أن الباحثين في ألفاظ الحضارة، والباحثين في التاريخ، وعلماء الاجتماع، والحضارة، لم يتفقوا على تعريف محدد للحضارة، وقد وقعت الباحثة على تعريف "وليام جيمس دورانت: (william James Durant). لأنه يتوافق مع دراستها في تصنيف الحقول الدلالية، حيث قال: "الحضارة نظام اجتماعي، يعين الإنسان على الزيادة، من إنتاجه الثقافي، وتتألف الحضارة، من عناصر أربعة هي: الموارد الاقتصادية، والنظم السياسية، والتقاليد الخلقية، ومتابعة العلوم والفنون. وهي تبدأ من حيث ينتهي الاضطراب والقلق، لأنه إذا ما آمن الإنسان من الخوف، تحررت في نفسه دوافع التطلع، وعوامل الإبداع والإنشاء"[2].

ولتعريف ألفاظ الحضارة، ذكرت الباحثة تعريف محمود تيمور الذي ذكر فيه: أن ألفاظ الحضارة هي ما يحتاج إليها (الإنسان) في البيوت والشوارع والأسواق، وعرضت

فيه ما قيل عن ألفاظ الحضارة بصورة عامة، (وقد سبق لنا ولغيرنا، الحديث عن ذلك). ثم ركز "خوان شبيشو" بحثه على ألفاظ الحضارة، مثلما قام به رابح بوصبع، ويختلف الباحثان في مصادر هذه الألفاظ ومنهجية دراستها، فالأول اعتمد على المعاجم القديمة لتعريفها، والثاني انطلق من السياقات حسب قوله. أما فيما يتعلق بالتطبيق، فقد قامت الباحثة صفاء إبراهيم محمد عجلان، بتصنيف المادة اللغوية المدروسة في أربعة حقول دلالية كبيرة هي: الحياة الاجتماعية، الحياة العسكرية والسياسية، والحياة الاقتصادية، والحياة العلمية...

واعتمد "خوان شبيشو "على باحثين، اهتموا بألفاظ الحضارة، منهم الدكتور عبد الجواد إبراهيم الذي ركز في بحثه الموسوم "ألفاظ الحضارة عند المسعودي في كتابه "مروج الذهب ومعادن الجوهر"، دراسة دلالية ومعجمية[3]. وكذلك رسالته للحصول على درجة الدكتوراه، التي عنوانها ألفاظ الحضارة، في رحلات ابن جبير وابن بطوطة والغرناطي، دراسة لغوية معجمية. واخترنا هذا البحث الأخير، كما قال خوان شبيشو، لكونه أكثر نضجا واكتمالا، حسب رأيه. واعتمدت مادة هذه الدراسة على الألفاظ المستخرجة من سياقات وكتب الرحالة الثلاثة. وأشار إلى أن رجب عبد الجواد إبراهيم لم يرجع إلى الدراسات الأخرى، لتعريف مفهوم الحضارة، بل عرفها هو نفسه، إذ قال: "الحضارة لها شقان المادي والمعنوي، فالمادي ينشئ حياة متقدمة ومستقرة، والمعنوي نظام اجتماعي، يعين الإنسان على الرقي روحيا وأخلاقيا، وينظم حياته سياسيا وفكريا. وما نلاحظه على دراسة "خوان شبيشو، إدخال ألفاظ الطبيعة ضمن ألفاظ الحضارة، وهو ما يرفضه كثير من الباحثين، لأن الطبيعة ليست من صنع البشر، كما أشرنا إلى ذلك في مقال سابق، فكلمات مثل الحمار والخنزير، والنبات والأرض والسماء، والكون وغير ذلك، هي موجودة من قبل، لكن الإنسان هو الذي أعطى لها التسميات. كما أن الإنسان هو الذي استغل هذه

الحيوانات والظواهر الموجودة في الكون، لتحسين مستوى حياته اليومية والمهنية.

الهوامش

[1]على القاسمي، ألفاظ الحضارة، ماهيتها وأثر توحيدها في تنمية اللغة العربية، مجلة المجمع الجزائري اللغة العربية، المجلد 5، العدد 9، عام 2009. ص82.

[2]إبراهيم مذكور، تصدير محاضر الجلسات، في الدورة الثانية عشرة، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

[3] رجب عبد الجواد إبراهيم، "ألفظ الحضارة عند المسعودي " مروج الذهب ومعادن الجوهر"، من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، دراسة دلالية ومعجمية.

4.التهيئة اللغوية: مفاهيم وحلول*

لابد من الإشارة في البداية، إلى أننا نروم هنا التعريف الموجز بأهم المفاهيم والاتجاهات التي عرفتها التهيئة اللغوية في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية منذ أواخر الخمسينيات إلى اليوم.

إن اللغات، أثناء استعمالها، معرضة للتطور عبر الزمن، قد يكون بطيئا، وقد يكون سريعا، سواء للاستجابة لميول الناطقين بها، أو للتكيف مع مستجدات العصر الحالي، أو البيئة التي تستعمل فيها. ويحدث ذلك في غالب الأحيان، بصفة عفوية، قد يصعب التنبؤ بنتائجه، لذلك تتدخل الدول والمجتمعات، بصفة إرادية، ولاسيما في العصر الحديث، لمحاولة التحكم في هذا التطور، أو لتوجيه لغاتها وجهات معينة، بعد أن ترتضيها النخب السياسية أو العلمية أو الثقافية أو جميعها معا، بهدف تنمية إمكانات تعبيرها، أو تكييف بعض عناصرها مع تطور الاستعمال، أو بنية ضبط هذا الاستعمال في بعض المجالات، أو الرفع من مكانتها في المجتمع.

يعبر عن هذا التدخل الإرادي في اللغة العربية بمصطلحات كثيرة ومتنوعة، وكذلك في اللغات الأخرى، منها مصطلحات ذات مدلولات عامة، تشمل جميع أنواع التدخل في اللغة، كالتخطيط اللغوي، وهو أول مصطلح ظهر للتعبير عن هذا المفهوم، فالتهيئة اللغوية بعد ذلك، وهي أدق، في تصورنا، وأكثر استعمالا عند اللسانيين الاجتماعيين. ومنها مصطلحات أخرى، تطلق أحيانا على جوانب خاصة في هذا التدخل في اللغة، مثل السياسة اللغوية وإصلاح اللغة وغيرها.

يتضمن كل مصطلح من هذه المصطلحات الأساسية السابقة، عددا من المصطلحات الفرعية التي يكثر تداولها لدى الباحثين في هذا الحقل المعرفي، فمن المصطلحات الفرعية التي تندرج ضمن السياسة اللغوية نجد، على سبيل المثال لا

الحصر: المكانة، اللغة الرسمية، اللغة الوطنية، إصلاح التعليم، الازدواجية، الثنائية اللغوية. ومن المصطلحات التي تدخل في إصلاح اللغة نجد إصلاح نظام الكتابة، إصلاح قواعد الإملاء، تيسير القواعد النحوية، محاربة الكلمات الدخيلة، المحافظة على المعيار، ومن المصطلحات التي تندرج في تحديث المعجم، نجد التوليد والتوحيد والتنميط، وما إلى ذلك من المصطلحات التي تعبر عن ظواهر بعينها بغرض الإصلاح أو التهيئة اللغوية.

إن التهيئة اللغوية لكل مجال من المجالات السابقة، سواء الأساسية منها أو الفرعية، يهدف القائمون عليها إلى بلوغ غايات عامة تارة، وخاصة تارة أخرى. فالأهداف العامة، تتمثل في المحافظة على اللغة أو تحديثها أو نشر استعمالها، وقد تكون في بعض الحالات، الحد من انتشارها، أو منعها من الاستعمال. أما الغاية من كل ذلك، فهي المحافظة على هوية المجتمع وعلى تراثه الثقافي والحضاري واللغوي، وعلى انسجام أفراده وفئاته الاجتماعية، وكذلك الدفع إلى التنمية والتقدم بلغته أو لغاته في بعض البلدان. وقبل تقديم معلومات إضافية عن المفاهيم الأساسية التي أشرنا إليها أعلاه، وعن بعض الاتجاهات التي تبناها الدارسون أو الدول في التهيئة اللغوية، نرى أنه من المفيد عرض لمحة تاريخية، ولو بإيجاز، عن عينة من تجارب التدخل الإرادي للأمم والدول في لغاتها.

لقد ارتبطت فكرة التدخل الإرادي في اللغة، بظهور الكتابة في الحضارات القديمة بلغاتها، منها تلك التي ظهرت بين النهرين على الخصوص، أي عند السومريين والأشوريين والأكاديين، وغيرهم، ويعود هذا الاهتمام بالتدخل في اللغة إلى ما بين القرنين الثامن عشر والسادس قبل الميلاد، وساهمت كذلك حضارات أخرى بموضوع الكتابة، كالحضارة المصرية والهندية واليونانية... ومن أهم الأعمال العظيمة التي أنتجتها هذه الحضارات القديمة وضع أول نظام للكتابة، أي الكتابة

المسمارية، ثم تحسينه بمرور الزمن، وكذلك ظهور الترجمة في الفترة نفسها التي نعدها أداة من أدوات التهيئة اللغوية، لأنها تساهم في إثراء لغة ما، بما عند غيرها من الأمم. وتعد هذه الأعمال هي الأولى في التدخلات الإرادية للإنسان في لغته [1]، لما لهذين العملين من أثر إيجابي على تطور الأمم والحضارات، وما انجر عنهما من تراكم معرفي، حرم منه من عاش قبل التاريخ، واستفاد منه، من عاش بعده. وهو ما سمح للإنسان أن يدون ما قاله وما قام به من أعمال.

وما فتئ هذا التدخل المقصود في اللغة، منذ تلك العصور القديمة إلى اليوم، يلجأ إليه لحل المشكلات التي تطرحها اللغات، وقد ازداد هذا التدخل الإرادي، من حيث الكم والنوع، بمرور العقود والقرون، لزيادة حاجة اللغات إلى الرعاية والصيانة للغاتها. ومما لا شك فيه، أن كثيرا من الدول المستعمرة استعادت لغاتها، بعد استقلالها، وعملت على تهيئتها للتعبير عما يحيط بها[2]، منها ما قامت به الجزائر على وجه الخصوص في الشهور الأولى بعد الاستقلال، وكذلك بلدان المغرب العربي وغيرها. أما التفكير في التنظير للتخطيط اللغوي او للتهيئة اللغوية، فلم يظهر هذا المصطلح، إلا في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، مع المقال التأسيسي لـ Hagen» «Einhard[3] الذي خصصه لتنميط اللغة النرويجية. ولم يمر وقت طويل بعد نشر هذا المقال، حتى ظهرت عشرات، بل المئات من الدراسات التي عالجت جوانب مختلفة من التخطيط اللغوي أو التهيئة اللغوية[4]. وقد يعود الاهتمام بهذا الحقل المعرفي في هذه الفترة، إلى التطور السريع لعلوم اللسان، ولاسيما علم الاجتماع، وإلى حاجة الدول إلى أدوات علمية، تستعين بها، لحل المشكلات والصراعات التي تطرحها اللغات.

1.4. الفروق بين بعض المصطلحات

لقد أشرنا في مدخل هذه الدراسة إلى أن مصطلحي التخطيط اللغوي، والتهيئة اللغوية مصطلحان يدلان على جميع العمليات التي تجرى على لغة من اللغات، بصفة إرادية، للانتقال بها من وضع لغوي إلى وضع آخر منشود، وأن بعض المصطلحات الأخرى، قد تغلبت عليها دلالة ما عند مستعمليها، مثل إصلاح اللغة أو السياسة اللغوية. فالمصطلحان الأولان، ولو أنهما يحيلان إلى مفهوم عام واحد، إلا أن لكل واحد منهما دلالة إيحائية خاصة به، تعكس اتجاها لغويا معينا في البحث أو تصورا خاصا لطريقة معالجة المشكلات التي تطرحها اللغات.

فأول مصطلح ظهر في الدراسات اللسانية المعاصرة للتعبير عن هذا النشاط العلمي، هو التخطيط اللغوي الذي أشرنا إليه أعلاه، وكانت دلالته الأولى عند واضعه، تقتصر على الأعمال التي تمت لتنميط اللغة النرويجية [5] ثم انتشر هذا المصطلح في جميع البلدان الأوروبية وفي أمريكا الشمالية في وقت وجيز، وعممت في الوقت نفسه دلالته لتشمل جميع أنواع التدخل في اللغة، وفق خطة منسجمة، تبدأ بتحديد الأهداف والغايات من التخطيط، ثم ضبط أساليبه ومراحله وخطواته، وأخيرا تجنيد الإمكانات البشرية والمادية الضرورية لتحقيقه. وبعد مرور حوالي عقد من استعماله وانتشاره في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، اقترح اللسانيون الكيبيكيون في كندا مصطلح التهيئة اللغوية «aménagement linguistique» بدل التخطيط اللغوي، للدلالة على المعنى نفسه، إلى حد ما، ويكمن سبب تعويضه في كون التخطيط اللغوي، يوحي إلى نوع من الفرض، يأتي من سلطة عليا، ومثل هذا الإيحاء، قد يعيق عمليات إصلاح اللغة التي لا تنم على الوجه المقبول في رأيهم، إلا بمشاركة جميع فئات المجتمع، ولا يعني ذلك التقليل من أهمية هذا التخطيط ومن دور السلطات العمومية في إصلاح اللغة وتطورها.

ويوجد مصطلحان آخران، أقل انتشارا من المصطلحين السابقين، يدلان على المعنى العام لمصطلحي التخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية، إلا أن كل واحد منهما ينفرد بدلالة خاصة به، ويتعلق الأمر بمصطلحي "قلوطوبوليتيك" و"نورماليزاسينون"، أي «Glottopolitique» و«Normalisation" اللذين يحصران استعمالهما، إلى حد الآن، في كل من فرنسا وإسبانيا. وضع المصطلح الأول " Louis Guespin" وهو أحد مؤسسي مدرسة روان اللسانية الاجتماعية في شمال فرنسا، ويقصد به الأساليب المختلفة التي يلجأ إليها المجتمع للتدخل في لغته، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل فرد من أفراد هذا المجتمع، فضلا عن مؤسساته وهيئاته المختلفة، يؤثر في مسار اللغة بصفة عفوية وإرادية، ومن هنا ظهرت أهمية هذا المفهوم في كونه يشمل كل من يؤثر في اللغة، أكان مواطنا عاديا أم وزيرا أم مؤسسة أم هيئة أم دولة[6]. لم يأت هذا المفهوم ليناقض مفهوم السياسة اللغوية، أو ليحل محله، بل جاء ليضيف إليه عوامل لغوية اجتماعية أخرى، لها علاقة وطيدة بتغير مسار أي لغة وتطورها، مع اعتراف هؤلاء اللسانيين بقدرة السياسة اللغوية على الانتقال بلغة من حال إلى حال أخر، ولكنهم يعتبرون أن هذا المفهوم، أي السياسة اللغوية، يقلص من دور العوامل اللغوية الاجتماعية المختلفة في التأثير في اللغة، أي في نجاح إصلاحها أو فشلها، ويمكن أن نذكر من هذه العوامل الاجتماعية وجود الإرادة الجماعية في الدفاع عن لغة والمحافظة عليها، والمواقف الاجتماعية منها، والممارسات الفعلية واليومية لهذه اللغة التي يراد الدفاع عنها أو المحافظة عليها أو تطويرها في البيت وفي العمل وفي جميع المقامات والميادين التي يعيش فيها أغلب الناطقين بها. فالفرق الأساسي بين مفهوم السياسة اللغوية وبين ال«قلوتوبوليتيكا» هو أن الأول يعنى بالقرارات والقوانين والمراسيم التي تسنها الدول، أو إحدى أجهزتها، لضبط أو تنظيم استعمال اللغة في الرقعة الجغرافية التي تخضع لسيادتها، وقد

يتعلق الأمر بنشرها خارج حدودها في بعض الأحيان، أما المفهوم الثاني فيعطي أهمية أكثر للممارسات اللغوية الفعلية وأثرها في توجيه الاستعمال، دون إهمال ما يدخل في مجال السياسة اللغوية، أما المصطلح الثالث، أي"Normalisation" فقد وضعه اللسانيون الاجتماعيون الكتالان، (Catalan) أثناء دراساتهم للغات والتأديات المتداولة في إسبانيا، تلك اللغات أو التأديات التي كونت ما يسمى في اللسانيات الاجتماعية الثنائية اللغوية، أي «diglossie» بحيث تحظى بعض اللغات فيها، بمكانة اجتماعية كبيرة، وتستعمل في جميع الميادين، وتوجد إلى جانبها، في الرقعة الجغرافية نفسها ، لغة أو لغات أخرى، ليس لها نفس المكانة والرعاية من الدولة ومن المجتمع، ولا يغطي استعمالها إلا عددا محدودا من الميادين المرتبطة بالحياة اليومية العادية[8] والمقصود بمصطلح"Normalisation" عند هؤلاء اللسانيين، تمكين اللغة التي لها مكانة اجتماعية سفلى، وهي غالبا ما تكون من لغات الأقليات، من تأدية كل وظائفها في المجتمع، ولن يتحقق ذلك، إن لم يتح لها المجتمع ومؤسساته، ظروف وأدوات استعمالها وانتشارها، ويجب ألا يقتصر هذا الاستعمال على التعاملات اليومية العادية، لأن ذلك سيؤدي، لا محالة، إلى انحصار استعمالها تدريجيا أو انقراضها، طال الزمن أم قصر، وخاصة في عصرنا الحالي، بل يقتضي استعمالها في التعليم ووسائل الإعلام والإدارة، وهو ما تحقق بالفعل لبعض هذه اللغات في إسبانيا، إذ أصبحت لغات رسمية في المناطق التي تستعمل فيها، مثل الكتالونية، إلى جانب اللغة الكاستلانية أو الإسبانية التي تعد اللغة الرسمية الأولى لكل إسبانيا. وقد بدأت عملية تهيئة هذه اللغات أو التأديات، بهذا التصور النظري الجديد، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد يعود سبب اهتمام اللسانيين الكاتالان الكبير بالثنائية وما يتصل بها، إلى ما انجر عنها في الماضي، وما يزال، من صراعات سياسية معلنة حينا، وخفية في كثير من الأحيان، ويقول هؤلاء اللسانيون،

إن مصير هذا الصنف من اللغات، يكون إما بتمكينها من تأدية جميع وظائفها في المجتمع، أي «normalisation» أو بتركها على حالها، وبالتالي قبول فكرة انقراضها[9]. ويستنتج من المفاهيم السابقة والمصطلحات التي تعبر عنها، أنها متقاربة في المعنى العام، غير أن لكل واحدة منها دلالة إيحائية خاصة، تحيل إلى الاتجاهات التي تبناها اللسانيون الاجتماعيون، تلك التي سنتحدث عنها في المبحث الأخير من هذه الدراسة.

4 .2. مجالات التهيئة اللغوية

توجد مجالات كثيرة، تهتم بها التهيئة اللغوية، ويمكن التمييز بينها، حسب نوعية القائمين بها، أو حسب طبيعة الموضوعات التي تعالجها، أو الغايات التي ترمي إليها، إلا أن ذلك لا يمنع من رد جميع هذه الأنواع إلى صنفين كبيرين، هما التدخل في وظيفة اللغة في المجتمع، ويطلق عليه مصطلح «statut» أي مكانة اللغة فيه، والتدخل في اللغة نفسها، وسميناه المتن«corpus» [10].

4 .1. 2. التدخل في المكانة

إن التدخل الإرادي في مكانة اللغة، يعني إبراز دورها الاجتماعي، وتوسيع ميادين استعمالها، وقد يسند هذا الدور إلى لغة أو أكثر، وقد ينزع منها في بعض الحالات القليلة، مثلما فعل عدد من الدول، ومنها الدولة الفرنسية، بالنسبة إلى اللغة العربية، أثناء احتلالها للجزائر. والتدخل في المكانة لا ينظر إلى اللغة بصفتها لغة، أي نظاما أكثر من النظر إلى مضامينها الثقافية والحضارية، وإلى مدى انتشار استعمالها في المجتمع أو نسبة الناطقين بها، وإلى ما يستحضر من رموز وإيحاءات عند النطق بها. يقوم بالتدخل في المكانة السياسيون، بواسطة سلسلة من التدابير والإجراءات، قد تكون في شكل قوانين أو مراسيم أو قرارات، وقد تدون في الدستور. والهدف العام من ذلك ضبط استعمال لغة أو لغات في الرقعة الجغرافية الخاضعة لسلطتهم، ولا يلجأ هؤلاء السياسيون في غالب الأحيان إلى التدخل في المسائل اللغوية المتعلقة

بالمكانة، إلا بعد بروز مشكلات لغوية كبيرة أو صراعات حول استعمال هذه اللغات، أو توقع بروز هذه المشكلات والصراعات[11]. إن هذا التدخل الذي أشرنا إليه، هو التدخل المعلن، وهو الغالب في معظم الدول، كما سنرى في المبحث الثالث، بحيث يشار في نصوصها الرسمية إلى مكانة اللغة أو اللغات الموجودة بوصفها إما لغات رسمية أو وطنية أو إقليمية. وقد تشير هذه التدابير القانونية أو الإدارية إلى حالات التعدد اللغوي الاستراتيجي، لأسباب سياسية أو اجتماعية، أو تواصلية. ويعني مصطلح اللغة الرسمية الإشارة إلى أعلى مرتبة تعطى للغة ما، فزيادة على رمزية ترسيمها، يدل هذا المصطلح أيضا على إلزام المواطنين باستعمالها في التعاملات الرسمية في المقام الأول، أي في مختلف الإدارات والهيئات العمومية وفي وسائل الإعلام العمومية. وقد يكون دور هذا الترسيم، في بعض الأحيان رمزيا، عندما تكون الهيئات العلمية المتخصصة في المسائل اللغوية أو السلطات العمومية المؤهلة، عاجزة عن توفير شروط استعمالها في جميع مجالات الحياة، لذلك نجدها تستعين بلغة أو لغات أجنبية، لسد هذا العجز، ولو ظرفيا، وهو حال كثير من الدول التي هي في طريق النمو. أما مصطلح اللغة الوطنية فيعني بها، اعتراف الدولة بلغة ما أو لغات، تستعمل في الرقعة الجغرافية الواقعة تحت سيادتها، دون إلزام المواطنين باستعمالها في المقامات الرسمية، غير أنها تلتزم بحمايتها وترقيتها، والعمل على تيسير استعمالها[12]. والاعتراف بوطنية لغة، يعني الإقرار بأن الناطقين بها لا يمثلون أقلية في المجتمع . وقد يشمل التدخل في اللغة، من قبل الدولة أو إحدى إداراتها أو هيئاتها، الإقرار بتعليم لغة أو لغات أجنبية، بوصفها روافد للانفتاح، من خلالها، على العالم الخارجي المؤثر، أو نشر لغتها خارج بلدها، بتشجيع تعليمها أو توفير المنح الدراسية للطلاب غير الناطقين بها، أو بفتح مدارس خاصة بها، سواء لتعليم لغتها لأبناء جاليتها أو لغيرهم من الأجانب، لضمان حضورها في الدول الأجنبية، ونشر ثقافتها.

وعندما تتخذ جميع هذه التدابير السياسية أو الإدارية، بصفة علنية أو غير معلنة، نتحدث حينئذ عن المفهوم الضيق لمصطلح السياسة اللغوية التي تقوم بها إدارة معية أو دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، ويشرع بعدئذ في إعداد مشاريع تهيئة المتن المناسبة لكل قانون أو قرار أو تعليمة تصدرها دولة أو إحدى إداراتها أو هيئاتها.

4 .2 .2. التدخل في المتن

يقصد بالمجال الثاني الذي تهتم به التهيئة اللغوية، ما تتضمنه لغة من اللغات، من مكونات صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية أو خطية[13]. وقد تشمل التهيئة اللغوية إحدى هذه المكونات أو مجموعة منها في وقت واحد، حسب ما يطرح من مشكلات أو قضايا في كل منها. وإصلاح المتن يقوم به اللغويون، أو فئة من العلماء في غالب الأحيان، بعد ما يقع اتفاق بينهم على ضرورة إصلاحه، أو بعد تدخل الهيئات العلمية المؤهلة، كالمجامع اللغوية أو السلطات العمومية المختصة، مثل وزارات التربية والتعليم. ولا ينجح التدخل في المكانة، في معظم الأحيان، إن لم يتبعه إصلاح المتن، لأن المجالين متكاملان، وعمليات التدخل في المتن، بعضها يحدث في أزمنة متباعدة جدا، مثل إصلاح نظام الكتابة، أو إثرائه، مثلما فعل العرب القدامى، أو استبداله بغيره من نظم الكتابة، مثلما حدث في اللغة التركية، في عهد مصطفى أتاتورك، أو إدخال تعديلات على قواعد الإملاء، كما حدث في عدد من اللغات الأوروبية في القرون الماضية، وقد ينصب الإصلاح على إثراء بعض المسائل الصرفية والنحوية، وهو العمل الذي قام به، على سبيل المثال، مجمع اللغة العربية بالقاهرة[14]. ويحدث بعضها الآخر باستمرار، مثل إثراء المعجم، بالألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، لأن التطور العلمي والتقني المتسارعين، يتطلب هذه الأنواع من المفردات للتعبير عن الحقائق التي تكتشف يوميا، ويعد ذلك الشغل الشاغل لمعظم اللغويين في العالم، ولاسيما المعجميون والمصطلحيون. منهم.

وتوجد أمثلة من التاريخ القديم والحديث والمعاصر، لكثير من اللغات التي عرفت إصلاحات لأحد العناصر السابقة، أو لمجموعة منها. والأهداف الخاصة بتهيئة المتن كثيرة ومتنوعة، يمكن ردها إلى تحديث بعض مكوناته، وخاصة المفردات والمصطلحات العلمية والتقنية، كما أشرت إلى ذلك في الفقرة السابقة، أو إلى تصحيح بعض المظاهر الطارئة على الاستعمال، ويعدها اللغويون، ولاسيما المتشددون منهم، انحرافات عن نظام اللغة الأصلي، أو إلى تطهير هذا المتن من الدخيل، سواء في الألفاظ أو الأساليب. وتاريخ اللغة العربية حافل بجهود إصلاح هذه الجوانب في القديم وفي العصر الحديث.

4 .2 .3. اتجاهات التهيئة اللغوية

يوجد اتجاهان كبيران، تسلكهما الدول للتدخل الإرادي في لغاتها، اتجاه يضم الدول التي تعتمد على التشريع اللغوي، واتجاه يضم الدول التي تعزف عنه، لأسباب خاصة بها، كما يوجد اتجاهان كبيران آخران، أحدهما يمثله المكلفون بتنفيذ السياسات اللغوية، وخاصة فيما يتصل بالمتن، وثانيهما يمثله اللسانيون المنظرون لمسائل التهيئة اللغوية.

أ. اتجاه الدول: المكانة

تلجأ الدول التي تبنت هذا الاتجاه، إلى التدخل في إصلاح مكانة لغاتها، بكيفية مباشرة ومعلنة، بتضمين دساتيرها إجراءات وتدابير تشريعية، ويحدث ذلك في معظم الأحيان، عندما تشعر هذه الدول بخطر يهددها، سواء بسبب التعدد اللغوي غير المتكافئ الذي تنجر عنه صراعات سياسية أحيانا، أو بسبب كون لغة الأمة، قد فقدت الوظائف التي كانت تؤديها في المجتمع من قبل، وقد تكون هناك أسباب أخرى خاصة بكل بلد، ويعد هذا الاتجاه هو الغالب في العالم، بدليل كون معظم الدول

يلجأ إلى إدراج هذه التدابير التشريعية في دساتيرها، إذ بينت دراسة إحصائية لدساتير مئة وثلاثة وسبعين دولة 173، قام بها مجموعة من الباحثين، منها 130 دولة تضمنت دساتيرها تشريعات لغوية، أي بنسبة 75%.

ب. الاتجاه العازف عن التشريع

تبنى هذا الاتجاه عدد قليل من الدول، حسب الدراسة الإحصائية السابقة، حيث لا تتضمن دساتيرها أي تشريع لغوي، إذ لا يتعدى هذا العدد 43 دولة، وهو ما يمثل نسبة 25%، فمن الدول الغربية التي سلكت هذا الاتجاه، إلى غاية سنة 1993 تاريخ القيام بهذه الدراسة، الولايات المتحدة وفرنسا. ومن الدول العربية نجد المملكتين المغربية والسعودية، ونجد داخل هذا الاتجاه الأخير فئتين من الدول، فئة لا تتضمن نصوصها الرسمية أي تدخل إداري في اللغة، مهما كان نوعه، وعددها 33 دولة، أي بنسبة 20 بالمائة تقريبا، مثل المملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية، وفئة تصدر بعض القوانين أو القرارات والمراسيم لتنظيم استعمال اللغة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. قد تتعدد الأسباب التي جعلت هذه الدول تعزف عن هذا النوع من التشريعات اللغوية، منها قوتها الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية التي مكنت لغاتها من الانتشار والتطور، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومنها الانسجام اللغوي السائد في المجتمع، غير أن مثل هذه الأوضاع اللغوية، قد تتغير من زمن إلى آخر، نتيجة تغير المعطيات الديموغرافية والعوامل الخارجية المؤثرة، وهو ما حدث في بلد كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تزايد عدد الناطقين باللغة الإسبانية فيها.

كما يوجد اتجاهان آخران يؤمن بهما القائمون بتنفيذ عمليات التهيئة اللغوية أو الباحثون المنظرون لها، أ كان هؤلاء أفرادا أم مؤسسات أم هيئات أم مدارس بحث لسانية.

3.4. اتجاهات المنفذين والمنظرين

إن هذا الاتجاه عام، ومن أهم صفات المؤمنين به، المحافظة على اللغة المعيارية والدفاع عنها بكل الوسائل، وكذلك السعي إلى فرضها على المستعملين بالأساليب التي يعتقدون أنها مفيدة. وهذا الاتجاه قديم جدا، تبناه العرب وغير العرب، ومازال يلجأ إليه إلى الآن، أو على الأقل، إلى وقت غير بعيد، سواء بتدخل الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات العلمية، مثل المجامع اللغوية، ويتم ذلك بفرض استعمال تراكيب أو ألفاظ أو مصطلحات معينة دون غيرها، ومن الأساليب المعتمدة على سبيل المثال، لتصحيح بعض الأخطاء الشائعة مثل: تقويم اللسان و"قل ولا تقل". أما اتجاه المنظرين فهو يعكس رأي المنفذين، لأنه تيار لساني معاصر، يمثله اللسانيون الذين استوحوا مبادئهم من اللسانيات الاجتماعية، وتبناه عدد من المدارس اللسانية التي ظهرت في كل من كندا وفرنسا وإسبانيا، وقد سبق أن أشرنا إليها بإيجاز. إذ يختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه الأول، في قضايا كثيرة، تتعلق بطرائق إعداد التهيئة اللغوية وأساليب تنفيذها. والمدارس اللسانية التي تحدثنا عنها، هي كما يلي:

أ. المدرسة الكيبيكية

تميزت هذه المدرسة عن غيرها من المدارس اللسانية بحجم التحديات التي واجهت المهتمين بحل مشكلاتها اللغة الفرنسية في مقاطعة كيبيك، وبطبيعة الحلول المقترحة لمواجهتها، إذ لوحظ تقهقر استعمال اللغة الفرنسية أمام اللغة الإنجليزية في كندا عامة وفي مقاطعة كيبيك على وجه الخصوص، وكذلك كثرة الدخيل فيها. فالرهان إذن عند اللسانيين الكبيكيين، يكمن في كيفية المحافظة على هذه اللغة والسهر على ديمومتها في محيط أنجلوفوني سائد، لا يمثل عدد الناطقين فيه، أكثر من 2 بالمئة، وبعبارة أخرى، فالرهان الكبير عندهم صار يكمن في كيفية إعادة ترتيب موازين القوة الحالي، بين اللغتين في مقاطعة كيبيك على الأقل. لذلك تبنت حكومة

الكيبيك سياسة لغوية جديدة سنة 1977، تضمنت مجموع النصوص التشريعية لحماية اللغة الفرنسية، إلا أن الساهرين على هذه السياسة أدركوا أن المقاربة التشريعية، على الرغم من أهميتها، غير كافية، لذلك طعموها بمقاربة اجتماعية، تتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لاستعمال الفرنسية في مختلف مرافق الحياة العمومية وفي التجارة والمؤسسات الاقتصادية، وكذلك تشجيع المستعملين بوسائل متنوعة على استعمال اللغة الفرنسية[18]. وتمثلت نتائج العمل بالمقاربتين السابقتين في إعادة الاعتبار لمكانة اللغة الفرنسية في هذا الإقليم، وتزايد عدد الناطقين بها في ميادين العمل والتعليم ووسائل الإعلام المختلفة، كما سمحت للناطقين بالفرنسية باقتناء ما يحتاجون إليه من السلع بلغتهم. وقد حدث كل ذلك في وقت قصير، نسبيا، بحيث تغير ترتيب موازين القوة بين اللغتين الفرنسية والانجليزية، لصالح اللغة الفرنسية في مقاطعة كيبيك بدون أي صراع سياسي، لذلك عدت هذه التجربة نموذجا يحتذى به في عدد من البلدان، ولو أن اللسانيين يعرفون أن ما نجح هنا قد لا ينجح هناك لتباين الظروف المحيطة بكل بلد، وتعدد العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تتدخل في نجاح أي تهيئة لغوية أو فشلها.

ب. مدرسة جامعة روان

ظهرت هذه المدرسة الثانية لتفادي النقائص التي لوحظت على الاتجاه الأول الذي كان يركز على السياسة اللغوية، إذ يكتفي أصحابه بالقوانين والقرارات التي تصدرها الدولة في توجيه اللغة. وقد حدث ذلك، بعد الدراسات الميدانية التي أجريت في فرنسا على عدد من الميادين العلمية والتقنية الجديدة، بغرض معرفة مدى اطلاع المعنيين، على القرارات الإدارية، التي تحث، بل تجبر، المستعملين على استعمال المقابلات الفرنسية فيها وبينت نتائج هذه الدراسات أن تأثير هذه القرارات محدود على المستعملين، ولاسيما في مجال تهيئة المصطلحات العلمية التي تعد الشغل

الشاغل لمعظم اللغويين في العالم، ويعود السبب في ذلك في الدرجة الأولى، إلى عدم إشراك المعنيين بهذه القرارات في إعدادها وفي أساليب تنفيذها. وتتميز هذه المدرسة عن غيرها من المدارس، في كونها لا تحصر مفهوم السياسة اللغوية، فيما تتخذه الدولة أو إحدى إداراتها من قرارات وتدابير، بل ترى أن السياسة اللغوية، تشمل أيضا جميع القرارات والمواقف التي تتخذها الدولة أو الأفراد، مهما كانت مكانتهم الاجتماعية تجاه اللغة، ولذلك اقترح مفهوم (glottopolitique).للتمييز بينه وبين مفهوم السياسة اللغوية، بمعناه الضيق، ومثل هذا الفصل بين المصطلحين، يعطي تعريفا جديدا للتهيئة اللغوية، إذ لا يشترط القصد في التدخل في اللغة، بل إن التهيئة اللغوية عندهم، أي (القلوتوبوليتيكا) قد تكون مقصودة، وقد تكون غير مقصودة، لأن أي تصرف لغوي، يقوم به الفرد، ولو كان عفويا، يخدم مسارا معينا للغة أو لأحد مستوياتها، لذلك اقترح هؤلاء اللسانيون إشراك بعض المستعملين في إعداد القوانين والقرارات التي تتخذ، وكذلك هو الشأن في أعمال لجان المصطلحات العلمية والتقنية، وكذلك ضرورة تحسيس باقي فئات المجتمع بأهمية هذه النصوص الرسمية التشريعية والإدارية بالنسبة إلى اللغة الفرنسية، وكذلك بالأسباب التي جعلت لجان المصطلحات تتبنى مصطلحات بعينها دون غيرها.

ج. المدرسة الكتالانية

برزت المدرسة الكتالانية في البداية، نتيجة وضع لغوي محلي، اتسم بتعدد لغوي غير متكافئ، وصحبته صراعات، امتزجت فيها القضايا السياسية والثقافية واللسانية طيلة عقود، بل قرون، وتتميز عن غيرها من المدارس اللسانية، بعدد من المميزات، منها تركيز بحوثها على الثنائية اللسانية، وما ارتبط بها من قضايا لسانية واجتماعية، غير أن مثل هذا الوضع، ليس خاصا بإسبانيا، بل هو حال عدد كبير جدا من البلدان في العالم، ومنها الجزائر والمغرب الأقصى وتونس وليبيا، فيما يتصل باللغة

الأمازيغية وتأدياتها المختلفة، وإن اختلفت العوامل السياسية والتاريخية والثقافية في كل واحدة منها، كما انصب اهتمام اللسانيين الكتالان على إعداد تصور نظري، للأساليب والتدابير التي تجعل اللغات ذات المكانة الاجتماعية السفلى، وخاصة اللغة الكتلانية، تسترجع المكانة الاجتماعية التي كانت لها في الماضي، ثم فقدتها، بسبب الصراعات السياسية التي شهدتها إسبانيا. ولن تسترجع هذه المكانة في نظر هؤلاء اللسانيين إلا بعد تمكينها من تأدية جميع وظائفها، في جميع الميادين، مثل التعليم بمختلف مراحله والمصالح الإدارية ووسائل الإعلام والتجارة، وغيرها من الميادين التي تستعمل فيها اللغات بشكل طبيعي.

إن المطالبة بالاستعمال العادي والطبيعي للغة الكتالانية في جميع الميادين، هو الذي أطلق عليه اللسانيون الكتالان«Normalisation»والهدف منه، الانتقال بهذه اللغة من وضع الثنائية التي احتلت فيها المرتبة الدنيا، بسبب حرمانها من الاستعمال في جميع الميادين التي سبقت الإشارة إليها، إلى وضع الازدواجية، بحيث تتساوى مكانتها مع مكانة اللغة الإسبانية في مقاطعة كتالونيا، والمناطق الأخرى التي تستعمل فيها، مثل جزر البليار وغيرها من المناطق التابعة لإسبانيا، وهو ما يعني تمكينها من التعبير عن جميع مجالات الحياة، ومن صفات هذه المدرسة أيضا، طبيعة الدينامية الاجتماعية التي طبعت تهيئة اللغة الكتالونية، بحيث شارك فيها السياسيون وجميع المؤسسات والهيئات، ومختلف الطبقات الاجتماعية، إذ كان دور السياسيين حث مختلف الطبقات الاجتماعية، على قبول القرارات اللغوية المتخذة، من خلال حملات توعية الجمهور بأهمية هذه القرارات، وكذلك تشجيعه على تجسيدها في الحياة اليومية والمهنية والثقافية. ومن أشهر الشعارات التي ميزت إحدى الحملات التي نظمتها حكومة كتالونيا شعار"tots de cosacatalane" أي أن اللغة الكاتالونية، قضية الجميع. وإذا كان اللسانيون يشاركون، بحكم وظائفهم، في الدينامية

الاجتماعية، لإنجاح السياسات اللغوية التي تبنتها الدولة، فإن مختلف طبقات المجتمع تشارك، هي بدورها، في اتخاذ القرارات السياسة، بدعم السياسيين الذين هم في الحكم، على تبني القرارات الخاصة بإصلاح مكانة اللغة من خلال تنظيمات المجتمع المدني، وباقي طبقات المجتمع، لأن هؤلاء هم الذين انتخبوهم، وبالتالي تأييدهم على خصومهم المعارضين، ويتضح هنا جليا أن التهيئة اللغوية التي طبقتها هذه الحكومة، قد احترمت فيها قواعد الديمقراطية، بحيث تكامل فيها العمل التشريعي والدينامية الاجتماعية اللذين يعدان ضرورة قصوى لإنجاح أي تهيئة لغوية، دون أن تحدث صدامات سياسية عنيفة.

الخاتمة

لا نريد أن نختتم هذا البحث، دون استخلاص عدد من المسائل الأساسية التي نرى ضرورة مراعاتها في أي تهيئة لغوية، ولو أن التجارب التي قدمنا لمحة موجزة عنها، قد جرت في بيئات متباينة، لا يصلح تطبيقها، كما هي في بيئات أخرى، ومع ذلك يمكن استخراج أهم التدابير والأساليب المتبعة التي أجمع الباحثون على أهميتها، لإصلاح أوضاع أي لغة منها، حتمية تدخل السلطات العمومية في رفع مكانة اللغة في المجتمع، وخاصة عند بروز مشكلات لغوية كبيرة، وضرورة تجند مختلف الطبقات الاجتماعية لتجسيد القرارات التي تتخذها هذه السلطات، وكذلك فعالية استعمال اللغة في مختلف مراحل التعليم، وفي الإعلام بكل أنواعه، وفي مصالح الإدارة العمومية، دون تجاهل دور مرافق الحياة الأخرى، مثل التجارة والصناعة والثقافة والترفيه . وإذا تمكنت لغة من اكتساح جميع هذه المجالات والمرافق، يمكن أن نقول عنها إنها لغة حية غير مهددة، ومع ذلك تبقى في حاجة دائمة إلى هيئات ومؤسسات مختصة، تتابع موقع مكانتها، مقارنة باللغات الأخرى المحيطة أو المؤثرة فيها، وتصون متنها باستمرار، ولاسيما فيما له صلة بتحديث المعجم، لأن العالم يتغير بسرعة

كبيرة جدا، لذلك نرى أنه لا توجد لغة، مهما كانت مكانتها، وكثر عدد الناطقين بها، تستطيع ضمان بقائها، إن لم تستثمر أنجح الأساليب التي أفرزتها تجارب عدد كبير من البلدان في العالم، فضلا عن استمرار تطورها الاقتصادي والعلمي والثقافي.

الهوامش

* ألقيت هذه المداخلة في الندوة الدولية الموسومة: التخطيط اللغوي في الجزائر: "اللغات ووظائفها" التي نظمها المجلس الأعلى للغة العربية. جرت فعاليتها يومي 12 و13 أفريل سنة 2011، بالجزائر.

[1] Mounin (G) (1974) Histoire de la linguistique : des origines au XX s, Paris, Puf.

[2] Baggioni, D, (1986) Préhistoire de la glottopolitique, dans la linguistique européenne, Langages, n 3, pp 35- 51. 2- Fodor, I, 3-3- 3- Hagège, C, (1983) La réforme des Langues : histoire et avenir Louvain.

[3] Calvet, L J, (1996) Les politiques linguistiques, Paris, Puf, Coll Que sais-je,

[4] Haugen, E, (1959), Language planning in Modern Norway, Anthropological linguistics, vol 1, n 3, pp 8-21.

[5] Maurais J C. (1987) Politique et aménagement linguistique, Québec.

[6] Rainer Enrique Hamel, (2010) L'aménagement linguistique et la globalisation des langues du monde, in Téléscope, vol 16, n 3, Enap du Québec, p 2.

[7] Corbeil, J C, (1986), Langues et usage des Langues, Québec, CLF. 7

[8] Guespin, L, Marcellesi, J B, (1986) Pour la glottopolitique, Langages, n 83, pp 5-31.

[9] HERRERAS, José Carlos, (1998) 20 ans de normalisation -linguistique en Espagne, La Linguistique, vol. 34, n° 2, Paris, pp. 5- 49-.

[10] Heinz, (1969), Research Possibilities on Group Billinguism, A report, Québec, Centre International de la Recherche sur le Bilinguisme.

[11] Boyer, H, (1991) Eléments de sociolinguistique : langue, communication et société, p 101.

[12] Maurais, J, Langues et Constitutions, Office de le langue française, CILF, Paris/Québec, 1993. -17

[13] Bouchard, P, Richard, Y Bourhis, (2002) L'aménagement linguistique au Québec : 25 ans d'application de la charte de la langue française, Office de la langue française, Québec.

[14]مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، ط ،2 القاهرة، 1971.

[15] المرجع نفسه، ص ص 91 فما قبلها.

[16] المرجع لوارد في الهامش رقم ،4 ص .9 ..14

17- Gautier, F, Leclerc, J, Maurais, J, Langues et Constitutions, Office de le langue française, CILF, Paris/Québec, 1993.

[18] في أصول اللغة، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969.

[19] محمد شوقي أمين، بواكير الإصلاح اللغوي في العصر الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ،31 مارس ،1973، وانظر أيضا إبراهيم مدكور: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ط،2 مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

5.المقاربة الاجتماعية اللسانية لعلم المصطلح *

تمهيد

لفهم علم المصطلح الاجتماعي اللساني، بشيء من اليسر، نرى أنه من الضروري تقديم لمحة موجزة جدا عن مدرسة"أوقن فوستر "Eugen wuster" وهي الأولى في الظهور منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، واكتمل بناؤه، تنظيرا وتطبيقا في الستينيات من نفس القرن، أطلق عليها تسمية "النظرة العامة لعلم المصطلح" بعد أن وضع له الأسس والمعايير والضوابط، لكيفية دراسة المصطلحات العلمية والتقنية التي بدأ حجمها يتزايد يوما بعد يوم بأعداد كبيرة جدا، لذلك أصبح من الضروري إنشاء هيئة دولية، تشرف على تنظيم هذا الكم الكبير من المصلحات العلمية والتقنية على وجه الخصوص. وقد تجسد ذلك بالفعل في إنشاء "المنظمة الدولية للمقاييس" (ISO) سنة1947، وكذلك فروعها الإقليمية والوطنية وغيرها بعد ذلك، كما أنشئت هيئات ومراكز أخرى، قبل ذلك، أي منذ 1901 مثل CEISA في سنة 1936.

لقد فرضت مدرسة فوستر منهجية دقيقة، لكيفية دراسة المفاهيم العلمية ومصطلحاتها وضوابطها وتوحيد استعمالها. ومن أهم خصائص هذه المدرسة، أنها ترفض الترادف والاشتراك اللفظي، لأنهما ينجر عنهما غموض والتباس، وهو ما ترفضه اللغة العلمية. فهو بذلك، أي أوقن، نظر إلى هذه اللغة العلمية نظرة مثالية، متأثرا في ذلك بالتراث العلمي والفلسفي القديمين. كما انطلقت هذه المدرسة، في دراستها للمصطلحات العلمية والتقنية، من مفهوم"onomasiologie"بدل الانطلاق من اللفظ" sémasiologie " الذي يدرس دلالات الكلمات، من خلال فكرة أو مفهوم، ويعني هذا التصور عند "أوقن فوستر" إعطاء الأولوية للمفهوم قبل اللفظ1، وأن

مثل هذا العمل، يمكن أن ينجز في أي لغة أخرى، بصفة مطابقة، لما هو في الدال.

ونختم هذا التمهيد بتقديم تعريف لهذه المقاربة الجديدة، أي

Socioterminologie , une approche sociolinguistique de la terminologies

بالقول: إن علم المصطلح الاجتماعي اللساني الذي أسسه فرنسوا قودان François Gaudin 2، يهتم بمجالين كبيرين هامين، هما دراسة المصطلحات العلمية والتقنية في الخطابات العلمية، وفي علاقتها بالمستعملين، وكذلك ظروف استعمالها، مع الأخذ بعين الاعتبار الميادين العلمية، والفترة الزمنية، وقضايا أخرى كثيرة، يتعذر عرضها في مقال واحد.

5 .1. المصادر الأساسية التي ساعدت علم المصطلح الاجتماعي اللساني على الظهور

لقد استند الباحثون في هذا الاتجاه الجديد، إلى ما حدث من تطور في النظريات الاجتماعية واللسانية وتطبيقاتها في هذا الموضوع، ويمكن ردها إلى خمسة مصادر أساسية هي: علم المصطلح الاجتماعي، اللسانيات النظرية، علم المصطلح الاجتماعي الميداني، اللسانيات العامة، ولسانيات النص. ونقدم عن كل واحدة منها، معلومات موجزة جدا. فاللسانيات الاجتماعية النظرية اهتمت، من جديد، بالتصورات والخطابات التفاعلية، أما اللسانيات الاجتماعية الميدانية، فعملت على إثراء السياسات اللغوية3، وفيما يخص اللسانيات العامة، فلم تول أهمية للمصلح العلمي في العقود الماضية، لكنها استدركت ذلك، بالعودة إلى دراسته، وإعادة النظر في مكانته ليصبح دليلا لغويا، كسائر الأدلة اللغوية الأخرى 4. وفرضت لسانيات النص إصلاحا للمنهجيات والتصورات، بسبب تطور التسيير المعلوماتي، لما يكتب، ولما يظهر من أدوات لغوية جديدة، كما استوحت هذه المقاربة الجديدة لعلم

المصطلح، من أعمال "باختين" في تحليل الخطاب الأدبي، وخاصة من المفاهيم، مثل الحوارية dialogisme وتعدد الأصواتpolyphonie والتواصل اللفظي interaction verbale.

2.5. لمحة عن ظهور المقاربة الاجتماعية اللسانيةلعلم المصطلح

نشر فرنسوا قودان «François Gaudin» أطروحته حول هذا الاتجاه الجديد، اتجاه دراسة المصطلحات، سماها "المقاربة الاجتماعية اللسانية لعلم المصطلح"، غير أن بداية الشروع فيها تعود إلى السبعينيات من القرن الماضي في مدينة "روان" في فرنسا التي احتضنت جامعتها الدراسات الاجتماعية، ومنها الدارسات اللسانية أيضا بعد ذلك. وشارك فيها عدد من الباحثين، في كل من فرنسا وكندا وبلجيكا وغيرهما، وجاء هذا التصور الجديد، ردا على (النظرية العامة لعلم المصطلح)، التي اهتمت بمسألتين أساسيتين، هما البعدان الاجتماعي واللساني، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، في دراسة المصطلحات العلمية والتقنية وغيرهما من المسائل التي يجب أن تكون عليه دراسة المصطلحات. عكس"أوقن فوستر" الذي لجأ إلى طريقة مخالفة لما تفتضيه المناهج المعاصرة في دراسة اللغة، وقد يعود ذلك إلى كونه مهندسا في البداية في المجال الإلكتروني الذي يتطلب الدقة الكبيرة، حتى يتم التواصل العلمي والتقني بين الباحثين بيسر ووضوح. ولتحقيق ذلك وجب عليه إيجاد المصطلحات العلمية المناسبة للمفاهيم التي كان يدرسها، مما جعله يتحول من مهندس، في تصورنا، إلى أول باحث كبير في علم المصطلح، وكان ذلك منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، ولم يتوقف عن البحث في هذا الموضوع، إلا بعد أن شعر بأن هذه المقاربة قد اكتملت، فنشرها في الستينيات من القرن الماضي، وعنونها كالآتي: النظرية العامة لعلم المصطلح.

وبكلمة موجزة، فإن ما سبق ذكره، يدل على بروز تصور آخر مخالف إلى حد

كبير، لما تبناه أوقن فوستر، إذ نظر هذا التصور الجديد، إلى اللغة العلمية، نظرة واقعية، لأنها لغة طبيعية وليست اصطناعية، كما فعل ذلك فوستر، لذا وجب دراستها، كما هي في الخطابات العلمية والتقنية. كما يعد فوستر علم المصطلح فرعا من بين فروع اللسانيات التطبيقية، ولذلك نقدها اللسانيون، على اعتباره أن لغات التخصص هي لغات اصطناعية، غير أن فرانسوا قودان قال: إن فوستر هو الذي أبعد اللسانيات عن علم المصطلح، لأنه فصل بين الدال والمدلول، وهو مخالف لما قاله "فردناند دوسوسير "الذي لم يفصل الدال عن المدلول، وكذلك اللسانيون الذين جاءوا بعده، كما أن قيمة الدليل اللغوي بوجهيه الدال والمدلول، يرجعان إلى نظام اللغة، بينما يعتبر فوستر مجالي المفاهيم والمصطلحات مجالين مستقلين أحدهما عن الآخر، وهذا ما أدى إلى انحراف اللغة العلمية، من لغة طبيعية إلى لغة واصفة، وهذا ما أدى أيضا بفوستر إلى تبني الانطلاق من المفهوم، وهو الذي اعتقد بأن لكل لفظ معنى واحد، ولا يعبر عن معنى آخر. وتشترك هذه المدرسة الفوستيرية مع المدرسة الروسية في كثير من المسائل، منها تجاهل الجانب الاجتماعي للخطابات العلمية، وكان همهما القضاء على عيوب اللغة غير الدقيقة. وبقي الحال على هذا الوضع، إلى ما بعد أن ظهور تجربة كيبيك في كندا، في موضوع التهيئة اللغوية «Aménagement linguistique» في أواسط السبعينيات، ليعاد النظر في أسس نظرية فوستر، ووضع أسس علمية أخرى متينة، تبين الفروق بين علم المصطلح عند فوستر، وبين المقاربة الاجتماعية اللسانية لهذا العلم، ثم انتقلت هذه التجربة الجديدة، إلى بلجيكا وفرنسا وإسبانيا، بعد ذلك، وغيرها من البلدان الفرنكوفونية.

5 .3. الدراسات الاجتماعية اللسانية حول وضع اللغة الفرنسية في عدد من البلدان الناطقة بها

تأثرت المقاربة الاجتماعية اللسانية بعوامل كثيرة من أهمها، فشل النظرية

الفوستيرية، ومنها ما توصلت إليه التجربة الكيبيكية من نتائج البحث حول التهيئة اللغوية منذ السبعينيات، وكذلك مختلف المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض، مثل OLF، أي ديوان اللغة الفرنسية Office de la langue française التي اهتمت بالتنميط، وبإعداد الآليات الضرورية لها، كما ظهرت في هذه الفترة أيضا سياسة فرنسة المؤسسات الاقتصادية والصناعية، والهدف من ذلك كله، ملاحظة ومتابعة كيفية التواصل اللغوي بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل هذه المؤسسات، وخاصة في تلك المجالات التي تحتاج إلى تدخل اللسانين ، ثم علق فرانسوا قودان على ذلك قائلا: إن البحث عن عمل قلوطوبوليتيك"Glottopolitique" القصد منه السماح بتجميع التدخلات التي تهدف إلى تغيير الوضع اللغوي، الذي لا يتم إلا بعد معاينة الأماكن الاستراتيجية، لعقد التواصل . ومن ملاحظة شبكات التبليغ أو التواصل، تولد مفهوم المعابر اللسانية في مواقع العمل. والمقصود من هذا المفهوم الأخير وظيفة جديدة مرتبطة بالمناصب الاستراتيجية في المؤسسات. وعقد في سنة 1973 مؤتمر حول هذه القضايا. وظهر في سنة 1977 ميثاق اللغة الفرنسية الذي أعطى دفعا قويا للعمل المصطلحي، لأن نتائج البحث، قبل ذلك كانت محدودة، كما تجسدت في هذا التاريخ فرنسة المؤسسات. ومن هنا نشأت العلاقة الوطيدة بين هذه المقاربة الجديدة، وبين الفرنسة، وهي فترة نضج أيضا في البحوث الميدانية. كما روجعت المعطيات التي بدأت منذ سنة 1963 حول الازدواجية اللغوية في سنة 1968، كما أجريت كذلك دراسات حول الحقوق التشريعية، وكل ذلك، ساعد في تقديم صورة عن الوضع اللغوي في المؤسسات في سنتي 1970 و1971. وهذه الصورة جعلت المهتمين بهذا الموضوع يفضلون، بل يتبنون التهيئة اللغوية، بواسطة التشريع اللغوي لصالح سياسة أحادية اللغة.

والواقع أنه لم تصدر أي حكومة قانونا لسياسة لغوية، أحسن من القانون الذي

أصدرته حكومة كيبيك لاكتماله، ولأنه اهتم بمكانة اللغة الفرنسية، وبكيفية تهيئتها. والمهام التي أوكلت إلى ديوان اللغة الفرنسية المكلف بتطبيق هذا القانون هي: تعميم استعمال اللغة الفرنسية، والتنفيذ الجيد لبرنامج توليد المصطلحات ونشرها. وما ميز هذه السياسة اللغوية، هو أن هناك من اقترح تعميم نشر اللغة الفرنسية على الجميع، ولا ينحصر في السياسيين والإداريين، حتى تعالج المسألة اللغوية، كما تعالج القضايا الاقتصادية والسياسية الأخرى، مثل مشاركة العمال في هذا العمل الإصلاحي، وتقديم الحكومة اعتمادات مالية للمؤسسات الناجحة في الفرنسة.

إن تدخل العمال في فرنسة المؤسسات الاقتصادية، يساعد على النشر الواسع للفرنسية في مختلف الطبقات الاجتماعية، وقد لا ينجح هؤلاء العمال، إن لم تقم الدولة بتحسيسهم، لذلك قامت بحملة تحسيس واسعة لفرنسة مجالي السيارة والميكانيكا على سبيل المثال، لأنهما مجالان طغت عليهما الكلمات الإنجليزية. وللحد من تأثيره، وضع له شعار للتحسيس، سمي le français sur 4 roues ، وجرى ذلك في سنة 1988، والمكافأة هي 75 دولار، ومعجم للإجابة الصحيحة. ومن المسائل التي استعملتها هذه السياسة، أنها لم تكتف بإعداد سياسة لغوية، بل رصدت وسائل مادية لتطبيقها، كما أن المصطلحات التي تضعها، تشرك فيها هؤلاء المستعملين، ولهذا يجب أن يتحول دور هذه المؤسسات من دور الآمر إلى دور الاستشاري، وتقديم الخدمات. ومن الأمور التي رأت أنه يجب القيام بها أيضا، ضرورة القيام بالتعاون بين عالم الشغل، أي العمال، وعالم التكوين[5] بشرح أسباب اختيار بعض المصطلحات دون غيرها، واتخاذ بعض القرارات التي قد تكون نتيجتها الفرنسة فعالة، ويشعر العمال بأنهم أحرار أيضا، كما أن المصطلحات، ستنغرس جيدا في الاستعمال. واستخلص فرانسوا قودان نتيجة أساسية، هي أن تجربة كيبيك برهنت، بدون أدنى شك، على أن الإرادة السياسية، وإن كانت ضرورية، فقد بينت محدوديتها، لذا لابد

من الدراسة الميدانية[6].

ودرس فرنسوا قودان أيضا، تجربة بلجيكا التي فيها حركة بحث مصطلحي نشطة، وخاصة فيما له صلة بالترجمة بين اللغات، نظرا لكونها عاصمة الاتحاد الأوروبي الذي يوجد فيه مركز البحث المصطلحي الذي أسسه «Georges Lurquin» سنة 1978، وأصدر مجلة عنوانها: Langage et L'homme، كما كان لهذا المركز دور كبير في إنشاء الشبكة الدولية للمصطلحات، وفي ظهور عدد من البحوث النظرية، وحاضرت فيه شخصيات علمية مثل Ad herman et caroline schactzen اللذين ساهما في البحث المرتبط بالميدان، والبحث المرتبط بالجمهور، وبتحسيسه بأهمية هذا التوجه الاجتماعي اللساني، ومثلما قامت به كارولين. أما هيرمان أد، فاهتم أكثر بالسياسة اللغوية وبدراسة المصطلحات في المجتمع، كما أهتم بالبعد التاريخي للمصطلحات، وبتاريخ العلوم، وكذلك باستعارة مصطلحات من علوم أخرى.

أما التجربة الفرنسية فاهتمت بلجان المصطلحات التي تصدر قرارات، حسب القطاعات، تلزم هذه القطاعات باستعمال المصطلحات التي تقرها، وتنشرها في جريدة رسمية خاصة بها، وهذا منذ 1973. ثم استمر هذا العمل في السنوات الموالية، وقدم نقد للبحث المصطلحي في فرنسا لتأخره عن التجربة الكيبيكية في السياسة اللغوية، وانجر عنه بالتالي تأخر اللغة الفرنسية، مقارنة باللغة الإنجليزية، في المجالات العلمية والتقنية على الخصوص. ونتج عن ذلك كله انحصار انتشارها في العالم، على الرغم من وجود بعض المؤسسات التي أنشئت، حيث كانت الأولى في سنة1960وهي اللجنة العليا للغة الفرنسية Le haut comité pour la langue Françaiseثم المجلس العالمي للغة الفرنسية CILF أي Le conseil Internationale de Langue Française سنة 1968، ثم ظهرت مؤسسات أخرى في السبعينيات.

والجدير بالذكر أن عددا من اللسانيين قدم نقدا لهذه القرارات، منهم ج.ب قودير J P Goudaire الذي اقترح منهجية مبنية على التحريات الميدانية، وهو ما يسمح للجان المصطلحات من التعاون والتشاور، أي العمل معهم ولأجلهم، ومع لغتهم، وقال ذلك في أواسط الثمانينيات، أما المتخصصة اللسانية الثانية، أي جوجيت ريدوبوف Reydebove Josette فنبهت إلى العوامل الاجتماعية اللسانية التي يجب ألا يتجاهلها الدارسون، لأنها تتحكم، إلى حد كبير في المعطيات، ومنها المقاومة التي يتعرض لها أي تدخل في اللغة، وفي الكلمات المولدة. أما السياسة اللغوية الفرنسية، فتتلخص في قانون 1975، وتتعلق بنقطتين: الالتزام باستعمال المصطلحات، وبالقرارات الوزارية، وإثراء الفرنسية بمصطلحات جديدة، ويتوجب التذكير هنا بأنه قد ذكرت مسألة العقوبات المالية هل تطبق أم لا؟، وهل وصلت هذه القرارات إلى المعنيين؟، بينما هناك دراسات، يقول أصحابها، بأنه لا وتوجد مقارنة بين السياسات اللغوية لكل من كيبيك وبلجيكا وفرنسا.

4. 5. نقد المدرسة الفوستيرية

تبين، بعد إجراء عدد من الدراسات الميدانية للمصطلحات والخطابات العلمية، أن هذه المدرسة، أي مدرسة فوستر، وصلت إلى طريق مسدود، إذ انجر عنها، أن ما يقترح من مصطلحات، غالبا ما تكون بعيدة عن واقع اللغة واستعمالها، وأن المعيار المقترح لدراستها منفصل عن السير الطبيعي للغات المتخصصة والخطابات العلمية، لأن مقاربته لعلم المصطلح مقاربة تنميطية في الدرجة الأولى. وقال فرانسوا قودان: إن اللغات القديمة الميتة هي المنمطة، مثل السنسكريتية واللاتينية، وكذلك بعض الرموز السيميولجية، أما اللغات الحية، فهي في تغير مستمر، ولذلك ليس من الخطأ الآن، إن لم تنمط، بل علينا أن ننظم عملية التواصل، كما هي الآن، وليس من حق أي واحد أن يعارض حق علم المصطلح في التنظير للغة، أما نحن فنؤمن بالأولويات،

ولذلك عزمنا على ملاحظة العلاقة بين علم المصطلح، كميدان علمي، وبين الممارسات اللغوية في مقامات الخطابات العلمية والتقنية. ونتيجة هذه الملاحظة مقلقة، والتطور السريع للعلوم والتقنيات بدون انقطاع، نتجت عنه حاجات متزايدة إلى التعبير، وإلى معارف وتقنيات، وإلى مهارات، لتبادل المصطلحات بين العلوم وبين قطاعات الإنتاج. ونجد في مقابل هذه المشكلات الكبيرة، جهل المستعملين بالآليات اللسانية المستعملة، والحلول الموجودة، لذلك أصبح من الضروري العمل بمقاربة جديدة، من شأنها أن تجد حلولا لهذه المشكلات، ونحن المصطلحيين، نعرف كل هذا، لذا بجب ألا يخفى علينا هذا الفشل، ولذا حان الوقت أيضا للبحث عن أساليب أخرى للعمل المصطلحي.

لقد ارتبط علم المصطلح الحديث بالتكنولوجيا والترجمة التقنية، فاكتسب من الأولى الصفة الميكانيكية، أي الآلية، واكتسب من الثانية فكرة تقابل اللغات في تسمية الأشاء والمفاهيم هذا من جهة، ونجد من جهة أخرى، حاجة المجتمع الحقيقية إلى الاقتصاد والسياسة، وهو ما ساهم في إبعاد البحث اللساني غير المهتم بالجانب الاجتماعي لمدة طويلة. ويستنتج مما سبق، أن هذه المشكلات آتية من علاقة علم المصطلح بالتكنولوجيا، إذ أوكلت إلى هيئة واحدة مسائل تنميط التكنولوجيا وتنميط مصطلحاتها، ولهذا نجد أنفسنا قد ابتعدنا عن الجوانب اللسانية في دراسة الخطابات العلمية والتقنية، عند مختلف الفئات الاجتماعية، ولم نمس سوى واحدا في المئة من القضايا اللسانية كما قال فرانسوا قودان.

لقد وفق علم المصطلح في مسألتي الدقة والتصنيفات، مما لا شك فيه، غير أن ذلك قليل التأثير في المجتمع، ويكتفى فيه بالأوامر والإملاءات. إن وحدة الدلالة المصطلحية غير موجودة في الواقع، وهذا يعني أن الهيئات المكلفة بهذا الموضوع، تعطي صورة خاطئة عن الواقع، أما الواقع الحقيقي، فهو متغير ومتحرك ومتنوع، لا

يدرك إلا بالبحث الميداني، وكل قرار يصدر من هذه الهيئات ولا ينطلق فيه من الواقع، لا يكون له أي أثر في التنميط. قال ""بيير لورا"Pierre Lerat" في تقديمه كتاب فراسوا قودان، ناقدا نظرية فوستر: يكمن انشغال فوستر في أمن حركة انتقال المنتجات الصناعية، بكيفية حسنة، من خلال المصطلحات، وليس هدفه المصطلحات في حد ذاتها، وليس هذا هو هدف مؤلف هذا الكتاب، أي فرانسوا قودان المعجب بالنموذج الكيبيكي في المسائل الثقافية وغيرها. وقال أيضا إن علم المصطلح يعطي الأولوية للتنميط، لضمان دقة المصطلحات، والميل إلى الاقتصاد في اللغة. كما أشار" لورا" إلى الفرق بين الدراسات الفرنسية للمصطلحات التي تعتمد على نقطة واحدة محددة في البحث المصطلحي، أي ما يسمى" la recherche ponctuelle"بدل الدراسات المنتظمة "systématique" أي الدراسة الشاملة لمجال معرفي معين، بينما نجد الدراسات الألمانية قريبة من منظور ISO، أي المدرسة الفوستيرية أو النمساوية.

وقدم ماروزنكو Marusenkoنقدا لعلم المصطلح الحديث قائلا: لتكون هناك نظرية فعالة في التنميط، وبالتالي في علم المصطلح عامة، من الضروري أن يستند إلى دراسة وصفية لقواعد وطرائق صياغة المصطلحات واستعمالها، كما هي في الخطابات العلمية، ثم علق قودان على هذه الفكرة قائلا: إنه موقف منطقي وحديث في الوقت نفسه، غير أنه يتطلب التركيز على الأسباب والعوامل التي ترتب عنها نجاح الكلمات المولدة وقبولها من المستعملين، كما أن دراسة المصطلحات في الخطابات العلمية، يملي علينا مراجعة فكرة تكرار ورود كلمة، في الرأي القائل بأنه يرد بمعنى واحد وجامد، لا يتغير، ويدخل في ميدان معين مغلق، لا يمس. كما أعطى للجانب التاريخي و"تعدد التخصصات"، حقهما في البحث المصطلحي، وأعطيت أيضا الأولوية للانطلاق من الكلمات، بدل الانطلاق من المفاهيم التي ركز عليها فوستر، إعادة

النظر في عدد كبير من المفاهيم والمنطلقات التي تبناها علم المصطلح الحديث.

5. 5 دور السياسات اللغوية والتحريات الميدانية في المقاربة الجديدة

تعد المصطلحات العلمية والتقنية، حجر الزاوية بالنسبة إلى أي سياسة لغوية، وهكذا كان الوضع منذ القدم، وحقيقة الأمر، أنه لو كانت هذه السياسة منقوصة من بعض أجهزتها التنفيذية لما كان لقراراتها صدى في المجتمع، لهذا أجري عدد من البحوث الميدانية لمعرفة أثر عمل لجان المصطلحات في الفئات المعنية بهذه المصطلحات، مثل القضاء وغيره. ولمعرفة ذلك أعدت بعض المبادئ والإجراءات المنهجية منها: الانطلاق من واقع الاستعمال الحي للخطابات العلمية والتقنية، بغرض معرفة ما يفرزه هذا الاستعمال من معطيات، تتعلق بما استقر فيه من مصطلحات، وبعادات المستعملين اللغوية، بخلاف النظرة المثالية التي تبناها فوستر، وجعلت الخطابات العلمية وكأنها لغة اصطناعية دقيقة، وخالية من النقائص. وكذلك إعطاء الأهمية للبعد التاريخي إلى جانب البعد الآني.

لقد طلبت المفوضية العامة للغة الفرنسية في بداية التسعينات من بعض الجامعات، القيام بدراسات علمية حول مدى انغراس المصطلحات العلمية والتقنية في الاستعمال، تلك المصطلحات التي أقرتها لجان المصطلحات في السنوات الماضية، ونشرت في الجريدة الرسمية، وأصدرت بشأنها قرارات وزارية، تفرض استعمالها في مختلف المؤسسات. وقد أعدت فرق بحث للقيام بدراسات ميدانية، انطلاقا من الخطابات العلمية المكتوبة والمنطوقة أحيانا، وكذلك تحديد الميادين التي تستعمل فيها هذه المصطلحات، مثل الهندسة الوراثية والصحة والطب وغيرها، ومما له صلة بالسمعي البصري.

إن الدراسات التي طلبتها المفوضية للغة الفرنسية، ركزت على مدى انتشار المصطلحات التي نشرت في الجريدة الرسمية، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، في

الاستعمال الفعلي، ولدراستها من هذا المنظور، كان من الضروري التمييز بين ما انغرس في الاستعمال من المصطلحات، أي المستعمل بالفعل، مع بيان درجة استعماله ، وهذا بالاعتماد على مفهومي الملكة اللسانية الحية compétence active، أي القدرة على الكلام والفهم معا، والملكة التي تكتفي بالفهم، compétence passive بغرض التركيز على الملكة الأولى، وكذلك بيان الحالات التي يظهر فيها المصطلح في الخطابات العلمية، لأن مسألة انغراس المصطلحات، ما كانت لتطرح، لو أن العلاقة بين المفهوم والتعريف والمصطلح جاءا بالصيغة الآتية: مفهوم تعريف مصطلح1، لكن ما هو موجود في الاستعمال مخالف، لهذه الصيغة بسبب وجود مصطلحات مختلفة في الاستعمال للتعبير عن مفهوم واحد، لذلك لابد من تعدي هذه الصيغة، لتصبح كالآتي: مصطلح 1/ مصطلح2 / مصطلح3/..وهكذا... وهذه المصطلحات جميعها قد تكون موجودة في الاستعمال ومتنافسة. كما يمكن أن تكون هذه المصطلحات المتنافسة فرنسية وإنجليزية. والهدف من دراستها هو معرفة درجة استعمال كل واحدة منها، ولاسيما المقابلات التي اقترحتها لجان المصطلحات، لكيفية دراسة هذه الكلمات المتنافسة، لهذا يجب أن تدرس من خلال مقاماتها والسياقات التي ترد فيها، وهذا يتم، بعد اختيار المدونة على هذا الأساس، مثل البعد الزمني ودرجة تخصص نصوص المدونة، وتنوع الميادين العلمية. وكل ذلك من أجل معرفة مدى ترابط هذا الاستعمال مع هذا المصطلح أو ذاك، من المصطلحات المتنافسة بهذه الظروف والمقامات.

لقد انطلقت البحوث التي اطلعنا عليها، من المقاربة الاجتماعية اللسانية، وطبقتها على الميادين التي درستها مثل اعتمادها البعدين الآني والتاريخي، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، على سبيل المثال، لأن اعتماد البعد التاريخي يسمح بإبعاد مشكلات التواصل بين الباحثين، تلك المشكلات التي وجدت، لأن توجد لها حلول، بفعل

الزمن، كما يسمح بحصر المناطق التي توجد فيها مشكلات التواصل التي لم توجد لها حلول بعد، بسبب تباين أنظمة التبليغ différences des codes، ولهذا أيضا، فالمنطلقات التي اقتنع بها الذين أجروا هذه التحريات، قالوا، إن قرارات السياسة اللغوية وعمل لجان المصطلحات، يجب أن تسبقها دراسات ميدانية للمصطلحات المستعملة بالفعل في الخطابات العلمية، بغرض معرفة الأساليب التي يستعملها المتخصصون، للتعبير عن معارفهم العلمية في المخابر والمعامل والمؤتمرات والجامعات، وفيما يكتبه هؤلاء المتخصصون والأساتذة والباحثون، لأن ما يصدر عنهم، ناتج عن وضعيات الخطابات الفعلية، ويعكس عفويتها وقد يكون فيها ما يصلح ويعمم. أما عمل اللجان الآن، فهو حول اللغة وليس في اللغة ذاتها، لأن دورها لا يجب أن يقف عند اقتراح أو فرض المصطلحات، بصفة نهائية، حتى لو كانت هذه المصطلحات صحيحة، بل يجب أن يكون استشاريا موجها، لا فارضا مصطلحات دون أن يأخذ بعين الاعتبار عادات المستعملين اللغوية وميولهم، لأن إشراك المستعملين يجعلهم يدركون أكثر التحديات اللغوية المطروحة، ويقتنعون بأسباب اختيار مصطلحات دون غيرها من حيث الصحة والدقة وقابلية للاشتقاق، وما سوى ذلك من شروط المصطلح، وبعبارة دقيقة يجعلون المستعملين طرفا رئيسا في العملية.

فالمطالبة باستبدال مصطلح بآخر، يقتضي تقديم مبررات تقنع المستعملين، وهذا ما يجعلهم يحترمون توصيات لجان المصطلحات، ويشعرون في الوقت نفسه بأنهم أحرارا. ويجب، فيما يتعلق بهذه النقطة السابقة، أن تؤدي المؤسسات المشرفة على السياسات اللغوية أو المصطلحية، دورها في تحسيس المستعملين بهذه المسائل اللغوية الاجتماعية، وتشجيعهم بالوسائل المناسبة، كما فعلت بعض الدول مثل كيبيك. وبدأ هذا التوجه الجديد للمؤسسات العاملة في حقل المصطلحات، من

مقاطعة كيبيك ثم بلجيكا ففرنسا، وهو مؤشر إيجابي ومنعرج جديد في طريقة العمل، قد يكون ذلك نتيجة عدم رضاهم على ما كان من قبل. وأسفرت هذه الدراسات عن عدد من النتائج الهامة، يتعلق بعضها بالمصطلحات العلمية، والبعض الآخر بالمستعملين، وبعاداتهم اللغوية وبمواقفهم من اللغات المستعملة عندهم، دون نسيان أعمال اللجان المصطلحية، والسياسات اللغوية المعتمدة بصورة عامة. ومن النتائج المسجلة في الدراسات حول مصطلحات الهندسة الوراثية وغيرها، نجد أن الكلمات الفرنسية المشابهة في بنيتها للكلمات الإنجليزية قد انغرست في الاستعمال أكثر من غيرها، وأن المصطلحات الواردة في كتب المتخصصين لها صدى إيجابي، نظرا لمكانتهم العلمية، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات الميدانية فيما يتصل بعادات المستعملين اللغوية وبمواقفهم، على سبيل المثال، نجد أن نصف الأطباء العاملين في المستشفيات يستعملون الكلمات المقابلة للغة الإنجليزية، ولاسيما تلك التي انتشرت في الاستعمال، ونصفهم لا يعرف قرارات المفوضية، وأغلبهم يرفض تطبيقها، والسبب في ذلك حرية الرأي، مع عدم صلاحية المقابلات الفرنسية، أما المتخصصون، أي الأساتذة الباحثون، فهم أكثر تفهما لهذه المسألة، لأنهم أبدوا استعدادهم استعمال الكلمات الفرنسية، ويستعملونها بنفس المستوى مع الكلمات الإنجليزية، كما أنهم على علم بالقرارات المتعلقة بالمصطلحات،

وأشار الفريق الذي قام بهذا البحث إلى أن هناك مفارقة في إجابة هؤلاء الأستاذة الباحثين، إذ أنهم أبدوا استعدادهم لاستعمال الكلمات الفرنسية، غير أنهم يكتبون أبحاثهم باللغة الإنجليزية، وتشير هذه النقطة إلى تباين المواقف من اللغة، وخاصة إذا كانت هذه اللغة لغة الأم أو لغة وطنية، مما يجعل الإنسان يستعمل لغة أخرى، بسبب العادات اللغوية أو بسبب الحظوة اللغوية prestige linguistique، أو ما يكسبه من استعمال لغة عالمية أخرى، مثل الإنجليزية حيث سهولة النشر والمقروئية

الواسعة التي يمكن أن تكسب المال والشهرة.

والحصيلة التي توصلت إليها هذه الدراسات الميدانية، من حيث درجة استعمال المصطلحات نجد الحالات الآتية:

- مصطلحات انغرست في الاستعمال انغراسا جيدا.
- مصطلحات لم تنغرس جيدا.
- مصطلحات معروفة، لكنها غير أنها لم تنغرس.
- مصطلحات معروفة قليلا، لكنها مستعملة إلى حد مقبول.

أما أهم خصائص المصطلحات التي انغرست جيدا في الاستعمال، فتتصف بدلالة الصيغة على معنى المصطلح «motivation"، أي الحافز، ويعني مطابقة دلالة المصطلح على صيغته، فهذه الصيغة، تحيل إلى التعريف، وكذلك صفة القرابة بين صيغة الكلمة الفرنسية وصيغة الكلمة الإنجليزية.

ثم عرضت المصطلحات التي لم تنغرس جيدا، ففيها أنواع كثيرة منها: صفات المصطلحات التي لم تنغرس في الاستعمال: بسبب ربما، تأخره في الظهور، وهناك عامل الإيحاء، فعندما توحي كلمة إلى معنى ما، مثل كلمة chatoiement أي وميض يرسخ هذا المعنى في أذهان الناس، وعندما تقترح نفس هذه الكلمة للتعبير عن معنى كلمة أجنبية، تدل على الاضطراب، فلا يقبل المستعملون هذه الكلمة بالمعنى الجديد، وبالتالي يجدون صعوبة في تعويضها بكلمة أخرى. ثم ذكرت العوامل التي تؤدي إلى انغراس المصطلحات وهي: سهولة إدراك مدى القرابة أو البعد بين صيغتي اللغتين، وغيرها من العوامل الكثيرة. أما ال

عوامل العامة فهي: القوة الإعلامية للمؤسسات التي تأتي منها المصطلحات المقترحة، لتعويض الكلمات الإنجليزية، وكذلك القوة الاقتصادية والمكانة الثقافية لبعض

المؤسسات التجارية الكبيرة، مثل "لافناك" في فرنسا. والمؤسسات التي تتمتع بهذه الصفات عندما تستعمل مقابلا فرنسيا لمفهوم جديد سينتشر بسرعة.

ونختم هذه المحاضرة بمجموعة من التساؤلات عن مدى ملاءمة هذه المقاربة الجديدة لعلم المصطلح، لوصف الوضع الحالي للمصطلحات العلمية في اللغة العربية التي تعاني من مشكلات كبيرة، إلى اليوم، على الرغم من وجود مجامع لغوية ومؤسسات وهيئات كثيرة في معظم البلدان العربية، يعود أقدمها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، غير أن مردودها مازال ضعيفا جدا إلى اليوم، ليس في توليد المصطلحات، لأن اللغة العربية لها إمكانات كبيرة للتعبير عن أي مفهوم جديد، بل المشكلة تكمن في كثير من المسائل الأخرى، وفي مقمتها غياب الدراسات الميدانية، وتتبع عمل لجان المصطلحات، لمعرفة مدى انغراسها في الاستعمال، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ومثل هذه المشكلات كانت موجودة عند غيرنا، وخاصة في العالم الفرنكفوني، ولكنهم عملوا على إيجاد حلول لها، بالتركيز على الدراسات العلمية النظرية والتطبيقية الحديثة، وتوجت هذه الأعمال العلمية المختلفة بنتائج جيدة في كثير من الحالات. ولذلك نرجو من طلابنا وباحثينا في هذا المجال المعرفي، أن يطلعوا على هذه المقاربة الجديدة لعلم المصطلح وغيرها، للاستفادة منها والعمل ببعض ما يفيد لغتنا. وتلك هي الغاية من هذه المحاضرة.

المصادروالمراجع

* Socioterminologie, une approche sociolinguistique de la terminologie

ألقيت هذه المحاضرة على طلبة الدراسات العليا في معهد الترجمة، جامعة الجزائر2. سنة 2018.

[1] La Mesure des Mots, cinq études d'implantation terminologique, réunies et mises en forme par Loic DEPECKER et autres... Publication de l'université de Rouen, 1997.

[2] Gaudin (F) 1993, Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles, Publication de l'Université de Rouen.

[3] Cabré, (M, T) Cabré. La Terminologie ; théorie, méthode et applications, traduit du Catalan par Monique Cormier John Humbley, Presses de l4Université d'Ottawa, 1998/

[4] Boulanger (J.C). Présentation ; Image et parcours de la socioterminologie, Meta, volume 40, n°2, 1995 pp. 194 - 205.

[5] Béjoint (H), compte rendu sur le livre de François.. Gaudin, Socioterminologie ; une sociolinguistique de la terminologie ; Bruxelle, Buculot, 2003, 286, Meta, volume 49 ; n°2, 2004, pp 384- 387.

[6] Précis de la terminologie, Bureau de traduction du Canada.

الفصل الثاني
قضايا المعيار

1. مفهوم المعيار في اللسانيات بين موقف وصفي وآخر إلزامي *

مفهوم المعيار من بين النقاط المثيرة للنقاش في اللسانيات، والمتهيئة أكثر للمزيد منه، حتى لا نقول الخصام بين الاتجاهين الوصفي والإلزامي. فإذا كان من الضروري أن تقع مواجهة بين آراء الوصفيين وآراء الإلزاميين، فإنه من المؤسف أن يؤدي ذلك، كما حدث أحيانا، إلى تبني مواقف خصامية. لذا حان الوقت، خاصة فيما يتصل بالتعليم، أن يتوقف الأساتذة عن اللجوء إلى قلاعهم البيداغوجية، ويعتزل اللسانيون في أبراجهم العاجية ونظرياتهم العامة. ويعني ذلك الدعوة إلى تعاون مشترك، كما سنرى ذلك لاحقا، وإثارة النقاش بسلوك، يمكننا من الإحاطة بالموضوع، إن لم نقل يمكن من حل المشكلات التي وقع الخلاف فيها. ولهذا يجب أن نعطي فرصة لمختلف المفاهيم المعنية بالمكانة التي تستحقها. ولاسيما البحث عن العلاقات التي تربط بينها[1].

1-1 يرتكز الموقف الإلزامي على قاعدة، معدة سلفا، دورها فرض ضوابط محددة لاستعمال اللغة. ومن بين الأسئلة التي تطرح هنا، هي معرفة لماذا انتشر هذا الموقف كثيرا، وبقوة في اللغة، والجواب عن هذا السؤال، كما يبدو، متعلق **بحدثين أخرين:**

2-1 **الأول هو** أن اللغة ترتكز، إلى حد ما، على اصطلاح متفق عليه، ويتطلب التدريب الذي يثير مشكلات خطيرة في أي تعليم. إنه من المغري الاطمئنان أو الأمن بالرجوع إلى الموقف الإلزامي، حتى لو أن هذا الموقف، لا يقدم جميع الضمانات العلمية المرغوب فيها[2].

ويقصد بكلمة الأساتذة هنا ليس الأفراد، بل العقيدة التي تؤمن بها النظم التعليمية منذ القدم إلى اليوم.

أما الحدث الثاني فقد أبرز مباشرة طبيعة وظيفة الكلام (LANGAGE)والقول إنه أداة يقصد بها التبليغ، ويعني ذلك خاصية الاعتراف بأنه ملك مشترك، باعتباره

مستعملا، ونحن حراسه جميعا، وكل واحد منا يحاول أن يمنح لنفسه حق متابعة ما يجري في لغته، في حين نجد في الحياة اليومية كيميائيا، على سبيل المثال، لا يجد من التناقضات إلا قليلا، بينما لا يستطيع اللساني، بدون أن يتعرض للعنف، عند تناوله كيفية نطق كلمة دجاجة، فأي شخص يتدخل، فهو خصم وحكم في الوقت نفسه. فلغزارة آراء هؤلاء الهواة، آثار على هذه الموجة من النزعة الإلزامية أو المعيارية. وأدى ذلك إلى حد أنهم، يصطدمون بمشكلات عويصة، لكنهم يحاولون دائما الفصل فيها.

وتظهر العقبة الأولى فجأة، عندما يلاحظ مستعملو لغة ما، من حيث هي أداة تواصل، أنه يمكن أن تكون اللغة دلالة خارجية على الثراء الذي يجب ألا يقتصر على الاستفادة منها، بل أيضا خدمتها، بالمعنى المتداول. واستعمالها بالشكل الأفضل، وألا يتوقف تعليمها أبدا. ونجد من الجهة المقابلة، نفس هؤلاء المستعملين، يصطدمون بصعوبات كثيرة، وبأنساق الأحداث اللسانية التي يصعب السيطرة عليها كلها، والتي تتصدى لأي مقاربة جزئية تستعمل لمعالجتها، وهكذا، فيجب أن ينجر عن كل نقاش غير مكتمل يتعلق باللغة، دراسة النظام الزمني اللفظي، ثم التكفل بتبعاتها غير اللفظية. وفي المقابل نجد من الأفراد من ينجذب إلى المشكلات اللسانية، وإلى ما يتبعها من الصعوبات، إذ توجد سلطة لغوية من نوع "قل ولا تقل" التي تمثل، بلا شك، الملاذ الأكثر سهولة، فهو الأسلوب اليسير للتحكم في اللغة، وهنا أيضا تجذر، كما يبدو، الموقف الإلزامي بعمق في جميع انحاء العالم. [3] ويجب التنبيه، مع ذلك، إلى أن هذا الموقف، على الخصوص، متشدد، ويعتمد في ذلك على تقاليد التراث النحوي الذي اهتم أكثر باللغتين المكتوبة والأدبية، وداخل هذا المحيط، تمكن الاتجاه الإلزامي من أخذ أشكال متنوعة.

2-2 النزعة الإلزامية لها، بالفعل يوجد، على الأقل، عدد من أوتار كثيرة مرتبطة بقوس واحد (أي لديها حلول متنوعة للوصول إلى الهدف المقصود) وهذا يعتمد على مجموعة متنوعة من المبادئ التي لم يعلن عنها، ومن بينها كل واحد منا يستطيع أن يهتدي إلى طريقة مرضية على ما يبدو، وكل واحد من هذه المبادئ هو بالفعل وجهة نظر جزئية على اللغة التي تركز على هدف محدد، وهذا ما يسمح بإدخال انسجام مزيف، نظرا لتعقد ما يحدث في اللغة... وبدون الرغبة في تصنيف شامل، نقتصر هنا على بعض الأمثلة التي وردت في الصيغ المختلفة التي عرفها الاتجاه الإلزامي. اثنتان منهما فرضتا نفسيهما، لقدمهما، ولمقاومتهما للنموذج الإبستيمولوجي؛ حيث اعتمدت الأولى على النظرة المنطقية القديمة، مثلما قدمت، بمهارة، أعمال السادة نحاة البلاط او "القصر الملكي (Port-Royal) في باريس، حول النحوين العام والمنطقي في سنتي 1660 وفي المنطق 1662. ... واعتمدت وجهة النظرة الثانية، على التصور التاريخي التقليدي، المعد سلفا لأن يستمر، وينصح باستعماله. وقد حاول أنصار هذه النزعة أن يحلوا المشكلة مسبقا، وهي التي ينصح باستعمالها، على سبيل المثال صوت ال (o)المغلق (fermé) لآن هذا الصوت دخل من اللغة اللاتينية إلى اللغة الفرنسية، وهذا ال (o) جاء أيضا من (au) من اللغة اللاتينية، التي يؤسف من أن 'نظام اللغة الفرنسية لم يعد يسمح بتحليل"مناسب لعبارة essuyaà" latino- racinien (Andramaque1,4) على سبيل المثال. وهنا يكمن التصور التقليدي، بسبب عدم توافر القدرة فيما هو موجود في مجال اللغة، بخصوص فرض الثبات الذي جعل من اللغة اللاتينية حجة، لإيجاد سلطة لغوية، لغياب الجرأة لدى من يحاول أن يستحضر المعرفة العلمية، ويعتبرها تخمينية جدا في اللغات الهندية الأوروبية. وتوجد أصناف أخرى من النزعة المعيارية حديثة جدا، وغير مستقرة، فهي هنا وهناك، إنها تعود إلى سكان افترض أنهم قابلين للملاحظة، ويختارون كمصادر

أساسية، سواء تعلق الأمر بناحية جغرافية محددة مثل منطقة (laTouraine) ومجدها الكبير، أو اجتماعية (الطبقة المسيطرة في فترة معينة)، أو المزيج أيضا الذي يستحضر دون تحفظ، على سبيل المثال، لهجة البارسيين المثقفين الذين يستعملونها دون أي تكلف او اختيار جغرافي اجتماعي ثقافي، والنفسي الاجتماعي. ويلاحظ هنا انغراس فكرة المطامع إلى اللغة الصافية التي تزيل الغموض الموجود بين الاتجاهين المعياري والوصفي.

ولوحظ أيضا أن صيغا أكثر خدعة من غيرها، بقيت في شبه الليبيرالية والإمبريالية لبعض النحاة، نذكر أحد الأوائل منهم، وهو فوقلاسVaugelas في إحدى ملاحظاته (1) على اللغة الفرنسية سنة 1647 يعلن "أن أحدهما أو الآخر" يقول أو يقولون" يجب أن نتذكر إذا ما كان يعتمد على "الاستعمال" فهذا بالنسبة إليه هو الاستعمال الجميل أي:

« Le bel usage » وهذا يعني الذين هم من في القصر الملكي أو البلاط (انظر على الخصوص مقدمة الملاحظات، عندما ذكر قريبفس (Grevisse) الاستعمال الجيد « Le Bon usage »الصيغ المتنافسة، فلا يقابل إلا بين الاستعمالات المقتبسة من "GenevoixLanon, Maurois Mauriac " .

فهذه النقاط الخلافية التي توجد في اللغة المكتوبة، ومازالت لديها صفات مشتركة: يفضل أصحاب هذا الاتجاه، حتى فيما يخص كيفية نطق الأصوات، الأشكال المكتوبة الموجودة في ثقافتنا، وتزامن ذلك، إلى حد ما، وبالضرورة، مع الأشكال الأدبية. إنهم يتعرفون على اللغة جزئيا جزئيا، حتى يحصلون على المخطئ أو "الاستثنائي". فالاستثناء هو الحد الأقصى للنزاهة في الاتجاه الإلزامي، وكل ما بقي لديهم هو مطاردة الأخطاء اللغوية، خوفا من هموم القمع. ويستندون في كثير من الأحيان، بصفة غير معلنة، إلى فرز أحداث اللغة، حسب معايير خارجة عن اللغة

بطريقة، يصعب معها التمييز بين ماهو خارج "أحداث الكلام" وما هو لساني في القيم المغربلة المتعددة التي يمنعها الاتجاه الإلزامي، حتى لا ينسجم مع اللغة ووظائفها.

2-1 إن ما يتميز به الاتجاه الوصفي الذي هو من اختصاص اللسانيين، الذين هم في الواقع، لا يكتفون بتقديم مقابلات تقريبية للملاحظة والوصف، بل يجهدون أنفسهم ليكونوا علميين، وهو ما يمكن توضيحه بالكيفية الآتية:

أ) - ملاحظة ما هو موجود في الواقع من أحداث لغوية، هي الشرط الأول والضروري، لكل عمل في الكلام، ويفترض أنه لا يوجد أي حاجز بين هذه الأحداث الكلامية، يمنع هذه الحقائق وتحليلها. وليس المقصود منها هنا أبدا، الاكتفاء بتسجيل بسيط للأحداث، وبمجموعة محدودة من الأدوات بسرعة لتسجيلها، وجمع المواد وتحويلها، فالملاحظة، ليست غاية في حد ذاتها، بل هي تحديد مرحلة من المراحل التي تنتهي إلى تحليل الأدوات، وتفسير الأحداث. ويجب ربط الصلات الضرورية في اللسانيات وفي غيرها، بين بيانات عن الأحداث وطرائق التحليل، وبين الملاحظة والتفسير، وكذلك بين الاستقراء والاستنتاج.

ب) - يجب أن تشمل الملاحظة المطلوبة، جميع الأحداث اللسانية، مما يعني أنه لا ينبغي أبدا إهمال الصيغ المكتوبة، بأي حال من الأحوال، ويجب أيضا إعطاء الأولية للصيغ الشفوية، لأنها هي الأصل، وألا يقتصر على الأحداث التي تؤكد نظرية ما. وفيما يخص هذه النقطة، بين لنا فرديناند دوسوسير الطريق، وقدم لنا نصا لا يمكننا، إلا أن نستشهد به، وهو كالآتي " تتكون أولا مادة اللسان من جميع الظواهر الكلامية التي يستعملها الإنسان، سواء تعلق الأمر بالشعوب المتوحشة أم بالأمم المتحضرة، في العصور القديمة، تقليديا كان أم انحطاطيا، مع الأخذ بعين الاعتبار، في كل فترة زمنية، ليس فقط الكلام الصحيح و"الكلام الفصيح"، بل جميع صيغ التعبير" (ينظر:(CLG, chap, 11, premier pragraphe11)، ونحن الذين أكدنا، [أي "دونيز فرنسوا] أن دوسوسير ذاته هو الذي ألح مرتين على مفهوم "الكمالية".

ج) - وأخيرا، يجب أن تتجنب الملاحظة اللسانية، اللجوء إلى الأفكار المسبقة الخارجية، سواء كانت أحكاما ذات قيمة ذهنية منطقية، أو تصنيفات جمالية، واجتماعية، أو أيضا وجهات نظر تطبيقية، تم تناولها قبل الأوان، وجميع فروع اللسانيات التطبيقية، تأتي بالضرورة، بعد المرحلة الوصفية للسانيات العامة. وفي هذا الصدد، حكم دوسوسيرر بشدة في" الفقرة الثانية من مقدمة كنابه "محاضرات في اللسانيات العامة"، على النحو التقليدي، فيما يخص الانضباط المعياري، البعيد جدا عن الملاحظة العلمية البحتة، وهو الأمر الذي جعل وجهة نظر هؤلاء النحاة ضيقة بالضرورة، وما قيل إلى الآن، هو أن الوصف اللساني يجب أن يستند إلى معايير داخلية فهذه لا تحدد، بأي حال من الأحوال، سلسلة من الوصفات، للتقسيم والتصنيف، ولكنها تتطلب أن تؤخذ بعين الاعتبار وظائف "الكلام"، وتسلسلها الهرمي من أجل تفضيل ما يجب أن يفضل، وأن يكون مميزا دون إهمال جوانب معينة من النشاط اللساني، وبالتالي يمكننا النظر فيها، من وجهة نظر أهميتها الجوهرية.

إن منهجيات تحليل مدونات، مصحوبة باستبانات وتحريات ميدانية، يبدو أنها أنسب الوسائل لدراسة اللسان البشري، ولها أهمية خاصة بالنسبة إلى المربين، من حيث أنه من غير المعقول أن يربطوا العلاقة بين الحقائق اللغوية التي يعملون عليها، بسبب عدم وجود تفسير سليم للواقع اللغوي، قد يؤدي ذلك إلى حد ما، إلى ضرورة وضع سجل أو دليل بإتقان، لما هو موجود من أحداث لسانية التي يعملون فيها، لعدم وجود معلومات جيدة في الواقع اللساني، ويمكن أن نسمع ما يؤلمنا، ويصعب الفهم وصعب التصحيح.

د) - يتعلق الأمر هنا ببرنامج جميل، برنامج يبرز الصعوبات الحقيقية في التحليل اللساني، تلك الصعوبات التي تغطيها الاتجاهات المعيارية. فالملاحظة بدون استثناء

للاستعمالين الأساسي والثانوي، كأداة التبليغ التي أظهرت التنوع الكبير جدا بين أفراد مجتمع معين. فالتساؤل الذي يطرح، هو ما معنى الجماعة اللسانية. ونجد أنفسنا أمام صعوبات لإيجاد طريقة لتصنيف الاستعمالات القابلة للملاحظة. فإلى أي عوامل، أو بالأحرى، إلى أي تشابك من العوامل التي يجب الرجوع إليها، مثل المنشأ الجغرافي، الجيل والمحيط الاجتماعي والمهني. ومن الصعب تحديد المتكلم في أغلب الأحيان، ولكنه يمكن أيضا توسيع هذا التحري نفسه، ليشمل أعضاء الحاشية الذين أدوا دورهم أثناء التعلم، مثل الأولياء، وكبار الأولياء (أي الأجداد)، وكذلك عمال المنازل، والمدرسين. كل ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، كذلك المتحدث، أهو الأخ الأكبر أم الأخ الأصغر، إذا ما تمدرس في وقت مبكر أوفي وقت متأخر. إذا ما كان من المدينة أو من الريف، إذا خضع للاتصال بلهجات أخرى خاصة بجماعة محدودة من الناس، متى وكيف وغيرهما، يجب أيضا أخذ بعين الاعتبار مقامات استعمالات اللغة، ومختلف "مستوياتها" لأننا لا نتحدث مع متحدث مألوف، كما نتحدث مع مدرك دقة ما يقال له. ولا يجب نسيان كل شيء معقد، بسبب الحركة القوية للسكان في عصرنا. ومن الصعب تحديد الحقائق الموجودة مسبقا في شبكة العوامل هذه، والتي تكون عادات المتحدث شيئا فشيئا، أو أثناء التعلم، ونجد هنا بلا شك، ما يفسر بعض التردد فيما يتصل بمنهج مؤسس على تحليل المدونات التي تكشف معلومات مثيرة للدهشة، ومربكة فيما يخص تنوع اللهجات، وتثير أيضا صعوبات كثيرة، وعلى سبيل المثال، تعريف الفرنسية "المعيارية. نحن نتفهم بشكل أحسن، لماذا قام العديد من المؤلفين بإجراء تخفيضات واضحة في البيانات اللغوية التي يمكن ملاحظتها، وقدموا استعمالها على أنه استعمال مشترك، ولو أدى ذلك إلى التناقض. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الموقف غير مقبول إذا نظرنا إليه من المنظور العلمي.

وما بقي من المشكلات التي لم نتجرأ الحديث عنها حتى الآن في اللسانيات هو التوحيد القياسي«normalisation»، عكس ما حصل بالفعل في مجالات أخرى مثل الصناعة والفلاحة وغيرهما. وكان من المفترض أن تكون لدينا أهداف للتوحيد القياسي، حتى نتمكن من التخلص من بعض العوامل المميزة، عبر تدخلات مقصودة. وما قام به الاتجاه الوصفي بعد ذلك هو إبرار الطابع التطوري لكل لغة، بينما تميل جهود الاتجاه الإلزامي دائما إلى تثبيت اللغة التي تعتبرها قريبة إلى حد ما من الكمال، بينما تظهر الملاحظة العلمية، أن اللغة هي أداة في تطور مستمر، والأفضل من ذلك، هي في دينامية ثابتة، كما قال الشهير (بيير بوهورس) Pierre Bouhous": تبين الملاحظة العلمية أن اللغة أداة في تطور مستمر، أو الأفضل من ذلك، في دينامية متواصلة، مع جميع اختلافاتها، منها ما هو داخل اللغة ذاتها وتأدياتها اللهجية. فهذا التنوع وهذه الدينامية، في الاستعمالات التي تميل الاتجاهات المعيارية إلى إنكارها، تعقد بالتأكيد مهمة الاتجاه الوصفي، لكنه يسمح له أيضا بتحديد المشكلات اللسانية الحقيقية في التحليل اللساني، وهنا تثار بعض الأسئلة الأساسية أيضا من قبيل: ما هو التدخل في اللغة؟ نظرا لحركية وتنوع اللهجات، حتى لو نميز جيدا بين فترة التعلم، وبين الجماعة اللسانية، وهل يمكن اعتبار روح الاتجاه المعياري كل تطور، هو تدهور؟ لا ينبغي لنا عوضا عن ذلك أن يعاد التفكير في مفهوم الاقتصاد اللغوي في تعقيده الحقيقي، ثم ينظر إلى مفهوم الاقتصاد على أنه بحث عن التوازن بين الاحتياجات، وما يتطلبه من إنفاق، ويؤدي مختلف مستويات الوحدات اللسانية، مع الظواهر التعويضية، ويقدم بذلك تفسيرات مرجحة لتطور الحقائق اللغوية. أ لا ينجر عن ذلك إعطاء قيمة جديدة لمفهوم التزامن؟ لأن مثل هذه الحقيقة لا يمكن اعتبارها غير صحيحة، ولا حتى الهامشية منها في وقت محدد، بكيفية جيدة، كما يتضح ذلك في جملة أمور، من تبني اللغة

المشتركة، العديد من المصطلحات التي تنتمي أصلا إلى العاميات التي تميز، على سبيل المثال بين: لص cambrioleur، وماكرnarquois.

3-1 إن الملاحظة العلمية لأحداث اللغة، تسبب ارتباكا صحيا، يدعو إلى تفسير هادئ ومنسجم مع الأحداث والتخصصات الأخرى عند الحاجة، وتنطوي هذه المتطلبات على بعض الحذر من البيانات، وهو ما لا يحدث دائما مع الاتجاه المعياري .لكن هذا لا يعني أن اللساني ليس لديه ما يقوله، ويتخلى عن مسألة تعلم اللغة، ولكنه يقوم بذلك على مرحلتين: كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه. ومن ناحية أخرى، فإن التمييز بين الاتجاه المعياري، وبين ما نسميه المعيار، أي(la norme) هو تمييز الفترتين الزمنيتين بين ما ينتمي إلى اللسانيات العامة، مرحلة الملاحظة والتفسير، بدون "ابتهاج تحطيم إيقونات" ... والتي ستصبح صورة كاريكاتورية للنشاط اللساني، وبين مرحلة التطبيق، على سبيل المثال في تعليم اللغات. وباعتبار أن التمييز بين وجهة النظر الإلزامية ووجهة انظر المعيارية، بصفة أساسية، يرتكز على تعريف مفهوم المعيار، ودرجة التواترات التي يمكن ملاحظتها للأحداث الوظيفية. فالأمر لا يتعلق هنا بالدعوة إلى عقيدة ما، لمواجهة أي حدث لساني "خاطئ"، بل تركه واستبداله بأفعال السلطة، سلطة الحقائق الفعلية التي تتوافق مع احتياجات جماعة لسانية معينة، وهذا ما يؤدي إلى اقتصاد وظيفي للغة، ومع ذلك، فإن التطور في اللغة الفرنسية سيحصل في المستقبل القريب،

على أي حال، من المحتمل أن تكون هذه الوصفات في خلاف تام مع القاعدة التي لوحظت بين المستعملين الناطقين بالفرنسية، بحيث يستمر عدد قليل من الأجانب، الأكثر ملكية من الملك، في استعمالها. وقد نشأت بالفعل حالة مماثلة، هي حالة كيفية نطق كلمة زجاجةbouteille (i) و(J) على سبيل المثال.

2-3 هل يعني مفهوم المعيار وجوب تدريس كل وحدة لسانية، حسب مؤشر التواترات؟ فمن الضروري هنا مرة أخرى، بناء صورة كاريكاتورية وغير عملية للنشاط المعياري، والتمييز بين النقاط المختلفة. وهذه النقطة التي ذكرناها بالفعل، والتي تتفق حقيقة مع أي تعليم يجب أن يحدد موضوعه الخاص، بتسلسل هرمي وظيفي لما يقوله المتكلمون، من حيث هو شرط ضروري لأي مؤسسة رقمية. يجب أن تعطى الأولوية فيه إلى الصيغ الأقل تميزا، باستبعاد، في المقام الأول، المحاضرات الطويلة، على سبيل المثال، أو الأسلوب المسرحي. والصيغ الهامشية للكلام، مثل اللهجة، أو العمليات الممتعة التي لا يجب إهمالها، إلا بالرجوع إلى الصيغ المحددة للوظيفة المركزية. ويجب أن يكون هذا التسلسل شرطا ضروريا لتقدير عادل للتوترات، وذلك لا يمنع، عند ما يحين الوقت، من إعادة التقييم حسب الاحتياجات، والتكيف مع الأهداف المحددة، مثل التعليم السريع لقراءة الأعمال التقنية أو المعرفة اللسانية الأولية، وهذا من أجل ربط علاقات تجارية. ولتظل المسألة محصورة أساسا، في محاولة تعليم الجميع في وقت واحد، فإن مفهوم التواتر لم يعد مجديا، كما أن هرم التوترات، يجب أن يكون على غرار الاستعمالات الشائعة، وليس الاستعمالات الشاذة.

3-3 يمكن تصنيف ما يحدث في اللغة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، يفترض إنشاؤها مسبقا للتمييز، في مجال التواصل، بين الاستعمال النشط والاستعمال السلبي. وهذا ما يجعل من الممكن تثبيت التعليم وتقدمه:

أ) -مجموعة الأحداث اللسانية المشتركة بين جميع المتكلمين (التي سيتم العثور عليها أيضا في ثنائية اللغة أو العامية) فهي كثيرة، يمكن تقديرها من النظرة الأولى.

ب) - ونجد إلى جانب هذه الأحداث المشتركة بين المستعملين، بلا شك، ما هو أكثر عددا وتنوعا من متحدث إلى آخر.

ج) - ومن بين فئات من الأحداث، يمثلها من لديه الحق في قلة كفاءتها، ويمكن تقليصها إلى الاستعمالين النشط أو السلبي لجزء من أفراد المجتمع.

الهوامش

* ألقيت هذه المحاضرة من قبل اللسانية دونيز فرانسواDenise Fransois في الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة الجزائر2، سنة 2016، بمناسبة مئوية فرديناند دو سوسير، وقد ترجمناها بعد ذلك، ما عدا الصفحات الثلاث الأخيرة لأنها خاصة باللغة الفرنسية ونحوها. وقد عالجت فيها صاحبتها بعض المسائل الخاصة ببعض مسائل اللغة الفرنسية. ومع ذلك قدمنا ملخصا عنها. وعنوانها كما يلي:

"La notion de norme en linguistique ; attitude descriptive et attitude prescriptive. "

[1]La notion de norme en linguistique ; attitude descriptive et attitude prescriptive. - Conférence prononcée à l'institut Pédagogique Nationale le 18 mai 1969, p 153.

[2] Références : de la théorie linguistique à l'enseignement. Jane Martinet. Collection, Linguiste/ Puf, 1972 ; p 154.

[3] قد سبق لعلماء العربية القدامى أن وظفوا هذا الأسلوب لحفظ اللغة، وكانت لهم فيها مؤلفات كثيرة.

2. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية لتمام حسان*

لابد من القول في البداية، إن العمل الذي قدمه تمام حسان في هذا الكتاب الكبير والغني جدا بالمعارف المتصلة بموضوع المعيارية والوصفية مفيد جدا، ونظرا لذلك، نكتفي هنا بعرض بعض المفاهيم التي جاء فيه و بدت لنا أساسية أكثر من غيرها من حيث المضامين المتنوعة والمعمقة، وفي كيفية معالجة كثير من القضايا اللغوية الصوتية والصرفية والدلالية، وغيرها من المعارف ذات الصلة باللغة العربية من قريب أو بعيد، ولقد نقلنا بعضا من هذه المعارف لا جميعها، كما وردت في النص الأصلي من هذا الكتاب، لأن الغرض من ذلك تعليمي، موجه إلى طلبة الدراسات العليا.

2 .1. المعيارية: القياس والتعليل

استهل تمام حسان حديثه، في الفصل الأول من الباب الأول حول المعيارية، (القياس والتعليل) قائلا: "قلنا إن موقف المتكلم من اللغة، غير موقف الباحث منها. وأن من مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية معينة، يطابقها في الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه المعايير. ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوي بصيغة ظاهرة الصوغ القياسي، أو ما يسمونه Analogique création وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته وتبقى ما دام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد في لسانه من قبل، فإذا كانت الصيغة التي يستعملها قياسية في اللغة، كان على صواب، أي على وفاق مع المستوى الصوابي الاجتماعي، ولكنه إذا صاغ كلمته على قاعدة معينة، وكان المرجع في اللغة إلى السماع الذي ورد بهذه الكلمة، رأينا الفرق واضحا بين الصوغ القياسي وبين السماع في الاستعمال، وإن الغرباء عن اللغة الذين تعلموا قواعدها، ولم يحيطوا بمسموعها يقعون دائما في

هذا النوع من الأخطاء في الصوغ، ولا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون أن يعود إلى صيغ وتراكيب، لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة. وليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد، لأنه يمكن لموقف من المواقف أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله. ومن هنا نجد المرء في الموقف الجديد موكلا لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك. ويجري الصوغ القياسي في صورة معادلة تجري على غير وعي من المتكلم، وتكون الصيغة المستعملة هي نتيجة هذه المعادلة. فقد يسمع الطفل من حوله يقولون: هذا كبير وهذه كبيرة، وهذا طويل وهذه طويلة، وهذا سمين وهذه سمينة، وهذا طيب وهذه طيبة، وهذا صادق وهذه صادقة، فيجري لسانه باستعمال هذه الصيغ، ويحفظ طريقتها في الصياغة وفي التفريق بين المذكر والمؤنث..

ثم ربط تمام حسان حديثه السابق بما سماه الصوغ القياسي بقوله: "ولسنا نفعل في كلامنا اليومي أكثر من تطبيق قاعدة الصوغ القياسي، فنحن نقيس الصيغ والجمل التي ننطقها على النماذج التي سمعناها أو تكلمنا بها". ومن أهم الوظائف النحوية للصوغ القياسي، تكوين الجمل بحيث تطابق النماذج التركيبية المعترف بها، أما من حيث الصيغ الصرفية فلا شك أن المتكلم إذا لم يكن ذا دربة في الاستعمال اللغوي، فسيبالغ في عملية القياس، وسيخرج في النهاية بصيغ يأباها السامع، لكن المتكلم ذا الدربة أيضا يبني صيغه في القوالب التي عرفها من قبل، وإن لجأ إلى الصيغ السماعية عند الحاجة إليها. حقا أن القياس هو أساس الصرف، فكلنا يتبع القياس حين يتكلم، وأن الجداول التي أعدتها الدراسات الصرفية، ليست إلا نماذج يطلب إلى التلاميذ ان يطابقوها في الصوغ، والحقيقة ليس التلاميذ هم الوحدين الذين يسعون إلى مطابقة الطرق الصرفية.

ثم أتى تمام حسان بأمثلة كثيرة عن الصوغ القياسي الذي وظفه الأدباء وغيرهم. ومن الأمثلة على ذلك ما ولده سلامة موسى من كلمات جديدة، قيست على مثال كلمات أخرى، جرى استعمالها في العصر العباسي، أيام الترجمة، فالأستاذ سلامة موسى كان يريد أن يشيع في الناس كلمة فندقة ويقصد بها دراسة طرق إدارة الفنادق، وقد قاس هذه الكلمة على الفلسفة والهرطقة والسفسطة-ثم قال -أي تمام حسان-ولو توسعنا في القياس على هذه الكلمات لصح أن نستخدم الكلمات الآتية: فنتكة Phonetics، فيلجة Phonologie، جولجةGéologie ... ثم تحدث تمام حسان عن دور ومكانة الصوغ القياسي في المجمع اللغوي قائلا:" والصوغ القياسي يحتل جانبا هاما من نشاط المجمع اللغوي، إذ أن المجمع قد أخذ على عاتقه عبء تطويع اللغة العربية الفصحى، لظروف الحضارة الحديثة، فكان عليه من ثم أن يضع اسما لكل مخترع واصطلاح، ولكل فكرة منهجية في كل فرع من فروع المعرفة. فإذا كان شيء ما من هذه المخترعات قد شاع بين الناس باسم أجنبي، نظر المجمع في هذا الاسم، وأخضعه مع غيره، لإحدى الطرق الآتية في الصياغة: التعريب، والترجمة، والارتجال، -وفصل حسان تمام-الحديث في المفهومين الأول والثالث واختصر في الثاني، أي الترجمة؛ على النحو الآتي:

1-التعريب-بالمفهوم القديم-هو أن تؤخذ الكلمة الأجنبية المستعملة فتوضع في قالب عربي، من حيث أصواتها وصيغها، على نحو ما جرى في فلسفة، وهرطقة، وسفسطة التي اتخذت كلها حروفا عربية، وبدت في صيغة عربية " فعللة".

2-الترجمة وذلك بإيجاد مقابل عربي للكلمة الأجنبية المستعملة، مع مراعاة الشروط التي في كلام عن الاصطلاح الفني.

3-ارتجال كلمة جديدة، تراعي فيها شروط الصياغة العربية، كما تراعي فيها شروط الاصلاح الفني كذلك. ثم علق حسان تمام عما ورد في الفقرة السابقة قائلا: " إن

الصوغ القياسي هنا واضح في الحالتين الأولى والثانية، لأن الواضع فيهما راعي القالب الصوتي والصرفي الذي ينبغي أن يضع فيه الكلمة الجديدة، وإن وضع الصيغة في هذا القالب، هو ما اصطلحنا على تسميته هنا بالصوغ القياسي". كما تحدث تمام حسان أيضا عن مسالة الصوغ القياسي وعلاقته بالمعيار قائلا: "ولا شك أن عملية الصوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حد، وأظن أن القارئ قد فطن إلى كثرة الشروط التي لمحنا إليها في تطبيق هذه العملية، وكل شرط من هذه الشروط يمثل معيارا، يتحكم في مجرى عمل المتكلم أو الواضع، ولكن عملية الصوغ القياسي، على معياريتها، لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة لا بمنهج من يبحث في اللغة، وشتان ما بين من يستعمل اللغة وبين من يبحث فيها، إن الفرق بينهما كالفرق بين الفرزدق، وابن ابي إسحاق، أو بين المتنبي، وبين ابن خلويه". وهكذا لا يعتبر اعتراف "المنهج الوصفي" في الدراسات اللغوية، بفكرة الصوغ القياسي خيانة لطابعه الوصفي، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية، إنما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي...على أن موقف المتكلم إذا احتمل شيئا من المعيارية، فموقف الباحث غير ذلك تماما.

إن الباحث إذا لجأ إلى التفكير المعياري، فقد استعار لنفسه موقف المتكلم الذي يحدده الاستعمال لا المنهج، وجعل دراسته، على حد تعبير "فرديناند دو سوسير، "مؤسسة على المنطق، خالية من كل وجهة نظر علمية. وهي لا تهتم باللغة نفسها، بل ترى فقط أن تسن القواعد التي تفرق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة، وهذا منهج معياري، بعيد عن الملاحظة الخالصة، يفرض وجهة نظره فرضا[1].

ثم قارن تمام حسان بين الاتجاهين المعياري والوصفي أيضا قائلا:

ينبغي أن يرتضي الباحث لنفسه، موقفا وصفيا في اللغة، وأن يقيم نشاطه في دراستها على الاستقراء والتقعيد - وسيكون هذا عنوانا لفصل لاحق إن شاء الله-

وسيجد الباحث نفسه، إن التزم بهذا الموقف، يعالج الموضوع معالجة موضوعية لا ذاتية فيها، وسيخرج من هذه المعالجة بنتائج يلخصها في عبارات يصفها بها، ويسمي هذه النتائج (قواعد لغوية).

ثم بين تمام حسان كيفية دراسة اللغة عند العرب في العصور القديمة، وهي على النحو الآتي: لقد كانت دراسة اللغة تدور في مبدآ الأمر، على تلقي النصوص من أفواه الرواة، ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال الاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنأى إلى حد كبير عن المعيار، وقد نبهنا إلى ذلك من قبل، ثم وضع حدا فاصلا، انتهى عنده عصر الاحتجاج. وجاء وقت كان الرواة عنده قد أفرغوا ما في جعبتهم، وبذا جفت روافد الرواية، وانحسر المد الذي كان يفيض على الحواضر، فوجد النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة، هي أن يتكلموا في النحو دون اعتماد على روايات جديدة، وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة، كان من الواجب في رأي النحاة على طلاب الفصاحة أن يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضا...

ثم درس تمام حسان، بعد ذلك مسائل منطقية ونحوية كثيرة، مثل القياس والتقعيد والاطراد والعامل والمعمول، وأتى بأمثلة كثيرة عنها، مصحوبة بنصوص في اللغة والشعر... (ينظر الفصل الثاني من كتابه)، وهو ما سماه المستوى الصوابي، أو مقياس الصواب والخطأ وقد سبق أن استعمله كثيرا في الفصل الأول، وعده أساسيا في دراسة اللغة العربية... إذ قال: "ولآن نتساءل عن ذلك الفيصل الذي يحتكم الفرد إليه في كلامه ليحكم بينه وبين المجتمع الذي قد ينظر إلى استعماله باعتباره خطأ في بعض الأحيان". ومن المؤكد أن هذا الفيصل ليس هو الصوغ القياسي، لأن الصوغ القياسي ظاهرة لغوية بالمعنى الأخص، إذ أن المرء يلجأ إلى الطرق المشهورة العرفية في

صياغة الكلام والجمل، فيطابقها في كلامه، ويقف عند هذا الحد في مراعاة الصوغ القياسي، أي أنه لم يشمل عنصر الصواب الاجتماعي، عندما راعى عنصر الصواب اللغوي. ثم أتى تمام حسان بمثال أستاذ جامعي; يسخر منه طلبته قائلا:" تصور أستاذا في الجامعة يتكلم لهجة أولاد البلد في محاضرة يلقيها على طلبته في المدرج، ثم أنظر فيما إذا كان هذا الأستاذ قد راعى الصوغ القياسي في كلامه أم لم يراعه". الواضح أن هذا الأستاذ الفاضل قد صاغ كلماته وعباراته وجمله على قياس لهجة أولاد البلد. فلم يخطئ من الناحية اللغوية بهذا المستوى. ولكنه، إلى جانب ذلك، أخطأ في ناحية هامة هي إهمال المعاير الاجتماعية التي تفرض عليه المستوى الصوابي أو مقياس الصواب والخطأ في استعمال اللغة، وإن عفويته المترتبة على هذا الإهمال، تتمثل في ضحك طلبته منه ضحكا يشعره بالخجل الذي لا حد له...

ثم ذكر تمام حسان عنصرين أساسيين في دراسة اللغة ومراعاتهما في كل سلوك لغوي هما:

1-عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي.

2-عنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي.

وحاصل جمع مراعاة الحاجتين اللغوية والاجتماعية هو مراعاة المستوى الصوابي الذي نتكلم عنه. فإذا أريد بالنص اللغوي أن يكون نصا أدبيا، وجب إذا أن يراعى فيه، إلى الجانبين السابقين، عنصر ثالث هو عنصر الجمال، وبه يسد النص الحاجة الجمالية الفنية، وبهذا يتضح الفرق بين منتج الأدب وبين منتج الكلام العادي، وبه يتضح الفرق أيضا بين الناقد الأدبي وبين والباحث اللغوي، إذ يبحث أولهما عن الجمال ويبحث ثانهما عن الصواب، ولهذا كان منهج أولهما ذاتيا، ومنهج ثانهما موضوعيا، الأول يلاحظ فيسجل أفعاله بالنص، والثاني يلاحظ فيسجل الظاهرة التي يجدها في هذا النص.

ثم قارن تمام حسان بين العرف الاجتماعي والعرف الفني قائلا: "ولكون العرف الاجتماعي أثبت من العرف الفني، وأكثر منه ثباتا ومقاومة للابتداع، نجد لغة الكلام العادي تفرض على المتكلم قوالب وطوابع تعبيرية خاصة أكثر مما تفرضه اللغة العلمية أو الأدبية". ذلك أن لغة العلم والفن تترك لمن يستعملها، حرية خلق الاصطلاحات والتعبيرات التي تصل به إلى غرضه، من الإفهام أو التأثير، ومن هنا اختلف طابع المستوى الصوابي في لغة الكلام عنه في لغة العلم والأدب.

كما فرق تمام حسان بين اللغة المستعملة في الحياة العامة، وبين لغة الشاعر أو القصاص قائلا: "وثمة فرق واضح بين استخدام الفرد اللغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي، وبين استخدام الشاعر أو القصاص أو الخطيب اللغة".

فحين يجد المتكلم نفسه في الظروف التي تشمل لغة جميع أعضاء المجتمع، فحينها يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية. أما بالنسبة للأديب فالأمر مختلف تماما، فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعمد (ونحن نتكلم في الفن عن الإلهام وعن الإبداع الفني الذاتي الذي لا يخلوا أبدا من عمل طوعي)، ثم هو من جهة أخرى يستخدم اللغة وله نوايا جمالية. فهو يريد ان يخلق الجمال بالكلمة، كما يخلقه الرسام بالألوان والموسيقى بالنغمات.

وقد لخص تمام حسان بعض ما قاله في الفقرة السابقة وأضاف مسائل أخرى قائلا: "وقد سبق أن قلنا إن لغة الكلام تقتضي عنصري الوضوح والمطابقة، وإن لغة الأدب تفتضيهما ومعهما عنصر الجمال. أما لغة العلم فتقضيهما ومعهما عنصر الانسجام المنطقي. والسبب الذي دعانا إلى استخدام كلمة الانسجام المنطقي دون كلمة "الصدق"دون كلمة "المنطق ودون كلمة "الصدق" لأن الانسجام المنطقي يجب أن يكون طابع أي عمل علمي، بحيث لا يتناقض جزء من هذا العمل مع جزء آخر

منه. فإذا جعلنا المنطق عنصرا من عناصر المستوى الصوابي للغة العلم، فقد فرضنا منهجا على منهج، بقضاياه وجعلنا المنطق وقضاياه، فيصلا في قضايا العلم. وإذا جعلنا الصدق عنصرا من عناصر هذا المستوى الصوابي في لغة العلم، كانت دعوانا منافية لطبيعة الأشياء، لأن النظريات العلمية تظهر وتختفي، وتجارب العلم تنجح وتفشل، والقاعدة العلمية التي يعمل بها اليوم. وتترك غدا. فلو جعلنا الصدق من عناصر لغة العلم لكان علينا أن ننتظر حتى نصل في العلم إلى الحقائق المطلقة لا النسبية في الكون-ولو-اقتضى ذلك بحثا أبديا بلا فائدة. أما إذا ادعينا هذا الصدق بما لدينا من النتائج العلمية، فلن يكون للعلم تقدم بعد اليوم، لهذا وصفنا المستوى الصوابي للغة العلم بأن من عناصره الانسجام المنطقي لا المنطق ولا الصدق.

ثم قال تمام حسان بعد ذلك ما يأتي: "ونحن نتكلم هنا عن المستوى الصوابي، نقصد المستوى الصوابي اللغوي الاجتماعي، ولا نقصد المستوى الصوابي المنطقي الخاص بصدق المحمول على الموضوع، أو الاسم على المسمى، ولا نقصد المستوى الصوابي الخلقي بمطابقة الخبر للواقع، ولا شك أن المنطق يرفض أن يكون عبد المطلب عبدا لعمه المطلب، ويرفض فكرة العبوس في ابنه عباس، ولكن اللغة تسمح بهما. ويرفض المنطق كذلك القضية القائلة "الشمس طالعة" إذا قيلت بالليل، ولكن اللغة تمنحها الاعتراف، وترفض الاخلاق الكذب الصريح الذي في قول الشاعر الممدوح:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

وعلق تمام حسان على هذا البيت قائلا: «ولكن اللغة تحتفي بالبيت، تستشهد به على ظاهرة بلاغية، هي الإغراق في المبالغة، وربما كان للدين طريقته الخاصة في الاعتراض على هذا البيت، لأن للدين مستوى صوابيا خاصا به كذلك.

ثم تحدث حسان تمام عما طرأ في العالم من تطور ولاسيما فيما يتصل بالعلاقات بين الناس قائلا: "نحن في عالم يزداد فيه الاتصال بين الناس وتنمو وسائله، حتى لم يعد في طوق أمة من الأمم، ولا فرد من الأفراد، أن يلزم بيته ويعبد ربه، فمصير كل أمة مرتبط بمصير غيرها من الأمم التي تصادقها أو تعاديها، ويرتبط كذلك مصير كل فرد في المجتمع بمصير بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، ويتزايد ارتباطه مصيره هذا بمصير الإنسانية في عمومها في الوقت الحاضر". والذي ساعد على هذا هو تطور الاتصال المادي والفكري بين أطراف المعمورة كوسائل المواصلات البحرية والبرية والجوية، ووسائل الاتصال البريدي والبرقي واللاسلكي والإلكتروني. وتحتل الصحافة والإذاعة من بين هذه الوسائل مكانا خاصا.

وأضاف تمام حسان إلى ما سبق ذكره من الاكتشافات والاختراعات في العصر الحديث، بل تعدى ذلك إلى تطور الأذواق، إذ قال: "ولم تعد المسألة شركة في المصائر فحسب، بل تعدتها إلى شركة في الأذواق العامة، وفي المقاييس الاجتماعية والخلقية والعلمية، وقد ازداد تشابه الناس والأمم في هذه النواحي، حتى أصبحنا نتكلم عن الحضارة الحديثة، بدل أن كنا نتكلم عن الحضارة الأوربية. وأصبح وصف هذه الحضارة بأنها حديثة، يدل بالتضمين على أنها لم تعد حضارة أوربية أو أمريكية فحسب، وإنما أصبحت حضارة عالمية، يضيف كل شعب إلى مقوماتها، بحسب مقدرته، وقد سمعنا الرئيس الأمريكي إزنهاور يقول: "إن مساهمة أية أمة من الأمم في الحضارة الجنس البشري، لا تقاس بعدد الفرق العسكرية التي تضعها هذه الأمة في حقل المعركة. ومع قطع النظر عن الدافع الذي دفع أيزنهاور إلى هذا الكلام، نجد ما قاله يدل على أن الحضارة أصبحت حضارة الجنس البشري، وعلى أن أمريكا التي تقف متهمة في الجلسة الطارئة للجمعية العامة بالاعتداء على لبنان، واشتهرت بسياسة حافة الهاوية، لا تستطيع الخروج، ولو في الظاهر، على المستويات السلوكية

العالمية التي تشترك فيها أمم العالم جميعا. تلك هي المستويات التي تهدف إلى المحافظة على الحضارة، وإلى جعل مصالح النوع الإنساني فوق المصالح الخاصة، لأي شعب أو حكومة، ثم إلى الغيرة الأصيلة أو المصطنعة على السلام العالمي.

ثم أشار تمام حسان إلى تقارب الشعوب في كثير من المظاهر والسلوكيات قائلا: "ويزداد تشابه الشعوب في طريقة المعيشة، وطريقة التزيين، وارتداء الملابس، وإلى توحيد النظرة من الناحية الجمالية البحتة، إلى أي موضوع من الموضوعات. فالفلم، أو المسرحية، أو المنظر، أو الصورة، أو الوجه، أو الفكرة التي تثير الدوافع الاجتماعية المبنية على تقدير الجمال التي عندنا في العالم العربي، ستثير نفس الدوافع في كل مكان آخر في هذا العالم، مع اختلاف في الدرجة أحياننا، ولكنها على أي حال اثارة تدل على وحدة ما في الذوق، وترجع إلى تزايد الاتصال بين أجزاء العالم المختلفة في هذا الزمان الذي نعيش فيه.

ثم مهد تمام حسان للموضوع الأساس، أي الصوغ القياسي قائلا: "الاتجاه إلى المطابقة، اتجاه غريزي في الإنسان الذي يعيش في المجتمع، فهو يحاول دائما أن يراعي المقاييس الاجتماعية، في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى إرضاء فرديته، وكما يميل المرء إلى المطابقة في ملبسه ومأكله وطريقة معيشته بصفة عامة يسعى إلى المطابقة في لغته، وقد قررنا من قبل أنه يلجأ في تكوين كلامه، إلى الصوغ القياسي الذي يراع فيه طريقة تكوين المفردات والجمل المستعمل حوله في بيئته اللغوية يفعل ذلك دون وعي منه بما يفعل حين يتكلم لهجته الخاصة، وتفعله المجتمعات بوعي حين تنشئ لأنفسها لغات مشتركة، يلتقي فيها أبناء اللهجات المختلفة التي تنضوي تحت لغة واحدة، ومن أمثلة هذه اللغات المشتركة الإنجليزية الأساسية Basic English التي قصد بها أن تكون لغة عامة في بريطانيا والكومنولث البريطاني.

أثر الفرد في نمو اللغة

قال تمام حسان في شأن نمو اللغة واكتسابها (في الفصل الثالث من كتابه) ما يأتي:

"إن عملية اكتساب اللغة سواء كانت في الطفولة (يكتسب الطفل لغة أسرته) أو في الحياة المتأخرة (حين يتعلم المرء لغة أجنبية) هي عملية واحدة في جوهرها". فلابد للمرء فيها من أن يكون له منبع للمعلومات، ولابد أن يتعلم المرء كيف يميز عمليات النطق، ويعيد أداءها إذ يمده هذا المنبع بها، ويجب أن يكون المرء قادرا على تمييز عمليات النطق التي يتعلمها وتصنيفها[1]، والذي يهمنا هنا هو كيفية كسب الطفل للغة، لأنها هي العملية التي تستطيع بعدئذ، على أساسها، أن نقرر معنى السليقة اللغوية، وما كان هذا المعنى يتصل بالطبع أو يتصل بالتطبع. والذي يبدو لأول وهلة أن عمليات اكتساب اللغة من الناحية النفسية أكثر ما تكون شبيهة بعملية اكتساب العادات، وبهذا المعنى يصح أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة "عادات نطقية". ولم يكن ابن فارس مجانبا للصواب حين قال: "تؤخذ اللغة اعتياديا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة منهم على مر الأوقات"[2].

ثم قال تمام حسان، إن عملية اكتساب للغة تدوم مادام الفرد عضوا في جماعته على النحو لآتي: وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر طالما كان الفرد عضوا في جماعة، واكتساب الفرد للغة، عملية تدوم ما دامت الحياة، في الطفولة، وفي المدرسة، وفي الحياة العملية، يتعلم كل فرد كيف يتصل بزملائه. فلا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يبدأ في الحصول على أسس لغة الأم. ولأمر ما جعل الله المرأة أكثر من الرجل رغبة في الكلام، وقد تكون هذه الرغبة خير معوان للطفل في مراحل اكتسابه اللغة، فهو ينتفع منها بقوة رغبتها في الكلام، فيسمع كثيرا، ويشارك ويحاكي،

ويلاحظ الصواب في الاستعمال، ولو أن العناية بالطفل كانت من نصيب أبيه، وهو أميل إلى الصمت من أمه، لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل، ومن ثم يقل تقدمه في اكتسابه اللغة، وقول Meringuerإن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة[2].

ثم تحدث حسان تمام عن التطور الذي يحدث في السنوات الثلاث الأخيرة فيما يتعلق بمراحل اكتساب للطفل اللغة على الخصوص، إذ قال: "وفي خلال السنوات الثلاث او حولها، يستكمل المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها، معرفة كافية لجعله واضحا في تعبيره عن حاجاته الملحة، ولاستجابتها استجابة مناسبة لما طلبه منه الآخرون، مما يتصل بهذه الحاجات. وكل هذا الدور الإعدادي في التنشئة اللغوية، يجري في البيت بأقل جهد متعمد من هؤلاء المحيطين بالطفل[3].

ثم تساءل، تمام حسان بعد قائلا: "المسألة إذا مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة وعلى الإحاطة بصيغها، وما يكون ضروريا للفرد من مفرداتها، وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة، على غرار التدريب الذي يقوم به الراغبون في اكتساب العادات. وليس صحيحا أن اللغة العربية في دم العربي، تظهر على لسانه ولو ولد في بيئة أجنبية. وليس مقبولا أنا للغة توفيقة من عند الله، وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معينة، وصيغ ومفردات وجمل معينة، وقضى بتفصيل، عكس ذلك للفرس، وبغيره مفصلا للترك والروس الإغريق والهند وهلم جرا. وليس مستساغا أن المرء إذا نشأ على كلام بلغة، بقي أمينا على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية، بل إن الأدلة على ذلك قائمة في التاريخ العربي نفسه، إذ إن النفوذ الموالي الفرس على لغة العرب في صدر الإسلام، ونفوذ الترك على لهجات العرب في عصرهم الحديث، يدلان دلالة واضحة على أن الناشئ في لغة ما،

قد يلحق التعديل بعض حالاته النطقية، إذا دفعه الاستعمال إلى عادات أخرى لتحل محها.

ثم أكد تمام حسان صحة مفهومين أساسين في اكتساب اللغة هما المشاركة والمحاكاة إذ قال: "وإذا كان صحيحا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله، فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة، فإن أثرهما على الطفل (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير، كما تؤثران في الطفل، وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات في داخل الأسرة هي مجتمعة وعالمه، إن الكبير سيجد فسحة الاختلاط العام، أسرة تشمل المتكلمين باللهجات، أو ربما بلغات مختلفة، ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب، وإنما قد تكونان كذلك، من عوامل التشعب وعدم التجانس في العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة، ومعنى ذلك أن العربي من تميم إذا رحل إلى مكة فأقام في قريش مدة من الزمان، فلربما عاد إلى حيه من تميم، وعلى لسانه نطق ما الحجازية في مكان ما التميمية، ولربما قام بين بني عمومته زمنا وهو يخالفهم في هذا الاستعمال، حتى يتعود لهجته القديمة من جديد. ولو ظفر به راوية أو لغوي في ذلك الوقت، لاستنبط أن بعض بني تميم، ينطقون ما الحجازية، من كشوفه اللغوية التي يبنى عليها القواعد. ولا شك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجيا لا يغتفر.

ثم بين تمام حسان وضع اللغة العربية الفصحى في العصور الإسلامية، ومكانتها بين اللغات الأخرى قائلا: "ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى، كانت محصورة في شبه الجزيرة، وما **تاخمها** في الشمال من إقليمي المناذرة والغساسنة، وأن العرب لم **يكونوا** قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم، وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم، بالعرب ، لم يأت بها إلا **بعد** الفتح الإسلامي، ومن ثم ظلت اللغة العربية قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها لا تتأثر بهن ولا تؤثر فيهن، وأن العربي

قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولا يعلك كلمة أجنبية مهما كانت الظروف، ولكن العربي فيما بعد لإسلام "لان جلده" على حد تعبير أبي عمرو في مخاطبة أبي خيرة [4] ، وهذا خطأ لا شك فيه، وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الرومي أو الفارسي في القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام، بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية، تستحق شرف الورود في صلب نص ديني عربي معجز كالقرآن الكريم. ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان في علاقات بعضها ببعض، وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لا يستحق كل هذا الجزع من جانب أحبار اللغة، لأنها ظاهرة اجتماعية لغوية جربتها العربية في الجاهلية والإسلام، ولا تزال تجربها حنى اليوم. وهذا دليل أيضا على أن اللحن في صدر الإسلام إن دفع إلى بدء دراسة اللغة التي ورد بها القرآن، فما كان ينبغي أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعا على تمجيد حالة اللغة العربية التي كانت تمجيدا زاده سوءا ما جربه العرب في العصر التركي من جهل وانصراف عن البحث العلمي، حتى شهدت الأيام الأولى من نهضتنا أناسا ذوي أراء عربية في اللغة يرون من صالحها أن تظل متحجرة لا تقبل التطور. وقد عادت آراؤهم هذه على دراسة اللغة العربية بأوخم العواقب.

ثم درس تمام حسان ما سماه "الوصفية"، أي الدراسات الوصفية، في الباب الثاني، في الفصل الأول منه. حيث بدأ بالرموز اللغوية وغير اللغوية... قائلا: "وسنرى عند النظر إلى الرموز نظرة عامة أنها تنقسم إلى ما يساوي عدد الحواس الإنسانية: فهي إما (1) لمسية أو ذوقية (2) أو شمية (3) أو سمعية (4) أو بصرية (5). فالرمز اللمسي كل ملموس له معنى خاص. فإذا تكلمت عن فلان الجالس بالقرب منك وأنت لا تراه، فإن صديقك الذي يستمع إليك ويراه دونك سيغمزك وستفهم، وستفهم أنت أن هذه الغمزة لها معنى. وإن معناها بالتحديد هو التحذير في الاستمرار في هذا

الكلام، لأن هناك شخصا يمكن أن يسمعه ولا ينبغي لك أن تدعه يسمع ما تقول. وإذا دخلت من باب منزلك فاستقبلك طفلك فرحا بمقدمك، فتعلق بك، فستربت على كتفه أو تمسح بيدك على شعره، سيفهم هو بدوره من الربتة أو المسحة، أنك تحبه وتعطف عليه. وإذا شاركت صديقك في الضحك لأمر معين فضربت على كتفه أثناء الضحك فسيفهم من ذلك درجة استمتاعه بالضحك وقوة مشاركته لك من الناحية الوجدانية في هذا الظرف الخاص. وإذا ضربت على قفاه، فسيفهم من هذا الضرب معنى المداعبة أو معنى الإهانة حسب اعتبارات اجتماعية خاصة بالمركز الاجتماعي، ودرجة المخالطة بينك أو بينه، وهلم جرا. وأوضح أمثلة الرموز اللمسية كتابة بريل (أي براي عندنا) التي يقرأها العميان بالمس. (واتبع نفس المنهج بالنسبة إلى بقية الرموز الأخرى...).

ثم تحدث تمام حسان عن كيفية نشأة اللغة وكيف تطورت عبر العصور قائلا: "لقد بدأت اللغات أول ما بدأت في صورتها الصوتية والسمعية، ويظهر عموم هذا الفهم، بالاطلاع على أقوال العلماء في أصل اللغة، وعلى النظريات التي جاءوا بها بافتراض بدء اللغات الإنسانية، إذ أن كل هذه النظريات تتكلم عن اللغة الأولى، باعتبارها لغة سمعية، فهي في نظرهم إما تطور لصيحات الإنسان، ومحاكاة للأصوات الطبيعية التي من حوله، أو صدى المؤثرات الخارجية، أو أنها أصوات ناشئة عن اعتبارات المخالطة بين بني الإنسان الأوائل " وإن ظهور الكتابة في مرحلة متأخرة من التاريخ الإنساني، باعتبارها تقليدا أمينا للغة النطق، ليدل على أن اللغة بوصفها وسيلة آلية منطقية، لا يتوقف وجودها على استعمال الأصوات النطقية، ولكن التاريخ الفعلي للإنسان بالرغم من هذا يدل بوضوح لا غموض فيه، كما تدلنا جمهرة من البيانات المستخرجة من الدراسات الشعبية، على أن اللغة الصوتية سابقة على كل أنواع الرمزية المستخدمة في الاتصال، وكل هذه الأنواع الأخيرة إما

ثانوي كالكتابة أو إضافي كالإشارات التي تصاحب الكلام[5]. وعليه تخضع أصوات اللغة من الناحية العضوية للوصف، من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها الجهاز النطقي، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية، كما أنها تخضع كذلك للوصف من ناحية ورودها واستعمالها وعلاقة كل صوت منها بالأصوات الأخرى. فلكل لغة نظام رمزي تتميز به من حيث استخدام أصواتها عن كل لغة أخري من لغات العالم. ومن هنا كانت دراسة الأصوات، من وجهة نظر المخارج والصفات مقدمة لعلم التشكيل الصوتي الذي يعبر عن النظام الرمزي الذي تنظم به هذه الأصوات.

ثم قارن تمام حسان بين الكيفية التي تشكل الأصوات اللغوية، والتي تشكل النغمات السمفونية الموسيقية فاستنتج تشابهما تاما...على أن الصوت اللغوي ليس جزء الكلمة بقدر ما هو جزء المنطوق [6] فالكلمة وحدة من وحدات اللغة، واللغة وحدة من وحدات القواعد والصيغ، سواء كانت هذه القواعد صوتية أم صرفية أم نحوية، وسواء أ كانت هذه الصيغ قوالب صرفية، أم كلمات معجمية. أما الكلام فوحدته "اللفظ" المنطوق، أو بعبارة أخرى، هي مجموعة قواعد صامتة. فالقواعد فصمتها واضح. وأما الصيغ والكلمات، فلأنها في بطون المعاجم والكتب. فنحن لا نتكلم بالكلمات المفردة، لكن الكلام مركب من دفعات نطقية أو ألفاظ، قد يكون أحدهما نطقا لكلمة واحدة أو لعدة كلمات. وسنتناول هنا هذا اللفظ المنطوق لنرى خصائصه الرمزية، وندرس العلاقة بين هذا اللفظ ومدلوله من وجهات نظر مختلفة.

ثم استمر تمام حسان في تفصليه لمحتوى اللفظ المنطوق قائلا: «المنطوق إذن رمز مركب، يساق للدلالة على معنى مركب كذلك، إن تركيب هذه الدلالة ليبدو في صورة مزيج من المستويات الدلالية، بعضها صوتي وبعضها تشكيلي[2] وبعضها صرفي

وبعضها نحوي أو معجمي أو دلالي". ولكل مستوى من هذه المستويات اللغوية نصيب من الدلالة، وتتجه الدراسة إلى جميعها، بتحليل يشبه ألوان الطيف الضوئي Spectrum وتسمى هذه المستويات مجتمعة بالطيف اللغوي. وهكذا يصبح مبضعا، ويستقل كل فرع من فروع من فروع الدراسات اللغوية ببضعة من هذا المعنى توضحه وتبين عنه، وتعين على كشفه، بقطع النظر عما إذا كانت هذه البضة مما يتصور فهمه مستقلا عن الهيكل العام للمعنى المركب أم لا على نحو ما سنراه.

إن علم الأصواتphonétiques إنما يقوم على تناول الصوت المنطوق بالوصف بعد أن يلجأ إلى تحديد حدوده في بيئته الصوتية تحديدا اعتباطيا تسمح به أهداف الدراسة، وله ما يؤيده من طبيعة النطق، ذلك بأن بين كل صوت وما يليه، مرحلة نطقية انتقالية لا يمكن أن تنسب نسبة نهائية إلى الصوت السابق ولا إلى الصوت اللاحق، ولكن أهداف الدراسة تسمح بخلق حدود، كل حد متى يبدأ، ومتى ينتهي. وغرض علم الأصوات اللغوية من دراسة الصوت، أن يبين ما في نطقه من حركات صوتية، وما فيه من مظاهر. فأما الحركات العضوية، فتدرس عادة تحت اسم المخارج على وجه العموم، وأما الظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات فيطلق عليها اسم الصفات.

وتناول تمام حسان في الفصل الثاني من كتابه، موضوعي الاستقراء والتقعيد5 قائلا: إن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسط بينهما عمل ثالث هو التقسيم، ثم تسمية كل قسم من الأقسام الناتجة عن "التقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيا كان نوعه، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام. ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة. فاللغة منظومة ضخمة من الأجهزة

المتكاملة المنسجمة التي تعمل في اتجاه واحد، ومنها الجهاز الصوتي والتشكيلي والصرفي والنحوي والمعجمي، مثلها في ذلك مثل الجسم الإنساني، وما فيه من أجهزة متكاملة منسجمة أيضا، تعمل كلها على استدامة الحياة لهذا الكائن، ومنه الجهاز الهضمي والعصبي والإفرازي. وموقف الباحث اللغوي من اللغة، كموقف الباحث في تشريح جسم الإنسان فهو يلاحظ أجزاءه وطرق تركيبها وعلاقة كل جزء منها بالأخر، وموضعه من هذه المنظومة الجهازية، ثم هو شبيه كذلك بموقف الباحث في وظائف أعضاء الجسم حين تصل به الملاحظة كذلك إلى أن الجهاز الهضمي يؤدي وظيفة الهضم، وأن الجهاز الإفرازي يؤدي وظيفة الإفراز. وعلى العموم يظهر بوضوح أن ما قام به تمام حسان في الفصل السابق الذي خصصه للاستقراء في علم الأصوات، ثم عندما قارن كل ظاهرة صوتية بما هو موجود في علوم أخرى كثيرة، تبدو لأول وهلة بعيدة جدا عن مجال علم الأصوات، يظهر كل ذلك إدراكه الثاقب واطلاعه على الكثير من العلوم الأخرى التي وجد أنها تتبع نفس المنهج العلمي أي الاستقراء.

واستمر تمام حسان في وصف الأصوات والعناصر اللغوية الأخرى قائلا: "وقبل أن يبدأ الباحث في دراسة أية لغة ما من اللغات، لابد له أن يتعلم علم الأصوات اللغوية العامة، الذي لا يختص بلغة بعينها، وإنما يبحث في ظواهر الأصوات اللغوية، غير مقيدة بهذه اللغة. ومعرفة هذا العلم ضرورية جدا، لأنها تجعل في طوق الباحث أن يصف النطق الذي يسمعه، حتى إذا كان يجهل اللغة المسموعة جهلا تاما، لأنه في هذه الحالة لا يكون واصفا للغة، وإنما هو واصف للأثر السمعي الذي وصل إلى أذنه، فوصفه للنطق حينئذ إنما يكون وصفا له في حدود هذا الفهم. ثم قال تمام حسان: وهذه المعرفة تعين هذا الباحث على تحديد الطريقة التي تم بها النطق، ومن ثم تجعل في طوقه أن يقلدها، وينطق بالفظ الأجنبي الذي سمعه بقدر من

الإجادة يختلف باختلاف اعتبارات متعددة، كدقة السمع، ومرونة أعضاء النطق لديه.

وقال أيضا تمام حسان فيما يتعلق بعدد الأصوات في اللغة الواحدة، وفي عدد الأصوات في اللغات مجتمعة: "وإن طالب علم الأصوات ليتعلم عددا من العمليات النطقية التي يمكن أن يجريها الجهاز الإنساني غير محدودة بلغة خاصة". والمعروف أن كل لغة من اللغات تستخدم إلا عددا ضئيلا جدا من العمليات، إذا قيس بعدد بما يمكن أن ينطقه الجهاز النطقي من الأصوات، وأن كل لغة من اللغات لا تتفق اتفاقا تاما مع أية لغة أخرى في اختيار العمليات النطقية التي تستخدمها، وهذا الاختلاف في الاختيار، كان لابد أن يزيد من عدد الأصوات التي توجد في اللغات البشرية مجتمعة، وأن يكون عدد هذه الأصوات من الضخامة، بحيث يجعل دراسة علم الأصوات، تمهيدا طبيعيا لابد منه لدراسة اللغة. والعمل النطقي حدث طبيعي يمكن أن ينظر إليه من نواح ثلاث:

1- ناحية فيزيولوجية حركية.

2- وناحية صوتية مسببة من ذبذبة الأوتار الصوتية تتمثل في إثارة الهواء ما بين المتكلم وأذن السامع.

3- وناحية ثالثة سمعية خاصة فيما يجري في أذن السامع، حتى يوصف بأنه سمع ما قيل.

ثم تناول تمام حسان الموضوع الأساسي الثاني، بعد موضوع الوصف قائلا: "أما بعد الملاحظة والتقسيم والاصطلاح فيأتي دور التقعيد، فينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة التي تم استقراؤها فيصفها بعبارة مختصرة نحو: حين يقع الاسم مسندا إليه يكون مرفوعا ولا يتحول عن هذا الرفع إلا في حالات خاصة، وليست القاعدة هنا قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة فمن وافقه كان محسنا،

ومن خالفه كان مسيئا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارات مختصرة قدر الإمكان. فالتقعيد هنا لا أثر للمعيار فيه، والفرق بين القاعدة بهذا الفهم وبين بالفهم المعياري، يبدو واضحا في حالة من يتكلم اللغة بالسليقة، فينحرف عما رأى الباحث أنه القاعدة، فيرفع ما قرره الباحث أنه منصوب أو ينصب ما قرره الباحث أنه مرفوع. فإذا كان اللغوي ميالا إلى الصيغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماته السابقة. فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن للمخالفة سببا في اتهام أصالة هذا النص، ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق اللغة في التركيب، وإنما يروى هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة قد تعضدها دون أن تطعن فيها، وإذا كان اللغوي ميالا إلى الصيغة المعيارية في بحثه، فسيحدث منه ما حدث بين الفرزدق وبين أبي إسحق (روينا هذه القصة من قبل) وما أجمل قول الفرزدق فيها : "علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا" إذ هو بهذا يحدد الموقف تحديد الفاهم له تماما، فهو صاحب سليقة، وهم أصحاب منهج، إن الخطأ في تطبيق المنهج لا يحكم على أصالة السليقة في اللغة، ولذلك يجب على الباحث أن يراعي الأمور الآتية في التقعيد:

1- أن القاعدة وصف عملي لسلوك معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعة.

2- أن القاعد لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

3- أنها لابد أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية. ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المحتم مع هذا، أن تشملها جميعا فلا يشذ عنها شيء، وقد عبر بعض أصحاب المنهج في الماضي عن ذلك بقولهم: إن الشذوذ يبرر القاعدة. ومن قواعد أصول النحو العربي قاعدة تقول: الشذوذ لا ينافي الفصاحة.

4- أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصرا هاما من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

5- وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، والأمثلة في ذلك كثيرة إلى حد ما.

ثم قال تمام حسان بعد ذلك: "وإن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها كما ذكرنا ذلك من قبل. وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية، لم نجدها تحيد كثيرا عن هذا الطريق إلا فيما يختص ببعض الغلطات المنهجية الخاصة. أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد، ما سوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر رغم هذه الاعتراضات المنهجية. ولقد كان الرواة يرحلون إلى الصحراء، فيلقون الأعراب، ويجمعون منهم النصوص، ويروون الأحاديث، ثم يعودون إلى البصرة أو إلى غيرها من مراكز الثقافة بجر الحقائب، فيعلمون ذلك للناس، أو يبتغون به القربى من ذوي السلطان. ومنهم من بقي بالبصرة ولكنه كان يغشى المربد وهو سوقها الذي كانت الأعراب تؤمه حتى إذا ما جاءه الأعراب عمد إلى مشافهتهم وإلى تخير نوادرهم وأخبارهم. والهدف من ذلك جميعه رواية النص كما نطقه الأعرابي، وقد كان الكثير من هذه الروايات يسمع في مسجد البصرة.

ثم علق تمام حسان على ما ورد أعلاه، مستندا في ذلك على رأي الجاحظ قائلا: " يقول الجاحظ[1]: "وقد أدركت رواة المسجد بين البصريين والمربديين، ومن لم يرووا أشعار المجانين ونسيب الأعراب، والأرجاز الأعرابية القصار وأشعار اليهود .... فإنهم كانوا لا يعدون من الرواة. ثم استردوا ذلك كله، ووقفوا على صغار الأحاديث والقصائد والفقر والنتف من كل شيء، ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم

على نسيب العباس ابن الأحنف، فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحمر نسيب الأعراب فزاد زهدهم في نسيب العباس بقدر رغبتهم في نسيب الأعراب، ثم رأيتهم منذ سنيات وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدث السن قد ابتدأ في طلب الشعر أو فتياني متغزل.

ثم استعرض تمام حسان اللغويين والنحويين اللذين جلس إليهم الجاحظ قائلا: "وقد جلست إلى جانب أبي عبيدة والأصمعي ويحي بن نجيم وأبي مالك عمر بن كركرة. مع من جلست من الرواة البغداديين، فما رأيت أحدا منهم قصد إلى شعر في النسيب فأنشده. وكان خلف يجمع ذلك كله ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل.

ثم ذكر تمام حسان أن النحويين يسعون وراء الشعر لاستكمال الاستقراء قائلا: "كان النحويون إذن يسعون وراء الشعر إلى استكمال استقرائهم لكلام العرب الذي يشهد لقاعدة معينة أو يشذ عن هذه". ولقد تم تقعيد القواعد النحوية والصرفية في اللغة العربية، بدءا بأبي الأسود الدؤلي ثم سيبويه، وليس من الصواب أن ننسب إلى أي فرد بعينه ممن عاشوا في هذا العصر أنه أنشأ النحو العربي أو الصرف العربي،

وإن كان كتاب سيبويه في مادته نتاج ذلك العصر أكثر مما كان نتاج سيبويه. ولكن فضل سيبويه يتضح في بسط المادة وفي التبويب[7].

ثم اشترط تمام حسان ألا يكون فهم اللغة العربية ونحوها وصرفها إلا بعد دراسة أصواتها قائلا: "ولقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا يمكن فهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها. ذلك بأن بعض ظواهر النحو والصرف والنحو تعتمد اعتمادا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا حيث يعتمد كذلك على دراسة الأصوات. لكن الحق

الذي يجب أن نقرره هنا أن نحاة اللغة السنسكريتية كانوا أكثر وعيا من نحاة العربية بهذه الحقيقة المنهجية. والحق الذي يجب أن نقرره كذلك أن نحاة العربية على معرفتهم بهذه الحقيقة واستجابتهم لها في غضون دراسة النحو والصرف، لم تكن هذه الحقيقة دافعهم الرئيسي إلى دراسة أصوات اللغة العربية، وإنما كان تجويد القرآن نطقا وترتيلا هو الذي أوحى إليهم بهذه الدراسة.

ثم درس تمام حسان في الفصل الثالث الأخير الذي سماه "اللغة مسلك اجتماعي ذو نماذج" قائلا: " كل سلوك ثقافي فهو سلوك ذو نماذج"، والمقصود من الثقافة هنا المعنى الأعم الذي شرحناه في مقدمة هذا الكتاب، أي أنه يقصد بالثقافة مجموع التركة التي يرثها جيل عن جيل من تقاليد وعادات ونظم معيشة ودين وفن ولغة وهلم جرا. والمقصود بكون السلوك الثقافي ذا نماذج أن الفرد حين يقوم بأداء هذا النوع من السلوك يفعل ذلك بطريقة معينة محددة اجتماعيا بواسطة العرف. فالذي يجي عادة من العادات، أو تقليدا من التقاليد، لا يفعل ذلك إلا إذا احتفظ بالطابع الأصلي، الذي بدا به هذا التقليد أو تلك العادة، فيما مضى من الزمان، وهذا هو الطابع الذي حدده الاستعمال والعرف الاجتماعي على مر الأجيال. والذي يتبع نظاما معينا من نظم المعيشة سيرى أن مسالك هذا النظام محددة اجتماعيا، بأصول وقواعد لا يمكن تجاهلها، كما أن الذي يقوم بطقوس دين من الأديان يجد شكل هذه النصوص محددة كذلك. وكذلك يجد الفنان من أتباع أي فن شعبي معين، أن هذا الفن له أصوله المرعية وقواعده المتبعة وهي أصول وقواعد متبعة عرفيا. ولا يمكن تخطيها. ولعل اللغة، من بين هذه المسالك الاجتماعية، أكثرها إغراقا في هذه الصيغة النموذجية. فهي المنظومة الاجتماعية الكبرى التي لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إلا إذا تم تكامل أنظمتها والفصل من الناحية الشكلية بين كل وحدة وبين الأخرى من وحداتها المكونة لها، وسنرى أن طبيعة التنظيم في تكوين اللغة

تقتضي أن تكون المنظومة مكونة من أصوات، ثم من حروف، ثم من مقاطع، ثم من وحدات صرفية، ثم من موازين صرفية، ثم من أبواب نحوية، ثم من كلمات، وكل واحدة من هذه النواحي يتكون منها نظام معين، منسجم ومتكامل لا يتعارض جزء منه مع جزء آخر، وينبني فهمه على أساسين منهجيين هما أولا: الشكل، وثانيهما: الوظيفة[8].

ثم قال تمام حسان أيضا: «ولكننا في هذا الفصل من الكتاب، لن نسمح لأنفسنا أن نلج في باب التفصيل على نحو ما فعلنا في " مناهج البحث في اللغة" فذلك كتاب هدفه الأساسي بيان هذه المناهج وتطبيقها على اللغة العربية. أما في هذا الفصل فهمنا أن نوضح أن اللغة العربية مسلك اجتماعي، وأن هذا المسلك في عمومه له شكل وله وظيفة، وسننظر إلى هذا الشكل وتلك الوظيفة في عمومها كذلك دون تفصيل. فللغة طابع استثنائي إلى ما، هو أن المعنى الوظيفي في أشكال وحداتها غالبا ما يكون غير مباشر. فالأصوات والكلمات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والأشكال اللغوية الأخرى التي نحذقها في الطفولة لا قيمة لها إلا بمقدار ما يتعارف المجتمع عليها باعتبارها رموزا للدلالة.

وبمقارنة سريعة بين الصوت اللغوي، وبين الصوت غير اللغوي من حيث طبيعة الأداء، ومن حيث الوظيفة يتبين لنا إلى أي حد تقع الأصوات اللغوية في نماذج معينة. وسنجري موازنة هنا بين الصوت الشبيه بصوت الخاء الذي نستعمله في تنظيف الحلق، وبين صوت الخاء الذي نستعمله في اللغة، مقلدين في ذاك ما فعله إدوارد سابير. إن أي نموذج في اللغة سواء أكان نموذجا صوتيا، أم صرفيا، أم نحويا، أم غير ذلك لابد إذن أن يكون نتيجة تعارف. وهو بوصفه وحدة من وحدات النظام مكون منه ومن غيره من النماذج لا يمكن أن يكون فرديا. ولقد سبق قولنا إن في اللغة جانبين أحدهما شخصي والأخر نوعي، أو بعبارة أخرى يرجع أحدهما إلى شخصية

الفرد ويرجع الأخر إلى الطابع التنظيمي للغة، أو بعبارة ثالثة يوصف أحدهما بالذاتية والأخر بالموضوعية، أو بعبارة أخيرة أحدهما فردي، والأخر اجتماعي. فأما الجانب ذو الطابع التنظيمي والموضوعي والاجتماعي، فهو النموذج اللغوي[9].

وكما يذكرنا هذا النوع من التفريق بين بين الشخصي والنوعي، ثم بين الذاتي والموضوعي، ثم بين الفردي ولاجتماعي، بالفرق بين الكلام واللغة، يذكرنا أيضا بالفرق بين اللهجة وبين اللغة المشتركة. إن "الاصطلاح باللهجة" يتضمن في الدراسات اللغوية الفنية، معنى يختلف عن معناه العادي. فليس ثمة فارق حقيقي في نظر اللغوي بين اللهجة وبين اللغة التي تربطها صلات بلغة أخرى مهما كانت هذه الصلات ضئيلة. أما في الاستعمال، فإن هذا الاصطلاح يقتصر على الدلالة على شكل من أشكال الكلام لا يختلف عن شكل آخر من أشكاله بالدرجة التي تجعله لا يتضح في أسماع المتكلمين بهذا الشكل الأخير، وإذا نظرنا إلى هذا الفهم لمعنى اللهجة، وجدنا أننا لابد أن نفكر في الأمور الآتية كما قال تمام حسان: "إن اللهجة طريقة من طرق الأداء اللغوي يتوخاها المتكلم في ظل حالة اجتماعية خاصة، وكلنا يعلم المقصود باختلاف اللهجات العربية القديمة، ويدرك الفروق الدقيقة بين اللهجات العربية المعاصرة. لقد كانت اللهجات العربية المحلية في الجاهلية وفي صدر الإسلام تختلف، إما من ناحية الأصوات وإما من ناحية الصرف وإما من ناحية النحو، أو تختلف في نواح تخلط فيما بين بعض هذه الأمور أو بينها كلها. فكان بعض العرب ينطقون الياء شبيهة بالجيم، وقد سميت لهجتهم بالجعجعة، وكان بعضهم ينطق القاف طبقية شديدة مجهورة كما تنطق اليوم في صعيد مصر، فتشبه صوت(g) اللغة الإنجليزية، وكان بعضهم يميل الألف فلا ينطقها صريحة.

ولخص تمام حسان بحثه فيما يتصل بالمسلك الاجتماعي قائلا: "خلاصة القول إن اللغة مسلك اجتماعي يقع في نماذج تركيبية معينة، ومجموع كل طائفة من

النماذج المتجانسة يكون جهازا لغويا معينا، وإن المنظومة اللغوية لأية لغة تتكون من مجموعة من هذه الأجهزة المركبة ومن هذه الأجهزة الجهاز الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي، ولكل جهاز من هذه الأجهزة أصول في تناوله ودراسته، وهذه الأصول تسمى المنهج، وإن مناهج دراسة هذه النماذج تقوم على أساس الملاحظة والاستقراء ثم الوصف، وقد أصبحت الاتجاهات في دراسة اللغة في أيامنا هذه كلها اتجاهات وصفية. وأخيرا يمكننا أن نلخص موضوع الوصفية والعيارية في الخلاصة الأتية: الوصفية وسيلة البحث، والمعيارية الاستعمال والتعليم.

الهوامش

* كتابه " اللغة بين المعيارية والوصفية؛ دار الثقافة، مصر،1992.

[1] Bloch &Trafer, out line of linguistique Analyses.

[2] الصاحبي، ص : 30.

[3] Jespersen Lang...p,102;also,Lwvislang

4- البيان والتبيين، ج 3، ص 322.

5- "مناهج البحث في اللغة. ص ص: 1، 2، 3.

6- ظهر الاكمال والجامع لعيسى بن عمر قبل كتاب سيبويه.

7- لقد شرحنا هذه الأشكال وتلك الوظائف بالتفصيل في كتاب "مناهج البحث في اللغة فليرجع إليه القاريء إن شاء.

8- Edward, Sapir Selected, writing, p :7.

9- إذا أراد القارئ الاستزادة في بيان هذين الجانبين، فليرجع إلى موضوع التفريق بين اللغة والكلام في مضانه.

3. تنوع الاستعمال ومقتضيات المعيار*

نعالج هنا نظرة المعجمي إلى مفهومين أساسيين في الدراسات اللسانية والمعجمية، هما الاستعمال والمعيار، وكيف تطورت هذه النظرة، عبر العصور، علما أن هذين المفهومين متباينان في الصفات والغايات، فالأول ينزع نحو التعدد والتنوع، والثاني يسعى لأن تكون الخطابات منسجمة واللغة موحدة، فكيف تمكن المعجمي من التوفيق بينهما؟

للمعجم صلة وثيقة بمفهومي الاستعمال والمعيار، لكونهما من المفاهيم الأولى التي اهتم بهما المعجمي، قبل اختيار مداخل معجم هو أنشأه، إذ يستقي من الاستعمال مادته الخام، وبالمعيار يغربل هذه المادة، وفق مقاييس، يحددها من البداية، تمكنه بعد ذلك من اختيار مدوناته المعجمية، دون غيرها، وانتقاء وحدات لغوية من هذه المدونات، وإهمال أخرى. فما هي هذه المقاييس؟ وما هي الدوافع التي تجعل المعجمي يقوم بالاختيار والانتقاء؟ وهل يتساوى المعجميون في درجة التدخل في الاستعمال، قديما وحديثا؟ وهل يحدث ذلك في كل عصر؟

إن الغرض من هذا البحث، ليس تقديم صورة مفصلة عن هذا الموضوع، بل هو محاولة تقديم لمحة موجزة جدا عن تطور نظرة المعجمي إلى المفهومين السابقين عبر العصور. أما الدراسة المعمقة لكل واحد منهما من هذا المنظور، فيمكن أن تكون بالنسبة إلى كل معجم أو معجمي على حدة، أو بالنسبة إلى كل لغة في فترة معينة من تاريخها.

ليس المعجمي هو وحده من يتعامل مع الاستعمال والمعيار، بل يشاركه في ذلك النحاة واللسانيون، ولكل واحد منهم أهدافه ومنهجه في الوصف والتحليل، لذا رأينا أنه من المفيد أن نبين في البداية، ولو بإيجاز شديد، موقع هذين المفهومين في

الدراسات اللسانية الحديثة، لأن جل هذه الدراسات، سواء في العصور القديمة أو في العصر الحديث، كانت تنطلق من الاستعمال لوصف اللغة عامة أو لاستنباط قواعدها أو لوضع معجم لها، لعدم إمكانية إدراك حقيقة اللغة إلا من خلال الخطابات وظروف إنتاجها وعواملها الآنية والتاريخية والاجتماعية.

اختلفت هذه الدراسات في نظرتها إلى هذين المفهومين اختلافا كبيرا، مما جعل أصحابها ينقسمون إلى تيارين كبيرين في البداية: تيار معياري قديم قدم الدراسات اللغوية، ساد في العصور القديمة، ومازال حاضرا في العصر الحديث، لكن بدرجة أقل تشددا في مواصفاته، مما كان عليه في السابق. وظهر في العصر الحديث تيار آخر، له إرهاصات في تاريخ الدراسات اللغوية القديمة، منها الدراسات اللغوية العربية، سمي التيار الوصفي الذي برز مع بداية اللسانيات الحديثة، ويختلف عن التيار الأول في قضايا كثيرة، سنذكر بعضها في موضعها. وظهر تيار ثالث في العقود الأخيرة، يسعى إلى التوفيق بين النزعتين المعيارية والوصفية في كثير من نقاط الاختلاف بينهما.[1]

3. 1. مكانة مفهومي الاستعمال والمعيار في الدراسات اللسانية الحديثة

لقد حظي الاستعمال باهتمام التيارين المعياري والوصفي اللذين لا يختلفان في أهميتها وضرورة الانطلاق منه في دراسة اللغات، غير أن وجه الاختلاف بينهما يكمن في كيفية النظر إليه وطريقة دراسته وتوظيفه. ومن بين أهم نقاط الاختلاف، أن المنتمين إلى التيار المعياري، وهم الأوائل في تاريخ الدراسات اللغوية، ينطلقون من الاستعمال في دراسة اللغة، بحكم مسبق، قبل الشروع في وصفه، كما يقول اللسانيون الوصفيون[2]، لأنهم يختارون عينات من النصوص والخطابات دون غيرها، وغالبا ما تكون هذه النصوص المختارة محدودة العدد وغير متنوعة، لاعتقادهم أنها الأصلح للمجتمع، من حيث الشكل والمضمون، وبقية النصوص، تستبعد من

الدراسة. وأما التيار الوصفي الذي جاء كرد فعل على هذا التيار، وعلى الاتجاه التاريخي للدراسات اللسانية، فينطلق أصحابه أيضا من الاستعمال، ومن النصوص والخطابات الناتجة عنه بكل أنواعها، لكن دون أي حكم مسبق عليه، وبغير أي استثناء أو إقصاء، لكنهم يشترطون من الناحية المنهجية، أن تكون هذه النصوص ممثلة لمختلف فئات المجتمع وبيئاته، وهو ما أدى إلى تنوع هذه الخطابات، بتنوع فئات المجتمع، ويشترطون كذلك أن يكون المستجوبون أو الذين تختار نصوصهم من السليقيين[3].

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن الوصفيين، أهملوا الجانب التاريخي في دراسة اللغات، على الرغم من رأي دو سوسور القائل بضرورة دراسة اللغة في جميع أوضاعها الاجتماعية وأطوارها التاريخية[4]. كما أن الاختلاف الجوهري الآخر، يكمن في طرائق دراسة هذا الاستعمال، لأن الملاحظة، على الرغم من أهميتها الكبرى، غير كافية، إن لم يتبعها تحليل وتفسير لمختلف الظواهر اللغوية الموجودة في الاستعمال، مثل الانحرافات التي قد ترد فيه، أو ما يظن أنها أخطاء، تلك الانحرافات التي يعتبرها المعياريون أخطاء، بينما قد لا تفهم كذلك عند اللسانيين الوصفيين، إلا بعد تحليلها ومعرفة مدى تأثيرها في نظام اللغة من عدمه[5].

ولتوضيح هذه المسألة الأخيرة أكثر، نقول إن الوصفيين ينظرون إلى الاستعمال على أنه معطى موضوعي، يدرس كما هو في تنوعه وتطوره، دون أي إقصاء أو تفضيل لنوع معين منه على غيره، وإذا لوحظ في بعض الملفوظات أو الخطابات الناتجة عنه نوع من الانحراف، مقارنة بالاستعمال العام، أو بالنظام، يحلل ذلك ويفسر، لمعرفة هل يخل بنظام اللغة أم أن له دور وظيفي ما فيها، كالاقتصاد اللغوي مثلا[6].

ليس المقصود مما سبق، مثلما تقول دونيز فرانسوا-أن ننادي بشعار "اتركه يفعل ما يشاء" أي المتكلم، بل يجب البحث عن طبيعة هذا الانحراف، فإذا كان

مرتبطا باقتصاد وظيفي يعتمد، ويبطل بالتالي رأي المعياريين، لأنه يخالف رغبة المستعملين، وإن لم يتوفر على هذا الشرط وكذلك شرط الدقة الذي يقصد به هنا عدم الالتباس يستبعد.

3 .2. المعيار

وظف مفهوم المعيار في دراسة اللغة وتعليمها، منذ العصور القديمة، ومازال يوظف إلى اليوم، إذ يعد أداة إجرائية أساسية في أيدي النحاة والمعجميين، يتم بواسطته اختيار النصوص والخطابات التي تستنبط منها قواعد اللغة، بعد الملاحظة والتحليل، وبه تنتقى أيضا من المدونات المعجمية مداخلها الأساسية والفرعية. ونظرا لكون هذا المفهوم من أكثر المفاهيم اللسانية غموضا واشتراكا، في المعنى، كما سنرى، فضلا عن مواقف اللسانيين الوصفيين من التيار اللغوي الذي يوظفه في دراسة اللغة، استبعد هذا المفهوم [7]من الدراسة اللسانية الحديثة في البداية، كما استبعد معه المظهر الاجتماعي فيها.

انتقد اللسانيون الوصفيون التيار المعياري، انتقادا شديدا في مسائل كثيرة، مرتبطة بمفهوم المعيار الذي يعد المنطلق المنهجي الأول عندهم، تتعلق ببعض الأحكام التي عدت وكأنها حقائق مسلم بها، مثل الجوانب المنطقية والتاريخية والجمالية التي ربطوها باللغة، وعلى الخصوص، ببعض المستويات اللغوية التي يفضلونها، كما انتقدوا الأساليب العنيفة التي يوظفونها لفرض وجهة نظرهم على المتعلمين والمستعملين على السواء، مثل "قل ولا تقل". غير أن عددا من هؤلاء اللسانيين تفهم مبررات المعياريين التي جعلتهم يسعون إلى مثل هذا المسعى[8]، وهذه المبررات هي التي أدت إلى الانتشار الواسع لأفكارهم، فضلا عن استنادهم إلى تراث نحوي قديم، وعلى لغة مكتوبة وإبداع أدبي ثري ومتنوع. فاللغة، كما يقول الوصفيون هي بالفعل هي اصطلاح، مما يستوجب اكتسابها وتعليمها دائما، كما أن

اللغة أداة تبليغ، تهم جميع المستعملين، فهي ملك مشترك بينهم، كما سبق أن أشرنا إليه في فقرات سابقة، وهو ما يسمح لكل واحد منهم أن يكون له رأي فيها، وفي أساليب استعمالها، ومثل هذا الوضع، يجعل المستعمل حكما وطرفا في الوقت نفسه، فلا بد إذن في هذه الحال من سلطة يحتكم إليها عند الاختلاف، لإقرار الصحيح من الخطأ.

فعلى الرغم من التفهم الذي أبداه بعض الوصفيين، وقوة حجج المعياريين، استمر كثير من الوصفيين في رفض الأساليب والمناهج التي اتبعها هؤلاء المعياريون، لأنها من قبيل الحلول السهلة في تصورهم، وتفتقر إلى سند علمي مقبول، لذلك قالت دونيز فرانسوا: إنه حان الوقت لأن يتخلى المعلم عن عزلته وحلوله الاستعجالية التي يطرحها التعليم -لأن المعلم غالبا ما يكون معياريا، وأن يخرج اللساني من برجه العاجي، لإيجاد حل للمسائل الخلافية بين هذين التيارين.[9] وما يمكن أن يستخلص من هذا الاختلاف بين التيارين الوصفي والمعياري حول الاستعمال والمعيار، يعود إلى التباين الجوهري فيما يتطلبه البحث العلمي في اللغة، وفي الغايات التي يتوخاها تعليمها.

لم يدم رفض اللسانيين الوصفيين، لمفهوم المعيار مدة طويلة، بل عاد الاهتمام به، نظرا لأهميته واستمرار حضوره في كتابات عدد من اللسانيين في النصف الأول من القرن العشرين مثل "أنطوان مي" " Antoine Meillet وشارل بالي Charles Bally، وغيرهما.[10]

ومن أبرز اللسانيين الوصفيين الذين أعادوا الاعتبار لمفهوم المعيار، ودرسوه دراسة معمقة لوي يلمسلاف (Louis Hjelmslev) في البداية، ثم جاء بعده لسانيون آخرون أمثال أوجن كوزيريو Eugen Coseriu وجوستاف قيوم Gustav Guillaume، ولقد تمكن هؤلاء اللسانيون، من منظوره الخاص، من تحديد دلالته

وبيان أنواعه، كما حصروا مجال دراسته، بحيث أثروا بذلك ثنائية دوسوسير: اللغة والكلام، لتصبح ثلاثية بعد ذلك، إذ أخذ مفهوم المعيار موضعا وسطا بين اللغة والكلام، كما بينوا طبيعة العلاقات المعقدة الموجودة بينها، كما سنرى، ليبينوا أن المعيار ليس مفهوما مجردا تجريدا عاليا، مثلما هي عليه اللغة، بمفهوم دو سوسير أو النظام، ولا هو مادي مثلما هي عليه الخطابات التي ينتجها المتكلمون أو الموجودة في الاستعمال، فهو يتخذ أشكالا مختلفة، حسب هيلجورسكي[11].

وزاد الاهتمام بمفهوم المعيار أيضا، بعد ظهور اللسانيات الاجتماعية التي أعطته ولغيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، عناية كبيرة، كما وظف، بوصفه مفهوما أساسيا في بعض ميادين البحث اللساني، مثل علم المصطلح والتهيئة اللغوية.

3.3. مفهوما الاستعمال والمعيار ومميزات كل منهما

سبق أن أشرنا إلى أن علاقات معقدة تربط مفهومي الاستعمال والمعيار، كما أن لديهما علاقات بمفاهيم اللغة أو النظام والكلام والتوليدية (créativité) والقواعد والبنية إذ لا يمكن تحديد أحدهما دون التطرق، بوجه من الوجوه، إلى الآخر أو الى هذه المفاهيم التي ذكرناها. فكيف حدد اللسانيون المحدثون مفهومي الاستعمال والمعيار؟ وما هي أهم مميزات كل واحد منهما؟

3. 3. 1.مفهوم الاستعمال ومميزاته

يمكن أن يحدد الاستعمال تحديدا أوليا، بالاستعمال الفعلي للغة، بمفهوم دو سوسور أو هو تجسيد لنظامها، فهو من هذا المنظور، يقع بين الكلام واللغة. وقد سبق للغويين العرب القدامى أن قالوا إن اللغة وضع واستعمال[12]، بحيث لا يمكن أن يكون أحدهما دون الآخر. ويمثل الاستعمال، المظهر المادي لهذا النظام أو اللغة. فحتى يدرك مفهوم الاستعمال إدراكا آخر، قارنه لوي جيلبير Louis Guilbert

بمفاهيم النظام والتوليدية والمعيار. إذ تساءل[13] عما إذا كان النظام هو مجرد مجموعة من الإمكانات، لتكوين ملفوظ لغوي ما؟، فإن كان الحال كذلك، فالاستعمال ليس هو العنصر الوحيد الذي يجسده، بل يشاركه في ذلك مفهوم التوليدية، لأنه هو أيضا تجسيد لإمكانة من الإمكانات التي يسمح بها هذا النظام، بكيفية غير معهودة، قد يقبلها المستعملون بعد مدة، وقد يرفضونها، لسبب من الأسباب. وهنا تساءل، مرة أخرى، عن دور مفهوم المعيار في هذه المصفوفة من المفاهيم، أي الاستعمال والتوليدبة والنظام والقواعد، فهو يرى أن هذا الدور انعدم، مادام الاستعمال والتوليدبة يؤديان الدور نفسه، وإما أن يعد المعيار معطى أوليا، يفرض نفسه على الاستعمال والتوليدية لضبطهما وتوجيههما.

من أهم مميزات الاستعمال التنوع في المكان، والتغير في الزمان[14] وهذا واضح في جميع اللغات الحية، وفي جميع العصور، بخلاف الوضع أو النظام الذي يتسم بالانسجام والاستقرار النسبي، مقارنة بالمفاهيم الأخرى، لذلك نجد عملية التواصل بين المستعملين مستمرة على الرغم من التطور الذي يتعرض له كثير من عناصر اللغة، مثل الأصوات والمفردات على وجه الخصوص.

يسعى المعجمي إلى وصف الاستعمال، من خلال نماذج من الخطابات الناتجة عنه لأغراض خاصة به، يأتي في مقدمتها وصف العناصر الإفرادية من حيث الصيغة والمعنى، مستندا في ذلك إلى معطيات إحصائية حقيقية أو مقدرة[15]، مما يعطي عمله قدرا من الموضوعية، بينما نجد اللساني يصف النظام من خلال الاستقراء الواسع لهذا الاستعمال.

فإذا كان كل من المعجمي واللساني ينطلقان من الاستعمال في فترة تاريخية معينة، ولكل واحد منهما أغراضه، يسعى إلى تحقيقها، فاللساني يكتفي بهذا

الاستعمال، لأن غرضه استخراج قواعد اللغة أو النظام، أو تتبع ما حدث فيه من تطور، بينما يراعي المعجمي في وصف هذا الاستعمال، فضلا عن ذلك، التطور الذي حدث فيه عبر الزمن، لأن المفردات من أكثر العناصر اللغوية عرضة للتطور، لارتباطها بتطور المجتمع والبيئة، كما أن قسما من المفردات لا يخضع لقواعد النظام، مثل الكلمات الدخيلة وغيرها، وهو ما يجبره على مراعاة رأي المجتمع فيما يورده من الصيغ والدلالات المتداولة في الاستعمال.

3. 3 .2. المعيار: مفهومه و أنواعه وبعض مميزاته

يعد مفهوم المعيار من المفاهيم الأكثر غموضا في الدراسات اللسانية[16]، كما أشرنا إلى ذلك، لتعدد الصفات التي ينعت به، وصلته الوثيقة بالمفاهيم الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، غير أن الدراسات اللسانية العامة واللسانيات الاجتماعية، توصلتا إلى إزالة هذا الغموض وتحديد نوعين من المعايير، لكل واحد منهما أكثر من مصطلح. يطلق على النوع الأول مصطلح "المعيار الموضوعي" أو الوصفي، وهو ذو طابع لساني، لأنه من وضع اللسانيين الوصفيين، أو هو أقرب إلى الاستعمال. ويسمى النوع الثاني المعيار الاجتماعي أو الإلزامي، أو الثقافي عند البعض الآخر، ومصدره نظرة المجتمع، أو فئة منه، إلى لغته أو موقفه من أساليب استعمالها من قبل الأفراد أو الجماعات.

تحدد فراسواز هيلجورسكي النوع الأول "بالقواعد المستنبطة من ملاحظة الموضوع"[17]، وتعني بالمصطلح الأخير في هذا السياق، الاستعمال، وتقول إن هذا التحديد مقبول لدى معظم اللسانيين، ولكنها تضيف بعد هذا التعليق الموجز تعريفا آخر، تراه أكثر دقة، قائلة: المعيار يدل على "ما هو مألوف ومطابق في أغلبية الحالات"[18]، أي حالات التخاطب والمستعملين.

يؤكد التعريف الأول، مرة أخرى، العلاقة التي تربط مفهوم المعيار بكل من القواعد أو النظام والاستعمال أو الكلام، وهنا يكمن الغموض، لأن دلالته قريبة جدا منها، وقد يفهم منه، في الوقت نفسه عدم وجود فرق بينه وبين القواعد، إلا أن التعريف الثاني أزال مثل هذا الغموض، بإضافة صفتين مميزتين إلى تعريف المعيار، تتمثل الميزة الأولى في حذف كلمة القواعد وتعويضها بعبارة "ما هو" التي يفهم منها أنها يمكن أن تشمل القواعد وظواهر لغوية أخرى، ليست منها، أي من النظام، مثل بعض الظواهر الصوتية فوق المقطعية، كالتنغيم والتفخيم والإمالة وغيرها، وكذلك بعض الظواهر الدلالية. أما الميزة الثانية فهي أن هذه الظواهر، أكانت من القواعد أم من خارجها، يشترط فيها أن تكون متداولة عند أغلب المستعملين.

لم تكتف هيلجورسكي بالتعريفين السابقين، بل أضافت تعريفا ثالثا، بعد استعراض آراء عدد من اللسانيين حول هذا الموضوع، لبيان صفة أخرى، تميز هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم القريبة منه قائلة: "هي مجموع الظواهر اللغوية المتكررة بصفة جماعية، وهي ليست من النظام ولا من بنية اللغة"[19]. لقد أضافت إلى هذا التعريف الثالث مميزات: تكرار الظواهر اللغوية، وعند الجماعة وليس عند الأفراد، وهي ليست من النظام. ويبدو أن هذا التعريف الأخير أزال جميع حالات الغموض أو الالتباس.

أما مفهوم المعيار الاجتماعي أو الإلزامي الذي هو محل تباين كبير بين الوصفيين والمعياريين، خلاف المعيار الموضوعي، لموضوعيته، فهو الذي يتبادر إلى الذهن عندما ينطق بكلمة المعيار، ولو كانت مجردة من أي وصف. يحدد اللسانيون هذا النوع الثاني من المعايير بكيفيات متباينة، بحيث يركز بعضهم على صفات معينة، مثل حديث يسبرسن الذي ربط فيه المعيار بالخطأ[20]، لأن المجتمع يراه انحرافا، عما يشترطه في الاستعمال. ويبدو من هده العبارة أن يسبرسن، لم يقصد بها تعريف

مفهوم المعيار، بل تعرض إلى صفة أساسية من صفاته، وهي التي تتبادر إلى الذهن عند سماع هذا المصطلح.

قدمت معاجم اللغة تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، غير أنها لم تكن جامعة لصفاته، في تصورنا، لذا قدمنا له تعريفا آخر، بالاعتماد على التعريفات السابقة، وهو على النحو الآتي: " مجموعة من الأحكام التي تبين ما يجب أن يتبنى من بين الاستعمالات المتنوعة، من حيث الشكل والمضمون، بغرض الامتثال إليها والاحتذاء بها، لأنها تمثل النموذج الاجتماعي والثقافي المفضل في المجتمع". ويمكن القول، إن هذا المفهوم بمعناه العام، يظهر في لغة التعليم وفيما تقترحه المجامع اللغوية لإصلاح "لغات الحضارة أو الثقافة"، أما أصل دلالته الدقيقة فتنطبق على مفهوم "اللغة الفصحى" في العربية، وليس الفصيحة، أو مفهوم «le Bon Usage» في اللغة الفرنسية على سبيل المثال.

إن ميل المجتمعات إلى نوع معين من تأدياتها اللغوية دون غيرها، تتحكم فيه دوافع دينية أو ثقافية أو سياسية. وقد تكون هذه الدوافع جميعها مجتمعة في الوقت نفسه، وهذا ما حدث في جميع اللغات الحضارية القديمة، مثل السنسكريتية واليونانية واللاتينية والعربية ومثيلاتها.

3 .3. 3.العلاقات بين المعيارين الموضوعي والاجتماعي

فعلى الرغم من التباين الكبير الذي يظهر بين المعيارين الموضوعي والاجتماعي، إلا أن علاقات تجمعهما، يستحسن بيانها. فالمعيار الاجتماعي لا يمثل قواعد اللغة، والحكم نفسه ينطبق على المعيار الموضوعي، كما بيننا ذلك، مع العلم أن أصحاب الاتجاه المعياري، هم السباقون إلى استنباط هذه القواعد ووصفها وتحليلها، والحرص على تعليمها، وإطلاق تسمية العربية والفرنسية على هتين اللغتين

المعروفتين، على سبيل المثال، يعكس ذلك، وعمل اللسانيين الوصفيين انصب على نظام اللغة، أي القواعد، ويعترفون بجهود المعياريين في هذا المجال، لكنهم يرفضون مطلقاتهم المنهجية والإيديولوجية. فأين وجوه الشبه والاختلاف بينها؟

لقد بينت هيلجورسكي ما اشترك فيه المعياران، وما اختلفا فيه قائلة " إن للمعيار الاجتماعي مصدر واحد من مصادر المعيار الموضوعي، وخاصة فيما يتعلق باللغة المكتوبة"[21] لأن المعياريين المختارين من الاستعمال ما يرونه صالحا، وأما الوصفيون فيختارون أيضا، لأن الاستعمال يصعب حصره كله، إن لم يكن مستحيلا، لكن على أساس مقبول علميا، ولأن مصادر الاستعمال التي ينطلقون منها متنوعة، وممثلة لجميع الناطقين السليقيين. ومن بين الفروق بين المعيارين السابقين، تفضيل المعيار الاجتماعي بعض صفات المعيار الموضوعي وترك الأخرى. ولتوضيح ذلك يقول لوي قيلبير" إن معيار المفردات المركبة المستعملة في فترة معينة، يظهر نتيجة عمل المحافظين (أي اللغويين المعياريين) والمجددين، إلا أن المعياريين لا يتبنون سوى ما وضعه المحافظون"[22]

ويعني كل ما سبق أن الاختلاف الجوهري بين التيارين، يظهر في تدخل المعياريين في اللغة بصفة إرادية، بينما نجد الوصفيين يأخذون بـ"المعيار الموضوعي" لكونه ممتزجا بالاستعمال الطبيعي العفوي[23]، ذلك المعيار الذي يتخذ شكلا شبه محسوس، لأنه شديد الصلة بالاستعمال بمفهوم يلمسلاف، وهو بهذا قابل للملاحظة والتحليل، كما قال ألان ري [24]وهنا تكمن موضوعيته أيضا، لكن مثل هذا الوصف يتعذر في حالة اتخاذه مظهرا ثقافيا أو اجتماعيا، أي عندما يطلق المجتمع أو فئة منه أحكاما قيمية على بعض الأساليب أو الكلمات التي يستعملها غيرهم، ولو كان بعضها مطابقا لنظام اللغة.

إن مظاهر المعيار الاجتماعي متعددة، لكنها تتجه جميعها إلى مسعى واحد هو الاختيار وضبط الاستعمال، من أجل التوحيد. واللغويون المنادون بهذا المعيار، يقدمون صورة مثالية عن اللغة، كما قالت دونيز فرانسوا[25] وهذا ناتج عن الضغط الذي يفرضه المجتمع على المستعملين وعلى اللغويين.

لقد برز المعيار الاجتماعي بنشاطه النحوي المكثف وبعمله المعجمي المتنوع، بغرض وصف لغة الحضارة أو الثقافة، وبدأ هذا المسعى منذ بدء تدوين اللغات، أو بعبارة أدق، منذ بدء تدوين التأديات اللغوية التي رقي بعضها إلى لغات، لأن هذه التأدية المختارة، تعبر عن ثقافة أو دين، لذلك نجد الميدان الذي يظهر فيه النشاط المعياري أكثر من غيره، هو التعليم الذي يتم من خلال القواعد والمعجم في الدرجة الأولى، وكلاهما يخدم الآخر [26]ويمكن أن نضيف إليهما مؤلفات اللغويين الذين ينصحون فيها المستعملين، وخاصة المتعلمين، بالعمل بأسلوب "قل ولا تقل".

3. 3 .4. المعجمي أمام تنوع الاستعمال ومقتضيات المعيار

إن المعجمي، كغيره من الباحثين، وحتى الأدباء والفنانين وغيرهم، يتأثر بالتيار الفكري العام السائد في عصره، إذ يوجد في كل عصر من العصور اتجاه فكري في مجال معرفي ما، يؤثر في النخب الموجودة في ذلك العصر، وقد يدوم هذا التأثير قرونا، وهذا ما حدث للصناعة المعجمية التي تأثرت بالتيار اللغوي المعياري الذي ظهر في العصور القديمة، ثم باللسانيات الوصفية والاجتماعية، وكذلك بالمعلوميات(informatique) بعد ذلك. وقد يظهر-من حين إلى آخر-في كل عصر، من لم يتأثر بهذا الاتجاه السائد، أو هو أقل تأثرا به، ويحاول أن يدرس مسألة من المسائل بمنهج أو تصور غير مألوف عند معاصريه. وغالبا ما يكون من بين هؤلاء من تسجل أسماؤهم في تاريخ العلوم بماءمن الذهب.

إنه من السهل على أي معجمي أن يحدث تغييرات في منهجية معجمه، أو في شكله، لكنه يتعذر عليه ذلك، في كثير من الأحيان، عندما يتعلق الأمر بمضمونه، لأنه لا يتكلم باسمه، ولا يعرض رأيه، بل يعرض لغة المجتمع أو الفئة الاجتماعية المقصودة من عمله، ويعكس رأيه فيها، ويكون بذاك، واسطة بين اللغة وبين المجتمع. قد يكون له هامش التصرف في بعض المسائل الجزئية من حين إلى آخر، وقد لا يعارض ذلك، لكونه متكلما سليقيا، وقد ترفض منه أي مبادرة عندما يتعلق الأمر بمسائل فصل فيها.

إن وظيفة المعجمي، لا تقف عند وصف المفردات التي يستعملها الناطقون باللغة والسياقات التي ترد فيها، بل عليه أيضا أن يراعي مواقفهما من أساليب استعمال هذه المفردات، فالمعجم يجب أن يكون مرآة، يجد فيها القارئ نفسه، بوصفه ناطقا سليقيا بهذه اللغة وعنصرا مشاركا في ثقافتها. وتنجر عن هذا الدور الذي يقوم به المعجمي، أي دور الوسيط بين اللغة والمجتمع، ضرورة تدوين ما يراه مقبولا ومستساغا من أساليب الاستعمال، بالاعتماد على ما يقتضيه المعياران الموضوعي والاجتماعي[27].

3 .3 .5. في العصور القديمة

ينطلق كل معجمي من الاستعمال، قديما وحديثا، ولكن ما يميز عمل المعجمي في العصور القديمة تفضيله الاستعمال الذي يظن أنه أكثر جودة من الاستعمالات اللغوية الأخرى أو أفيد للمجتمع، مثل الإبداع الأدبي[28] أو النصوص الدينية، وكان يستبعد ما دون ذلك، لأغراض، قد تكون مفهومة بالنسبة إلى المعجميين الأوائل الذين وصفوا اللغة لأول مرة، بغرض تقنينها، أو لأغراض مختلفة، مثل فهم النصوص الدينية والتعليم.

لقد تزامن ظهور المعاجم الأولى في التاريخ بالفعل ببداية تدوين اللغات، كما تزامن ظهورها أيضا باستنباط أنحاء كثير من اللغات. وكان بعض اللغويين الأوائل معجميين ونحاة في آن واحد كما حصل في الحضارة العربية الإسلامية، ولذلك نجد بعض المعاجم المعيارية الأولى تضمنت القواعد والمفردات، مثل معجم الأكاديمية الفرنسية ومعجم (le bon usage) لجريفيس، إذ يمثل النحو النظام، ويمثل المعجم عينات من استعمال هذا النظام، ولاسيما في مجال المفردات، وعليهما معا ترتكز اللغة وتعليمها.

ومن أهم ما تميزت بها المعاجم الأولى التي ظهرت في اللغتين العربية والفرنسية، على سبيل المثال، على الرغم من المدة الزمنية الطويلة التي فصلت بينهما، قلة عدد المفردات التي كونت بنيتها الكبرى. ومن الأسباب التي ذكرها اللغويون المهتمون بهذه المعاجم أنها تضمنت ما هو أساسي في اللغة، وأما ما سواه، أو ظهر بعده، فيمثل فروعا لا أصولا، حسب محققي معجم العين: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وكذلك محرر من محرري معجم الأكاديمية الفرنسية دانيال أستير[29].

قد تتفهم الظروف التي جعلت المعجميين الأوائل يحصرون اللغة فيما رأوه الأساس والضروري في اللغة، كما أن الأعمال العلمية الأولى، لم تكن شاملة، لما استعمل بالفعل من اللغة، لكن مثل هذه الأعمال استمر عدة قرون في المعاجم العربية القديمة، وكذلك في المعاجم التي تشرف عليها المجامع اللغوية.

وتعود الأسباب المباشرة التي أدت إلى صغر حجم مادة المعاجم الأولى أو معاجم المجامع اللغوية، إلى المقاييس المعتمدة في اختيار النصوص التي تمثل الاستعمال، إذ اعتمد العرب على مفهوم الفصاحة، ورأوا أن استعمال اللغة الفصحى، ينحصر في أماكن معينة، وفترات زمانية محددة، واقتصر اليونانيون قبلهم، على ما استعمله

عدد محدود من الأدباء والمفكرين الكبار دون غيرهم، مثل هوميروس وإشتيل وأرسطو وأفلاطون وغيرهم، واعتمد الرومان على أدباء مثل شيشيرون وفيجيل وهوراس، واستبعدوا غيرهم، وهؤلاء المستبعدون قد لا تقل أعمالهم جودة من الذين ذكروا، كما قال ألان ري [30] واعتمد اللغويون الفرنسيون في القرن السابع عشر على ما استعمل في رقعة جغرافية واحدة هي باريس ولدى فئة اجتماعية واحدة، اقتصرت على الطبقة البرجوازية المثقفة في بور رويال[31].

فمن المقاييس المطبقة في اختيار النصوص أو الخطابات، المقياس اللغوي العام الذي تختار به الخطابات التي يعتقد أنها موافقة لقواعد اللغة أكثر من غيرها، أو تلك التي توصف بجودة الأسلوب، لذلك تختار النصوص الأدبية الرفيعة، كما تطبق مقاييس اجتماعية، لانتقاء المفاهيم الدالة على القيم الإنسانية، واستبعاد كل ما هو محظور أو مبتذل. أما خطابات بقية فئات المجتمع، وما تحتويها من ألفاظ ومفاهيم، مثل ما تستعمله الفئات الاجتماعية الخاصة، وكذلك الخطابات العلمية، فتستبعد، لأنهم يرونها محدودة التداول، ومكانها الطبيعي هو المعاجم الخاصة بكل علم وفن وحرفة. ويعني ذلك أن النصوص التي يستخرج منها المعجميون مداخل مؤلفاتهم ليست حيادية، حتى لو كانت معاجمهم تنطلق من الاستعمال[32].

ونجد مثل هذا التصور للغة، ولما يجب أن يكون عليه مضمون المعجم قائما إلى اليوم، وتجسد ذلك المعاجم المجمعية التي تعاد طباعتها من حين إلى آخر، لكن دون أن تتبعها إضافات ذات أهمية كبيرة، مقارنة بما ولد في تلك الفترة الزمنية من ألفاظ وعبارات، لأن أصحابها يركزون على هذا القدر المشترك، أو الحد الأدنى من اللغة، وهو الصالح للتواصل الجيد في رأيهم [33]ويمكن تلخيص طريقة المعجميين القدامى في كونهم يلجؤون إلى الاستبعاد والنفي، وتجاهل كثير من الخطابات المتداولة والكلمات التي تضمنتها[34].

3.3 .6. في العصر الحديث

لقد حدث تطور كبير في نظرة المعجميين إلى الاستعمال وإلى المعيار، نتيجة تأثرهم بالدراسات اللسانية الوصفية في البداية، فالدراسات اللسانية الاجتماعية بعد ذلك، كما أن نظرة المجتمع إلى اللغة تغيرت، بحيث أصبح أكثر قبولا بالتنوع اللغوي، من العصور القديمة[35]. لم يحدث هذا التطور الجديد في المعيار، إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين، بعد ما أدرك المنتمون إلى التيار المعياري، ومنهم المعجميون، أهمية تنوع الاستعمال [36]وضرورة أخذه في الحسبان، للوصول إلى تحديد معيار مقبول لدى معظم الفئات الاجتماعية، بحيث يكون المعجم مرآة تعكس التأديات المختلفة للغة من قبل الناطقين بها، فضلا عن اللغة المشتركة. ولا يقتصر على تأدية فئة معينة، لأنه من حق هذه الفئات المختلفة أن تجد نفسها في معجم لغتها[37].

3.3. 7.الاستعمال

انعكس التقارب الحاصل بين التيارين، المعياري والوصفي، الذي أشرنا إليه سابقا، إيجابا على الصناعة المعجمية عامة، وعلى مقاييس اختيار النصوص والخطابات لرصد المدونات المعجمية على وجه الخصوص.

فإذا كان المعجميون القدامى، يفضلون اللغة المكتوبة على المنطوقة، والنصوص الأدبية على غيرها من النصوص، فإن المعجميين المحدثين يختارون مدوناتهم، وفق الأهداف التي حددت بالنسبة إلى كل نوع من المعاجم. وبما أن معاجم اللغة والمعاجم العامة، هي المقصودة في هذا البحث، لأنها تستهدف أعدادا كبيرة من المستعملين، وبالتالي فئات كثيرة ومتنوعة من المجتمع، فإن المعجميين يعملون، لأن تكون مدوناتهم كبيرة ومتنوعة النصوص، حسب تنوع الفئات الاجتماعية المعنية بهذا

النوع من المعاجم، ويتم جمعها وتصنيفها حسب مقاييس مكانية وزمانية واجتماعية[38]، كما تصنف النصوص العلمية والتقنية، حسب مجالات استعمالها، لأن تواتر الوحدات اللغوية الواردة فيها، ليس له قيمة خارج كل مجال من هذه المجالات، ثم تؤخذ عينات من كل نوع، وفق شروط يحددها المعجمي، بحيث تكون ممثلة. ولابد من القول هنا أيضا، إن لذوق المعجمي وتكوينه، دور في تفضيل نصوص على أخرى، داخل المجال الواحد، أو وحدات لغوية بعينها، ولو أننا ذكرنا سابقا أن النظرة العامة التي تحدد الاستعمال والمعيار هي نظرة المجتمع، والمعجمي خاضع لها على العموم، ولو كان له رأي آخر فيها[39].

يحصل المعجمي بعد الجمع والتصنيف على مدونات مكتوبة وأخرى منطوقة، تتضمن عينات من الخطابات الأدبية والعلمية والإعلامية[40]، ولكل واحد منها مبررات اختيارها، بعضها مرتبط بأسلوب كتابتها وقيمها الإنسانية، مثل النصوص الأدبية، بعضها الآخر يتعلق بالمضمون وما يحتويه من مفاهيم علمية وحضارية، كالنصوص العلمية وتلك المتصلة بالتقنيات والحرف.

أما النصوص الإعلامية فهي متنوعة المضامين ومرتبطة أكثر بالحياة اليومية، واكتسبت شرعيتها من الاعتماد عليها، فضلا عن ذلك من كثرة تداولها في المجتمع. ويستند المعجمي في كل ذلك إلى كون المعجم نصا حول اللغة ونصا حول الثقافة وسجلا للعلوم والتقنيات وقد يضيف المعجمي إلى مدوناته كلمات ومصطلحات لم ترد في المدونات التي أعدها، لقيمتها العلمية أو الثقافية، كما يمكنه من أن يضع أمثلة من عنده لتناسب بعض التعريفات التي صاغها أكثر من تلك التي وردت في مدوناته الأصلية. ويحق له ذلك بوصفه ناطقا سليقيا [41]كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه.

ولا يعني ما سبق أن مؤلفي المعاجم، تخلصوا من جميع القيود التي وضعها

المعجميون القدامى في اختيار مدوناتهم، ويتضح ذلك في النقد الذي وجهه ألان ري(alin Rey) لمعجم "ليتري" ومكنز اللغة الفرنسية [42] لتفضيلهما فترات تاريخية معينة على غيرها وأدباء معينين دون سواهم، ويعود السبب في ذلك إلى خضوعهم لنموذج أدبي مؤسساتي، فرضته النخبة السائدة في المجتمع، وتوجد إلى جانب هذا النموذج الرسمي، أنواع أخرى من النصوص الأدبية الجيدة، مثل الأدب الشعبي والمراسلات الحميمية والقصص المصورة ... لكن من يحاول أن يعتمد على هذا النوع من المدونات في الوقت الراهن، فسوف يتعرض إلى نقد لاذع، وهو ما يؤثر سلبا على انتشار المعجم الذي يتبنى مثل هذه النصوص[43].

إن ما تتميز به معاجم اللغة والمعاجم العامة التي ظهرت في العقود الأخيرة هو ضخامة المدونات التي استخرجت منها مداخلها وارتفاع أعداد الكلمات المكررة الواردة في كل واحد منها، مثل مكنز اللغة الفرنسية الذي استخرج من مدوناته الأدبية 70 مليون كلمة متكررة و30 مليون كلمة متكررة من مدوناته العلمية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى معظم المعاجم التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وتستعين في ذلك بما وفرته المعلوميات من الإمكانات الكبيرة لتخزين النصوص ومعالجتها[44]. وقد نتج عن كل ذلك قدرة المعاجم المعاصرة على الاستقراء الواسع لعينات كبيرة ومتنوعة من النصوص، ومثل هذا الصنيع لم يحصل في أي معجم من المعاجم التي عرفتها الحضارات القديمة.

قال أحد المعجميين الكبار إنهم لا يستغلون جميع العناصر الإفرادية الواردة في هذه المدونات الضخمة والمتنوعة[45] لاحتمال الوقوع في الحشو بسبب احتواء بعضها على مولدات جديدة، لم تنتشر بعد وكلمات خاطئة وأخرى فاحشة أو أجنبية غير ضرورية. ومن الفوائد الكبيرة التي تجنى من هذه المدونات الضخمة أنها تمكن المعجمي من الحصول على أهم مقياس علمي دقيق لمعرفة الكلمات الأكثر تواترا

وشيوعا وكذلك الكلمات الأقل تداولا والنادرة، ولكل صنف من هذه الكلمات مميزات لغوية ولغوية اجتماعية يستفيد منها المعجمي واللساني وغيرهما من الباحثين.

3. 3. 8. المعيار

يسعى المعجميون المعاصرون إلى التوفيق، بين تنوع الاستعمال، وتعدده من جهة، وبين المعيار الذي ينشد التوحيد، وعمل أصحابه إلى إخفاء ما سواه [46]من جهة أخرى، بحيث يحاولون نقل التنوع الموجود في استعمال اللغة، ولكنهم يعملون في الوقت نفسه، وبدرجات متفاوتة، على نقل أحكام المجتمع حول هذه التنوعات في استعمال اللغة التي لم يقع إجماع عليها، ولكن كل واحد منها قد يعد معيارا في الوسط الذي يستعمل فيه. ولبلوغ هذه الغاية، لابد من مراعاة العوامل التي تتحكم في المعيار، كما قال ألان ري[47] ،منها الغاية الاجتماعية من المعجم، وموقف المعجمي ومواقف الذين يساعدونه في إعداد المعجم من هذه التأديات، وكذلك الوضع التاريخي للتواصل بلغة معنية، وعلى المعجمي أيضا أن يراعي رغبة الجمهور الذي يوجه إليه المعجم، لأن نوع هذا الجمهور هو الذي يحدد لكل معجم مميزاته ومضمونه. فالمعاجم التي تعد مثلا، لاكتساب اللغة أو تعليمها، يكون معيارها خاضعا لمعيار المؤسسة التربوية التي تشترط في المقام الأول مستوى معينا من اللغة، لأنه أداة من أدوات إعادة إنتاج المعرفة، ومثل هذا المعيار، يكون قريبا من المعيار الإلزامي، ومداخل المعجم في هذه الحال، تنتقى وتعرف بعناية خاصة، بالتركيز على المظهرين اللفظي والدلالي [48]، ولاسيما تلك التي توجه إلى متعلمي المراحل الأولى من التعليم.

إن معاجم اللغة قديما وحديثا متفقة على إيراد ما هو مشترك من عناصر اللغة بين الناطقين بها، وهذا القدر المشترك بين جميع الفئات الاجتماعية، مهما كان انتماؤها الاجتماعي والجغرافي، لا يختلف فيه المعجميون، لأنه معطى إحصائي

واضح، فعناصره تمثل أعلى تواتر، ولأنها تدخل في ملكتي الاستعمال والفهم لجميع المستعملين الذين اكتسبوا اللغة الأساسية، كما قالت دونيز فرانسوا[49]. وقد أعدت عناصر هذا القدر المشترك في اللغات ذات الانتشار الواسع، منها اللغة العربية[50]. أما العناصر اللغوية الأخرى، فتردها دونيز فرانسوا، إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في كونها مستعملة بالفعل، وعدد عناصرها أكبر من عدد عناصر اللغة المشتركة، وأقل منها تواترا، وهي من مكتسبات ملكة الفهم دون الاستعمال، بالنسبة إلى عدد كبير من الناطقين، فهي متغيرة من فئة اجتماعية إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر. وتتمثل المجموعة الثانية من العناصر اللغوية غير المشتركة، في تلك التي لا تدخل لا في ملكة الفهم ولا في ملكة الاستعمال، مثل بعض الكلمات النادرة. وهذه الكلمات أقل شأنا من المجموعتين السابقتين[51].

يركز المعجمي –فيما يخص المعيار، على المجموعة الأولى من عناصر اللغة غير المشتركة، فينتقي منها بعضا، وفق مقاييس، يحددها منذ البداية، ويهمل أخرى.

ولتمييز الكلمات المشتركة عن غيرها من الكلمات التي ينتقيها، يلجأ إلى وسم هذه الأخيرة لإعلام قارئ المعجم، أو بمن يستعملها أو بموقف المجتمع منها، أو من إحدى دلالات كل واحدة منها.

وهنا يظهر العمل المعياري الذي يقوم به المعجمي، كأن تظهر نزعته التوفيقية التي يعمل على تحقيقها، فهو يمكن فئات كثيرة من المستعملين، من إيراد تأدياتهم في المعجم، ويبين في الوقت نفسه رأي المجتمع أو الفئة السائدة منه في هده التأديات أو التنوعات.

وأهم أنواع العناصر اللغوية المعنية بالانتقاء هي تلك التي تنتمي إلى المستويات اللغوية، وإلى الميادين العلمية والتقنية، وكذلك الكلمات الإقليمية التي تستعمل في

دول أخرى ناطقة بنفس اللغة، والكلمات الأجنبية، والكلمات المولدة، والكلمات المحظورة وبعض الكلمات التي استعملت في فترة معينة من التاريخ، لقيمتها الدلالية. وتطبق على كل نوع من هذه العناصر اللغوية مقاييس انتقاء خاصة بها[52].

إن معظم المعجميين المحدثين يراعون هذه التنوعات المختلفة، لكنهم يختلفون في درجة الاهتمام بكل نوع منها، إذ نجد بعضهم يرجح الجانب المفهومي على الجانب اللفظي عندما يتعلق الأمر بمفهوم علمي أو ثقافي أساسي، كمعاجم لاروس المتأثرة بالمعاجم الإنجليزية، ومنهم من يرجح المظهر اللساني كمعاجم روبير، لأن مرجعيته المعجمية تعود إلى معجم ليتري (Littré) المحافظ. وانجر عن هذا التباين في مقاييس الانتقاء، على سبيل المثال، ظهور عدد أكبر من الكلمات الأجنبية في معاجم لاروس من مثيلاتها في معاجم روبير، وهكذا، كلما تغيرت المقاييس تباينت مضامين المعاجم كما ونوعا، واختلفت نظرة مؤلفيها إلى المعيار.

الهوامش

* نشرت هذه المقالة في مجلة (اللغة والأدب)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية، جامعة الجزائر2، (أبو القاسم سعد الله)، العدد 27، مارس 2011.

[1] طاهر ميلة، الألفاظ الحضارية الحديثة في العربية بين الوضع والاستعمال، محاضراتي في طلبة الدراسات العليا بجامعة الجزائر.

[2] François, D, La Notion de Norme en Linguistique, Attitude Descriptive, Attitude Prescriptive, in De la Théorie Linguistique à L'enseignement des Langues, Jeanne Marinet, ،Puf, 1972. P. 159.

[3] Ibid., p 159, 160.

[4] Cours de Linguistique Générale , Edition Critique, préparée pat Tulio de Mauro,, Payot, Paris, 1973, p 21.

[5] دونيز فرانسوا، المرجع السابق، ص 158.

[6] المرجع نفسه، ص 162

[7] Françoise Helgorsky, La Notion de Norme en Linguistique, Le Français Moderne, n81 ? Janvier 1982, p 1.

[8] دونيز فرانسوا، مرجع سابق، ص ص: 153-155.

[9] المرجع نفسه ص 155.

[10] فرانسواز هيلجورسكي، ص ص: 9،10.

[11] المرجع نفسه، ص ص: 1،2.

[12] يرجع في هذه الموضوع إلى كل من فرانسواز هيلجورسكي في بحثها السابق وإلى بحث لوي جيلبير الذي سنستشهد به لاحقا.

[13] Abderrahmane Hadj-Salah, Linguistique Arabe et Linguistique Générale ; Essai de Méthodologie et d'Epistemolgie du 'Ilm Al-Arabiyya, Sorbonne, 1979, p 489.

[14] Peut on Définir un Concept de Norme Lexicale ? Langue Française, vol 16, année1972, p 32.

[15] Alain Rey, Norme et Dictionnaires (domaine du français) Norme Linguistique, Edith Bedard et Jacque Maurais, Quebec, 1983, pp 43,49.

[16] ألان ري، المرجع نفسه، ص: 544

[17] ألان ري، مرجع سابق ص: 541، هيلجورسكي، مرجع سابق، ص: 1

[18] هيلجورسكي، مرجع سابق، ص: 1.

[19] المرجع نفسه ص :1.

[20] المرجع نفسه، ص: 5.

[21] قلا عن هيلجورسكي، ص: 8.

[22] المرجع نفسه، ص :9 .

[23] لوي جيلبير، المرجع السابق، ص: 41.

[24] هيلجورسكي، المرجع السابق، ص: 10.

[25] ألان ري، مرجع سابق، ص: 543.

[26] دونيز فرانسوا، مرجع سابق، ص ص: 160، 161.

[27] هيلجورسكي، مرجع سابق، ص: 9.

[28] يرجع في هذا الموضوع إلى جان دوبوا، مرجع سابق، ص: 99 فما فوق.

[29] Jean, Pruvost, Le «Dictionnaire des Gens» Langue Minimale Commune et Langue sans Rupture, à la mémoire de Daniel Oster (1938-1999)، Cahiers de Lexicologie, n 76. P.9.

[30] جان بروفوست مرجع سابق، ص 7 وكذلك كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دار ومكتبة الهلال، (د. ت)، ص ص: 8،9.

[31] المعيار والمعجم، مرجع سابق، ص: 547.

[32] بروفوست، مرجع سابق، ص: 7.

[33] لان ري، مرجع سابق، ص ص: 547،564.

[34] جان بروفوست، مرجع سابق، ص: 8-10.

[35] المرجع نفسه، ص: 8.

[36] جان دوبوا، مرجع سابق، ص: 102. ألان ري، مرجع سابق، ص 567.

[37] دونيز فرانسوا، مرجع سابق، ص: 159.

[38] جان دوبوا، مرجع سابق، ص: 99.

[39] ألان ري، مرجع سابق، ص: 548. دونيز فرانسوا، مرجع سابق، ص: 159

[40] لان ري، مرجع سابق، ص ص: 146، 147.

[41] جان دوبوا، مرجع سابق، ص ص: 90، 91.

[42] جان دوبوا، مرجع سابق، ص: 9.

[43] جان دوبوا، المرجع نفسه، ص ص: 90،91.

[44] ألان ري، مرجع سابق، ص ص: 547-549.

[45] المرجع نفسه، ص: 547 فما فوق.

[46] Voir Serge Verlend et al, La Nomenclature de Dictionnaire et l'Analyse de Corpus, Cahiers de Lexicologie, n79, année 2001, pp 113-139.

[47] ألان ري، مرجع سابق، ص: 545.

[48] ألان ري، مرجع سابق، ص: 565.

[49] المرجع نفسه،ص: 544.

[50] جان دوبوا، مرجع سابق، ص100.

[51] مرجع سابق ص: 163 فما فوق.

[52] يرجع إلى الرصيدين اللغويين: الوظيفي والعربي.

المصادروالمراجع

- Dubois, Jean, Introduction à la Lexicographie : le dictionnaire, librairie Larousse, 1971.

- François, Denise, La notion de norme, attitude descriptive, attitude prescriptive, in ;La théorie linguistique et l'enseignement des langues : Par Jeanne Martinet, collection « le linguiste », Puf, 1972. (Ouvrage collectif,)

- Guilbert, Louis, Peut-on Définir un Concept de Norme Lexicale ? Langue Française, n 16, 1972.

- Hadj-Salah, Linguistique Arabe et Linguistique Générale, Essai de méthodologie et d'Epistémologie du Ilm l'Arabiyya, Sorbonne, 1979.

-Helgorskey, Françoise, La notion de Norme en Linguistique, ,in ;le Français Moderne, n 50, 1982, p 1-14

- Pruvost, Jean, Le « dictionnaire des gens » : Langue Minimale Commun et Langue sans Rupture, à la mémoire de Daniel Oster (1938-1999), Cahiers de Lexicologie, n 76. P. 5-25

- Rey, Alain, Norme et dictionnaires (Domaine du Français) in : La norme linguistique ; Edith Bedard et Jacque maurais, Québec, 1983.

-Verlend, Serge et Selva Thiery, La Nomenclature de dictionnaire et l'Analyse de Corpus, Cahiers de lexicologie, n79, année 2001, pp 113-139

الفصل الثالث

مسائل لها تأثير

في اللغة العربية

1.الثنائية اللغوية العربية ومدى تأثيرها في انتشار العربية الفصيحة*

لقد أنجزت أعمال كثيرة حول العامية والفصحى في العصر الحديث، يمكن تصنيفها في مجموعتين، المجموعة الأولى هي دراسات وصفية، لطبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المستويين من اللغة العربية، ولما يتميز به كل واحد منهما عن الأخر. وهذه الدراسات حديثة، ظهر معظمها في النصف الثاني من القرن الماضي، وانصبت على مسألة تفصيح العامية على الخصوص، إذ صدر عدد كبير من المقالات حول العاميات العربية، وتقصى أصحابها ما فيها من فصيح[1] كما قدمت أعمال حول تأثر العامية في المسرح والقصة والرواية[2] وقليلة هي الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، من جوانبه المختلفة الأخرى، واستفادت من البحوث اللسانية الحديثة[3]. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك، في مقال 'إشكالية الكلمات العامية والدخيلة في بعض الأعمال الأدبية والصحفية. أما المجموعة الثانية من الأعمال، فتمثلت في الجهود التي بذلت من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة التي تعرفها أيضا اللغات الأخرى. ولقد بدأ اللغويون القدامى، بدراسة هذا النوع من الأعمال ذات الصلة الوثيقة بموضوع العامية والفصحى، من خلال ما سموه "لحن العامة" أي أنهم أشاروا إلى الأخطاء الشائعة آنذاك، وإرشاد عامة الناس إلى استعمال البدائل الفصيحة، من خلال عبارة "قل ولا تقل" واستعملت هذه العبارة أيضا في اللغة الفرنسية dire et ne pas «dire، واستمر هذا الاهتمام في القرنين الماضيين[4] بتخصيص حصص خاصة بهذا الموضوع في وسائل الإعلام المختلفة، بغرض توعية عامة الناس، بما هو فصيح من غيره. تبين لنا، من خلال قراءة ما كان في متناولنا من دراسات وبحوث، حول علاقة الفصحى بالعامية، أو ما سماه اللسانيون المحدثون الثنائية «diglossie»، وجود عدد من الإشكاليات المطروحة في هذه الظاهرة اللغوية، وساهم في ظهورها عدد من العوامل التاريخية والاجتماعية واللغوية المختلفة.

وتنطلق الإشكالية المطروحة في مقالنا هذا من فرضية، يرى أصحابها أن عدم وجود لغة منطوقة في اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث، تستعمل بكيفية عفوية في سائر مجالات الحياة، أو بعبارة أدق، غياب المنطوق الفصيح الذي كان متداولا في عصور الاحتجاج، في التعاملات اليومية، هو السبب الرئيس في عدم انتشار الفصحى، وضعف التحكم فيها من قبل، حتى من بعض المتعلمين، لأنها ابتعدت عن اهتمامات الناس اليومية.

ونتج عن الوضع السابق، احتكار العاميات العربية، التعبير عن شؤون الحياة اليومية، وانفراد الفصحى المكتوبة بالتعبير عن المجالات الدينية والأدبية، والفكرية والثقافية، وهو ما جعل استعمالها محدودا، وخاصا بالفئة المتعلمة من الناس دون غيرها. أما العاميات العربية، أو اللغة المنطوقة عامة، فهي أكثر استعمالا من الناحية الإحصائية[5]، سواء في عدد الناطقين، أو في الوقت المخصص لاستعمالها، وهي بذلك أكثر عفوية وتوظيفا، لأنها أقرب إلى انشغالات الناس اليومية. أما الفصحى، فقد حرمت من جميع الناطقين الآخرين المحتملين، ومن الوقت الكافي لاستعمالها، لأن مجالات استثمارها محدودة في المكتوب، وأي محاولة لنقلها إلى المنطوق تصطدم بالرفض، لأن سلطان العامية، كما قال محمود تيمور: الناتج عن كثرة الممارسة، وقربه من حاجات المستعملين، منع ذلك. وقد يكون أيضا سببا من الأسباب التي جعلت معظم ما يكتسب من اللغة في المؤسسات التعليمية، لا يصل إلى جميع الناطقين بالعربية، أو ليس في متناول جميع الناس، ولاسيما إذا كانت الأمية منتشرة، كما هو حالها في العقود الماضية مقارنة بشعوب الدول المتقدمة.

إن اللغة سلوك عفوي مكتسب، يصعب تغييره في وقت قصير، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي جريت منذ قرون، لتصويب كلام العامة، من خلال عبارة "قل ولا تقل" كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ولهذا قد يتفهم سبب رضوخ الناس لهذا الوضع اللغوي المتوارث جيلا بعد جيل، ورأت النخبة منهم أن المستوى المكتوب هو الذي يحتاج إلى رعاية وإصلاح، وذلك ما حدث قديما وفي العصر الحديث. أما المستوى المنطوق العامي، فأهمل لأسباب، قد تكون مقبولة في فترات تاريخية معينة، ولم يلتفت إليه، إلا في العقود الأخيرة[6].

ومن هذا المنظور، لا تعتبر علاقة العامية الحالية بالفصحى، مجرد علاقة اللغة المنطوقة باللغة المكتوبة، كما هو عليه حال بعض اللغات الآن [7]، لأن هذه الأخيرة تكون اللغة المشتركة بين جميع الناطقين بها، بينما علاقة العامية بالفصحى في اللغة العربية الحالية تنتفي فيها هذه الصفة، لابتعاد العامية عن أصلها الفصيح، لأسباب طبيعية، تعرفها جميع اللغات المنطوقة غير المقننة[8] ، وتتباين العاميات العربية فيما بينها، وهذا ما أدى إلى ظهور مشكلات لغوية كثيرة وكبيرة، في نظرنا، نتيجة طبيعة هذه العلاقة. ومن بين هذه المشكلات، هو أن الناطقين بالفصحى، يجدون صعوبات كبيرة للتعبير عن أمور الحياة اليومية، والناطقون بالعامية يعجزون عن التعبير بها عن القضايا الفكرية والعلمية[9]، وأحسن مثال هو القول بأن معظم عناصر العامية، أو تسعين في المئة منها على الأقل، هو من قبيل الفصيح، فهذا في حاجة إلى نظر وتدقيق. فإذا سايرنا هذا الرأي، فنتساءل حينئذ، أين تكمن المشكلة ما دام ما نسبته تسعون في المئة فصيح، ثم حتى وإن كانت هذه الكلمات والتأديات المختلفة فصيحة الأصل، وحدث فيها فيما بعد تطور، بكيفية متباينة من عامية إلى أخرى، فأين اللغة المشتركة التي تعد من بين الميزات الأساسية للفصحى؟ لذلك تمسك بها الناس منذ قرون وإلى اليوم، فضلا عن الجانب الديني فيها، وعلى التنمية الاجتماعية بصورة

عامة [10]، وتتجلى الحالة الأولى في قلة استفادة المتعلم أو الطفل من مكتسباته اللغوية السابقة، أي من عاميته، عندما يدخل إلى المدرسة، لسببين، فيما نرى، أولهما اختلاف المستويين اللغوين من حيث البنية والدلالة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وثانيهما ضعف التأطير الذي لم يستطع القائمون عليه أن يثمنوا ما في لغة الطفل أو المتعلم من فصيح. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الطفل في هذه المرحلة من النمو، يهضم ما يعرض عليه من معلومات بسرعة كبيرة، لو يجد محيطا مناسبا، خارج المدرسة، لتوظيف ما تعلمه، أو ما يسمى في اللسانيات التعليمية "الحمام اللغوي الفصيح (Le bain Linguistique) أي اكتساب اللغة بكيفية عفوية، من خلال محيط، لا يستعمل فيه إلا المستوى الفصيح، كما برهنت على ذلك الدراسات الحديثة، ولاسيما التعليمية منها، حول التعلم المبكر للغات الأجنبية، وأن الطفل في السنوات الأولى من عمره، بمقدوره، ولاسيما قبل عشر سنوات، أو اثنتي عشرة سنة، أن يتحكم في أكثر من لغة، لا تقل سلامة ودقة عن لغته الأم، أو لغة المنشأ، كما سماها أستاذي عبد الرحمن الحاج صالح. والحقيقة، أن الوضع اللغوي العام الذي لا يختلف فيه اثنان، كون المحيط الذي تستعمل فيه اللغة العربية، لا يشجع على استعمال ما اكتسبه المتعلم، وهو في مرحلة من مراحل الدراسية، لسبب أساسي، هو أن المحيط العام سيطرت عليه العامية، كما تمسكت بعض الفئات الاجتماعية، باستعمال اللغات الأجنبية[11]، وهو من بين الأمور التي أدت الى ضعف مستوى مستعملي اللغة العربية الفصيحة، على الرغم من بقائهم في مقاعد الدراسة مدة طويلة، وهذا ما تشير إليه جميع الدراسات الميدانية، فضلا عن بعض العوامل المرتبطة بعملية التعليم نفسها التي تأتي، فيما نرى، في الدرجة الثانية. وقد عبر أكثر من دارس لتعليم اللغة العربية، عن هذه الحالة بقولهم إن ما تبنيه المدرسة يهدمه الشارع [12].

إن نشر الثقافة العربية على نطاق واسع، والتوعية الاجتماعية لجميع أفراد في بلد معين، أو في مجموعة من البلدان التي تشترك في لغة واحدة، يقتضي استعمال لغة مشتركة واضحة ومبسطة ودقيقة، إن وجدت، حتى تصل الرسالة التي يراد تبليغها إلى أكبر عدد ممكن من المستعملين. ومعظم هذه الشروط، غير متوافرة في وقتنا الحالي، لا في اللغة العربية الفصيحة ولافي العامية[13] . ولهذا الوضع اللغوي أيضا انعكاسات على التنمية عامة، نتيجة لما سبق ذكره، لأن الإنسان لا يستفيد كثيرا من المعارف العلمية والتقنية التي هي أساس أي تنمية في عصرنا الحالي، ما دام هذا الإنسان، لم يتحكم في لغته جيدا، ولأن جل وقته يقضيه في البحث عن فهم معاني مصطلحاتها، ومدى صحة ألفاظها، وفك رموزها. ونلاحظ أن البلدان المنتجة المعرفة العلمية والتقنية، قد تجاوزت هذه المرحلة التي نحن فيها منذ عصور، ووصلت إلى ضبط لغات معيارية منمطة، بها تنتج العلوم والثقافة. وتعد اللغة عاملا أساسيا، في هذه البلدان، من عوامل تطورها. فقد يقول قائل إن الأعمال اللغوية التي أنجزت لتحديث اللغة العربية، والرقي بها، ونشر التعليم والثقافة، وتسخير الوسائل السمعية البصرية، وشبكات التواصل الاجتماعي، قربت العاميات فيما بينها من جهة، وقربت العامي من الفصيح من جهة أخرى [14]. قد يكون هذا الكلام صحيحا، مقارنة ببداية القرن التاسع عشر، أو قبله ببضعة قرون، غير أن درجة التقارب ما زالت ضعيفة من حيث المستوى الذي يطمح العرب إلى بلوغه، لأن أثرها قليل جدا على اللغة الفصيحة، باعتبارها وسيلة اتصال في شؤون الحياة اليومية، إن لم تكن منعدمة، بالنسبة إلى بعض الفئات الاجتماعية المحرومة من أي تكوين فيها [15] . ولا يفهم من هذا، أن الجهود المبذولة والوسائل المختلفة التي سخرت، لم يكن لها أثر على نشر اللغة العربية الفصحى، ولاسيما في الأعمال الأدبية، والخطابات الدينية على وجه الخصوص، فبفضل هذه الجهود، بقيت اللغة العربية لغة علم

وحضارة، إلى حد ما. ومن المظاهر الإيجابية أيضا التي تحققت، نجد أن الصراع اللغوي الذي كان محتدما بين أنصار الفصحى وأنصار العامية، قد خف، أو هو مائل إلى الزوال، واقتنع عدد كبير من المنادين إلى تبني هذا المستوى اللغوي، بضرورة وجود لغة فصيحة مشتركة بين جميع الناطقين باللغة العربية [16]، كما نجد أن عددا كبيرا من ألفاظ الحضارة الحديثة والمصطلحات العلمية والتقنية التي ولدت حديثا، بدأت تدخل الاستعمال منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعضه موحد داخل كل بلد إلى حد ما، وبعضه قليل التوحيد بين البلدان العربية. فأكثر لكلمات التي تستعملها مختلف المصالح الإدارية المتعلقة بالجوانب الثقافية والسياسية والقانونية وغيرها، للتواصل مع المواطنين، من خلال المراسيم والوثائق الإدارية الأخرى، عكس الألفاظ المتصلة بأمور الحياة العامة خاصة، فهي غير موحدة في كثير من الأحيان بين البلدان العربية، لأنها تدخل الاستعمال مباشرة، بألفاظها الأجنبية من الأسواق العالمية [17].

إن عددا كبيرا من المستعملين، لديهم اليوم إمكانات لاستعمال اللغة الفصيحة على الأقل عند الضرورة، أو في المناسبات التي تستدعي ذلك، وهذا ما يلاحظ في لغة الشباب الذين يشاركون في بعض الحصص الإذاعية أو التلفزية، وفي الجلسات الرسمية، وشبه الرسمية، كما نجد بعض المجالات العلمية، ولاسيما التقنية منها، تدرس بالعامية، وهي خليط من المصطلحات الأجنبية والعربية، ولوحظ ذلك في مراكز التكوين المهني وفي الحصص التي تبث في وسائل الإعلام السمعية والمرئية.

ويمكن أن تكون النتائج المسجلة لصالح العربية الفصيحة، أكثر مما هي عليه الآن، لو استغلت الجهود التي بذلها الأفراد والمجامع اللغوية والمؤسسات والهيئات اللغوية الأخرى خلال القرنين الماضيين، استغلالا حسنا من قبل المسؤولين والعاملين في المؤسسات الإعلامية والتعليم، وسائر المؤسسات اللغوية، لمخاطبة الجمهور

الواسع، أي أن هذه المؤسسات والهيئات، لم تول أهمية للمنطوق الفصيح، بحيث يصبح هدفا أساسا، ضمن الأهداف الأخرى. ويمكن القول أيضا إن هذه المؤسسات اللغوية، على الرغم من إنجازاتها الكثيرة، عملت في مجال المكتوب من العربية أكثر مما عملته في المنطوق، ولا يسع المقام هنا لذكر نقائص كل مجال على حدة، فهناك دراسات كثيرة، ركزت على هذا الموضوع، وأعطته ما يستحقه من عناية وإحاطة، لكن لم يجد صدى كبيرا في الواقع.

وإضافة إلى ما سبق، يمكن أن يكون اختلاف نظرة الدارسين المحدثين إلى ما يجب أن يكون عليه وضع اللغة العربية في العصر الحديث، ويظهر ذلك من خلال عناوين مقالاتهم وبحوثهم، وخلاصة مضامينها المخصصة لموضوع الفصحى والعامية. فهناك من يميل إلى تفصيح العامية المسموعة والمرئية، ولكن دون توضيح لأي عامية وكيفية تحقيق ذلك، وليس في هذا الرأي سند علمي مقنع، فيما نرى، عدا ما عرفه تاريخ بعض اللغات قديما، التي كان أصلها لهجة من اللهجات، وهناك من يرى التقريب بينهما، ولم يبين أصحاب هذا الرأي، ماذا يقرب من ماذا، وماذا يستبعد. وهناك من يدعو إلى نشر الفصحى أو على الأقل، اللغة المشتركة في المرحلة الأولى كما نرى، حتى نتفادى الاختلافات حول مفهوم الفصحى، وجعل اللغة العربية لغة مرنة، تقبل ما يستجد، وفق أصول وقواعد اللغة العربية. أليس بالإمكان إحلال اللغة العربية المشتركة محل العامية، وتكون الفصحى نموذجها الأعلى، مرشدا لا فارضا.

إن في تاريخ اللغات حقائق، لا يمكن نفيها، أو الشك في صحتها، والحقيقة الأولى هي أن اللغة المنطوقة هي الأصل، وأداة التواصل الأولى بين الناس، منذ فجر التاريخ حتى اليوم، أما اللغة المكتوبة فجاءت متأخرة بآلاف السنين، وبها ظهرت الحضارات القديمة، وبها ازدهرت الحضارات الحديثة، بعد إدخال تحسينات متتالية عليها، استغرقت ألاف السنين. كما أن في تاريخ اللغات تجارب، بينت أنه يمكن تحويل

اللغة منطوقة إلى لغة مكتوبة والعكس، وكلتاهما ضروريتان في عصرنا، فالأولى للتواصل المباشر، وثانيهما للتواصل غير المباشر. وتختلفان أيضا في رأي المجمعيين، وكذلك بعض اللسانيين، مثل عبد القادر الفاسي ونهاد الموسى في بعض الأمور الفرعية، فاللغة المنطوقة تصحبها أحيانا أصوات لها دلالة مثل تحريك اليدين أثناء الحديث واحمرار الوجه عند الغضب واصفراره عند المرض .... ومثل هذه الأمور موجودة أيضا في اللغات الأخرى، مثل اللغتين الفرنسية والإنجليزية وغيرهما [18]. لقد نادى عدد كبير من اللسانين في اللغات الأخرى، وكذلك بعض اللغويين العرب، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى اليوم، بضرورة التدخل في اللغة العربية، وإصلاح ما يمكن إصلاحه فيها، لكنهم اختلفوا فيما بينهم، فمنهم من آمن بجدواه، ومنهم آمن بالتطور الطبيعي للغات، ولذلك لا يرون ضرورة توجيه اللغة إلى الوجهة التي يرغبون الوصول إليها، ولو حاولوا ذلك لما استطاعوا، لأن اللغة ظاهرة تتحكم فيها عوامل كثيرة يصعب، التحكم فيها، ويظهر ذلك من خلال آراء كثير من اللسانيين واللغويين، ويرى الآخرون أن التدخل في اللغة ممكن ومطبق قديما وحديثا، والغاية من ذلك، تصحيح بعض الاختلالات الموجودة في اللغة وفي استعمالها، بغية الوصول بها إلى وضع لغوي معين وأحسن، وحججهم في ذلك مسار عدد كبير من اللغات التي عرفت إصلاحات تلو أخرى [19]، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من نجاحات. ولابد من الاعتراف أن لكل فريق من الفريقين حججا قوية، لكن الغلبة كانت لصالح المؤمنين بالإصلاح [20]، ويمكن تلمس ذلك فيما تحقق من إنجازات في تاريخ اللغة العربية الغني قديما وحديثا، بفضل التدخل المقصود للغويين وللنخب وللمؤسسات اللغوية عامة. ولابد من القول أيضا، إن الأهداف المسطرة لم تتحقق جميعا، وخاصة فيما يتصل باللغة العربية المنطوقة، أو فيما سمي تفصيح العامية، أو تقريبها من اللغة الفصيحة. إن مثل هذه النتائج الأخيرة، تنحو إلى ما نحا إليه اللسانيون البنويون،

ونرى أن الضعف النسبي للإصلاح، ليس كله مرتبطا، بالإصلاح في ذاته، بل بما يتعلق خاصة بكيفية القيام به، وحجم الوسائل المسخرة له ونوعيتها. قد يتساءل البعض منا لماذا لغة فصيحة أو فصحى عند البعض، وليس تفصيح العامية، أو التقريب بينهما، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، لأن هذا المستوى من العربية، أي الفصحى مستعمل في المكتوب دون أي مقاومة من العامية، ما عدا بعض الحالات القليلة التي أشرنا إليها أعلاه، أي أن الصراع الذي وقع بين حماة الفصحى ودعاة العامية في العقود الماضية، قد مال إلى صالح اللغة الأولى، أي الفصحى، وأن لهذا المستوى اللغوي وجه منطوق سليقي، استعمل في عصور الفصاحة أو عصور الاحتجاج، وأثاره باقية في كتب اللغة والنحو، وفي القراءات القرآنية. أما المستوى الثاني، فهو المستوى الفصيح المستعمل في التعليم، وفي وسائل الإعلام المختلفة، وفي المؤتمرات والندوات العلمية. كما يستعمل هذا المستوى اللغوي في المكتوب والمنطوق، مع فارق بينهما، وهو أن المكتوب أفصح، إلى حد ما، من المنطوق. ويعني ما سبق ذكره، أن تبني اللغة العربية الفصيحة في الحياة العامة أداة للتواصل، يمكن تحقيقه، لأن الأداة موجودة، يكفي الاتفاق على مصطلح واحد لكل مفهوم، وهذا حاصل في كل بلد، لكنه في حاجة إلى توحيده في جميع البلدان العربية. وهنا يأتي دور وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، والنخب العربية، وجميع الأفراد والمؤسسات والهيئات الأخرى. وكل من له تأثير في اللغة إيجابا.

قد تحتاج اللغة العربية، لتحقيق هذه الغاية، إلى عدة عقود، كما تحتاج إلى شيء من المرونة والتدرج في التغلب على الصعوبات التي قد تعترض هذه المسيرة، وهي كثيرة، لأن اللغة التي تستعمل في رقعة جغرافية كبيرة، وعدد كبير من السكان، تنزع في الغالب إلى التنوع. ويبدو أن هذا الطرح الذي هو قريب جدا مما قدم من قبل، أي

اللغة الفصيحة، يعد الحل الجذري لوضع اللغة الربية في هذا العصر الذي شهد صراعا كبيرا بين اللغات، من أجل البقاء، أو لاحتلال مواقع جديدة في العالم.

ولابد من توضيح بعض المسائل التي قد تبدو غامضة في هذا الطرح، ومنها أن المقصود من نشر العربية الفصيحة في الحياة العامة، يكون وعاؤها اللغة الفصحى التي يحتكم إليها عند الاختلاف، وليس القصد أيضا محاربة اللغات الأجنبية، واللهجات المحلية المستعملة، ولاسيما إذا كانت من الموروث الشعبي القديم، وليس المقصود كذلك إهمال الخصوصيات المحلية التقليدية في كل بلد عربي، مثل أنواع المأكولات والملابس والصناعات التقليدية وغيرها، أو كيفية صناعتها. فهذا تراث يجب أن يدون ويحفظ، ويوضع لكل واحدة منها معاجم خاصة. ولو لم تستوف الفاظها شروط الفصاحة، لأن أهميتها تكمن في دلالتها لا في بنيتها. فيما نرى، وقد تستغل في المستقبل للتعبير عن مفاهيم جديدة، ومثل هذا حاصل في جميع اللغات الحضارية، ومن الأمثلة على ذلك كلمة "أمير البحر" التي تدل أعلى رتبة في البحرية، والمستعملة في الجزائر، أيام الوجود العثماني فيها، واقترضها الفرنسيون، بعد تحويرها، لتنسجم مع قواعد لغتهم، لتصبح "أميرال «amirale» بدل أمير البحر، وهي الرتبة العليا في البحرية الشائعة الآن في جميع البدان، ومنها الجزائر، لخفتها، أو لقوة من فرضها. ومنها كلمة "دربوكة" التي اقترضها الفرنسيون من اللغة العربية المستعملة في الجزائر، وتركها الفرنسيون كما هي، أي بنفس الصيغة الأصلية المستعملة في اللهجة الجزائرية. لأن هذا المفهوم لم تعرفه اللغة الفرنسية، والغاية من ذلك إضافة كلمة جديدة، لم تعرفها لغتهم، وكذلك إثراء للمعجم الفرنسي، لأهميتها الثقافية. وهناك مئات من الكلمات العربية التي اقترضتها اللغات الأجنبية. وهذا منذ الصور القديمة.

ولحل المشكلات الموجودة في اللغة العربية أيضا، يتطلب الاستعانة بما تقدمه السياسات والتهيئات اللغوية للعمل على إحلال العربية الفصيحة محل العامية، لأن هذه المسألة، ليست مسألة لغوية محضة، بل هي مسألة اجتماعية وسياسية، بل تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل التي قد تسهم في نشر عربية منطوقة ومكتوبة، تستعملها مختلف الفئات الاجتماعية. ولا يستبعد أن هذه الغاية ستتحقق أيضا، ببعض الطرائق الإلزامية التي استعملت منذ القديم ومازالت تستعمل إلى اليوم، ولاسيما في مراحل التعليم الأولى، وتترك اللغة العربية تسير سيرا طبيعيا، كما يرى عدد من اللسانين المحدثين، بل لابد من الاستعانة بجميع المعارف والوسائل التقنية الحديثة.

المصادر والمراجع

* نشر هذا المقال في أعمال الندوة الدولية التي نظمت، بالتعاون مع وزارة الثقافة، ضمن فعاليات الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2008؛ بعنوان الفصحى وعامياتها.

1-انظر مثلا عبد العزيز بنعبد الله، العامية والفصحى في القاهرة والرباط، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 53، فبراير، 1984، ص ص: 214-238 .

2-شوقي ضيف، لغة المسرح بين العامية والفصحى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 45، مايو، 1980، ص ص: 51-64.

3-مثل- سعيد محمد بدوي، مستويات المعاصرة في مصر، دار المعارف بمصر.

- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث دار الفكر للنشر والتوزيع.

4-رياض قاسم، اتجاهات البحث الحديث في لبنان، 1901-1960، مؤسسة نوفل، ط1، بيروت، 1982، 189-244.

5- نهاد الموسى، قضية التحول على الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع

6- انظر على سبيل المثال: -نشأة الظبيان حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام، دمشق، 1976. وبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسين ما.

7-Boyer, Elément de la sociolinguistique ;Dunod, 1992.pp, 92, 100.

8- رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في لبنان، 1901-1960، مؤسسة نوفل، ط1، بيروت 1982، ص،ص : 189- 244.

9- محمود تيمور مثال يذكره الدارسون لهذه الحالة، هو كون دعاة العامية في العقود الماضية يدافعون عنها بالفصحى، ويتكلمون بالعامية.

10- Boyer ; élément de sociolinguistique ; Dunod, 1991.pp 92-100

11-سلطان اللغة العربية أو رأي في الصراع بين العامية والفصحى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج11، 1955.

12-ينظر على سبيل المثال مجيد الماشطة : العلاقة بين العربية الفصحى والعامية في الماضي والحاضر والمستقبل، الملتقي الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، العدد 6، 2013 فما قبلها.

13 .محمد العيد، اللغة المكتوبة، بحث في النظرية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،1900.

14-قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، مرجع سابق، ص51.

15-مختار نويوات، بين العامية والفصحى، أعمال المائدة المستديرة التي نظمها المجلس الأعلى للغة العربية في2000، دفاتر المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر. 205.

16-نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها، بحث في قضية الخطأ وضعف مستوى الطلبة في اللغة العربية، مكتبة وسام، عمان، 1990.

17-أنظر الأعمال التي قام به المجمعيون واللسانيون العرب، مثل عبد القادر الفاسي الفهري ونهاد الموسى.

18- وهي آراء المجمعيين، وكذلك آراء بعض اللسانين العرب، مثل عبد القادر الفاسي الفهري ونهاد الموسى وغيرهما.

19-Sauvageot(A), Le refacenage de langue, Bultin de la société de Linguistique de Paris, t 1xx, fascicule1, 1973.

20 -Hagège, (C) Voies et Destins de l'action Humaine sur les Langues, La Réforme des Langues volume 1, Belgium1983.

2.انعكاسات حركة الترجمة على وضع اللغة العربية الحالي*

تعد الترجمة البنية القاعدية لأي أمة تريد النهوض والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية، لأن بداية ذلك النهوض مرهونة، بمعرفة ما هو موجود عند الأمم الأخرى التي أسهمت في تطور العلوم والفنون وأساليب العمل والتسيير في مختلف مجالات الحياة. وقد يكون هذا الاهتمام محدودا في حياة أمة من الأمم، إن اقتصر على فئة صغيرة من أفراد المجتمع، لها مكانة اجتماعية أو مادية، أهلتها لأن تتعلم اللغات الأخرى، وتمكنها بالتالي من اكتساب ما عند غيرها معارف وفنون وتقنيات. لذلك نجد الأمم المتقدمة في عصرنا، تهتم بنشر تعليم اللغات الأجنبية في المراحل الأساسية، على الأقل، ليشارك من تفوق من خريجي هذا التعليم في نقل ما هو موجود عند غيرنا ونفتقر إليه نحن.

لقد أدرك العرب قديما، وفي العصر الحديث، أهمية الترجمة ودورها في التنمية الشاملة، فهي تمثل عندهم منذ قرون انشغالا كبيرا، ويتجلى هذا الانشغال حديثا في عدد المؤتمرات والندوات والورشات التي تنظم هنا وهناك، لدراسة موضوع من المواضيع المتعلقة بالترجمة من جوانبها المختلفة [1].

ولعل الأسباب الرئيسة بهذا الاهتمام بالترجمة، تعود في الدرجة الأولى إلى الرغبة في التحسيس بأهمية الترجمة، كأداة من الأدوات الهامة في نشر المعرفة الجديدة والمفيدة الموجودة عند الغير، ودعامة من دعائم التنمية.

وما أحوج العالم العربي اليوم إلى نقل ما عند غيرهم لينمو ويساهم بقسط في الحضارة المعاصرة، نظرا للهوة الشاسعة التي تفصله عن العالم الغربي. وترجع هذه الأسباب من جهة ثانية إلى تشخيص واقع الترجمة في العالم العربي، بهدف الوقوف على عوامل الضعف والقوة فيها، والبحث عن الحلول التي تمكنها من دفع حركة

الترجمة إلى الأمام، لأن عدد المعارف الجديدة التي تظهر سنويا، تعد بالمئات، إن لم يكن أكثر بكثير.

إن الترجمة وسيلة أساسية لا غنى عنها، وهي الوحيدة القادرة على نقل ما هو جديد إلى اللغة العربية، فإن لم يتم ذلك، فمصير اللغة العربية واللغات المماثلة لها، سيكون مجهولا، وخاصة بعد ظهور الذكاء الاصطناعي ومنافسته لعقل الإنسان. إن الأمم التي تقدمت هي التي تلقح معارفها باستمرار، بما جد عند غيرها من الأمم، عن طريق الترجمة. وإذا كان هذا هو الأسلوب المتبع في العهود القديمة، فإن هذا الطريق أصبح أكثر من ضرورة في هذا العصر الذي أضحى فيه العلم هو أساس النهضة والتنمية في جميع مناحي الحياة، وحتى في الموضوعات التي لم تخطر في بال أحد، قبل ثلاثة عقود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين، بحيث لم يبق مجال من المجالات العلمية والتقنية، لم تتدخل فيها التكنولوجيات المتقدمة جدا وغيرها من المعارف.

لقد أظهرت عدد من التحريات والإحصاءات، ضعف حركة الترجمة في مجالي العلوم والتقنيات على وجه الخصوص، ويتجلى ذلك في الكم والنوع، والأسباب في ذلك كثيرة ومتعددة، لأن مشكلات الترجمة هي نتيجة عدة عوامل أخرى، بعضها مرتبط بوضع العالم العربي في عصرنا الحالي في مستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وبعضها الآخر له علاقة بمستوى المترجم في ذاته ومدى تمكنه من الموضوع الذي يترجمه أو من اللغة التي يترجمها.

من الصعب الإحاطة بكل هذه الجوانب في هذا المقام، لذا نحاول أن نركز على واقع الترجمة الحالي في العلم العربي، وعلى بعض انعكاساته السلبية على وضع اللغة العربية والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع. ونختم هذا العرض، بعدد من المقترحات التي قد تسهم في التغلب على هذه الصعوبات التي تقف في وجه العاملين في هذا

الحقل المعرفي الحيوي بالنسبة إلى لأمة العربية.

أ). و اقع الترجمة الحالي

فمما لا شك فيه أن جهود العرب في الترجمة في العصر الحديث، تعود إلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر في مصر، إذ شرع آنذاك في نقل عدد من المعارف، وإنشاء مدرسة للألسن، أي للترجمة والشروع في تدريس العلوم باللغة العربية[2] منها الطب، وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج، وإلى فرنسا على وجه الخصوص. ثم وقع فتور، وخاصة في فترات الاحتلال، لكن الاهتمام بالترجمة، كهدف ظل قائما، ويظهر ذلك بعد الحرب العالمية الثانية في مثل ما قامت به بعض الهيئات، مثل جامعة الدول العربية التي أشارت إلى أهمية الترجمة منذ سنة 1945 [3] وما قامت به-بعد ذلك -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كإعداد خطة للترجمة، وأنشاء مكتب تنسيق التعريب في الرباط وإنشاء المنظمة العربية للترجمة بعد ذلك.

كما ظهرت مؤسسات أخرى للترجمة كمركز التعريب والترجمة في سوريا، والمعهد العالي للترجمة في الجزائر، فضلا عن مختلف اللجان القطرية التي تهتم بالمصطلحات العلمية وترجمتها إلى اللغة العربية.[4].

أما الترجمة، كممارسة يومية ونشاط فعلي، فهي حقيقة ملموسة في جميع الدول العربية، ولا سيما فيما يتصل بالمسائل الإعلامية والسياسية والإدارية، كما توجد مكاتب خاصة بترجمة العقود والوثائق الإدارية المختلفة في مختلف الأحياء والمدن. غير أن حركة ترجمة الكتب العلمية والتقنية والأدبية محدودة جدا، مقارنة بما تترجمه الدول المتقدمة، بل والأقل تقدما، إذ تشير بعض الدراسات والإحصاءات التي أنجزت هنا وهناك في العالم العربي إلى وجود نقائص كثيرة، من حيث الكم، على وجه الخصوص، وكذلك من حيث نوع ما تم ترجمته.

فمن حيث الكم يوجد تفاوت كبير بين قطر عربي وآخر حسب دراسة قدمها

شوقي جلال محمد في ندوة " نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1998 [5]، إذ هناك من يترجم حسب هذه الدراسة، ما يقرب من 400 كتاب سنويا كجمهورية مصر مثلا، وهناك من لا يتعدى معدل عشرة كتب في السنة [58]، وهناك بلدان لم تشر إليها هذه الإحصاءات، سواء لانعدام ترجمة الكتب العلمية فيها، أو لنقص الوثائق التي تبين وجود الترجمة.

وإذا قارننا ما يترجم في العالم العربي بما هو موجود في غيره من البلدان، مثل اليابان وغيرها، أو أقل تقدما مثل إسرائيل واليونان، يظهر بوضوح ضعف حركة الترجمة في العالم العربي[6] . وقد صاحب هذا الضعف ضعفا آخر في التأليف في العالم العربي، والمقارنة التي أجريت بينه وبين ما ينشر في عدد من البلدان تبين ذلك [7]، وهي نتيجة منطقية، لأن نشاط حركة التأليف غالبا ما تأتي بعد نشاط الترجمة. فالتأليف الجيد يأتي بعد الاطلاع على ما هو موجود عند الغير، حتى يضيف إلى المعرفة شيئا جديدا، وهكذا كان وضع أسلافنا، إذ كثر التأليف عندهم بعد نشاط الترجمة الذي عرفوه [8]، وكذلك هو وضع البلدان المنتجة للمعرفة في عصرنا الحالي، لأن هذه المعرفة لا تنتج في بلد واحد ولا بلغة واحدة.

وقد انجر عن ضعف حركة الترجمة والتأليف فيها، ظهور خمول حركة البحث العلمي وركود الحياة الاقتصادية، رغم عدد الجامعات ومراكز البحث العلمي الذي يعد بالمئات في العالم العربي[9].

قد تكون الأرقام الواردة في الدراسة السابقة غير دقيقة، نظرا لصعوبة عملية المسح الميداني، أو لقدم الوثائق المعتمدة، إذ يرجع معظمها إلى الثمانينات وما قبلها[10]، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة ضعف حركة الترجمة والتأليف والبحث العلمي في العالم العربي. ويؤكد هذا الوضع تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي الذي نشر في أكتوبر 2003، إذ لا يترجم في جميع البلدان العربية،

حسب هذا التقرير، أكثر من 330 كتابا في السنة، أي خمس مرات أقل مما يترجم في بلد كاليونان الذي لا يتعدى عدد سكانه أحد عشر مليونا، كما لا تتعدى نسبة إنتاجه من الكتب 1،1 بالمئة مما ينشر في العالم، و18 بالمئة منها هي كتب دينية. أما عملية تسجيل براءات الاختراع، فهي شبه منعدمة.

وإذا نظرنا إلى حركة الترجمة من حيث النوع، فإننا نجد أن معظم ما ترجم هو في العلوم الإنسانية والآداب [11]، وهو عكس ما قام به العرب قديما، ربما لأنهم استغنوا بما عندهم من فنون القول، أو لأنهم أدركوا علاقة الأدب بما يسمى الآن بالهوية والخصوصية. ولا يعني هذا أننا لسنا في حاجة في الوقت الحاضر إلى نقل الآداب والعلوم الإنسانية، لأن فيها من الجديد ما نحن في أمس الحاجة إليه، لكن الميادين العلمية والتقنية هي التي نحتاج إليها أكثر، فيما نرى، بالنظر إلى افتقارنا إليها. وهذا مظهر من مظاهر ضعف التخطيط، لذلك تساءل البعض في عدد من المناسبات، عن الأولويات في الترجمة، نظرا لغزارة الإنتاج العلمي، والتقني وتعدد مجالاته، وعن الفئات الاجتماعية التي هي في حاجة إلى الكتب والوثائق المترجمة أكثر من غيرها.

وقد يعود سبب الاهتمام بترجمة العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب-وهو الأرجح -إلى كون هذه العلوم تدرس باللغة العربية في مختلف مراحل التعليم وخاصة في الجامعات. فالحاجة إلى إثراء مضامين هذا التعليم هي التي استدعت تلك الترجمة التي تنشط غالبا وتزدهر حيث توجد المؤسسات الداعية إلى تشجيعها [12]

إن قارئ الكتب المترجمة يجد فيها الجيد لا شك في ذلك، ولكنه يجد فيها أيضا الكثير من الرديء، مما ينتج عنه سوء الفهم لما ترجم [13]. وقد لا يفهم سبب رداءة الترجمة إذا كان لا يعرف النص الأصلي. أما إذا عرف هذا النص، فإنه يدرك أسباب الغموض، ومن أهمها الترجمة الحرفية التي تؤدي إلى ظهور تراكيب وأساليب ليست

عربية، وكذلك المشاكل الناتجة عن الجوانب الاصطلاحية؛ كالتوليد العشوائي للمصطلحات، وإن سبق أن اقترح لبعضها مقابلات، وقلة التوحيد، وعدم إدراك المفهوم وعلاقته بشبكة المفاهيم الأخرى في نفس الحقل المعرفي. وينتج عن هذه المشاكل وغيرها غموض قد ينفر منه القارئ ويدفعه إلى البحث عن بعض البدائل مثل الرجوع إلى النص الأصلي، حتى ولو كان زاده في اللغة التي كتب بها النص الأصلي قليلا. ولعل أهم أسباب ضعف بعض الترجمات يعود إلى كون ما ترجم قام به أشخاص غير متمكنين كل التمكن من لغة المصدر. كما تنقصهم خبرة الترجمة كفن، لا يكتسب إلا بطول المدة والممارسة المستمرة. ومما يلفت الانتباه أيضا تعدد الترجمات للكتاب الواحد، مثل كتاب دوسوسور، قد يكون السبب في ذلك سوء الترجمة السابقة، وهو أمر منطقي، لكن عندما تكثر الترجمات لكتاب واحد، وعشرات الكتب الأخرى في نفس الموضوع لم تترجم، فالأمر يرد إلى الفوضى وعدم التنسيق بين المترجمين في البلدان العربية[14].

ب). و اقع اللغة العربية في ضوء حركة الترجمة

من الأمور المسلم بها، أن حركة الترجمة، كانت من بين العوامل الهامة في تطور اللغة العربية وغيرها، وتنوع مضامينها في القديم وفي عصر النهضة العربية الحديثة، إلا أن ضعف هذه الحركة في العقود الأخيرة انعكس سلبا على واقع استعمال اللغة العربية، خاصة في الميادين العلمية والتقنية. فقلة ما ترجم إلى اللغة العربية في هذه الميادين، أفقرت مضامينها، وأعاقتها عن مواكبة مقتضيات هذا العصر، ويتجلى ذلك في ندرة الكتب العلمية والتقنية ذات القيمة العلمية الكبيرة، وقلة المجلات المتخصصة ذات المستوى العالمي، وهو ما أدى بالمسؤولين على التعليم العالي، ربما إلى سد هذا العجز بتبني سياسة تدريس العلوم والتقنيات في الجامعات والمدارس العليا المتخصصة باللغات الأجنبية، لوفرة التوثيق العلمي والبيداغوجي في هذه

اللغات.

إن مثل هذا الحل ضروري، إذا كان ظرفيا، لأنه يبقي على الصلة بما يجري في العالم من تطور علمي وتقني. أما إذا دام هذا الإجراء وأعتبر حلا نهائيا، فلا نظن أنه يخدم الأمة العربية على المدى الطويل، ولا اللغة العربية، لأنه يفقر مضامينها، ويحد من انتشارها، بل ويزيد من فقرها بمرور الزمن، ويقلص من عدد مجالات استعمالها. وهذا من شأنه أن يحرم هذه اللغة من أن تكون أداة أساسية من أدوات نشر الثقافة العلمية بين الناطقين بها، باعتبارها اللغة الأم، ولغة التدريس الأولى في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، كما يمكن أن يؤدي هذا الوضع، إن استمر، إلى رسوخ انطباع لدى عامة الناس، وقد سبق للبعض أن اقتنع به منذ سنوات، وهو أن العربية لا تصلح، إلا في المجالات الأدبية والدينية، وهو ما يرفضه المنطق وتجارب اللغة الناجحة عبر تاريخها الطويل.

فإذا نظرنا إلى البلدان المتقدمة نجد أن لها لغات أساسية منمطة وموظفة في جميع مناحي الحياة المادية والروحية. وقد يكون ذلك من الأسباب الأساسية في رقيها، لأن المسائل اللغوية تكتسب في المراحل الأولى من التعليم، وأثناء الممارسة اليومية في مجالات الحياة العامة والمهنية، لتتفرغ أذهان أبنائها في المراحل المتقدمة من التعليم والتكوين، وفي مخابر البحث إلى فهم مضامين ما يكتب ويقال في هذه اللغات، وإثراء مضامينها، بما يصلون إليه من اختراعات وإبداع، بدل الوقوف عند المشكلات اللغوية في كل مراحل التعليم، كما هو حالنا في هذا العصر، إذ يستمر تعليم اللغة سنوات طويلة، دون بلوغ الأهداف التي سطرتها الوزارات المعنية بهذا الموضوع.

ورأينا أنه من المفيد الإشارة إلى ما يترجم إلى اللغة العربية، ولا سيما في المسائل العلمية والتقنية لآن كثير، لكن ما ترجم غير دقيق وغير موحد، مما يدفع قراء هذه الترجمات العربية إلى البحث عن المصادر الأجنبية الأصلية، إذا كانوا يحسنون

لغاتها، بسبب غموض النصوص المترجمة، وهو أمر مفيد في حد ذاته، ولكنه يكون على حساب اللغة العربية، ولصالح اللغات الأجنبية التي يتسع انتشارها يوما بعد يوم، ولا سيما في العقود الأخيرة، لأنها لغات التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة، وبالتالي فهي اللغات المطلوبة أكثر في سوق اللغات، وفي سوق العمل أيضا، وهو الأهم بالنسبة للباحثين عن العمل.

فتعليم اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم، قصد معرفة ما وصلت إليه الأمم المتقدمة مسألة ضرورية، لكن شريطة أن تكون نتيجة هذا الجهد تصب في صالح اللغة العربية، وفي إثراء محتوياتها، أما إذا كان تعليم اللغات الأجنبية، يؤدي إلى انتشار اللغات الأجنبية على الألسنة وفي الكتابات، فهذا يخدم هذه اللغات أكثر من غيرها، لأنها سوف تحتكر التعبير عن بعض المجالات التي تفتقر إليها اللغة العربية، وهو وضعنا الحالي، ولأنها تزيد من عدد الناطقين بها، وهما مقياسان من المقاييس المعتمدة في تصنيف مدى حيوية اللغات وانتشارها في العالم.

فالتعليم لا يكون ناجحا كل النجاح، بدون اللغة الأم، ولا يمكن أن تكون هذه اللغة وسيلة تدريس ذات فعالية، وخاصة في التعليم العالي، إذا كانت مضامينها فقيرة وإعدادها البيداغوجي ضعيفا، وهو حال اللغة العربية اليوم في التعليم العالي، لذلك لابد من وسيلتين متكاملتين هما الترجمة لإثراء محتويات اللغة العربية في المجالات العلمية والتقنية على وجه الخصوص، وتعليم اللغات الأجنبية لإثراء مضامين اللغة العربية وضمان الصلة بالغير. ولا يمكن لإحدى الوسيلتين أن تعوض الأخرى إذا أردنا الحلول الجذرية، والتنمية الشاملة في المدى البعيد.

ج). عوامل الضعف

يمكن تقسيم عوامل ضعف حركة الترجمة في العالم العربي إلى مجموعتين؛ العوامل العامة المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في

العالم العربي، ولها تأثير غير مباشر على واقع الترجمة الراهن. فانتشار الأمية، وقلة المقروئية؛ وصعوبة انتقال الكتب بين الدول العربية، سواء كانت مترجمة أم مؤلفة، بسبب اختلاف الأنظمة السياسية، وانخفاض القدرة الشرائية لدى القراء. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا على حركة الترجمة، والتأليف معا، لأن مكانة الثقافة والعلم، تأتي في مؤخرة الأولويات، بعد الانشغالات السياسية والأمنية والاقتصادية لدى المسؤولين. ونجد في المقابل غزارة الإنتاج العلمي والتقني يتزايد يوما بعد يوم في العالم الغربي، مما ثبط العزائم وجعل البعض يتساءل ماذا نترجم؟ وماذا نترك؟

وهناك عوامل وثيقة الصلة بالترجمة، كفن ونشاط علمي ومهني، مثل غياب سياسة تكوين مترجمين متخصصين بالأعداد المطلوبة، وبالنوعية الرفيعة، ليس بغرض التكفل بالترجمة والترجمة الفورية في المحافل الدولية والمسائل الديبلوماسية والإدارية فقط، بل لترجمة أمهات الكتب العلمية والفنية والأدبية إلى اللغة العربية. غير أن أهم عامل في ضعف حركة الترجمة هو تدريس العلوم والتقنيات في التعليم العالي والمعاهد المتخصصة باللغات الأجنبية، لأن المستهلك الكبير للكتب المترجمة، بصفة منتظمة ودورية، هو هذا القطاع الهام، ويمكن القول إن اللغات الأجنبية عوضت الترجمة كوسيلة للتفتح على العالم.

د). الآفاق

لقد كان أسلافنا في موقع القوة، أيام ازدهار الحضارة الإسلامية، ومع ذلك أعطوا للترجمة أهمية كبيرة، إذ ترجموا ما يلائم حضارتهم وأسهموا بذلك في الحضارة الإنسانية، باعتراف غيرهم، أما الآن فالحاجة إلى الترجمة هي أشد، بالنظر إلى ما عليه غيرنا من قوة وتقدم، ونظرا لما نحن فيه من التأخر الذي يؤثر على حركة الترجمة، على المدى القريب أو المتوسط، إن لم توضع خطة محكمة، تتفادى الثغرات والنقائص الملاحظة [15]، وبذلك ستنتعش الحياة السياسية والاقتصادية

والثقافية، وستتبعها بالضرورة حركة مماثلة في الترجمة، وفي غيرها من المجالات الأخرى.

الهوامش

* نشر هذا المقال في مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الرابع عشر، 2005.

[1] تعقد سنويا في الجزائر على سبيل المال في المدة الأخيرة ملتقيات وندوات حول الترجمة وخاصة في المجلس الأعلى للغة العربية في جامعات الجزائر ووهران وتيزي وزو.

[2] عبد اللطيف عبيد، الترجمة في الفكر النهضوي العربي، المؤتمر العربي الأول، " النهوض بالترجمة "، من تنظيم المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2002.

[3] شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع حركة الترجمة الراهن في الوطن العربي، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 84.

[4] حنفي بن عيسى، واقع الرجمة في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1985، ص 51.

[5] مصدر سابق، وانظر أيضا محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا الترجمة بالمغرب العربي، في " مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2003. ص: 231 فما قبلها، وكذلك شحادة الخوري، الترجمة قديما وحديثا، تونس 1988، ص: 113 فما قبلها.

[6] المصدر نفسه، ص ص: 79،

[7] المصدر نفسه، ص: 97.

[8] المصدر نفسه، ص: 98.

[9] حمد مراياتي في مناقشة ورقة يوسف زيدان حول الترجمة في التراث العربي، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة. مصدر سابق.

[10] انظر عدد مراكز البحث في تقرير التنمية البشرية حول العالم العربي للأمم المتحدة لسنة 2002.

[11] عبد الرحمن أحمد الأحمد في مناقشة ورقة شوقي جلال محمد حول المسح الميداني لحركة الترجمة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص: 114.

[12] انظر في هذا الموضوع:

- قائمة الكتب التي ترجمها المجلس الأعلى للثقافة المنشورة بعنوان المشروع القومي للترجمة بإشراف جابر عصفور.
- قائمة الكتب المترجمة في الجزائر التي جمعها حنفي بن عيسى، مصدر سابق.
- جلال محمد شوقي جلال، مصدر سابق، ص ص: 61، 79

[13] شوقي جلال محمد، مصدر سابق، ص 86.

[14] المصدر نفسه ص 111، وانظر أيضا:

- الشيخ بوقربة: ترجمة المصطلح في العلوم الإنسانية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004، ص 283 فما قبلها.
- قائمة مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، إشراف جابر عصفور، 2003

[15] انظر عدد الترجمات لكتاب" دروس في اللسانيات العامة " لفرديناند دو سوسير.

المصادر والمراجع المعتمدة

- مركز دراسات الوحدة العربية، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- شحادة الخوري، الترجمة قديما وحديثا، تونس 1988.
- المجلس الأعلى للغة العربية،
- أهمية الترجمة وشروط إحيائها، الجزائر، 2004.
- مساهمة اللغة العربية في التواصل والضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، الجزائر، 2003.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، دراسات عن واقع الترجمة في العالم العربي تونس، 1985.
- جابر عصفور، قائمة مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 200.
- المنظمة العربية للترجمة، وثائق " المؤتمر العربي الأول: النهوض بالترجمة"، 28-29 كانون الثاني، يناير 2002، بيروت.
- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي، نشر في أكتوبر 2003.

3.اللغة والعولمة و اقع و آفاق*

نتناول هنا ثلاثة عناصر أساسية، ونعرض في البداية بإيجاز، وضع اللغة العربية في العصر الحديث، والجهود التي بذلها المحدثون، لجعلها تستجيب لمقتضيات هذا العصر، ونحاول بعد ذلك أن نقدم ما تيسر لنا من معارف عن مفهوم العولمة، وعوامل ظهورها، وانعكاساتها على اللغات التي لا تنتج المعارف العلمية الجديدة، ولاسيما في المجالات العلمية والتقنية والتكنولوجية.

3. 1. و اقع اللغة العربية الفصيحة أو العربية المعيارية

لقد بذل المحدثون من أسلافنا، منذ بداية القرن التاسع عشر إلى اليوم، جهودا كبيرة، لجعل اللغة العربية مواكبة لما استجد، ويستجد في العصر الحديث، بعدما مضى عليها بضعة قرون، وهي بعيدة عن ميادين الحياة الحضارية الحديثة، وكان اللغويون والعلماء، رواد هذه الحركة الإصلاحية [1]، هم من مصر والشام في البداية، ثم التحق بهما لغويون وعلماء آخرون من بلدان عربية أخرى.

توجت جهود هؤلاء وأولئك بنتائج مرضية في كثير من الميادين، إذ أثري معجمها، وهذبت أساليبها، واستعملت الألفاظ والمصطلحات التي ولدوها في كثير من مجالات الحياة المعاصرة. غير أن فترات الاستعمار المتتالية على معظم البلدان العربية، والأزمات السياسية التي عرفتها الأمة بعد ذلك، لم تمكنها من التحكم في مسيرتها الإصلاحية، وتنفيذ مخططاتها الإنمائية الشاملة، منها تلك التي تتصل بإصلاح أوضاع اللغة العربية. ولقد تباينت آراء الدارسين في وصف واقع استعمال العربية الفصيحة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ويعود هذا التباين، في الدرجة الأولى، إلى قلة الدراسات العلمية، والدراسات الميدانية الشاملة التي يمكن القول إنها منعدمة، حول ما حققته العربية في هذا العصر، من حيث درجة استعمالها ونوعية أداء مستعمليها، فما وجد إلى حد الآن، لا يتعدى كونه دراسات جزئية وانطباعية

فردية في كثير من الأحيان، لذلك نجد آراء الذين اهتموا بهذا الموضوع متباينة، فمنهم من رأى أن ما تحقق يعد ناجحا، وهناك من رأى غير ذلك[2].

لا نعتقد أن القصد من مثل هذه الآراء المختلفة، محاكمة جهود بعض الذين أسهموا فيها في حد ذاتها، بقدر ما هي الرغبة في تفادي بعض النقائص التي ظهرت هنا وهناك في استعمال اللغة العربية، وفي البحث المستمر عن أدائها الأحسن، لكي تتمكن من تأدية ما تؤديه اللغات الحية الأخرى، من وظائف في هذا العصر، ولاسيما في المجالات العلمية والتقنية.

ونظرا إلى ما سبق ذكره، أي قلة الدراسات الميدانية في جميع البدان العربية، فإننا لا ندعي وصف واقع استعمال اللغة العربية المعاصرة، فمثل هذا العمل يحتاج إلى أعداد كبيرة من المتخصص في مختلف المجالات التي لها علاقة باللغة العربية، بل نكتفي بعرض بعض المؤشرات التي قد تبين بوضوح واقع استعمال هذه اللغة في مجالات التعليم والإعلام والصناعة والخدمات، لنخلص إلى إشكالية من الإشكاليات الكبرى التي عرقلت -فيما نرى-وما تزال تعرقل سير هذه اللغة ذات التاريخ العريق.

فإذا كانقطاع التعليم، هو من بين القطاعات الأساسية التي حققت فيه اللغة العربية انتشارا واسعا في العقود الأخيرة، ولاسيما في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي. فإن مرحلة التعليم العالي، أي الجامعي، فيما يتصل بالعلوم القانونية والإنسانية والاجتماعية، وما له صلة بالشؤون الإدارية، قد تم تعريبها، وانتشر استعمالها في هذه المجالات، لارتباطهما بالهوية الوطنية في كل بلد عربي، ولو أن مسألة توحيدها في جميع البلدان العربية، لم تتحقق كليا، ما عدا، ربما، مجالي العلاقات الدولية والدبلوماسية، لكونها تتطلب الدقة وتوحيد مصطلحاتها أكثر من غيرها، أما الميادين العلمية والتقنية، فبدأ الاهتمام بها وتعريبها منذ مدة طويلة، أي أواسط القرن التاسع عشر، غير أن هذا الاهتمام، بدأ يقل في العقود الأخيرة،

ويشوبه نوع من الفتور. ويظهر ذلك جليا في انعدام الرغبة في الاستمرار في حركة تعريب بقية العلوم، نظرا لضخامة حجمها وسرعة تطورها، لذلك أبقى المشرفون على التعليم العام على وضعه، أي معرب، وتدريس بقية العلوم في الجامعات باللغات الأجنبية، ما عدا بعض المدارس العليا المخصصة للتعليم العام.

وظهرت في العقود الأخيرة ميول إلى تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة، وغالبا ما يكون في مدارس خاصة، وبمقابل مادي، والمبررات المقدمة هي، ضعف مستوى التعليم العام، واكتظاظ عدد التلاميذ في القسم الواحد، وقلة المراجع ذات النوعية الجيدة والمحينة باللغة العربية، وفوضى المصطلحات المستعملة، وعدم دقتها وتوحيدها.

فمما لا شك فيه أن تعليم اللغات الأجنبية ضرورة قصوى، وأن الآراء المؤيدة له وجيهة وحصيفة. فالحاجة ماسة إلى تعليم هذه اللغات، لأنها تسمح لنا بالانفتاح على العالم الخارجي، ومعرفة ما جد فيه من تقدم ورقي. ولم يكن العرب يوما منغلقين على أنفسهم، أو ضد اللغات الأجنبية، وأحسن مثال على ذلك ما قام به العرب والمسلمون أيام ازدهار الحضارة الإسلامية، [3] لكن ذلك لا يجب أن يكون على حساب اللغة العربية، ويجب التوفيق بينهما، ومن القطاعات التي قدمت أيضا خدمات جليلة للغة العربية، قطاع الإعلام بمختلف أنواعه ومنصاته، على غرار ما قدمه التعليم العام لها، بل كان الإعلام أكثر مواكبة للعصر في المجالات الحضارية العامة، نظرا لاحتكاكه بما يستجد في العالم يوميا، كما أسهم في بروز عربية منطوقة مهذبة، إلى حد ما. يستعملها المثقفون بنوع من التلقائية في كل بلد عربي، لكنها يشوبها بعض الاختلافات بين بلد عربي وآخر، ولاسيما من ناحية المعجم وما يتصل به، أي اللجوء المفرط أحيانا إلى استعمال العامية في البرامج الإذاعية والتلفزية، وحتى في بعض

الصحف، وهو الأمر الذي يحد من انتشار اللغة العربية الفصحى، أو العربية الفصيحة على الأقل، ويقلص، بالتالي، من استعمالها[4].

لقد حققت اللغة العربية انتصارات كبيرة في التعليم العام، والإعلام على وجه الخصوص، وفي إيجاد مقابلات عربية لمئات الآلاف من المصطلحات العلمية والتقنية، بغض النظر عن بعض النقائص الملاحظة على هذه الحركة التوليدية والترجمية، مما جعل الناطقين بها يجدون صعوبات كبيرة في استعمالها في الميادين الاقتصادية والصناعية، على الرغم من وجود مؤلفات علمية كثيرة باللغة العربية، وتوافر المعاجم العامة والمتخصصة. وهي من بين الميادين الهامة التي نفذت منها اللغة الإنجليزية، وغيرها من اللغات الأخرى، ولو كانت بدرجة أقل تأثيرا في العصر الحديث، وساعدتها بالتالي على فرض سيطرتها على لغات العالم بأسرها. كيف لا يتأسف المواطن العربي الواعي، وهو يرى ثروته البترولية التي أنعمها الله على كثير من البلدان العربية، تتم صناعتها بغير لغتها، وهذا وضعها أيضا في معظم الميادين العلمية التقنية الأخرى.

نعم، فإذا كان قطاع الصناعة مستعصيا تعريبه، في بعض فروعه، نظرا لارتباطها بالميادين التقنية التي تتطور بسرعة مذهلة، والتي تفتقر إليها الدول العربية في الوقت الحالي، فإن هناك ميادين أخرى، يمكن استعمال اللغة العربية فيها، دون عناء كبير، فيما نرى، ومع ذلك، لا نجد لهذه اللغة صدى في الاستعمال، ولعل ميدان الخدمات والفندقة، والمطاعم الكبرى والسياحة وغيرها خير مثال على ذلك[5].

فلو ربطنا قطاع التكوين، بفروعه العلمية والتقنية والمهنية، بقطاعات التنمية في الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، لفهمنا، ربما، سبب تردد المسؤولين في تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم العالي، وأدركنا أيضا سبب هذه الرغبة الكبيرة لدى أولياء التلاميذ الميسورين، في الالتحاق بالمدارس الخاصة واكتساب اللغات

الأجنبية في سن مبكرة، لما لهذه اللغات الأجنبية من مكانة في سوق العمل، بل وفي سوق اللغات[6].

2.3. الصراع بين اللغات في العالم

شهد العالم، منذ بضعة عقود، صراعا لغويا حادا بين الدول المتقدمة، فيما بينها، وبين الدول النامية التي حرمت لغاتها من التعليم الرسمي في عهد الاستعمار، ومن استعمالها في الإدارات العمومية وغيره من المراق العامة، ولقد ساد هذا الوضع، مند بداية هيمنة هذه الدول على البدان الني يطلق عليها مصطلح البلدان النامية، أو مؤخرا البدان التي هي في طريق النمو، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي اشتد فيها التنافس بين هذه البلدان على الاختراعات والاكتشافات الجديدة في مجالات الفضاء والتسلح، وغيرها من العلوم والتقنيات المتعلقة بها. وتزامن هذا الوضع الدولي، مع بروز حركات التحرر من الاستعمار في معظم البدان المستعمرة، إن لم نقل جميعها، إذ نجد كل بلد يسعى إلى إحياء لغته، واسترجاع خيراته وثرواته وعاداته، ويصبو إلى أن يواكب التطور الحضاري الحاصل في العالم بلغته. وانصب عملها في البداية على سن القوانين التي تبين مكانة اللغة الرسمية في كل بد، أو الوطنية، أو هما معا، واختيار اللغة أو اللغات الأجنبية الأخرى التي تسمح له بالانفتاح على العالم، ويعمل كل بلد على تهيئة الوسائل والظروف التي تمكنه من استعمال لغته في جميع المجالات، كالتعليم والإدارة والإعلام وغير ذلك.

ومن بين أهم الموضوعات التي اهتم بها أيضا كل بلد، إصلاح متن هذه اللغة المختارة، وتزويدها بالأدوات اللغوية والعلمية والتربوية التي تمكنها من التعبير عما يجري في اللغات الأخرى، كوضع المصطلحات العلمية وتوحيدها، وتأليف المعاجم

التي تصف ما ولد واستعمل في عصرنا، وإنشاء بنوك المصلحات، وإعداد الطرائق التعليمية المناسبة لكل مرحلة من التعليم ، وتشجيع الباحثين وغيرهم على الكتابة والإبداع بلغاتهم في الميادين الأدبية والعلمية والتقنية، والعمل على ترجمة ما يستجد في هذه اللغات في مختلف المجالات إلى لغته[7].

3 .3. العولمة والتحديات التي تطرحها

إن هذه الحركة الإصلاحية التي أشرنا إليها أعلاه، لم تعد مجدية كثيرا في المحافظة على لغات البلدان التي هي في طريق النمو، ومنها اللغة العربية، وضمان انتشارها، بعد ظهور معطيات جديدة في العقد الأخير من القرن العشرين، تتمثل خاصة، في سقوط ما كان يسمى "المعسكر الشرقي" الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي، وفيما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح في كثير من الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، وهو الأمر الذي أهل هذه الدولة لأن تكون القوة الوحيدة لتسيير شؤون العالم في جميع المجالات، حسب أنماطها واختياراتها السياسية والاقتصادية، وحتى الثقافية.

وبما أن اللغة ظاهرة اجتماعية، تعكس كل ما يحدث، داخل كل بلد، وفي العالم من تغيرات، فإن اللغة الإنجليزية مهيأة لأن تصبح اللغة العالمية الأولى في العالم، للتعبير عن كثير من مظاهر الحياة المعاصرة، تلك المظاهر التي يشترك معها اليوم في التعبير عنها عدد قليل من اللغات التي يطلق عليها مصطلح "اللغات العالمية" ولو كانت هذه المشاركة بنسب مئوية قليلة جدا، مثل الفرنسية ولإسبانية والألمانية وغيرها[8]. ويكفي أن ننظر، على سبيل المثال، إلى الأعداد الكبيرة جدا من الكتب والمنشورات الأخرى التي تصدر اليوم في العالم، مؤلفة أو مترجمة إلى اللغة الإنجليزية، أو منها، في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيات المتقدمة والبحث العلمي

إلخ. وهذا يدل على مدى حضور هذه اللغة في وسائل الاتصالات الحديثة مثل التلفزة والإعلام الآلي والأنترنيت على وجه الخصوص[9].

فما لا شك فيه أن اللغة الإنجليزية تمكنت من أن تحقق هذا الانتشار الواسع، وتنافس اللغات العالمية الأخرى في كثير من الميادين، في وقت، ما زال يدعي البعض منا أن لغتهم بخير، وكذلك اللغات الأخرى المماثلة لها، لكنهم عندما يعبرون عن شؤونهم اليومية، ولاسيما فيما يتصل بالمسائل التقنية، فيفنده استعمالهم اللغات الأجنبية، على الرغم من وجود مقابلات عربية لها، كما أشرنا إلى ذلك سابقا. فكيف يكون مصير هذه اللغات، بعد زوال الحدود، وترك الأمور لقانون المنافسة وحده، حسب ما تتضمنه " بنود اتفاقية القاط" وما خول لها من صلاحيات لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية.

يتوقع عدد كبير من الباحثين، في السياسات اللغوية، زوال نصف عدد اللغات المستعملة اليوم في العالم، والمقدر بحوالي 5000 لغة، خلال القرن الواحد والعشرين، كما يتوقعون زيادة عدد الناطقين باللغة الإنجليزية، بصفتها لغة ثانية، وتغطي هذه اللغة معظم الفئات الاجتماعية، نظرا لانتشارها في مجالات الاقتصاد والخدمات على وجه الخصوص، لأن معظم مستعملي هذا اللسان، كلغة ثانية في الوقت الحاضر، هم من النخب[10].

ويرى البعض الآخر من هؤلاء الباحثين أن العولمة في جانبها الثقافي واللغوي تستهدف، في الدرجة الأولى، اللغات الوطنية والرسمية ذات الانتشار الواسع بين الدول، مثل اللغة العربية والفرنسية والإسبانية وغيرها، باعتبارها لغات وسيطة، قد يتسنى لها منافسة اللغة الإنجليزية في العلاقات الدولية، فيما يتعلق ببعض المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، أما اللغات المحلية التي لها وظائف

التعبير عن شؤون الحياة اليومية والعلاقات الحميمية بين الأفراد، داخل كل بلد، كاللهجات العربية ولغات الأقليات، فهي لا تشكل خطرا على اللغة الإنجليزية، لذلك نجدها تحظى بالعناية والتشجيع، باسم البحث العلمي حينا، وحقوق الإنسان أو الأقليات أحيانا أخرى[11].

إن مثل هذه المعطيات وغيرها، هي التي جعلت البلدان المصنعة والنامية على حد سواء، تعيد النظر في سياساتها المختلفة، وفي تحالفاتها، قصد المحافظة على ما تحقق لها في السابق، والمشاركة في المرحلة الجديدة. لذلك نجد عددا من البلدان التي تستعمل لغة واحدة، تعقد اجتماعات تلو الأخرى، تارة منفردة وتارة مجتمعة، مثل البدان الفرانكفونية، منذ مدة طويلة، بغرض تنسيق الجهود في سياستها اللغوية، والتصدي للسياسة اللغوية الأخرى التي ترمي إلى جعل اللغة الإنجليزية اللغة الوحيدة في العالم، بدل البلدان الناطقة بالفرنسية والإسبانية والبرتغالية والعربية وغيرها[12]. فإذا كان هذا هو الوضع، بالنسبة إلى لغات البلدان المصنعة، من غير تلك التي تعد، اللغة الإنجليزية لسانا رسميا لها، فكيف يكون وضع اللغة العربية الفصيحة واللغات المماثلة لها، على الأقل، في العقود الأخيرة وفي القرن الواحد والعشرين؟ وما هي الإشكاليات الكبرى التي عرقلت وما تزال تعرقل سيرها؟

3 .4. آفاق اللغة العربية

ختمنا المبحث السابق بسؤال، والجواب عنه واضح، ونبدأ هذا المبحث بأسئلة والجواب عنها صعب. فما هي الحلول المقترحة، إلى حد الآن، لتجاوز هذا الخطر اللغوي الجديد، أو للحد، على الأقل من تأثيره على اللغات الوطنية؟ فهل مثل هذه الحلول المقدمة إلى الآن مناسبة للأمة العربية ولغتها؟ وإن لم تكن مناسبة، فهل بإمكاننا، في مثل هذه الظروف، أن نقترح حلولا أخرى، كأن يعمم استعمال اللغة العربية في جميع مراحل التعليم والتكوين، وجميع المواد المدرسة، ونفرض استعمال

هذه اللغة في جميع المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية وغيرها، لينسجم التكوين مع فروع التنمية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا. فهل يمكن تحقيق ذلك؟ لا نعتقد ذلك أيضا، على المدى القريب، على الأقل. واقترح "لويي جان كالفي(L,J,C) [13]، وهو من اللسانيين الفرنسيين المهتمين بالمسائل المرتبطة بالسياسات اللغوية في العالم، أن يكتسب كل فرد ثلاث لغات، تمكنه اللغة الأولى من الاندماج في بيئته الصغيرة، كأن تكون اللهجة العامية، بالنسبة إلى العالم العربي، والبدان المماثلة لها، وتمكنه اللغة الثانية من الاندماج في المجتمع الذي ينتمي إليه.

وأما اللغة الثالثة، بل اللغات الأخرى في كثير من الأحيان، فتشمل اللغة الرسمية واللغة الوطنية، أو اللغات الوطنية. وأما اللغة التي تمكن الفرد من الاطلاع على ما يظهر في العالم من اكتشافات والاختراعات الجديدة، فهي اللغة الإنجليزية، بصفتها اللغة الأولى في العالم، كما ألمحنا إلى ذلك سابقا[14].

إن مثل هذ المقترح الذي قدمه (لويس جان كالفي) مقبول بالنسبة إلى البلدان التي تسهم لغاتها الوطنية، بنصيب من الإنتاج العلمي والمعرفي العالمي، هو معمول به حاليا في كثير من البلدان، غير أنه صعب التطبيق بالنسبة إلى البلدان التي لها أوضاع لغوية معقدة، مثل البدان النامية. فالطفل الجزائري، على سبيل المثال، مضطر، حتى لا نقول مجبر، في بعض المناطق على تعلم أربع لغات، إن لم نقل خمسا، حتى يتمكن من الاندماج في محيطه وعصره. فإذا اعتبرنا العامية نظاما لغويا مختلفا، إلى حد ما، عن نظام الفصحى أو الفصيحة، فإن هنا تأديات لغوية أخرى متباينة، كاللهجات العربية المستعملة في جميع البدان العربية.

إن المقترح الذي قدمه (جان كالفي) لا يحل كثيرا من المشكلات اللغوية المطروحة حاليا في عدد كبير من البلدان النامية فيما نرى، ومن بين هذه المشاكل وجود لغات

أجنبية تنافس لغاتها الوطنية في عقر ديارها في كثير من مجالات الحياة، بل تحتكر التعبير عن بعض هذه المجالات، وهذا حاصل في عدد كبير من البلدان الإفريقية وغيرها. ومن بين الحلول المثلى، هي أن تهيئ اللغة العربية الفصيحة لأن تستعمل في جميع ميادين الحياة الروحية والمادية. أما إذا تنازلت عن أحد هذه الميادين، فإن لغة أخرى ستقوم مقامها، وهو ما حدث للعربية ولكثير من اللغات في العالم [15]. فالحلول، من هذا المنظور، لا تكمن فقط في مسائل المصطلحات وتحديث المعجم وتيسير النحو وإصلاح نظام الكتابة، وسن القوانين، على الرغم من أهمية هذه الإجراءات جميعها، بل هي مرتبطة بمدى استعداد الأمة لأن تكون قوية في جميع مجالات الحياة بلغتها، لذا فمستقبل اللغة العربية الفصيحة مرتبط أشد الارتباط بمدى قوة الأمة العربية ووحدتها في مواجهة تحديات العولمة في جوانبها الاقتصادية والعلمية والثقافية، تلك الجوانب التي تعزز هوية الشعوب والأمم.

فإذا كان لابد من تقديم مقترحات، يقدمها المهتمون بالدراسات اللغوية، وإن كان أثرها غالبا ما يكون ضعيفا، إذا ما اكتفي بها، لأن اللغات التي فرضت نفسها اليوم، ركزت على وسائل أخرى [16]، لذا نقترح أن ينصب الاهتمام، زيادة على التوصيات التي انتهت إليها الدورة الأولى لهذا المؤتمر، على الجوانب الآتية:

- متابعة إصلاح أوضاع اللغة العربية، بحيث يركز العاملون في هذا الحقل على توظيف ما تم وضعه من مصطلحات علمية وحضارية، إذ توجد عشرات الآلاف من هذه المصطلحات في بطون المعاجم والكتب المؤلفة والمترجمة، تنتظر من ينفض عنها الغبار.
- العمل على توحيد ما هو مستعمل الآن من مصطلحات علمية وحضارية.
- متابعة توليد مصطلحات جديدة للمفاهيم والمخترعات التقنية التي تظهر بكميات كبيرة جدا، نظرا للتطور السريع الذي يشهده العالم اليوم.

- تعزيز مكانة اللغة العربية بين اللغات في العالم، بالعمل على تنفيذ القوانين التي سنت لحمايتها من اللغات المحيطة بها، وعلى تشريع قوانين جديدة، لمواجهة التحديات اللغوية والثقافية الجديدة.
- التشجيع على الإبداع باللغة العربية، والعمل على تجديد مضامينها في المجالات العلمية والتقنية والأدبية، حتى تنافس ما يبدع وينتج في العالم.
- تنسيق الجهود بين البلدان العربية لوضع سياسة لغوية واحدة، تجاه اللغات الأجنبية، بتوضيح وظائفها وحصر مجالات استعمالها، حتى تكون أدوات مساعدة على التنمية والتفتح على العالم، دون إلحاق أضرار باللغة العربية، وثقافتها.

إن اللغة العربية تتوافر على خصائص، تؤهلها لأن تبقى لغة عالمية، بل تمكنها من الرقي والازدهار، نظرا للرسالة الروحية التي تحملها، والخيرات التي تمتلكها، وكثرة عدد الناطقين بها، والمكانة الاستراتيجية التي تحتلها البلدان الناطقة بها [17]. فحرام أن يقصر أهلها في حقها وفي خدمتها، وأن يتركوا مجالات استعمالها عرضة لهيمنة اللغات الأجنبية التي قد تقضي على المكتسبات التي حققها أهلها خلال عدة قرون.

فالمحافظة على اللغة العربية، لا تعود بالفائدة على الأمة العربية فحسب، بل تستفيد منها الإنسانية جمعاء، لما في تراثها من ثراء حضاري عالمي متميز.

الهوامش

* نشرت ورقة البحث هذه في مؤتمر " اللغة العربية أمام تحديات العولمة، نظمه معهد الدعوة الجامعي: للدراسات الإسلامية، الدورة الثانية، بيروت، سنة 2003.

[1] رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، لبنان في القرن التاسع عشر (1801-1900)، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982.

[2] أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية والعولمة، مكتبة العبيكان، الرياض 2001، ص ص: 8،9،142.

[3] نفس المرجع، ص ص: 38، 42.

[4] انظر على سبيل المثال لا الحصر؛ سامي محمد الربيع الشريف، الأطفال ومحتوى الإعلانات في التلفزيون السعودي، الدارة، العدد 4، رجب-شعبان-رمضان، 1414.

[5] Calvet (L.J), les politiques linguistiques, col, que sais-je ? PUF, 1996, p 5.

[6] Madoui (M), Globalisation : quel impact sur les langues et la culture in mondialisation et enjeux linguistiques, CREAD, Alger, 2001, p26.

[7] نفس المرجع والصفحة.

[8] نفس المرجع، ص: 27.

[9] Calvet (L.J), Mondialisation ; langues et politiques linguistiques, in WEB-5

[10] نفس المرجع، ص 2

[11] اللغة العربية والعولمة، مصدر سابق، ص: 36.

[12] نفس المرجع: ص ص: 20، 52.

[13] Provst Mal- langues et globalisation, in Mondialisation et Enjeux linguistique, ibid., p170.

[14] لقد نظم المجلس الأعلى للغة العربية ندوة دولية حول اللغة العربية وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة، في السنة الماضية، وكانت معظم المداخلات ذات الطابع التقني التي ألقيت فيها باللغات الأجنبية.

[15] Kaci Tahar, Système éducatif, enseignement, in Mondialisation et enjeux linguistiques, pp 57,61.

[16] Benramdane Farid, Le marché des langues ou les langues du marché ? Elément pour une méthodologie du projet, in mondialisation et enjeux linguistiques, p 157.

[17] Calvet (L.J), mondialisation ; langues et politiques linguistiques, ibid.

الفصل الرابع

مسائل معجمية

1.محتوى النص المعجمي وبنيته في كتاب العين "للخليل بن أحمد الفراهيدي"*

نعالج في هذا الموضوع نشأة النص المعجمي العربي، وبنيته، من خلال نماذج من نصوص معجمية عديدة، وردت في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ حاولنا من خلال عينة من مداخله وجذوره، أن نستخرج أنواع المعلومات التي تضمنها كل نص وطبيعتها، وطرائق عرضها، أي بناها التي قسمناها إلى نوعين: بنية عمودية خاصة بكل جذر وما يحتويه من مداخل أساسية وفرعية وطريقة تسلسلها. وبنية، سميناها أفقية، خاصة بكل مدخل وما يأتي بعده من معلومات صرف ودلالية وكيفية تسلسلها،

ولقد أولى المعجميون واللسانيون المحدثون[1]، في العقود الأخيرة، عناية كبيرة بمدونات المعاجم ومضامينها وطرائق عرضها، كما اعتنوا بالنص المعجمي الذي يعد الحجر الأساس في معاجم اللغة على وجه الخصوص، لأهميته في تقريب المادة المعجمية من القارئ. وينظر إلى هذا النوع من النصوص، من حيث أنواع المعلومات التي يتضمنها، ومن حيث طرائق تقديمها إلى الجمهور الذي أعد له المعجم، أي إلى مدى ملاءمتها لاحتياجاته وإمكاناته، لأن ذلك سيساعده على فهم مضمون هذا المعجم، وإدراك العلاقات بين عناصره.

ومما لا شك فيه أن النص المعجمي العربي هو النص الأول الذي ظهر في تاريخ الصناعة المعجمية، لأنه ظهر بظهور كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو مكتمل في القرن الثاني للهجرة. ولم يظهر، فيما نعلم، في هذه الفترة الزمنية ولا قبلها، كتاب أو معجم له من المواصفات والخصائص ما لكتاب العين. فهو المصدر الأساسي الأول في للصناعة المعجمية الذي يعترف به المعجميون العرب الذين جاؤوا بعده وغير العرب.

ليس الهدف من هذه المعالجة، الدراسة المعمقة للنص المعجمي العربي، بل الهدف منها إبراز ملامحه العامة، من خلال عينات عشوائية [2] مأخوذة من كتاب العين[3]. تناولنا في قسمه الأول أنواع المعلومات وخصائص كل واحدة منها، وحاولنا في القسم الثاني أن نستخرج الملامح الأولى لبنية هذا النص الذي قسمناها، هو بدورها، إلى نوعين، سمينا النوع الأول البنية العمودية التي نكتفي بتعريفها وتقديم مثال أو مثالين عنها، باعتبارها الهيكل العظمي الكبير الذي يحوي جميع المداخل الأساسية لكل معجم، أي الجذور وما يتفرع عنها.

ولم ندرس البنية الكبرى، لهذا المعجم، لاعتقادنا أنها أخذت نصيبها من الدراسة من قبل، ومن النقد أيضا. أما البنية الأفقية، فنعني بها طرائق تسلسل المعلومات التي تأتي بعد كل مدخل معجمي أساسي، وترتيب المداخل الأساسية والفرعية[4].

أ). أنواع المعلومات

احتوى كتاب العين على جل أنواع المعلومات التي وردت في عصره، وتبناها اللغويون والمعجميون الذين أتوا بعده، لأنه يعد المصدر الأول المكتمل الذي يحتج به، بعد القرآن الكريم. كما تبنتها المعاجم العربية القديمة التي ظهرت بعده، وحتى المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة، مع فروق قليلة في أساليب تقديمها. ويمكن رد جميع هذه المعلومات إلى ثلاثة أصناف أساسية هي: معلومات خاصة بالظهر اللفظي، ومعلومات تتعلق بالمظهر الدلالي، وأخرى لها صلة بالمظهر التداولي. ووظيفة هذه الأصناف جميعها، وما يدخل فيها من معلومات فرعية، تقديم توضيحات دقيقة عن المدخل الذي يمثل النواة الأولى لأي نص معجمي، مهما كان نوعه.

1.معلومات عن المظهر الدلالي

ومن المعلومات الواردة في كتاب العين حول المظهر الدلالي: التعريف والعلاقات

الدلالية بين الكلمات وبين معاني الكلمة الواحدة. ويعد التعريف العنصر الثاني في النص المعجمي، من حيث الأهمية، بعد المدخل، إذ لا يخلو منه أي معجم من معاجم اللغة. وتمتاز التعريفات في كتاب العين بالإيجاز والوضوح والدقة. قد نجد هذه التعريفات مصحوبة بالأمثلة والسياقات، كما سنرى، وقد تخلو منها في مثل المداخل الآتية:

- العوهق: الغراب الأسود والبعير الأسود الجسيم، ويقال هو اسم جمل كان في الزمن الأول.

- العوهق: الثور الذي لونه آخذ إلى السواد. (كتاب العين 96/1).

-القعاع وهو ماء مر غليظ ويجمع على أقعة. (المصدر نفسه 64/1)

أما السياقات والأمثلة التي ارتبط التعريف بها، فهي كثيرة، ودورها بيان أساليب استعمال الكلمات المناسبة لمقامات معينة. وما تمتاز به هذه السياقات التي وردت فيها المداخل، البساطة في التركيب والوضوح في المعنى وشيوع تداولها بين الناطقين بالعربية، وهي مكملة لوظيفة التعريف، وقد ترد قبل المدخل، وقد ترد بعده. ومن أمثلة ذلك على ذلك نجد:

- انعق البرق: إذا تسرب في السحاب، وكذلك الغبار (63/1).

- "أعقت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها"(62/1).

- أكعه الرجل عن كذا يكعه إذا حبسه عن وجهه (67/1).

وردت السياقات السابقة قبل التعريفات، وقد ترد بعدها في مثل:

- الهجوع: نوم الليل دون النهار، يقال لقيته بعد هجعة، وقوم هجع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونسوة هواجع وهاجعات" (98/1).

أما المعلومات حول العلاقات الدلالية بين الكلمات المختلفة، فيمثلها في العينة التي درست، الترادف الذي يعبر عنه الخليل بن أحمد بعبارات مختلفة في مثل النماذج الآتية:

- "والعقة: العقيقة وتجمع عققا (62/1).

- الهجعة ومثلها الجعة، عن أبي سعيد: نبيذ الشعير والذرة، وعن أبي عبيد، نبيذ الشعير (98/1).

- "والمعقة والعقوق واحد (64/1).

وندرج في هذا المظهر أيضا المظهر التأثيلي، أي الدلالة الأصلية التي يشترك فيها عدد من الكلمات، وتكون إحدى هذه الدلالات هي الأصل الذي يورده الخليل في بعض النصوص دون غيرها في مثل:

- أصل "العق الشق ومنه جاء معنى عقوق الوالدين" (63/1).

-"والشعار ما استشعرت به من اللباس تحت الثياب، سمي بذلك لأنه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس" (250/1).

-"والشعر: القريض... وسمي شعرا، لأن الشاعر يفطن له بما لا يفطن إليه غيره من معاني. (251/1).

-"والعقيق واد بالحجاز، كأنه عق أي شق (64/1).

2.معلومات عن المظهر التداولي

من المعلومات الواردة في العينة المأخوذة من كتاب العين، ويمكن اعتبارها معلومات تداولية، ما يأتي: الإشارة أحيانا إلى المستويات اللغوية، ممثلة في لغات العرب ولغة بعض الفئات الاجتماعية، مثل الطوائف الدينية والعلماء، ويمكن رد الشواهد من الشعر أيضا إلى المعلومات التداولية، لأنها تمثل المستوى اللغوي الذي

يرتب في أعلى درجات الفصاحة، بعد القرآن الكريم. ونستطيع أن ندرج في هذا المظهر أيضا الكلمات التي تستعمل في أوقات معينة دون غيرها مثل معنى كلمة الهجوع ومشتقاتها الذي هو نوم الليل دون النهار، كما جاء ذلك في إحدى العينات السابقة. وفيما يأتي عينات عما ورد في كتاب العين:

- العكة: عكة السمن أصغر من القربة، وتجمع عكاكا وعكا، والأكة لغة في العكة: فورة الحر شديدة في القيظ، تجعل الهمزة بدل العين (66/1).

- العضهة: الإفك والبهتان، والقول الزور. وأعضه أعضاها، أي أتيت بمنكر. وعضهت فلانا عضها، وهو أيضا من كلام الكهنة، وأهل السحر، والاسم العضهة (99/1).

- نوى العقوق... وهي من كلام أهل البصرة، ولا تعرفه الأعراب في بواديها" (63/1).

ويمكن إدراج في هذا المستوى ما له صلة باللغة المتخصصة ممثلة في العينات الآتية:

- العوهق: كوكب إلى جنب الفرقدين (على نسق طريقهما مما يلي القطب) (97/1).

- والهقعة: ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء، مثل الأثافي، وهي من منازل القمر: إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف. (96/1).

- والقعقع: طائر أبلق ببياض وسواد، طويل المنقار والرجلين ضخم، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء (65/1).

- والعضاه من شجر الشوك كالطلح والعوسج حتى الينبوت والسدر، يقال: هي من العضاه ونحوها مما كان له أرومة تبقى على الشتاء، (99/1).

- الشرى: كوكب وراء الجوزاء. (252/1).

- "الشعر: القرض المحدد بالعلامات لا يجاوزها...(251/1).

أما الشواهد في كتاب العين فهي كثيرة، ويغلب عليها الشعر، مع ذكر اسم الشاعر في كثير من الأحيان، كما يستشهد من حين إلى آخر، بالقرآن الكريم (251/1، 152/1) وكذلك الحديث النبوي الشريف (62/1).

3.معلومات عن المظهر اللفظي

تقدم معاجم اللغة والمعاجم المدرسية، على وجه الخصوص، معلومات عن المظهر اللفظي المتعلق بالجوانب الصوتية والصرفية، وهي معلومات تأتي بعد المدخل الأساسي.

- **المظهر الصوتي:** فنظرا لعدم انتشار نظام الكتابة في القرون الأولى من الحضارة العربية، ولاسيما فيما له صلة بالحركات، اهتم الخليل، ومن جاء بعده، بإظهار طريقة نطق بعض الكلمات التي تحتمل وجوها مختلفة، مثل:

- "والمعك مشددة الكاف" وكذلك في رجل كع وكاع بالتشديد"(66/1).

- **المظهر الصرفي:** لم يخل مدخل من المداخل الأساسية التي تضمنت صيغا سماعية، من إيراد معلومات عن هذا المظهر في مثل جموع التكسير والمصادر والأسماء الأخرى، ولم يكتف الخليل بالإشارة إلى هذا النوع من الصيغ فقط بانتظام، بل يورد كذلك صيغ الفعل الثلاثي المجرد في الماضي والمضارع، دون أن يشير إلى طريقة نطق عينها. وكان يورد أحيانا صيغا قياسية، لكن ضمن سياقات. وفيما يأتي عينات عن هذا المظهر:

-عق الرجل عن ابنه يعق" (62/1).

- وقد كع كعوعا... (66/1).

- "وأقع القوم إقعاعا... (64/1).

-وقوم هجع وهجوع وهاجعون، وامرأة هاجعة، ونسوة هواجع وهاجعات (98/1).

ويمكن أن ندرج في هذا المظهر أيضا، التفسيرات اللغوية التي يعطيها الخليل لبعض التغيرات التي طرأت على عدد من الكلمات. ولا يفطن إلى طبيعة هذه التغيرات وعللها إلا اللغويون الكبار أمثال الخليل. ومن الأمثلة على ذلك:

-عكة وأكة، وهما لغتان لمفهوم واحد، كما ذكرنا ذلك أعلاه، وسبب اختلافهما، حسب الخليل هو أن الهمزة أبدلت عينا، وهي ظاهرة معروفة في بعض التأديات. أما سبب اختلاف كلمتي عضاهة وعضة، فيقول الخليل: ... يقال عضاهة واحدة وعضة أيضا على قياس عزة، وتحذف منها الهاء الأصلية كما حذفت من الشفة ثم ردت في الشفاه (99/1).

ب). معلومات موسوعية

ضمن الخليل كتابه عددا من أسماء الأعلام التي تشمل أسماء الأماكن والأشخاص المعروفة في الجزيرة العربية في عهده، ويقدم معلومات عنها. فمن أسماء الأشخاص التي وردت في العينة نجد:

- عك بن عدنان وهو أبو قوم باليمن. (1/ 67).

- صعصعة بن صوحان سيد معروف من رجال علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (73/1).

ومن أسماء الأماكن التي وردت فيه ما يأتي:

- القعقاع: الطريق من اليمامة إلى الكوفة. (64/1).

- قعيقعان: اسم جبل بالحجاز: تنحت منه الأساطين، في حجارتها رخاوة، بنيت (بها) أساطين البصرة. (65/1).

تؤكد العينات السابقة أن النص المعجمي في كتاب العين احتوى على معظم المعلومات الدلالية، لفهم معنى أو معاني كل مدخل، وكذلك المعلومات اللفظية

والتداولية التي تمكن القارئ من الاستعمال الصحيح للغة، غير أن هذه المعلومات لا ترد في نص واحد في معظم الأحيان، بل نجد بعض هده الأنواع ترد في كل المداخل، أساسية كانت أم فرعية، مثل التعريف، وبقية المعلومات ترد حسب ما تقضيه كل كلمة، ومع ذلك يمكن القول إن بعض المعلومات كثيرة الورود، مثل السياق والتعريف والمعلومات الصرفية والاستشهاد، أما المعلومات الأخرى فهي قليلة التكرار أو نادرة في مثل المعلومات الصوتية.

1.بنية النص المعجمي

إن أهمية النص المعجمي ووضوحه، لا تقتصر فقط على عدد المعلومات التي تقدمها عن كل مدخل، بل مرتبطة أيضا بطريقة أو طرائق عرض هذه المعلومات، لأن انتظام هذه الأخيرة وفق نسق أو انساق معينة بالنسبة إلى كل مدخل وفي كل مداخل المعجم، سيساعد قارئه على فهمها وإدراك العلاقات الدلالية واللفظية الموجودة فيما بينها، كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا البحث، وكذلك العلاقات بين المداخل المختلفة في كل جذر. لذلك تساءلنا عن الطريقة أو الطرائق التي اعتمدها الخليل في بناء هذين النوعين من الأبنية، وعن مدى انتظام ورودها في العينات التي درست.

2.البنية الكبرى أو العمودية

ندرس البنية الأفقية في البداية من حيث طبيعة المداخل اللفظية والدلالية التي تتصدر هذه البنية، أي الجذور، قصد معرفة أي مظهر معتمد، وهل حدث الشيء نفسه في الجذور الأخرى، ومن حيث التسلسل العمودي لبقية المداخل في كل جذر لمعرفة الطريقة التي تتحكم في هذا التسلسل أو الترتيب.

نجد الخليل في النصوص التي استشهدنا بها في دراسة البنية الأفقية قد غلب الأسماء على الأفعال وهي كالآتي: **كع**(صفة)، العج (مصدر) **العصعص** (اسم جامد)،

الصعصعة (مصدر) وبدأ نصين آخرين بفعلين هما: **عق وعلم**. غير أن هذه العينة طغت عليها الجذور الثنائية التي يقل فيها عدد الكلمات التي أخذت منها في الغالب، لذلك أخذنا عينة أخرى من الجذور الثلاثية، وهي شعر، شرع، رعش، علش، شفع، عمل، معل، عنف.

وقد صدر الخليل هذه الجذور بالتتابع على النحو الآتي: رجل أشعر (اسم مشتق)، شرع (فعل)، رعش (مصدر)، علوش (اسم جامد، لم ترد في العينة مشتقات أخرى)، الشفع (اسم)، عمل (فعل)، معل (فعل)، عنف (اسم).

ويظهر من هذه العينة الأخيرة أن نسبة استعمال الأفعال في بداية كل جذر مرتفعة، مقارنة بالعينة الأولى، ومع ذلك تبقى الأسماء هي أكثر ورودا في بداية البنية العمودية، إذا ما نظرنا إلى العينتين معا. ويعني ما سبق أن الخليل فضل الأسماء على الأفعال، إلا في جذر علش، لأنه لم ترد فيه أفعال، كما أن هذه لأسماء هي مصادر أو صفات، والمصادر هي الأكثر ورودا. أما التسلسل العمودي للمداخل في كل جذر فهو كالآتي:

جذرعق:

1-عق: إذا حلق عقيقة ولده وذبح عنه شاة (فعل). **2**-عقة: (اسم) مرادف العقيقة وهي الشاة. **3**-أعقت الحامل فهي معق وعقوق(فعل) **4**- عقوق:(صفة الحامل) **5**-نوى العقوق: (اسم مركب) **6**- عقيقة البرق: (اسم مركب). **7**-انعق البرق: (فعل). **8**-العق: الشق(مصدر) **9**-عقيق: (اسم). **10**-عقيق: مصطلح علمي. **11**-العقعق: (اسم علم)). (1/62-64).

لم يعتمد في البنية الكبرى لهذا الجذر، أسلوبا واحدا في تريب مداخله، بل كان الخليل ينتقل من مدخل إلى أخر، بالاعتماد تارة على العلاقات الدلالية الخاصة بين

مدخل وبين الذي يليه، في مثل العلاقة بين كلمة العقيقة التي وردت في البنية الصغرى لمدخل عق وبين كلمة العقة التي جاءت بعدها، بسبب علاقة الترادف، أو في مثل مدخلي عقيقة البرق ونعق البرق، لأنهما يدلان على حقل دلالي واحد. وقد تكون هذه العلاقة لفظية في مثل مدخلي أعق وعقوق، لأن هذه الكلمة الأخيرة صفة للحامل، وإن كانت صيغتها غير قياسية ككلمة معق، وفي مثل الانتقال من عقوق وعقوق النوى، أي بين مدخل بسيط وبين مدخل مركب

أما السمات الأخرى للبنية الكبرى في هذا الجذر فهي البدء بالأفعال ثم الأسماء في مثل غق والعقة، وأعق وعقوق، وكذلك تقديم المداخل ذات الدلالة اللغوية العامة على المداخل ذات الدلالة العلمية ولموسوعية، كمدخلي عقيق بمعنى نوع من الطيور وعقيق: واد في الحجاز...

جذر شعر:

1-رجل أشعر: طويل شعر الرأس...**2**-الشعار: ما استشعرت به من اللباس تحت الثياب. **3**- الشعار: ما ينادى به في الحرب. **4**- الأشعر: ما استدار بالحافر...حيث تنبت الشعيرات خوله **5**- أنت الشعار دون الدثار: تصفه بالقرب والمودة **6**- أشعر فلان قلبي هما: أي ألبسه بالهم حتى جعله شعارا لقلبي **7**- وشعرت بكذا أشعر :فطنت له وعلمت به **8**- الشعر: القريض المحدد بعلامات لا يجاوزها **9**- شعر شاعر: أي جيد **10**- المشعر: موضع المنسك **11**- الشعارة: من شعائر الحج، أي علاماته **12**- الشعيرة: من شعائر الحج، أي أعماله من السعي والطواف... **13**- والشعيرة أيضا: البدنة التي تهدي إلى بيت الله... **14**- والشعيرة: حديدة أو فضة تجعل مساكا لنصل السكين... **15**- الشعارير: صغار القثاء **16**- والشعارير: لعبة الصبيان **17**- والشعراء: من الفواكه **18**- الشعراء: ذباب من ذباب الدواب **19**- الشعيرة: من الحلي تتخذ من

فضة أو ذهب **20**- بنو الشعيراء: قبيلة من العرب. **21**-الشعرى: كوكب وراء الجوزاء **22**-أشعر: اللحم الذي يبدو إذا قلم الظفر **23** -شعر: جبل لبني سليم **24**- الشعران: ضرب من الرمث **25**- الشعرة: الشعر النابت على عانة الرجل. (1/150- 152)

من يتأمل تسلسل مداخل هذا الجذر في جزئياته يجد صعوبة في الكشف عن الطريقة المعتمدة في ترتيب بعضها، لأن الانتقال، مثلا من المدخل1 إلى المدخل2 لم يستند فيه إلى معطيات لفظية أو دلالية قريبة وواضحة، لأنه لو اعتمد المظهر اللفظي لجاءت بعده مباشرة المداخل4 و6 و22، ولو اعتمد المظهر الدلالي لجاء بعد المدخلين الأول والرابع.

غير أن هذا الحكم ليس عاما، فالانتقال من المدخل2 إلى المدخل3 واضح، لارتباطهما بعلاقة لفظية، والانتقال من مدخل 12 إلى مدخل 13 تربطهما علاقة دلالية...لكننا إذا حاولنا أن نجد البنية العامة لجميع المداخل، بالاعتماد على مقاييس أخرى، يمكن القول، ولو بشيء من التوسع، بأنها بنيت على الموضوعات في عمومها. فالمداخل الأولى، أي من رقم 1 إلى رقم 9 تضمنت الكلمات الدالة على اشعر والشعور، وما له صلة مباشرة بهما. ويلي هذا الموضوع موضوع الكلمات الدينية الذي تمثله المداخل من رقم 10 إلى 13، ثم تلي ما سبق المداخل من رقم 14 إلى رقم 19 الدالة على معان حسية مختلفة، مثل الخضر والفواكه وبعض الأدوات واللعب والحشرات. أما المداخل الأخيرة، أي من 20 إلى 25 فحوت هي بدورها معاني أخرى مختلفة، كان بالإمكان أن يوجد لبعضها موضع في أحد الموضوعات السابقة، والبعض الآخر من هذه المداخل يدل على معان اصطلاحية وموسوعية. وما يلاحظ على هذا الجذر قلة الأفعال المشتقة منه، وقد يكون ذلك سببا في اضطراب ترتيب مداخله.

جذر علم:

1-علم: (فعل ومعه علامة وعلام وعليم) ضد جهل **2**-ما علمت بكذا: أي ما شعرت به **3**-أعلمت: أشعرت **4**-علمته تعليما 5-والأعلم: الذي انشقت شفته العليا **6**-قوم علم ,,,**7**-العلم: الجبل الطويل **8**-والعلم: الراية **9**-العم: علم الثوب ورقمه **10**-والعم: ما ينصب في الطريق **11**-العلامة والمعلم والعلم: ما جعلته علما لشيء، **12**-العالم: الطمش، أي الأنام، **13**-المعلم: موضع العلامة **14**-العيلم: البحر والماء الذي عليه الأرض **15**-العلام: الباشق **16**-عليم: اسم علم، (2/152-153).

اعتمد الخليل في ترتيب مداخل هذا الجذر على العلاقتين اللفظية والدلالية في الوقت نفسه بكيفية شبه مطردة، وهو ما يعطي للبنية وضوحا ودقة، إذ وظف العلاقة الأولى في معظم مداخل هذا الجذر، بحيث بدأ بالفعل المجرد، ثم الفعلين المزيدين، أحدهما بالهمزة والثانية بالشدة على العين، وأخر الأسماء التي أضيف إليها حرف، مثل العيلم وعليم، كما وظف العلاقة الدلالية للإشارة إلى أكثر من معنى، مثل المدخلين الأول والثاني، لأن غلم يدل على معنيين، ولو كانا متقاربين، في مثل المداخل:7 و8 و9 و10, و11.

جذر عمل:

1-عمل عملا فهو عامل **2**-اعتمل: عمل لنفسه **3**-العمالة: أجر ما عمل لك، **4**-المعاملة: مصدر عاملته معاملة 5-العملة: الذين يعملون بأيديهم ضروبا من العمل **6**-عامل الرمح: دون الثعلب قليلا مما يلي السنان 7-رجل عميل: قوي على العمل **8**-العمول: القوي على العمل الصابر عليه **9**-أعملت إليك المطي: أتعبتها **10**-أعمل رأيه وكلامه عمل به **11**-البناء يستعمل اللبن إذا بنى **12**-اليعملة من الإبل: مشتق من العمل 2/153-154.

إن الطريقة المعتمدة في هذا الجذر هي نفسها في خطوطها العامة مع بنية مداخل الجذر السابق، أي العمل بالعلاقتين اللفظية والدلالية، إذ نجد الخليل بدأ بالفعل الثلاثي المجرد عمل يليه الفعل المزيد اعتمل، ثم المعاملة المأخوذة من عامل في المرتبة الرابعة بدل الثالثة التي خصصت للعمالة، كما نجده في أخر الصيغتين أعمل واستعمل إلى المرتبتين العاشرة الحادية عشر. ونجد اليعملة في المرتبة الأخيرة، وهي المرتبة المناسبة لها. أما العلاقات الدلالية فقد وظفت جزئيا في المداخل: 5 و7 و8.

إن محاولة استخراج البنية العامة في كلا النوعين من البنى يحتاج إلى عينة كبيرة من كتاب العين، غير أن هذه العينة التي درست، سمحت لنا بمعرفة المقاييس العامة التي وظفها الخليل في بناء نصه المعجمي، ولو لم يكن ذلك مطردا في بعض الأحيان، وهذه المقاييس لفظية ودلالية. يظهر المقياس الأول في تقديم الأصل على الفرع، لأنه الأول والأبسط، وهو ما جعله يعطي الأولوية للأفعال الثنائية على الثنائية المضعفة، إذا كان الجذر ثنائيا، وللأفعال الثلاثية المجردة على المزيدة، وللأسماء البسيطة على المركبة. أما المقياس الدلالي فقد تبين أن الخليل قدم الكلمات الدالة على المعاني الفرعية على المعاني الأصلية، وقدم المعاني العامة على المعاني الاصطلاحية والموسوعية، ويبدو أن الخليل وظف أيضا مفهومي الأصل والفرع في تأخير المعاني الاصطلاحية والموسوعية، لأن هذه المعاني غالبا ما تؤخذ من الكلمات ذات الدلالة اللغوية العامة، ولم يطبق هذين المفهومين في البنية الأفقية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الهدف الذي وضعه الخليل من كتابه، فإذا كان موجها إلى عامة الناس- وهو ما نرجحه- فهؤلاء يهتمون بمعرفة معاني الكلمات المتداولة أكثر من اهتمامهم بالكلمات المتصلة بالموضوعات الموسوعية والتأثيلية.

ونختم هذه المقالة بالقول إن الخليل وضع أسس النص المعجمي العربي، وهو الذي اعتمده المعجميون الذين جاءوا بعده، وأضاف بعضهم مسائل جزئية، لكنها

ضرورية ومفيدة، ومن أهم هذه الإضافات التي لها صلة بموضوع هذه المقالة ما قام محررو المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

3.البنية الصغرى أو الأفقية

من يتأمل بنية النص الأفقية في هذا الكتاب، بالنسبة إلى المداخل الرئيسة، يجدها تتخذ أشكالا كثيرة، حسب طبيعة المداخل، من حيث الدلالة والصيغة، فقد تتكون من مدخل في سياق، متبوع بمعلومات صوتية، ولكنها نادرة، فمعلومات صرفية في كثير من الأحيان، وقد يذكر الخليل فيها بعد ذلك، كلمة أخرى، لها علاقة ما بكلمة المدخل، ثم التعريف فالاستشهاد. وقد تتضمن هذه البنية معلومات أخرى تداولية وغيرها، كما سنرى ذلك في النصوص الآتية: رجل كع، كاع، وقد تكون كع كعوعا، إدا تلكأ وجبن، قال: «وإني لكرار بسيفي لدى الوغى إذا كان كع القوم للرحل لازما" 1(/66).

أورد الخليل ضمن هذا النص مدخلا في سياق متبوع بمعلومات صرفية فصوتية، ثم أورد كلمة أخرى في سياق مع معلومة صرفية، لها علاقة لفظية ودلالية مع كلمة المدخل، وهي في صيغة الفعل الماضي، متبوعة بتعريف، ينطبق على الكلمتين السابقتين، وينهي نصه باستشهاد ببيت من الشعر، لم يذكر صاحبه.

-" قال الليث: قال الخليل: العرب تقول: عق الرجل عن ابنه يعق إذا حلق عقيقته وذبح عنه شاة وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة. قال الليث: توفر أعضاؤها فتطبخ بماء وملح وتطعم المساكين." ومن الحديث: كل امرئ مرتهن بعقيقته. وفي الحديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم"(عق عن الحسن والحسين بزنة شعرهما ورقا) (62/1).

يتكون هذا النص الثاني من مصدر القول، فكلمة المدخل في سياق، يتضمن، بالإضافة إلى ذلك، معلومة صرفية، ثم تعريف، فشرح لمعنى كلمة وردت في التعريف،

لها علاقة دلالية فقط بكلمة المدخل، ثم يقدم الخليل معلومات موسوعية عن معنى هذه الكلمة الأخيرة، مع ذكر مصدرها، وينهي نصه باستشهاد بحديث نبوي شريف.

- العج رفع الصوت، يقال: عج يعج عجا وعجيجا. وفي الحديث: "أفضل الحج العج والثج، "فالعج رفع الصوت بالتلبية، والثج صب الدماء، يعني الذبائح، قال ورقة بن نوفل: ولوجا في الذي كرهت قريش وإن عجت بمكتها عجيجا" (67/1).

بنى الخليل نصه في هذه العينة الثالثة وفق النسق الآتي: مدخل فتعريف عام، ثم سياق، يتضمن هذا المدخل ومعلومات صرفية عنه، وعن كلمات أخرى لها علاقة دلالية ولفظية به، متبوعا باستشهاد بالحديث النبوي الشريف الذي يحوي أيضا كلمة المدخل، وكلمة أخرى من نفس الحقل الدلالي، ثم يضيف تعريفا آخر للمدخل مناسبا للسياق المذكور في الحديث، ويعرف بعد ذلك الكلمة الثانية، ويختم نصه باستشهاد ببيت من الشعر ويذكر قائله.

- "علم يعلم علما: نقيض جهل. ورجل علامة وعلام وعليم، فإن أنكروا العليم، فإن الله يحكي عن يوسف (إني حفيظ عليم) (152/2) يظهر هذا النص أنه مختلف قليلا عن النصوص السابقة في كون الخليل بدأ نصه بفعل متبوع بمعلومات صرفية، ثم تعريف فسياق يتضمن كلمات أخرى، لها علاقة دلالية ولفظية مع المدخل، وينهي نصه برد عن قول بشاهد من القرآن الكريم.

ونجد في كتاب العين أيضا أشكالا أخرى من النصوص، تختلف عن النصوص السابقة في عدد المعلومات وفي طريقة بنيتها، منها النصان الآتيان:

-العصعص: أصل الذنب، ويجمع عصوصا وعصاعص، قال ذو الرمة: "توصل منها بامرئ القيس نسبة كما نيط في العسبب العصاعص" (73/1).

اختلف هذا النص عن النصوص السابقة في كونه خاليا من السياق ومن كلمات، لها علاقة بالمدخل، وهي المعلومات التي تكررت في الأمثلة السابقة.

-الصعصعة: التفريق: صعصعتهم فتصعصعوا: وذهبت الإبل صعصعنادة متفرقة في وجوه شتى وصعصعة بن صوحان: سيد معروف من رجال علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (73/1).

اختلف هذا النص أيضا عن النصوص السابقة في خلوه من الاستشهاد، وهو من العناصر التداولية الأساسية في النص المعجمي القديم، كما اختلف عنها بذكر اسم العلم.

وإذا قارنا النموذجين الأخيرين من النصوص بالتي سبقتها، نجد فيهما بساطة البنية وقلة المعلومات، لكون مداخلهما من الكلمات الثنائية المضاعفة، وهذا النوع من الأدلة اللغوية أقل استعمالا من الكلمات الثلاثية، وبالتالي أقل عرضة للارتباط بغيرها من الأدلة الأخرى دلاليا ولفظيا.

يظهر من النصوص المعجمية السابقة جميعها، أن كل بنية من بناها تنفرد بميزة أو ميزتين عن غيرها، فالمدخل، على سبيل المثال، ورد في النصين الأول والثاني داخل السياق مع معلومات صرفية، ويمتاز النص الأول عن الثاني بمعلومة صوتية، ويمتاز الثاني عن الأول أيضا بمعلومتين، تتعلق الأولى بالإشارة إلى نوع من العلاقات الدلالية، وتتعلق الثانية بمعلومات موسوعية.

وتمتاز بنية النص الرابع عن بنيتي النصين الأولين بورود المدخل مع معلومات صرفية، ثم تعريف فسياق يحوي كلمات أخرى، لها علاقات دلالية ولفظية بالمدخل. وينهي الخليل هذا النص بالرد على من شكك في وجود صيغة عليم مؤكدا وجودها بنص من القرآن الكريم.

أما أهم ميزة في بنية النصوص: الثالث والخامس والسادس، في ورود التعريف مجردا من السياق، وغير مصحوب مباشرة بمعلومات صرفية. وكل نص من هذه النصوص الأخيرة يختلف عن غيره بميزة من الميزات. فالمعلومات المتكررة في كل هذه

النصوص هي المدخل والتعريف والمعلومات الصرفية والاستشهاد، ما عدا النص الأخير. والبنية الثابتة في معظم النصوص التي أوردناها هي على النحو الآتي: مدخل فتعريف فاستشهاد. والمعلومات الصرفية، قد ترد بعد المدخل، وقد ترد بعد التعريف. أما بقية العناصر المكونة لبنية النص المعجمي، فتأخذ مواضع مختلفة، ما عدا الموضعين الأول والأخير المخصصين للمدخل والاستشهاد.

الهوامش

* نشر هذا المقال في مجلة اللسانيات، في اللقاء الدولي الثامن الموسوم: بنية النص المعجمي، المنعقد في الجزائر، سنة 2011.

[1]حدث تطور كبير في الصناعة المعجمية تنظيرا وتطبيقا بفضل استفادتها مما وصلت إليه البحوث في اللسانيات والمعلوميات، ينظر على سبيل المثال لا الحصر الأعمال الآتية:

[2] **Dictionnaire Explicatif Ct combinatoire du Français** Contemporain (DEC)Mel'čuk ; Class ; POGUERE. 1995.

[3] Le Grand Larousse de La Langue Français (1971-1978) : De L'innovation Lexicographique à l'Echec Dictionnairique, Laetitia Bonicel, Klincksi. Ela. Études de linguistique appliquée. 2005/1 - no 137.

[4] Lexicographie et informatique, Actes du colloque international de Nancy, Paris, Didier Erudition.

2.اشكالية استعمال الكلمات الدخيلة والعامية في بعض الأعمال الأدبية والصحفية*

بدأت اللغة العربية الفصحى منذ أوائل القرن التاسع عشر، تسترجع مكانتها، بصفتها لغة الأدب الراقي، ولغة التعامل السياسي والإداري والعلمي، بعد أن جمدت تراكيبها وهجرت ألفاظها وأساليبها، وتخلت عن وظائفها، بكونها لغة حضارية كبيرة، لعدة قرون. وقد حدث الشيء الكثير في إصلاح أوضاعها، خلال القرنين الماضيين، بفضل رجال، كانت لديهم، بعد فضل الله، أهداف واضحة، وشجعتهم حوافز قوية، حضارية واجتماعية وسياسية. ولقد كللت جهود الأدباء ورجال الإعلام والمترجمين واللغويين وغيرهم، بنتائج مرضية إلى حد ما، وفي مقدمتها استرجاع اللغة العربية مكانتها الحضارية، وعمرها يزيد عن سبعة عشر قرنا، دون تغير كبير في أبنيتها ودلالاتها، عكس ما هو واقع في معظم لغات العالم، إن لم نقل جميعها، كما أن عدد مستعمليها موزع على عشرات من البلدان وجميع القارات، دون إدراج البلدان العربية.

غير أن حركة إصلاح أوضاع اللغة العربية، لم تتحقق أهدافها جميعها، ولن يتم ذلك، ما دامت اللغات عامة في تطور مستمر وسريع منذ بداية النهضة في عدد كبير من البلدان الغربية الحديثة، عكس ما حصل في العصور القديمة، ومنها اللغة العربية، إذ اعترض هذا الإصلاح عدد من الصعوبات، نظرا لعدد كبير من العوامل، منها الصراع الحاد بين اللغات الحضارية في العقود الأخيرة، على وجه الخصوص، ومنها وضع الأمة العربية الحالي، مقارنة مع الدول المتقدمة.

ونتناول في هذا المقال ظاهرة استعمال الكلمات العامية والدخيلة [1] في بعض الأعمال الروائية والصحفية، وهي ظاهرة، لم تعرفها اللغة العربية، فيما نرى، أيام ازدهاره وإن حدث، فهو قليل، في نظرنا على الأقل، من حيث كميتها، واتساع

انتشارها، كما أنها مخالفة لما عرف بمصطلح "المستويات اللغوية في جميع لغات العالم، مثل الأفصح والفصيح والعامي. إن من يطلع على عينة من هذه الأعمال الروائية، ولاسيما الصحفية منها، يدرك حجم هذه الظاهرة أكثر، ولاسيما بالنسبة إلى الباحث الذي قام بدراستها، بالاعتماد على الجرد المنتظم لعدد كبير من لعينات من هذه الأعمال[2]، يجد أن هذه الظاهرة كثيرة التكرار، وبالخصوص في النصوص الحوارية، وفيما يرد في الجرائد، مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم فهم ما يرد فيها، أي الإعلانات [3]، وكذلك الصور البلاغية التي ترد في هذه الحوارات [4]، ولاسيما بالنسبة إلى الناطقين باللغة العربية من غير البلد الذي استعملت فيه هذه الأعمال، ولا يعني ما سبق، أن المسألة اقتصرت على الحوار في الأعمال الروائية، أو على ما يرد في الصحف، بل ترد أيضا في النصوص الوصفية والسردية، وفي صلب المقالات والاستطلاعات الصحفية.

كنا نعتقد في البداية أن هذه المسالة متعلقة بعجز في متن اللغة العربية الفصيحة، أو ثغرات في معجمها، فيما يتعلق ببعض المفاهيم الحضارية الحديثة، وهو ما جعل هؤلاء الأدباء والصحافيين يلجئون إلى استعمال الكلمات العامية والدخيلة، لأنهم كانوا، منذ نهاية القرن التاسع عشر، يشتكون من الصعوبات التي تعترضهم في إيجاد الكلمات المناسبة للمفاهيم الحضارية المتداولة في عهدهم [4] تلك المفاهيم التي تسارعت حركتها في الظهور، بمرور الزمن، مما جعل محمود تيمور، بعد ما يزيد عن نصف قرن، يعيد طرح هذا الانشغال نفسه قائلا: "لقد كان أكبر ما نتأذى به نحن الذين كتب علينا أن نحشر في زمرة الكتاب، أن لغة الكتابة لا تستطيع التعبير الدقيق عن حياتنا العامة، فالكاتب يعيا بوصف مخدع أو وسادة أو نحوهما إلا أن اختار أمرين أحلاهما مر، فإما أن يحشد على قلمه الكلمات الأجنبية أو العامية، وإما أن يتخذ للتعبير ألفاظا فصيحة مجفوة، لم تأنس بها الأسماع [5].

فلما رجعنا إلى المعاجم، القديمة منها والحديثة، وإلى ما اقترحه بعض الأدباء أنفسهم، وبعض المجامع اللغوية [6] ليكون بديلا لما هو متداول من الكلمات العامية والدخيلة، وجدنا أن عددا كبيرا من هذه الكلمات المستعملة في الأعمال الروائية والصحفية، له مقابلات عربية فصيحة، شاع استعمال بعضها، وبقي البعض الآخر ينتظر من ينفض عنه الغبار، أي أن بعض الروائيين والصحافيين، رفضوا استعمال كثير منها، وفضلوا كلمات أخرى، وهذه أمثلة مما اقترحه محمود تيمور في معجمه "ألفاظ الحضارة" وهي على سبيل المثال لا الحصر كالتالي :سرداب، شرفة، متكأ، منضدة، أو النضد، مدفأة، حاجب الضوء، بسطة، فوارة، سيارة أجرة، قطار النفق [7].

ونجد بعض هؤلاء الأدباء والصحافيين، يفضلون الكلمات الآتية، بدلا منها: البدروم، البلكونة، كنبة، ترابيزة، دفاية، أباجورة، جاتو، المياه الغازية، أو الكزازة، تاكسي، مترو... واقترح مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجمه ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون الألفاظ الآتية: الأزياء الحديثة، حلة السهرة أو بدلة السهرة، السترة، شغل الإبرة. الطراز العربي، قائمة، كابحة، دراجة بخارية، ونجد عند المولعين بالألفاظ الدخيلة من الحضارة الحديثة، الألفاظ الآتية: نوفوتيه، سموكينج، تاير، جاكيت، تريكوتاج، أرابيسك، كتالوج، فرامل، متوسيكل[8].

وتختزن المعاجم العربية، القديمة منها والحديثة عشرات الآلاف من الألفاظ الفصيحة، مثل البطال، أو العاطل، الخادمة، الحمية، الأثاث، وغيرها، إلا أن البعض من كتابنا، يرتاحون إلى استعمال مقابلاتها في العامية الجزائرية، مثل حيطيست بدل بطال أو عاطل، رجيم بدل حمية. والستيلو بدل القلم، طوموبيل بدل سيارة، أفيون بدل طائرة والقائمة طويلة، وطويلة جدا. فلو قال قائل إن هذه الألفاظ، غير موفقة، لخلوها من جميع الشروط التي تمكنها من الانتشار لدى عامة

الناس، لكان قولا مقبولا في رينا، ولو وضعت لها بدائل أخرى في الفصحى أكثر اقتصادا لأجمع عليها المستعملون، لكن أن ترفض، ويكتفى بتبني اللفظ الأعجمي والعامي، فيحتاج الأمر إلى طرح عدد من التساؤلات:

- لماذا يلجأ عدد كبير من الناس إلى استعمال هذا النوع من الألفاظ، أي الدخيلة والعامية؟

-ما هو موقف المجامع اللغوية العربية منها؟

-ماذا يمكن أن ينجر عنها؟

حاولنا أن نعرف أسباب ميل كثير من المستعملين إلى هذا النوع من الألفاظ، أي الألفاظ الدخيلة والعامية، والعزوف عن استعمال المقابلات المقترحة في اللغة العربية، فوجدنا أن المسألة في غاية التعقيد، وتتحكم فيها عوامل كثيرة، منها اللغوية المحضة، ومنها اللغوية الاجتماعية، وغيرهما... وسنكتفي، في هذا المقال، بالإشارة إلى أن الأدباء ورجال الإعلام هم الذين أحيوا اللغة العربية في العصر الحديث-ما عدا الدعاة إلى تبني العامية- وهم جميعا متفقون على الغاية، ومختلفون، أحيانا في الكيفية.

إن معظم الأدباء يؤمنون باللغة العربية الفصحى أو على الأقل اللغة الفصيحة، وبضرورة الدفاع عنها وحمايتها، غير أن بعضهم يؤمن في الوقت نفسه، بالواقعية في الأدب، وخاصة في بعض الأجناس الأدبية، كالرواية والقصة والمسرح، مما دفع هؤلاء الأدباء إلى قبول بعض ما هو موجود في هذا الواقع، حتى لا يقع نوع من التنافر بين الوضع الاجتماعي والمهني للشخصيات التي يصفونها، وبين لغة هذه الشخصيات داخل العمل الأدبي، باعتبار أن لكل فئة اجتماعية تأديتها اللغوية الخاصة بها، كما هو معروف ومسلم به في الدراسات اللسانية الاجتماعية، كما أن لبعض الألفاظ التي يستعملها الأفراد في حياتهم اليومية، وخاصة في الأعمال الأدبية، شحنات

دلالية، وقوة في التعبير، لا تضاهيهما ألفاظ أخرى، ولاسيما تلك التي تصنع في المكاتب، أو فيما تقترحها لجان المصطلحات، لأن الكلمة تعبر عن تجربة طبقت في الواقع، وفي المحيط الذي يعيش فيه الفرد، فولادتها وموتها مرتبطتان بمدى ظهورهما في الاستعمال .

ويعني ما سبق، أن الأدباء واللغويين والصحافيين متفقون على تبني المستوى الفصيح، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، لكنهم اختلفوا في اختيار الألفاظ المناسبة، أثناء الممارسة، لأن الفصاحة فصاحات، كما قال رشاد الحمزاوي. وظهر خلاف أكثر بين الأدباء في لغة الحوار، إذ انقسموا إلى ثلاثة اتجاهات، يرى المنتمون إلى الاتجاه الأول ضرورة كتابة الحوار باللغة الفصحى أو الفصيحة على الأقل، ويستندون في ذلك إلى الحجج المعروفة، اللغوية منها والدينية والقومية، كما يرى محمود تيمور وآخرون، إن الواقع عند الكاتب [9] ليس مجرد نقل اصم لما هو في الخارج من مسموع ومشهود، كما تسمعه الآذان، وتراه العيون، بل هو في الحق الشعور بالواقع وتمثله للتعبير عنه بمخيلة الكاتب [10]. ويميل الاتجاه الثاني إلى استعمال العامية، لأن جعل الشخصيات تتكلم في العمل الأدبي، كما تنطق في واقع الحياة اليومية، كما يضفي على هذا العمل صفة الواقعية، لأن تدخل الكاتب في حوار الشخيصات، بتحويل حوارها العامي إلى حوار فصيح يؤدي إلى فقدان العمل الأدبي واقعيته [11].

وحاول الاتجاه الثالث أن يوفق بين الاتجاهين السابقين، باللجوء إلى استعمال ما يسمى "اللغة الثالثة"، أو "الفصحمية" كما يسميها البعض الأخر، وهي مزيج بين المستويين السابقين من التعبير. أما رجال الإعلام، فتلخص آراؤهم في ضرورة التواصل والتبليغ، مما جعلهم يميلون إلى استعمال اللغة البسيطة الواضحة، بغرض تبليغ الرسالة الإعلامية إلى عامة الناس [12] لأن وظائف وسائل الإعلام متعددة، زيادة على وظيفة الإعلام الأساسية، منها التوعية، ومنها التربية، ومنها الترفيه. وهذا ما

أدى إلى ظهور برامج وحصص خاصة باللغة العامية في جميع الإذاعات والتلفزات باللغة العربية.

فإذا كان لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية بعض الأعذار، نظرا لمساهمتها في توعية الجمهور الذي تخاطبه، والظروف التي تتم فيها عملية البث، فإن الصحافة المكتوبة، تخاطب جمهورا آخر، يختلف عن الأول، من حيث النوعية والكم، وظروف أخرى، لإعداد نصوص إعلامية، بحيث يتمكن الصحافي من مراجعة ما يكتب، واختيار الأساليب والكلمات التي يراها مناسبة لنوعية جمهور أفراد صحيفته. وهذا ما يحدث، وهذا ما يجري في أغلب الأوقات. غير أن بعض الصحافيين يلجئون، من حين إلى أخر، إلى استعمال عبارات وكلمات دخيلة، وأخرى موغلة في العامية، لا مبرر لاستعمالها، فيما يبدو لنا، ما عدا تلك الكلمات التي لها قوة إيحائي كبيرة، تمتاز بها عن غيرها من الكلمات والعبارات، لعمق انغراسها في المجتمع.

أما لغة الإعلانات، فهي خالية، بوجه عام، من الكلمات العامية، إلا أنها مملوءة بالكلمات الدخيلة والمعربة، إلى درجة كبيرة، كما نجد في العقود الأخيرة لوحات إشهارية، باللغات الأجنبية بكاملها، ولسنا ندري هل رفع الصحافيون عامة، والعاملون منهم في الوكالة الوطنية للإشهار، وكذلك الوكالات العربية الأخرى، الراية البيضاء أمام المئات، بل الآلاف من الألفاظ الأجنبية، لأن كثيرا من المفاهيم التي تتضمنها هذه الإعلانات، ليس لها مقابلات عربية في المعاجم العربية الحديثة. أيعود ذلك إلى عجز في إيجاد مقابلات عربية لها؟ أم أن المقابلات موجودة في كثير من الأحيان، غير صحيحة لغة، وغير سليمة دلالة، وغير موحدة، لأنها من اقتراح عامة الناس، في غالب الأحيان، ولم تستخرج من أمهات الكتب العلمية والأدبية والمجلات المعروفة.

إن موقف المجامع اللغوية العربية، من استعمال الكلمات الدخيلة والعامية معروف، لأن الدافع الأساسي من إنشاء هذه المجامع هو "المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمتطلبات العلوم والفنون، وفي مقدمتها ملاءمتها لحاجات العصر الحديث. ويقصد بالسلامة هنا محاربة استعمال العامي والدخيل، في الدرجة الأولى، في النصوص الأدبية، وكذا رفض كل ما من شأنه أن يخل بأصول القواعد النحوية والصرفية التي أقرها اللغويون القدامى، ما عدا ما يمكن تخريجه، في ضوء تلك الأصول. ويتجلى هذا الرفض أيضا، في وضع التعريب، كطريقة من طرائق توليد الألفاظ الجديدة في الدرجة الأخيرة، مقارنة مع المجاز والاشتقاق والنحت [13]. والتأكيد على عدم اللجوء إليه، إلا عند الضرورة. أما الكلمات العامية، فلم يشر إليها في قراراته، لكون معظمها منافيا لمبدأ السلامة اللغوية، باعتبارها انحرافا على قواعد اللغة الفصحى.

ونتيجة ذلك كله، يمكن القول بلا حرج، إن هذا النوع من الإنتاج الأدبي، وعلى وجه الخصوص الإعلامي غير فصيح في غالبيته، سواء بالمفهوم القديم للفصاحة، كما حددها اللغويون القدامى، بحدودها الزمانية والمكانية المعروفة، أو بالمفهوم الحديث، لأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة. أزال بعض القيود التي وضعها لها اللغويون القدامى، وأضاف بعض الأحكام القياسية الأخرى التي قد تجعل اللغة العربية مواكبة لما استجد في العصر الحديث.

نتناول، بعد هذا الوصف الموجز لطاهرتي الدخيل والعامي، علاقتهما الوطيدة بالجانب اللغوي لاجتماعي. لأن استعمال هذين النوعين من الكلمات، ظاهرة عامة في الأدب الحديث، عربيا كان أم أجنبيا، إذ يلجأ الأدباء أحيانا إلى استعمال الكلمات العامية التي تنفرد بها منطقة جغرافية معينة دون غيرها من المناطق الأخرى، وتفتقر إليها بالتالي اللغة المشتركة. فاستعمال هذا النوع من الكلمات مفيد -في تصورنا-

ولاسيما إذا كان للمفهوم الذي تدل عليه هذه الكلمات ذا قيمة فنية أو تقنية أو روحية كبيرة، كما أن هذا النوع من الكلمات، قد يتبناه اللغويون والمصطلحيون والعلماء في مختلف المجالات، يوما ما في المستقبل القريب أو البعيد، ولذا ندعو إلى ضرورة تدوينه على الأقل قبل اندثاره.

ومما لوحظ أيضا، أن الأدباء ورجال الإعلام، غالبا ما يتفادون توظيف ما أقرته المجامع اللغوية العربية والهيئات المكلفة بالتعريب، وكذا لجان التعريب، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى كون ما اقرته المجامع اللغوية هو الصحيح لغة والدقيق علميا في الغالب، لكنه غير مستعمل في كثير من الأحيان، لآن اللغة تكتسب، وينتشر استعمالها، ليس من خلال قوائم من المصطلحات والألفاظ العامة، لكن من خلال الخطابات الأدبية والإعلامية والعلمية وغيرها، باعتبار استعمال اللغة سلوكا عفويا، ككثير من السلوكيات الاجتماعية الأخرى، غير أننا نجد، في الوقت ذاته، من يضع بدائل لما اقترحته الهيئات التي أشرنا إليها. وهو ما قام به الأدباء ورجال الصحافة المكتوبة، والمسموعة إلى حد ما. أما اللجوء إلى الدخيل والعامي، والمبالغة في استعمالهما في غير هذه الحالات، باسم الواقعية، وضرورات التواصل. أو باي ذريعة أخرى، سبق أن أشرنا إلى ذلك، ويمكن أن تناقش من جديد، لكنها تبقى مرفوضة، لأنها تعد استسلاما للواقع ورضوخا له، من قبل نخبة، كانت تثور على هذا الواقع، وتحاول أن تغيره بشتى الوسائل.

إن التقصير في الحفاظ على كنز ثمين اسمه اللغة العربية الفصحى أو الفصيحة أو المشتركة، تبناه اسلافنا منذ عدة قرون، ودفعتهم إلى ذلك حوافز قوية، لأن أهدافهم كانت واضحة، وهي الوحدة والتطور بهذه اللغة، وقد أدركت بعض الدول المتقدمة ذلك من قبل، وسعت إلى تبني اللغة الواحدة، لما للسان المشترك من مزايا في تدعيم الوحدة سياسيا واقتصاديا [14]. وبدون ذلك لا يمكن تحقيق الآمال المرجوة،

من أي إصلاح للغة العربية، وللغات المماثلة لها في العالم، ولاسيما إذا استمر المستعملون في الاستسلام لهذا الواقع، وفرط الأدباء ورجال الإعلام واللغويون في أداء المهام المنوطة إليهم.

إن الخطورة ليست، فيما نحن فيه الآن، لأننا مازلنا، ولله الحمد، نجني ثمار ما تركه أسلافنا في القديم، وفي العصر الحديث، تتم عملية التواصل بين أبناء العالم العربي، على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي قدمناها -وقد سبق لنا أن أشرنا إلى واحدة منها-بل الخطورة الحقيقية تكمن في إشكالية نوعية المصادر التي تتغذى منها اللغة المشتركة، إذا ما استمر المستعملون في الانصياع لهذا الواقع الحالي.
وتتضح هذه الإشكالية في مظهرين إثنين، يتمثل المظهر الأول في كون اللهجات المحلية تغرف يوميا، بلا أي حرج، من اللغات الأجنبية، ويتم ذلك بطرائق كثيرة ومختلفة منها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ومنها السلع المستوردة من البلدان المصنعة، ومنها الهجرة إلى البلدان المتقدمة، وجميع هذه الأمور تساهم في انتقال الألفاظ الأجنبية، كما هي إلى اللهجات العربية. ونتج عن ذلك قلة التوليد، إن لم يكن منعدما، وإذا حاول البعض أن يستعمل مقابلات عربية لها في سوق أو متجر، يتعرض للسخرية، لأن الالفاظ الأجنبية لها "حظوة لغوية "(prestige linguistique) كبيرة، كما سماها اللسانيون الاجتماعيون لدى فئات اجتماعية كثيرة، ولاسيما الفئة الشبانية منها.

ويتجلى المظهر الثاني فيما يطلق عليه الآن اسم "العولمة" الذي يشمل[14]مجالات كثيرة، نكتفي بالإشارة إلى المجال الاقتصادي بإيجاز. والمقصود منه السرعة في التبادل التجاري والمالي في العالم، بسبب زوال الحدود التجارية، وتطو تقنيات الإعلام والاتصال.

ونستنتج من هذا أن لا الجدوى من الحدود التي تفصل الآن بين الدول، فيما يتصل، على الخصوص، بتنقل المفاهيم والأفكار والسلع. ويحتمل أن تستقبل البلدان الضعيفة، ومنها الدول العربية، أو على الأقل بعضها، الشيء الكثير مما ينتج خارج محيطها، باعتبارها بلدانا مستهلكة، لا منتجة. وإذا ربطنا المظهر الأول بالمظهر الثاني، يمكن أن نصوغ الإشكالية على النحو الآتي: فإذا كانت اللهجات، أو العاميات، تنقل مباشرة من اللغات الأجنبية التي تعتبر المصدر الأول لمعظم ما تنجه البلدان المتقدمة، فإن هذه السلع تدخل، بألفاظ هذه البلدان المتقدمة. فإذا رضخ العرب إلى هذا الوضع، فإن معظم ما يدخل اللغة العربية يصبح أعجميا. فلسنا ندري كيف يصبح مستقبل اللغة العربية في المستقبل؟ وكيف يمكن الخروج من هذا الوضع؟

وحتى نكون موضوعيين في خاتمة هذا المقال، نقول إن للدخيل ميزة وحيدة، لكنها كبيرة جدا، من بينها نقل المفاهيم العلمية والتقنية الموجودة في بلد أو حضارة ما إلى بلد آخر، يفتقر إليها، ولا يوجد من يستغني عنها [15]، فالدخيل إذن ضروري، ومن يرفضه، يحرم من التقدم، مما لا شك فيه، لكن قبول هذه الألفاظ مفيد، شريطة إخضاعه لصيغ الكلمات العربية جزئيا، أو كليا، وهو ما يسمى التعريب، بالمفهوم اللغوي المحض، لا بالمفهوم اللغوي الاجتماعي لمستعمل في العصر الحديث.

الهوامش

* نشر هذا المقال في مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999.

[1] أنظر الإعلانات الواردة على سبيل المثال لا الحصر، في جريدتي الأهرام، والخبر الجزائرية، ولا سيما الاقتصادية منها.

[2] ارجع إلى رواية الطيب صالح على سبيل المثال.

[3] أنظر على سبيل المثال رواية عرس الزين.

[4] المصدر السابق، وكذلك معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

[5] إن هذه الأمثلة من العينات موثقة في دراسة جامعية سابقة.

[6] إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، سنة 1900، 2/ ص:249-250.

[7] مقدمة معجم الحضارة لمحمود تيمور، ص: 10.

[8] معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

[9] بدري عثمان، وظيفة اللغة في الخطاب الروائي الواقعي، عند نجيب محفوظ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وآدابها، (عمل غير منشور). جامعة الجزائر.

[10] فتح الله أحمد سليمان، الفكر اللغوي وألفاظ الحضارة عند محمود تيمور ص:10.

[11] محمود تيمور، القصة في الأدب العربي، نقلا عن المصدر السابق، ص :14.

[12] فتح الله أحمد سليمان، المرجع السابق؛ ص:13.

[13] ارجع في هذا الموضوع إلى: لطفي السيد، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، سنة 1981.

[14] عبد العزيز شرف، العربية لغة الإعلام، منشورات دار الرفاعي، الطبعة الأولى. سنة 19

[15] خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مجموعة القرارات العلمية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1971.

3. مو اقف اللغويين العرب مما استجد في الاستعمال و أثرها في معاجمهم*

نتناول في هذا البحث بإيجاز ، نرجو ألا يكون مخلا، مواقف اللغويين العرب، مما استجد في اللغة العربية، لفظا ومعنى، ونركز على المولد والمحدث والمعرب والدخيل، كما نكتفي بالإشارة إلى بعض الظواهر اللغوية الأخرى التي طرأت على اللغة العربية، أو التي لها علاقة بها، ثم نتحدث عن أثر هذه المواقف في مضامين المعاجم العربية في العصور القديمة والحديثة، كما نفترض أن أي معجمي، أو صاحب دراسة لغوية وصفية، محافظا كان أو أقل تحفظا، حيال قبول الجديد في اللغة العربية، وفي استعمالها، سوف يكون نصيب هذه الأنواع من الألفاظ في معجمه، أو فيما يصفه من الألفاظ ضعيفا، لاعتقاده أنها انحرافها عن المعيار المعد سلفا، أو المستوى اللغوي الذي يؤمن بجدواه ودوره في المجتمع، وكلما كان هذا المعجمي متسامحا أو أكثر إدراكا لظواهر التطور اللغوي، كان حظ هذه الألفاظ والمستويات اللغوية الدنيا في عمله وافرا، وهذا ما سنحاول أن نتحقق منه، عند عرض عينة صغيرة من اللغويين العرب لقدامى والمحدثين. واخترنا هذا الموضوع، لأهميته الكبيرة في نظرنا، لأن المعجم العربي الحديث أو المعاصر، يبدو بعيدا عن تلبية حاجات المستعملين، لبعده عن الاستعمال الحي للغة العربية في كثير من المجالات العلمية والتقنية والحضارية التي وظفت فيها.

فما هي مواقف اللغويين العرب قديما وحديثا، مما استجد في الاستعمال في كل عصر، أو بعبارة أخرى، ما هي نظراتهم إلى المستويات اللغوية. من غير المستوى الفصيح أو الأفصح الذي وصفوه؟ وكيف انعكس ذلك على معاجمهم؟ وما دور هذه المستويات المبعدة، أو المهمشة في إثراء اللغة العربية، وجعلها صالحة لكل بيئة وعصر؟

3. 1. مو اقف اللغويين العرب مما استجد في الاستعمال

لقد أدرك اللغويون العرب القدامى، أثناء جمعهم وتدويتهم للغة العربية، وبعد ذلك، أنها متنوعة الأداء، بحسب الأمكنة والأزمنة التي استعملت فيها، وبحسب الفئات الاجتماعية التي تداولتها. ويظهر ذلك بوضوح من معرفتهم للغات العرب، وما انفردت به كل لغة من خصائص [1] ومن معرفتهم أيضا لما طرأ، أو يمكن أن يطرأ على العربية من جديد، لم يعرفه العرب من قبل، مثل ما اصطلحوا على تسميته بالكلمات الإسلامية [2] وهي الكلمات التي قبلوها في مدوناتهم، وعدوها من الكلام الفصيح، لظهورها في العهد الذي أطلقوا عليه تسميات مختلفة، منها، عصر الفصاحة وعصر السليقة، أو عصور الاحتجاج، أي عند بداية ما عرف عن العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني للهجرة، بالنسبة إلى الحواضر، وإلى نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى البوادي. كما عاينوا الكلمات التي استحدثت في اللغة العربية، بعد هذا العصر، وأطلقوا عليها اسم المولد [3] وهي الكلمات التي رفضوها، لعدم وجود بعض شروط الفصاحة فيها، من أهمها المدة الزمنية التي حددوها، ونوع الموردين الذين أخذوا عنهم اللغة.

ودرس اللغويون العرب، منذ مؤلفاتهم الأولى، ظواهر احتكاك اللغات، وما ينتج عنها من تغيرات، عندما تنتقل الكلمات الأعجمية إلى اللغة العربية، وخصصوا هذه الكلمات، بتصانيف، لضبط عددها، وتحديد معانيها وخصائصها التي تميزت بها عن غيرها من الكلمات العربية [4]. كما درسوا دراسة لغوية مفصلة، العادات اللغوية الناشئة التي بدأت تظهر، منذ مستهل القرن الأول للهجرة، وزاد انتشارها لدى عامة الناس بمرور الزمن، ثم تجاوزت العامة لتشمل بعض الخاصة. ولتدوين جميع هذه المسائل اللغوية، والتنبيه إليها، والتحذير من استعمالها، صنفوا كتبا، أطلقوا عليها كتب "لحن العامة[5].

ولم يغفل بعض العلماء الذين عاشوا في هذه الفترة الزمنية، أي القرون الأربعة الأولى للهجرة، عن وصف الحياة الاجتماعية والثقافية فيها، مثل الجاحظ، الذي أشار إلى المستويات اللغوية ذات الغرض الأسلوبي التي تجري على ألسنة المتكلمين، خاصة في مقامات الأنس، كما سماها أستاذي عبد الرحمن الحاج صالح، رحمة الله عليه، في مثل قوله: فمن مقامات الكلام: الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والسمج والخفيف والثقيل، وكله عربي، وبكل قد تكلموا وبكل قد تمادحوا وتعايبوا[6] (نقلا هن الجاحظ).

ويمكن القول، بعد هذا العرض الموجز لأنواع التنوعات اللغوية التي درسها اللغويون العرب الأوائل، أو التي اكتفوا بالإشارة إليها، إن مواقف هؤلاء اللغويين في مجملها كانت سلبية ومتشددة، تجاه معظم هذه التنوعات التي عدوها غير فصيحة، بل تجاه أي طارئ آخر على اللغة العربية الفصحى، يمكن أن يحصل في المستقبل، غير أن هذه المواقف كانت متفاوتة في الشدة والمرونة من لغوي إلى آخر، ومن عصر إلى آخر منذ القديم إلى اليوم، بحسب اختلاف طبيعة التكوين والحاجات اللغوية التي تظهر في كل بيئة وعصر.

لم تظهر هذه المواقف السلبية صراحة، من خلال أقوالهم، كما قال محمد العيد[7]، ولكنها تفهم من تلميحاتهم وتعليقاتهم على ما كان يعرض عليم من أقوال وأشعار، ومما روي عنهم، وكذلك من الفترة الزمنية التي حددوها لجمع اللغة. أو ما تضمنته معاجمهم. كما لم يقف الأمر عند رفضهم هذه التنوعات والتأديات اللغوية الجديدة والمختلفة، وإبعادها من معاجمهم، بل بذلوا جهودا كبيرة في محاربتها، وألفت في ذلك كتب كثيرة في القديم، وإلى وقت غير بعيد، حملت تسميات مختلفة، مثل "تقويم اللسان،" وقل ولا تقل" وغير ذلك من التسميات الشائعة عندهم.

فمن بين اللغويين الأوائل الذين كان لهم الفضل الأكبر في جمع اللغة وتدوينها، واشتهر بالتشدد ورفض كل لفظ أو صيغة أو تركيب، لم يكن مطابقا تمام المطابقة لما نطق به العرب الذين يوثق بعر بيتهم، نجد أبا سعيد الأصمعي، مقارنة بأبي عبيدة أو أبي زيد الأنصاري، وقال بشأنهم عبد الحميد الشلقاني: "فالأصمعي الذي كان يتحدث في ثلث اللغة، كان أكثرهم تحصيلا، ولكنه كان لا يروي إلا أصح اللغات وإلا عن عربي خالص العروبة. وهذا تفسير لما نلاحظه من كثرة كتب أبي عبيدة وقلة كتب الأصمعي نسبيا..."[8].

ومن اللغويين المتشددين أيضا في القرن الرابع للهجرة، نجد أحمد بن فارس الذي قال "ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"[9]. ونجد في المقابل معاصره أبا عثمان ابن جني يقول في الموضوع نفسه، وكأنه يرد على الموقف السابق: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، أ لا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره[10].

ونجد من بين المعجميين المتشددين أيضا الأزهري في تهذيب اللغة، والجوهري في الصحاح، مقارنة ببعض المعجميين الذين عاشوا في وقت سابق لهما، مثل ابن دريد في الجمهرة، أو بعدهم كالفيروزابادي في القاموس المحيط، والزبيدي في تاج العروس وغيرهما. ويتضح هذا التشدد أو هذه المرونة من أقوالهم، وفي مقدمات معاجمهم، وفي نوعية المستويات اللغوية التي تضمنتها هذه المعاجم، وإذا ظهر فيها بعض المعرب أو المولد، فهو قليل في غالب الأحيان، وهو من قبيل الكلمات التي وردت في القرآن الكريم، أو التي ظهرت في عصر الاحتجاج وتداولها العرب الفصحاء.

وإذا كان اللغويون الأوائل قد وفقوا -إلى حد كبير -فيما نرى-في تحديد ملامح المستوى الفصيح وتثبيته في مجتمع غير متجانس لغويا، وخاصة في القرون الأولى،

وكذلك في وصفه وصفا علميا، فإنهم لم يولوا المولد والمعرب والدخيل والعامي عناية كبيرة، وهي العناصر اللغوية التي تسمح للغة لأن تعبر عن الحقائق الجديدة التي تظهر في بيئات وأزمنة مختلفة. ويظهر عدم تركيزهم على هذه الظواهر التي طرأت على اللغة العربية، في اضطرابهم في تحديد مفاهيمها، وعدم بيان الفروق الموجودة بينها، فهم تارة يفصلون المولد عن المعرب والدخيل، وتارة يمزجون بينها، فكل تغير في اللغة عندهم هو مولد، حسب رأي ثعلب [11]. كما يظهر هذا الاضطراب أيضا فيما جمعه شهاب الدين الخفاجي في كتابه شفاء الغليل الذي جمع فيه الألفاظ المولدة والدخيلة والمعربة[12].

إن طريقة عمل اللغوين الأوائل، مهما كانت مواقفهم، مبررة في البداية، فيما يبدو، لأنهم لم يسبقوا إلى مثل هذا العمل، أو إلى عمل شبيه به، فهم مبدعوه والمبادرون إليه، ولأن هدفهم كان واضحا، هو إعداد معيار للغة العربية، يكون قريبا من نص القرآن الكريم الذي هو الدافع الأول إلى إعداد هذا المستوى اللغوي، فكان لابد من فصل ما هو صحيح ومشترك وشائع بين العرب، عما هو مغاير أو خاص بمكان أو زمان معينين في رأيهم، وكان لهم الفضل أيضا في تحديد خصائص هذا المستوى اللغوي بمنهج وصفي استقرائي [13] لا يختلف في كثير من جوانبه عن المناهج الوصفية والتحريات الميدانية الحديثة التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، ولاسيما تلك التي وظفت في إعداد المعايير لبعض اللغات في القرن الماضي[14] .

ولا يفهم من هذا أنهم يبدوا بعض الأحكام والآراء التي حنطت اللغة العربية، بحيث أصبحت لا تصلح إلا لفهم القرآن الكريم والشعر الجاهلي، زيادة على كثير من المسائل اللغوية التي تمسكوا بها أشد التمسك، وهي مخالفة تماما، لما وصل إليه البحث اللساني الحديث [15]. ولكنهم، مع ذلك، لم ينفردوا بهذه النظرة المفضلة لمعيار

معين، أو بتعبير أدق للغة عصر معين، دون غيره من العصور، إذ سبقهم إلى ذلك اليونانيون والرومان في اقتصار معاجمهم على لغة عصور معينة، عاش فيها أدباء وكتاب، عدوهم النماذج التي يجب أن تحتذى[16].

ويبدو أن مسألة التمسك بمعيار قديم، تعاقبت عليه عدة عصور على وجوده، وما نتج عن ذلك من تغير وتجدد في العادات اللغوية، وتنوع في أغراض التبليغ، وهي مسألة يرفضها البحث اللساني الحديث، بكل تياراته، ويعود ذلك إلى اعتقاد أصحاب هذا المسلك من لغويين ونخب علمية وثقافية، أن هذه العصور القديمة تمثل النموذج الأعلى للتطور الحضاري عندهم، ولم تأت فترات تاريخية أخرى بعدها، بشيء، تنافس به هذه العصور المفضلة.

وإذا تفهمنا هذا الإحساس وهذا الاعتقاد، فيما يتصل بعلاقة اللغة بالمسائل الفكرية والحضارية العامة، لأن اللغة هي قبل كل شيء مضامين وقيم، فإن مسألة إدخال الدين أكثر تبريرا، ولاسيما إذا كانت لغة هذا الدين مستعملة لدى الفئات الاجتماعية في جميع العصور المتتالية بصورة متصلة، وهو الأمر الذي ينفي عن هذه اللغة، أو على الأقل، عن القسم المتعلق منها بالنصوص الدينية وعلومها، صفة القدم.

بقيت مواقف اللغويين العرب القدامى عامة، تجاه ما يظهر من جديد في اللغة، على هذا الوضع الذي كان في العصور الأولى لجمع اللغة وتدوينها، إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، لأن هذه العصور لم تأت بشيء جديد، لما وصل إليه العرب في القرون الأربعة أو الخمسة الأولى للهجرة. ولم تظهر مسائل سياسية واجتماعية وحضارية جديدة في العالم العربي، إلا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي الذي شهد اتصال العرب بالحضارة الغربية الحديثة، بعد

حملة نابليون على مصر، وأدى ذلك إلى مراجعة العرب لمواقفهم من كثير من القضايا، منها ما يتعلق باللغة العربية.

بدأ العرب الذين عاشوا في العصر الحديث، في التفكير في أساليب إصلاح أوضاعهم السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها إصلاح الوضع اللغوي[17] الذي كان سيئا جدا آنذاك، سواء في متن اللغة العربية أو في مكانتها، فظهرت بشأنه في البداية آراء ومبادرات متنوعة وثرية، مكن وصف بعضها بأنها تذهب إلى أقصى اليسار، على حد تعبير محمد سعيد بدوي[18] لكونها تدعو إلى تبني العامية وكتابة الأصوات العربية بالحروف اللاتينية[19] اقتداء بما قام به الغربيون في بداية النهضة الأوروبية، وهناك في المقابل من ذهب إلى أقصى اليمين، ودعا إلى تبني المستوى الفصيح أو الأفصح، وحاول أن يفرضه على العرب المحدثين، كما هو، باستخدام شتى الوسائل لبلوغ هذا الغرض، دون أن يأخذ أصحاب هذا المذهب بالاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي استعمل فيها هذا المستوى اللغوي، ورسوخ العادات اللغوية الجديدة التي ظهرت ملامحها الأولى مع بداية عهد جمع اللغة وتدوينها، فضلا عن الرهانات اللغوية الأخرى التي بدأت تفرض نفسها على العرب في العصر الحديث، وكان لابد من مواجهتها، وإيجاد حلول لها، إذا أرادوا أن تحتفظ لغتهم بمكانتها الحضارية التي عرفت بها في العالم أيام ازدهارها.

ولا نركز حديثنا هنا على المواقف التي ذهبت إلى أقصى اليمين، لعدم موضوعيتها، وبعدها عن الواقع المعيش، ولا على التي ذهبت إلى أقصى اليسار، لأنها آراء لم تجد صدى كبيرا لدى النخب العربية، كما أنها قد تصلح لإعداد معايير للغات المنطوقة التي ليس لها، مثل ما للغة العربية من إرث حضاري ضخم ومدون، بل نكتفي بالإشارة إلى عينة صغيرة من اللغويين الذين يؤمنون بالعربية

الفصيحة، أو العربية المشتركة أو المعيارية على الأقل، التي تستمد مادتها وقواعدها الأساسية من العربية الفصحى ومما دون منها في العصر الجاهلي[20] .

لا تختلف مواقف هذا التيار الأخير من المحدثين كثيرا عن غالبية مواقف اللغويين القدامى، وقد امتد ذلك إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين تقريبا، غير أن إجماعا وقع بينهم على اختيار المستوى الفصيح أداة تخاطب وتعامل وحيدة في العصر الحديث، لأسباب دينية وحضارية وسياسية، وهذا منذ القرن التاسع عشر.

ويظهر هذا التيار الذي قبل هذا المستوى اللغوي، واقتنع به، في اتجاهين كبيرين: أحدهما محافظ متشدد، ويعد امتدادا لمواقف اللغويين القدامى. وقد كان عدد هؤلاء كبيرا في البداية، ثم أخذ في التناقص، ووصفهم أسعد داغر بأنهم يركبون أحيانا متن الغلو في التلحين والتغليط، فيجاوزون حد التنبيه على الخطأ، إلى تخطئة الصحيح، وتفنيد الصواب"[21] كما أن مصادرهم، في الحكم على الصحة أو الخطأ، قديمة، والفصاحة عندهم سلفية دينية، كما وصفها محمد رشاد الحمزاوي[22].

ويعود سبب هذا التشدد في مواقف اللغويين المحدثين إلى طبيعة تكوين هذه الفئة، وهو تكوين أدبي في غالب الأحيان، أو ديني، لأن معظمهم من خريجي جامع الأزهر أو من مؤسسات دينية أخرى، وكان لهم فضل عظيم في البداية في التمسك باللغة العربية الفصيحة، إلا أن تشددهم الكبير انعكس سلبا على حركة إحياء اللغة العربية ونموها، لاستمرارهم، وإصرارهم على رفض المولد والمحدث والمعرب، بالأساليب نفسها التي اتبعها كثير من اللغويين القدامى.

وظهر تأثير هؤلاء اللغويين في معظم القرارات الأولى التي اتخذها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بشأن عدد من القضايا المطروحة للنقاش في لجانه ومؤتمراته [23] أو

فيما كانوا يقدمونه من نقد لكل لفظ أو أسلوب جديد، يأتي به العلماء والأدباء ورجال الإعلام والمترجمون وغيرهم، كأحمد الإسكندري ومصطفى صادق الرافعي، وعز الدين التنوخي وغيرهم من المحافظين المتشددين، مع علمهم بأن التوليد والتعريب والاقتراض، هي المنافذ الوحيدة التي تمكن العربية أو أي لغة أخرى في العصر الحديث، من التعبير عن الاختراعات والاكتشافات الجديدة. ومثل هذا الموقف لا يخدم اللغة العربية في العصر الحديث، على المديين المتوسط والبعيد، لأنه يحد من قدرتها على التكيف مما يتطلبه هذا العصر في جميع المجالات، ولاسيما في المجالات العلمية والتقنية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه.

ويوجد، إلى جانب هذا الاتجاه المحافظ المتشدد، اتجاه آخر، أقل تشددا ولكنه أكثر قدرة على إدراك قوانين التطور اللغوي وأسراره، ويؤمن أصحابه، مثل الاتجاه الأول ، بالعربية الفصيحة أو المشتركة على الأقل، كما يمتلك، مع هذا، نظرة موضوعية مرنة، فيما يجب أن تكون عليه اللغة العربية في العصر الحديث، وظهر هذا الاتجاه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان عدد أفراده قليلا في البداية، ثم بدأ يتزايد، بمرور الوقت، بعودة المبعوثين من الدول الغربية إلى أوطانهم، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية[24].

تنتمى النواة الأولى من هذا الاتجاه الثاني إلى رواد النهضة العربية الحديثة الذين أدركوا حقيقة الوضع اللغوي الجديد، والتحديات الكبيرة التي بدأت تواجهها اللغة العربية ، لأن المفاهيم العلمية والحضارية الجديدة الأتية من البلدان المتقدمة، بدأت تزحف على الثقافة العربية بأعداد كبيرة، ولم يكن وضع اللغة العربية آنذاك متهيئا لمواجهة مثل هذا الوضع اللغوي الجديد، وهو أيضا الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في إصلاح هذا الوضع السائد، والشروع في تنفيذه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر[25] . كما بدأ هؤلاء الرواد برصد الملامح الأولى لتطور

اللغة العربية التي بدأت تظهر فيما يكتبه الأدباء ورجال الإعلام، على وجه الخصوص، كما شرعوا في تتبع بعض الظواهر اللغوية والأساليب الجديدة التي وجدوها مخالفة لأساليب اللغة العربية وخصائصها، وكذلك نقد المعاجم العربية والدعوة إلى إصلاحها [26]. كما فصلنا الحديث فيها في المقال حول رواد النهضة.

ولقد شرع أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بدورهم في دراسة عدد كبير من المسائل اللغوية، سبق لرواد النهضة العربية أن طرحوها، واتخذ هذا المجمع بشأنها سلسلة من القرارات العلمية الأساسية، لما يتمتع به من سمعة علمية، وإجماع عربي، ولو أنه يمثل هيئة قطرية من الناحية الرسمية. ونجد من بين هذه القرارات، ما يتعلق بالمولد والمعرب والمحدث والدخيل وطرائق التوليد[27]، وما سوى ذلك من المسائل اللغوية الكثيرة، كما استطاع تحديد كل مفهوم من هذه المفاهيم، والتمييز بينها، وهي المسائل التي لم يتمكن اللغويون العرب في القرون الماضية من إيجاد حلول لها، كما أخرجوا العامي والمحرف والدارج من الألفاظ المولدة ونصحوا بعدم استعمالها وإيرادها في المعاجم العامة [28].

ومن بين أهم قرارات هذا المجمع أيضا، ذات صلة بموضوع لقائنا العلمي، اعترافه بقسم من المولد -بمعناه القديم-أو على الأقل بالقسم الذي وجدت له تخريجات مقبولة، وكذلك السماح بالسماع من المحدثين، بشروط، وقبول فكرة اللجوء إلى التعريب في توليد الكلمات الجديدة عند الضرورة، كما اتخذ عددا كبيرا من القرارات الأخرى التي من شأنها أن تجعل اللغة العربية تستجيب لمقتضيات العصر الحديث مثل، اسم الآلة والمصدر الصناعي والاشتقاق من أسماء الأعيان وغيرها من المواضيع [29] التي لا يستطيع البت فيها إلا الهيئات والمؤسسات اللغوية الكبيرة التي يعترف الجميع بمكانتها، لأنها قرارات تمس نظام اللغة وجوهرها.

وتبدو هذه القرارات، منسجمة مع الغاية من إنشاء هذا المجمع، ومعظم المجامع اللغوية العربية الأخرى، وهي المحافظة على اللغة العربية، والعمل على جعلها تواكب العصر الحديث. وينبغي أن نشير هنا إلى أن التوفيق بين هذين البعدين ليس سهل التحقيق، وقد ألمح إلى ذلك إبراهيم مدكور الذي كان أمينا عاما لهذا المجمع آنذاك، ثم رئيسا له بعد ذلك لمدة طويلة[30].

ونتيجة لما سيق، يبدو أن هذه القرارات الأساسية لم يتفق عليها أعضاء هذا المجمع بسهولة ودون جدال حاد، بل وجدت معارضة شديدة من الأعضاء المحافظين ا لذين أشرنا إلى عينة منهم، ولاسيما فيما يخص تلك القرارات التي اتخذت في السنوات الأولى من تأسيس هذا المجمع، وقد انجر عن ذلك، كون كثير من هذه القرارات مقيدا بشروط، فد يصعب تحقيقها كلها. ولكن بمرور الوقت، بدأ المجمع يراجع بعض هذه القرارات، بتأثير من أدباء وعلماء، لهم مواقف إيجابية لصالح ما يستعمله المحدثون من ألفاظ وتعابير، مثل أحمد حسن الزيات الذي أدى الدور الكبير جدا، في إقناع أعضاء المجمع بهذا التوجه الجديد في نهاية الأربعينات، في بحثه القيم الذي ألقاه في الجلسة الثالثة لمؤتمر المجمع سنة 1949 بعنوان الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه[31]. ويظهر ذلك جليا فيما ورد في مقدمة المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، "استقر رأي المجمع على أن العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها، بل لها مظان أخرى، يجب تتبعها والأخذ عنها، وفي مقدمتها كتب الأدب والعلم، ومن الخطأ أن يرفض لفظ، لا لسبب، إلا أنه لم يرد في معجم لغوي. ويرى أيضا أن اللغة كل متصل الأجزاء، يرتبط حاضره بماضيه، وهما معا، يعدان لمستقبله، وللعربية قدميها الخالد وحاضرها الحي ومستقبلها الزاهر، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة. وينبغي أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها[32].

ولم يكتف المجمع بهذه التصريحات، لإعلان موقفه الرسمي، مما ظهر أو يظهر من جديد في اللغة العربية، بل عمل على تجسيد بعض القرارات التي اتخذها في معاجمه المختلفة، وخاصة في المعجم الوسيط، مما يدل بوضوح على هذا التوجه الجديد إلى الموضوعية وإلى المرونة، بحيث نجد في هذا المعجم والمعاجم الأخرى التي أصدرها هذا المجمع، عددا كبيرا من الكلمات المولدة والمعربة والدخيلة التي لا تراعي دائما الشروط والقيود التي وضعها في جلساته الأولى.

وبهذا العمل الكبير، فتح المجمع الأبواب أمام اللغة العربية» لأن تعيش عصرها، تلك الأبواب التي أوصدها اللغويون القدامى في وجهها، أو بعبارة أخرى أمام أي تفتح للتعبير عن الحقائق الجديدة التي وجدت في الأزمنة والأمكنة التي عاشت فيها.

إن مواقف مجمع اللغة العربية مما استجد ويستجد في الاستعمال بعد عصر الاحتجاج ولاسيما ما يتعلق بجانب المفردات متزن ، في رأينا ، إلى حد كبير، إذ روعي فيه تاريخ اللغة العربية وإرثها الحضاري، وكذلك ما يتطلبه الوضع اللغوي العربي في هذا العصر، ونظرة المجمع هذه مخالفة لنظرة غالبية النخب الغربية إلى لغاتها في العصر الحديث، تلك النخب التي قررت أن تضع قطيعة مع ماضيها الحضاري واللغوي، ولذلك نجد معظم المهتمين بقضايا المعيار في هذه اللغات، لا يتحرجون كثيرا من قبول أي جديد، لاقتناعهم أن الأمر يرجع أولا وأخيرا إلى المستعملين ، لأنهم هم الذين يتفقون على المعيار، وليس لأحد أن يفرض معيارا آخر، وهذا بتأثير مما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة، وخاصة الوصفية منها [33]، إلا أن السير في مثل هذا الاتجاه في اللغة العربية، قد يؤدي إلى تطورها بصورة سريعة، يصعب التحكم فيه، وهو الموقف الذي رفضه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتبنى موقفا وسطا، يدعو إلى التمسك بالعربية الفصيحة، مع قبول ما يضعه المحدثون، وما يقترضونه من لغات أخرى بشيء من الحذر والتحرج.

ومثل هذا الموقف المتزن، نجده قريبا من موقف بعض اللغويين الغربيين الذين يشعرون أن لغاتهم مهددة في معيارها، مثل اللغة الفرنسية التي يتحرج بعض مدارسها المعجمية في المسائل المتعلقة، على وجه الخصوص، بالقضايا النحوية، وما يتصل بالدخيل [34] الذي إذا زاد عن حده أثر تأثيرا سلبيا في النظام العام لمتن اللغة التي تستقبله.

3. 2. أثر هذه المواقف في مضامين المعاجم اللغوية

إن القصد من عرض المواقف السابقة، ليس الحكم على أصحابها بالصواب أو الخطأ، فجميع تلك المواقف، في نظرنا، سواء المحافظة منها أو المتحررة، مفيدة لحياة اللغة، مهما كانت، شريطة ألا تطغى واحدة منهما على أخرى، لأنه بفضل تلك المواقف المختلفة، بل والمتناقضة أحيانا، تمتلك تلك اللغة القدرة على تحقيق التوازن بين قوتي المحافظة والتجديد35. وبذلك تتطور اللغة تطورا هادئا، مما يتيح للناطقين بها فهم ما استعمل منها، في القديم من جهة، والقدرة على التعبير عن المسائل التي تستجد في عصرهم وبيئتهم، من جهة أخرى 36. فالغرض الأساسي هو البحث عما تركته تلك المواقف المختلفة من آثار في محتوى المعجم العربي، ومدى إثرائه بما عرفه استعمال اللغة العربية في مختلف العصور التي مرت بها، والبيئات التي عاشت فيها.

تبين من القسم الأول من هذا البحث أن المواقف المحافظة، بل المتشددة، هي الحاضرة بقوة في الغالب، في معظم الفترات التاريخية التي عاشتها العربية، وأن المواقف الجديدة التي نظرت إلى ما استجد في اللغة العربية نظرة موضوعية ومتسامحة، وتجلى أثرها في مضمون المعجم العربي، لم تظهر بقوة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ولذلك، فإن من يفحص محتويات المعاجم العربية،

بغرض الكشف عما جد في العربية، منذ عصر تدوينها إلى اليوم، يجد أنها تتبع نفس مواقف اللغويين العرب القدامى، ويلاحظ أنها شبه خالية من الألفاظ المولدة والمعربة في البداية، ثم أثريت، شيئا فشيئا، بمرور الزمان، وقد بدأ هذا الإثراء منذ القديم، فيما يتصل بالفصيح، بالاستدراك على ما فات أصحاب المعاجم السابقة، مثل كتاب العين والصحاح، بحيث كان ما استدركه الصاغاني على الجوهري، مثلا أكبر حجما مما دون في الصحاح، نتيجة تشدد هذا الأخير في قبول غير الكلمات التي توفرت فيها شروط الرواية والدراية والسماع، حسب قوله في مقدمة معجمه [37] ، أو بإضافة بعض الألفاظ المولدة والمعربة، بشيء من الحذر إلى ما ذكره المعجميون السابقون، مثل الجوهري، وقد يكون السبب في ذلك كون المعجميين المتأخرين أقل تشددا من الأوائل، مثل الفيروز بادي في القاموس المحيط والزبيدي في تاج العروس، أو المعجميين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر، مثل بطرس البستاني في محيط المحيط، وسعيد الشرتوني في أقرب الموارد، وعبد الله البستاني في معجم البستان.

غير أن ما دون من المولد والمعرب في معاجم القرن التاسع عشر، أو بداية القرن العشرين، على الرغم من هذه الإضافات، قليل مقارنة بما استعمله العرب بالفعل من ألفاظ ومصطلحات وعبارات في الحواضر الكبرى، مثل دمشق وبغداد والفسطاط وسائر حواضر المغرب العربي والأندلس، للتعبير عن مختلف مظاهر الحضارة العربية في قسميها المادي والمعنوي، إذ بينت مقارنة، قام بها أنيس المقدسي، بين مدونته الني استخرج عناصرها من الشائع من الألفاظ التي استعملها الكتاب والشعراء، وتتكون من حوالي 600 كلمة، وبين عدد من المعاجم التي ألفت في القرنين التاسع عشر والعشرين، أن نصيب هذه المولدات فيها ضعيف، ما عدا المعجم الوسيط لسبب ذكرناه سابقا[38].

وقد تكون هذه النسبة الضعيفة من المولد والمعرب في المعاجم العربية هي الحافز الأساسي الذي جعل المستشرق الهولندي دوزي يسعى إلى إثبات أن اللغة العربية غنية في متنها، ومتنوعة في استعمالها في جميع البيئات التي استقرت فيها، وعبرت عن حقائق حضارية كثيرة، لذا انكب على استخراج هذا النوع من الكلمات التي لم تدونها، المعاجم اللغوية العامة، من الكتب الأخرى، وضمنها كتابه الذي استغرق في إعداده ما يقرب من ثلاثين عاما في جزأين، سماه: المستدرك على المعاجم العربية (Supplément aux dictionnaires arabes)[39]. ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الألفاظ المولدة والمعربة، عبرت عن مفاهيم حضارية هامة وأساسية، مست جميع المجالات الثقافية والعلمية والفنية في الحضارة. العربية، وهو ما جعل عددا كبيرا من لغات البلدان الإسلامية واللغات الغربية، تستعير قسما كبيرا منها، نظرا لهذه الأهمية العلمية والثقافية. ولو أدرجت هذه الكلمات في المعاجم اللغوية العامة، لتغيرت نظرة الدارسين إلى طبيعة اللغة العربية التي غالبا ما توصف بأنها لغة بدوية، انطلاقا مما ورد في معاجمها، وهذه الحقيقة يدركها كل من درس أو يدرس مضامين المعاجم القديمة. ويكفي النظر، على سبيل المثال، إلى عدد الصفحات التي خصصها ابن سيده في مخصصه لمجال الإبل والناقة، وتلك التي أفردها لمجال السفن، وكذلك خلاصة حلمي خليل في مقارنته بأنواع المفاهيم الموجودة في كل من لسان العرب وكتاب دوزي الذي سبقت الإشارة إليه[40].

وإذا كان هذا هو حال المعجم العربي في مضمونه تجاه ما استجد في استعمال اللغة العربية في العصور القديمة إلى نهاية القرن الثامن عشر، ولم يحدث فيه أي تغير ذي شأن، بسبب كون حركة التمدن التي عرفها العرب لم تدم طويلا، نتيجة الحروب والانقسامات الداخلية، والعزلة عن العالم الخارجي، فإن القرنين الماضيين شهدا نوعا من النهضة الفكرية والعلمية، لاحتكاك العرب بما وصلت إليه الحضارة

الغربية الحديثة، لكن نتائج هذا الاتصال، لم تنعكس مباشرة على مضامين المعاجم اللغوية العامة، ولم تغير النظرة إلى أسس وضعها، والهدف منها، على الرغم من استخدام العرب الكثير من مظاهر المدنية الحديثة، وتوليدهم مئات الآلاف من الألفاظ العلمية والحضارية، خلال هذه المدة الزمنية-كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ولم تظهر آثار هذه الحضارة الجديدة في المعاجم المعاصرة إلا بعد مرور ما يقرب من قرن ونصف قرن.

نعم لقد أدرج عدد كبير من الألفاظ المحدثة والمعربة في المعاجم المعاصرة، سواء كانت أحادية اللغة أو ثنائية، مثل المعجم العربي الأساسي والمنجد في اللغة العربية المعاصرة، وغيرهما. وقد بدأ هذا التوجه بعد ظهور المعجم الوسيط في الستينات من القرن الماضي، ومع ذلك، مازال نصيب هذه الكمات الجديدة التي تعبر عن الحياة المعاصرة ضعيفا، وهذا مقارنة بعدد الكلمات القديمة التي تحتويها هذه المعاجم من جهة، وبحجم ما استحدث في العربية من ألفاظ ومصطلحات وعبارات في القرنين الماضيين، لأن العصر الحديث، ظهر فيه من المولدات والكلمات الدخيلة والمعربة ما لم تشهده جميع العصور القديمة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد اعتمدنا في إطلاق هذا الحكم على أقوال اللغويين المهتمين بقضايا المعجم العربي الحديث مثل عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري ورشاد الحمزاوي وإبراهم بن مراد وحلمي خليل [41] على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك على العينات من الخطابات التي يستعملها الأدباء ورجال الإعلام بالفعل في عصرنا، وقارنا ذلك بما هو مدون في المعاجم اللغوية المعاصرة[42] .

ويمكن القول في خاتمة هذا البحث، إن المواقف المتشددة من الاستعمال المتجدد، تعد عاملا أساسيا من عوامل فقر المعجم العربي الذي ألف في القديم، وحتى في العصر الحديث، وسببا من أسباب عدم مسايرته لمقتضيات العصر

الحديث [43]، لكن يبدو أن هناك أسبابا أخرى، على المعجميين البحث عنها. فما هي هذه الأسباب؟ لأن المواقف القديمة مازالت كامنة فينا نتوارثها، دون أن نشعر بها [44] أم أن هذه المسائل متعلقة بالجانب الفني في الصناعة المعجمية، الذي لم نتحكم فيه بعد؟ وإن كان كثير منا على علم واتصال دائمين بتجارب ناجحة في لغات أمم كثيرة قريبة منا وبعيدة، أم أن الوضع اللغوي مازال مضطربا، بحيث يصعب على اللغوي جمع ما شاع من الألفاظ والمصطلحات في جميع البلدان العربية؟ وهل يعود السبب في ذلك إلى أننا مازلنا ننطلق في جمع مداخل معاجمنا مما ألف قبلنا، وأهملنا الأخذ من المدونات النصية الكبيرة أو الاستعانة بالإمكانات التي تحوي مئات الآلاف من الكلمات. والمصطلحات والعبارات، كما أن التكنولوجيات الجديدة تعد أساسية في الصناعة المعجمية المعاصرة [45].

الهوامش

* سبق أن نشر هذا المقال في مجلة المعجمية، العدد الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون، 1436 هـ/2015-1436هـ/26م. ضمن وقائع اللقاء العلمي الدولي السادس للقاموسية، الذي نظمته الجمعية العربية بتونس، بعنوان: القاموسية والمستويات اللغوية. تونس، 19-21 نوفمبر 2009.

[1]السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الجيل، بيروت، 209/1 وما بعده.

[2]المصدر نفسه، 194/1 وما بعدها،

[3]المرجع نفسه/304.

[4]الخفاجي، شهاب الدين: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح وتعليق محمد معبد المنعم الخفاجي، المطبعة المنيرية، القاهرة، 1951، السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 268/1-286.

[5]انظر الجواليقي، أبو منصور موهوب: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران 1966، الخفاجي، شهاب جلال الدين: شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح وتعليق عبد المنعم الخفاجي، الطبعة المنيرية، القاهرة 1955.

[6]السيوطي: المزهر 311/1.

[7]عبد الرحمان الحاج صالح عن الجاحظ: البيان والتبيين، ص6، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1968/ 144.

[8]في اللغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة،1974، ص:148.

[9]رواية اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1971، ***

[10]الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993، ص:67.

[11]الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 357/1.

[12]السيوطي، المزهر، 1/ 310.

[13]الخفاجي عن ثعلب، مصدر سابق.

[14]الحاج صالح عبد الرحمن: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص: 337.

[15]Le Garvin, (P.): «Le rôle des linguistes de l'école de Prague dans le développement de la norme linguistique Tchèque»، in: La norme linguistique, textes colligés et présentés par Edith Bedart, Jacques Maurais, CILF, Col Ordre des mots, Québec, 1983, p142 esq.

[16] الحمزاوي، محمد رشاد: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ط. 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص: 11–26.

[17] Rey, Norme et dictionnaire, in La norme linguistique, p 547/

[18]محمد شوقي أمين: بواكير في العصر الحديث، لإصلاح اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهر، الجزء 31، مارس 1973.

[19]محمد سعيد بدوي: مستويات اللغة العربية المعاصرة، في مصر، القاهرة، 1973 ص66.

[20] نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة الى العامية وأثرها في مصر، ط. 2، دار المعارف، القاهرة، 1980.

[21] نهاد الموسى: التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع.

[22] نقلا عن كريم الكرار: الفصاحة في العربية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ص35.

[23] الحمزاوي: محمد رشاد، مرجع سابق.

[24] Hamzaoui, (M R): L'Académie de la Langue Arabe du Caire ; histoire et œuvre, Publications de l'université de Tunis, 1975, p. 106.

[25] المرجع نفسه.

[26] اليازجي، إبراهيم: مجلة الضياء، ص ص : 446-450.

[27] الشدياق، أحمد فارس: مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299 للهجرة، ص:82.

[28] الأفغاني، سعيد: من حاضر اللغة العربية، ط. 2، دار الفكر، ص: 101.

[29] حلمي خليل: المولد في اللغة العربية: دراسة في نمو اللغة وتطورها بعد الإسلام، ط. 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص:6.

[30] حلمي خليل: المرجع نفسه، ص: 189.

[31] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة، مراجعة وتقديم خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، بالقاهرة، 1969، كذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ثلاثين عاما.

[32] الصدر نفسه، المقدمة ص أ.

[33] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: بحوث ومحاضرات، ص :110. مجلة اللغة العربية بالقاهرة. 8، 1955، ص: 110.

[34] مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970، المقدمة ص ر.

[35] Le Bidois, R.: Purisme et Laxisme, le Français dans le monde. Mars, 1966, n 39, p. 41.

[36] Rey, (A) : Norme et Dictionnaire, in La Norme Linguistique, textes colligés et présentés par Edith Bedard, Jacques, CILF, Col Ordre des mots, Québec, 1983, Maurais, p.547/,

[37] السيوطي: المرجع السابق، ص:99.

[38] المقدسي، أنيس: الكلام المولد في معاجمنا الحديثة، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 40، الجزء الأول، 1965، ص: 180.

[39] Dozy,R.: Supplément aux dictionnaires arabes:

[40] حلمي خليل: مرجع سابق، ص ص: 641و264.

[41] الحاج، عبد الرحمن صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، 2007، ص 163،

[42] الفاسي الفهري، عبد القادر : المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، 1990.

[43] محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

[44] إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي،1987، ص:8.

[45] طاهر ميلة: المعجم العربي ومدى مسايرته للمفاهيم الحضارية الحديثة، أعمال الموسم الثقافي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2000، ص: 19وما بعدها.

قائمة المصادروالمراجع

أ) -المراجع العربية

1- إن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952-1956.

2- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993.

3- ابن مراد، ابراهيم: دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

4- الأفغاني، سعيد: من حاضر اللغة العربية، ط. 22، دار الفكر، بيروت، 1971.

5- بدوي، محمد سعيد: مستويات العربية المعاصرة في مصر، ط. 2، القاهرة» 1973.

6- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط. 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1968.

7- الجواليقي، أبو منصور موهوب: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، 1966.

8- الحاج صالح، عبد الرحمن: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الثاني، موفم للنشر، الجزائر؛ 2007.

9- الحمزاوي، محمد رشاد: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ط. 2، دار الغرب الإسلامي. بيروت» 1986.

ب: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، 1986.

10- الخفاجي: شهاب الدين: شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، المطبعة المنيرية، القاهرة، 1951.

11- خليل، خليل: المولد في: لعربية: دراسة في نمو اللغة وتطورها بعد الإسلام، ط. 2 دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

12- الزبير، سعدي: مناهج التحري اللغوي عند قدماء النحاة واللغويين العرب، مجلة اللسانيات، مج. 1، ج. 1، ص ص: 39-47. الجزائر.

13- السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الجيل، بيروت 1989.

14- الشدياق، أحمد فارس: الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299.

15- الشلقاني، عبد الحميد: رواية اللغة، دار المعارف» القاهرة» 1994.

16- العيد؛ محمد: في اللغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة. 1974

17- الفاسي الفهري، عبد القادر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990.

18- الكواز، عبد كريم: الفصاحة في العربية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2006

19- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الكبير، مطبعة دار الكتاب، القاهرة» 1970.

20- منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

- مجموعة البحوث والحاضرات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.1969.

- كتاب في أصول اللغة، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة 1969.

- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، مجموعة القرارات العلمية، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، ط. 2، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1971.

21- محمد شوقي أمين: بواكير الإصلاح اللغوي في العصر الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 31، مارس 1973.

22- المقدسي، أنيس، الكلام المولد في معاجمنا الحديثة، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 40 الجزء الأول، 1965.

23- الموسى، نهاد: التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع.

24- ميلة، طاهر ميلة: "المعجم العربي ومدى مسايرته لمقتضيات الحضارة الحديثة، أعمال الموسم الثقافي، المجلس الأعلى للغة العربية»، الجزائر. 2000.

25- نفوسة، زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ط. 2، دار المعارف، القاهرة، 1980.

26- اليازجي، إبراهيم: لغة الجرائد المنشور في جريدة الضياء في الجزأين التاسع والعاشر من يناير لسنة 1899 وفي الجزء الثاني من شهر أبريل سنة 1900.

ب) - المراجع الفرنسية

1- Dozy, R. : Supplément aux Dictionnaires Arabes, Leiden, 1881.

2- Hamzaoui, M. R. : L'Académie de la Langue Arabe du Caire, histoire et oeuvre, Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1975.

3- Le Bidois, R. : "Purisme et Laxisme"، in: le Français dans le Monde, n 39, Mars, 1966.

4- Le Garvin, P. : "Le rôle des linguistes de l'école de Prague dans la linguistique, textes corrigés et présentés par Edith Bedard et Jacques Maurais, CILF, Col Ordre des mots, Québec, 1983.

5- Rey, A. : Norme et Dictionnaire, in La Norme linguistique, textes colligés et présentés par Edith Bedard, Jacques Maurais, CILF, Col Ordre des mots, Québec, 1983.

الفصل الخامس

بعض قضايا المصطلح والمعجم

1. التنوع المصطلحي في اللغة العربية حديثا: عوامله و آثاره*

تأثرت حركة إصلاح اللغة العربية في العصر الحديث، بالتصور الفكري السائد منذ القدم، لما يجب أن تكون عليه هذه اللغة، من حيث الدقة والوضوح والانسجام، مع قواعد اللغة الفصحى وأساليب تعبيرها. ولقد سعى اللغويون والمؤسسات المشرفة على هذا العمل الإصلاحي، إلى تجسيد ذلك. وهو تصور لم يختلف كثيرا عن الأعمال التي تمت في اللغات الحضارية الأخرى، وعززت بعض جوانب هذا التصور، بعد قرن ونيف من العمل الإصلاحي المتواصل، بمبادئ النظرية العامة لعلم المصطلح التي تأثر بها العمل المصطلحي في معظم لغات العالم.

وقد حددت غايتان لإصلاح اللغة العربية، أو تهيئتها، هما المحافظة على سلامة اللغة العربية، علمية كانت أو عامة، وجعلها مواكبة لمقتضيات العصر الحديث، بغية ربط حاضرها بماضيها المزدهر، وإن كان من الصعب التوفيق بين هاتين الغايتين فيما يبدو، أما الأهداف الأساسية فهي إيجاد مقابلات عربية مناسبة للمفاهيم العلمية والتقنية الجديدة، والسعي إلى توحيدها، ولم تتغير هذه النظرة إلى اللغة عامة، وإلى اللغة العلمية على وجه الخصوص، سواء عند العرب أو عند غيرهم، إلا بعد الستينيات من القرن الماضي، عندما ظهر تيار لساني جديد، بدأ بنشر نتائج التحريات الميدانية للممارسات اللغوية العامة التي أجريت في الولايات المتحدة في البداية[1] وفي غيرها من البلدان بعد ذلك، كما أجريت دراسات أخرى مماثلة لهذا الاتجاه اللساني الاجتماعي، ابتداء من الثمانينيات على المصطلحات العلمية والخطابات التي ترد فيها، في فرنسا [2] وفي غيرها من البلدان.

توصل اللسانيون والعاملون في حقل المصطلحات، بعد ذلك إلى أن هذا التنوع المصطلحي حقيقة ماثلة للعيان في الخطابات العامة والعلمية والمهنية، لذلك ينبغي

إمعان النظر فيه والسعي إلى فهمه، بعد دراسته دراسة لسانية اجتماعية، بغرض التحكم فيه، بدل محاربته أو التقليل من شأنه، كما قال فرانسوا قودان. François (Gaudin)[3]. لم تؤثر هذه المقاربة الجديدة في العمل المصطلحي العربي، وقد يعود السبب في ذلك إلى حداثة نشأة هذا الاتجاه، أو إلى عدم الاقتناع به، لأنه تيار مناقض لهدف التوحيد الذي هو من الأهداف الأساسية المنشودة، في نظر البعض، بدليل استمرار نفس الخطاب الموجود في أواسط القرن العشرين وإلى يومنا هذا[4]، وكذلك ندرة الدراسات التي خصصت له، بهذا التوجه الجديد، ماعدا بعض المقالات والبحوث التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، حسب قراءاتنا، مثل الدراسة التي أعدت في إحدى الجامعات الكندية[5].

يدخل العرض الذي نقدمه في هذا الإطار العام للتنوع المصطلحي في اللغة العربية، ونحاول أن نصفه وصفا عاما موجزا، وكيف تمت معالجته، ونختمه بالإشارة إلى أهم العوامل التي أدت إلى ظهوره وإلى بعض آثاره السلبية على التعليم والتواصل العلمي العربي، ونقتصر في كل ذلك على التنوع المصطلحي الترادفي[6] ونهمل الأنواع الأخرى التي ذكرها بعض الباحثين[7]، لأن دراستها تحتاج إلى خطابات علمية، تستخرج من الاستعمال الحي، تلك الخطابات التي تبين المقامات والسياقات التي ترد فيها، وتظهر مدى تواترها وشيوعها، وهو الأمر الذي لم يتيسر لنا.

لمحة تاريخية موجزة عن التهيئة المصطلحية في اللغة العربية

يعود الاهتمام بتهيئة اللغة العربية لمواجهة مقتضيات العصر الحديث إلى بدايات القرن التاسع عشر، أي بعد حملة نابليون على مصر[8]، وانصب هذا الاهتمام في المرحلة الأولى على توليد لألفاظ العامة والمصطلحات العلمية، للتعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الجديدة التي بدأت تدخل العالم العربي بألفاظها الأجنبية في

البداية بأعداد كبيرة، وهو ما جعل إبراهيم اليازجي يدعو إلى وضع خطة لمواجهة هذا الوضع اللغوي الجديد قائلا "فإذا لم نبادر إلى سن طريق يمكن بها وضع ألفاظ لهذه المستحدثات، أو سبك ألفاظها في قالب عربي لا تشوه به هيئة اللغة، لم نلبث أن نرى الأقلام قد تقيدت عن الكتابة في هذه الأمور وأصبح أكثر اللغة أعجميا[9] . وتوجد إلى جانب هذه الألفاظ الناتجة عن الحضارة الغربية ألفاظا أخرى تركية وفارسية، كانت متداولة في مصر والشام والعراق وفي بلدان المغرب العربي، منذ سيطرة الحكم العثماني على هذه البلدان.

1-عمل الأدباء واللغويون والمترجمون والإعلاميون على إيجاد مقابلات عربية لها ونشرها، كما عمل هؤلاء الرواد على نقد المعاجم القديمة التي لم تعد تفي بحاجات العصر، وتأليف أخرى جديدة، فضلا عن البحث عن الأساليب التي استعملها العرب القدامى في التوليد للاستعانة بها، كما أسسوا لجنة لغوية، تشرف على هذه العملية، أطلقوا عليها اسم " مجمع البكري"، نسبة إلى مؤسسها، وأسس رافع رفاعة الطهطاوي مدرسة للترجمة، سميت ب "مدرسة الألسن"[10].

2-استمر هذا العمل الإصلاحي وتكثف وتنوع، خلال القرن العشرين، بحيث شمل جميع الجوانب التي هي في حاجة إلى إصلاح، وخاصة في التوليد وتأليف المعاجم العامة والمتخصصة، أحادية اللغة والثنائية ومتعددة اللغات. ومثل هذه الموضوعات تحتاج إلى بحث دائم، لارتباطها بتطور العلوم والتقنيات وكذلك تطور المجتمع. كما أنشئت لجان مصطلحات ومؤسسات لغوية كثيرة منها: مجامع لغوية ومعاهد متخصصة وهيئات مهنية وعلمية، ساهمت بدورها في العمل المصطلحي المرتبط باختصاصاتها، مثل اتحاد الأطباء العرب والبريد والسكك الحديدية وغيرها من الهيئات والاتحادات. بعض هذه المؤسسات قطرية والأخرى عربية مشتركة، كاتحاد المجامع اللغوية العربية ومكتب تنسيق التعريب[11].

3-بذلت جهود كبيرة أخرى للنهوض باللغة العربية لتستجيب لمقتضيات العصر الحديث، ولاسيما في ضبط المنهجيات الضرورية للتوليد، القصد منها دقة الألفاظ والمصطلحات ووضوحها ومناسبتها لمعيار اللغة العربية الفصحى، دون إهمال العادات اللغوية للمستعملين، واستعين في ذلك بالتوصيات التي تقدمها المنظمة الدولية للمقاييس(ISO) في هذا الموضوع. كما رخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال بعض الصيغ والأساليب الجديدة التي فرضها العصر الحديث، شريطة ألا تتعارض مع قواعد اللغة العربية [12] مثل أسماء الآلة وصيغة المصدر الصناعي والترخيص بالاشتقاق من أسماء الأعيان.

4- ارتبط وصف الظاهرة وتحليلها بالتنوع المصطلحي والمفرداتي في اللغة العربية، ببدايات التوليد في القرن التاسع عشر، أي مع بادية النهضة العربية الحديثة[13]، ومعظم ما ولد آنذاك كان في مصر والشام، وكان يشمل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن الآن. ويعود كثير مما يستعمل اليوم من الألفاظ والمصطلحات الموحد توحيدا جزئيا في اللغة العربية المكتوبة، على الأقل، إلى الفترة الزمنية نفسها.

لقد بدأ هذا التنوع بدخول كلمات أجنبية الاستعمال العام والمتخصص بأعداد كبيرة، للتعبير عما اقتضاه العصر الحديث آنذاك، فضلا عن الكلمات التركية والفارسية التي كانت تستعمل من قبل في هذه البلاد، وهو الأمر الذي جعل اللغويين والأدباء والمترجمين، مثل رفاعة الطهطاوي وأحمد فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي وغيرهم يشتكون من هذا الوضع اللغوي، ولذلك شرع هؤلاء في اقتراح بدائل عربية، مثل المستشفى بدل مارستان، ومعمل أو مصنع بدل فبريقا أو كازخانة وصيدلية وصيدلي بدل دوائية ودوائي. وتوجد في الوقت نفسه كلمات دخيلة، كانت تستعمل كما هي ومازالت إلى يومنا هذا في المعاملات اليومية، مثل بوسطة ودكتور وغيرهما، واقترحت لها فيما بعد مقابلات عربية، تستعمل في اللغة المكتوبة على وجه

الخصوص. كما توجد كلمات دخيلة بقيت بدون مقابل عربي لها إلى اليوم، مثل كرنفال وبارون وغيرهما... وهكذا بدأت ظاهرة التنوع المصطلحي في اللغة العربية ملازمة لحركة التوليد التي استمرت طيلة القرن العشرين وإلى يومنا هذا، وسبب هذه الملازمة يعود إلى كون كل مفهوم جديد يظهر بلفظه الأجنبي يدخل الاستعمال العام مباشرة بهذه الصفة وينغرس فيه، وهو حال ألفاظ الحضارة الحديثة، وبعد مدة غالبا ما تكون طويلة نسبيا، تبدأ المقترحات العربية البديلة لها، وهي نفسها متباينة في صيغها وطرائق تركيبها. ومثل هذا الوضع هو الذي جعل هذه المقترحات البديلة غير مستساغة من قبل المستعملين، ولاسيما في مستوى المنطوق، وإذا استعملت في لغة التحرير، فتكون متنوعة بتنوع البدائل العربية الأخرى التي يوردها المؤلفون والمترجمون[14]. أما مصطلحات العلوم، فلا تدخل الاستعمال بلفظها الأجنبي في كثير من الأحيان، لأنها موجهة إلى الخاصة من الناس، وتستعمل في لغة التحرير، وعلى الرغم من ذلك يبقى التنوع ظاهرة عامة فيها، ويعود السبب هنا إلى تعدد البدائل التي يقترحها الواضعون والمترجمون، وهم في ذلك شيع ومذاهب، ومعظم بدائلهم هذه تدخل الاستعمال، لكن بنفس هذه الصفة أيضا، أي التنوع، لأن هؤلاء المؤلفين والمترجمين متباينون بتباين معارفهم العلمية ومكتسباتهم اللغوية، سواء في العربية أو في اللغات الأجنبية، وكذلك اختلاف اتجاهاتهم الفكرية واللغات التي ينقلون منها.

4-ومما زاد هذه الظاهرة حدة وتعقيدا، بمرور الزمن، الأعداد الضخمة من المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية الجديدة التي تظهر في كل وقت، ويجب ترجمتها، وهي بأعداد كبيرة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية، وكذلك مشاركة معظم البلدان العربية في حركة الترجمة والتوليد التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات في كل بلد، مثل المجامع اللغوية، والمراكز والمعاهد، وكذا لجان الترجمة والتعريب التي غالبا ما تعمل بدون تنسيق فيما بينها وبين مثيلاتها في البلدان الأخرى[15]، ولاسيما في

النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد استقلال الدول العربية عن مستعمريها. ونتجت عن كل ذلك، زيادة في وجهات النظر المختلفة في طرائق التوليد، على الرغم من المنهجيات التي وضعت للحد من هذا الاختلاف، ووجود مؤسسات تعمل على توحيد المصطلحات، مثل اتحاد المجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب الذين سبقت الإشارة إليهما. ولإيضاح هذا الاختلاف في أساليب التوليد وما انجر عنه من تنوع مصطلحي، يكفي أن نقارن بين ترجمتين أو عدة ترجمات لكتاب واحد أو مقالة ما، تدرس موضوعا واحدا ومحددا، أو بين معجمين أو عدد من المعاجم المتخصصة في مجال معرفي معين، لندرك حجم هذا الظاهرة وانتشارها، وأحسن مثال على ذلك الترجمات المختلفة لكتاب " فردناند دوسوسير" وكذلك هو حال كثير من المعاجم اللسانية الأخرى، فما هو مختلف فيما بينها أكثر مما هو متفق عليه، زيادة على اللفظ الأجنبي، إذا دخل الاستعمال، وهو كثير وخاصة في التخصصات التقنية، لأن اللغة العربية مرنة وغنية بإمكاناتها التعبيرية. فكل واضع من الواضعين ينهل منها ما يشاء، ويفتخر بما وضعه، دون الالتفات إلى ما اقترحه غيره.

فالمشكلة إذن ليست في اللغة العربية في حد ذاتها، كما يقال أحيانا، بل هي في كيفية استغلال هذه الإمكانات في مختلف المجالات العلمية والتقنية التي ترجمت والتي لم تترجم، وما أكثرها، أي أن هذا الإفراط في تنويع البدائل لكل مفهوم، تقابله ظاهرة أخرى هي التفريط في إيجاد مقابلات عربية لعدد كبير جدا من العلوم والحرف والتقنيات ولاسيما التقنيات الرائدة [16] كما سماها الاخضر غزال رحمه الله.

يتصف عدد كبير من المصطلحات العلمية التي ولدت حديثا بصفات أخرى لفظية ودلالية غير منسجمة مع ما يجب أن يتصف به المصطلح العلمي، ويمكن إدراك ذلك من خلال البنية الكبرى للمعاجم المتخصصة والمداخل الأساسية والفرعية التي تكونها، ولاسيما إذا نظرنا إلى ذلك من منظور النظرية العامة لعلم

المصطلح، أو إلى ما اقترحته وتقترحه المنظمة الدولية للمقاييس. ويأتي الغموض واللبس الناتجان عن الاشتراك اللفظي في صدارة هذه المشكلات الدلالية. أما إذا نظرنا إلى كيفية ورود هذا التنوع في الاستعمال، فيمكن القول إنه غالبا ما يوصف بالاضطراب، بل بالفوضى أحيانا، لأننا قد نجد هذه المترادفات جميعها في بلد واحد أحيانا، مثلما حدث في الجزائر في السبعينيات والثمانينيات، عندما استعانت وزارة التربية الوطنية بأساتذة من البلدان العربية الأخرى لتعريب العلوم وما انجر عنها من أخطاء كبيرة[17]. وقد نجدها مجتمعة في مؤلف واحد، ولاسيما في بحوث طلبة الدراسات العليا.

5-ليس من السهل الجزم علميا بوجود خصوصية لغوية بكل بلد في مجال المصطلحات العلمية، لعدم وجود دراسات، انطلقت من الاستعمال الفعلي للنصوص العلمية، وفق ما تقتضيه البحوث الميدانية، مثلما هو حاصل في دراسة خصوصيات اللغة الفرنسية المستعملة في كثير من البلدان الإفريقية وكندا وبلجيكا[18]. غير أن ما تورده الكتب والمقالات من الأمثلة القليلة لهذا الموضوع تؤكد وجود هذه الخصوصية، ولاسيما في مصر وسوريا والعراق وبلدان المغرب العربي، على سبيل المثال لا الحصر[19]. ومعظم الأمثلة التي يأتي بها هؤلاء الدارسون يمكن تصنيفها ضمن المصطلحات الإدارية أو الألفاظ الحضارية بمفهومها العام، تلك المصطلحات التي تنشرها كل دولة على حدة وتثبتها بالتالي في الاستعمال، بواسطة وسائل إعلامها وغيرها من قنوات الاتصال الجماهيري، ولذلك يصعب استبدالها بغيرها، بل تجد أحيانا معارضة علنية لأي تغيير[20]. أما المصطلحات العلمية الأخرى، مثل الرياضيات والفيزياء وخاصة علمي الحيوان والنبات اللذين يكثر فيهما الاختلاف، فالمؤسسة التعليمية هي التي تجعل من بعض هذه التنوعات خصوصيات مصطلحية في كل بلد.

6-وبخصوص كيفية دراسة ظاهرة التنوع المصطلحي، فقد تمت معاينة التنوع المصطلحي والشعور بالحاجة إلى معالجته في العشرينيات من القرن الماضي، إثر انفصال العراق وسوريا عن الدولة العثمانية، وقررت هاتان الدولتان جعل العربية لغة رسمية في التعليم والإدارة، بدلا من اللغة التركية. ولتنفيذ هذا القرار استعانت العراق بأساتذة من مصر وسوريا لتدريس العلوم، وهنا ظهرت الاختلافات بين هؤلاء الأساتذة في المصطلحات التي يستعملونها. – كما حدث في الجزائر في السبعينيات، مثلما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ومن هنا أدرك القائمون على تدريس العلوم، أن تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، يعيق التعاون العلمي بين الدول العربية. وأول من دعا إلى التغلب على هذه المشكلة، أو بالأحرى إلى حلها، في الثلاثينيات من القرن الماضي، المستشرق الإيطالي نلينو، بصفته، عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة[21] ،لكنه لم يشرع في العمل على تجسيد هذه الدعوة إلى التوحيد، إلا في المؤتمر الذي نظمته جامعة الدول العربية سنة 1956، وأسس على إثره اتحاد المجامع اللغوية العربية، للقيام بمهمة توحيد ما تقترحه مجامع اللغة العربية القطرية، لأن مسألة التنوع المصطلحي أصبحت مشكلة، لا تقتصر على الاضطراب والفوضى في استعمال المصطلحات، وعلى الحد من التعاون العلمي بين البلدان العربية فحسب، بل أصبحت مشكلة من بين المشكلات التي تعيق الوحدة بين هذه البلدان، تلك الوحدة التي تحققت بين مصر وسوريا ستة 1958، وأطلق عليها اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، إلا أنها لم تدم مدة طويلة لأسباب كثيرة منها المشكلة المصطلحية.

إن هذا الطموح إلى الوحدة بين الدول العربية والعمل على تحقيقه في هذه الفترة هو من بين العوامل الأساسية التي عجلت بدراسة هذه الظاهرة في تصورنا، وإيجاد حلول لها، بدليل بداية اهتمام هذه الدول بذلك، بإشراف جامعتها، وشروع مجمع اللغة العربية بالقاهرة بدراستها من جوانب مختلفة، حسب المعطيات العلمية

الموجودة آنذاك، ولو لم يتم ذلك باسم التنوع أو أحد مرادفاته، لأنه مرفوض، ولكنه يشار إليه عند دراسة توحيد المصطلحات، وهو الغاية.

7- قام مجمع اللغة العربية بالقاهرة بدعوة عدد من أعضائه لإعداد بحوث حول توحيد المصطلحات العلمية، قصد الوقوف على حجم هذا الاختلاف وأسبابه وكيفية إيجاد الحلول المناسبة له. ومن بين أهم البحوث التي ألقيت في هذا الموضوع، على سبيل المثال: محاضرة الشيخ محمد رضا الشبيبي (1889-1965) رئيس المجمع العلمي العراقي، بعنوان "توحيد المصطلحات"، أورد فيها عددا من المعلومات والأفكار المتعلقة بهذه المسألة، مثل المجالات التي كثر فيها تعدد المصطلحات مثل: الدفاع والإدارة والفنون والأشغال وغيرها من المجالات، وعزا هذه الاختلافات إلى المنافسة بين اللغات التركية والفارسية والعربية، كما أتى بأمثلة مختلفة عن المصطلحات العسكرية التي اختلفت فيها مصر عن العراق[22]. ومن بين الذين ألقوا محاضرات أيضا في هذا المجمع الأمير مصطفى الشهابي الذي اختار لمحاضرته عنوان: "توحيد المصطلحات في البلاد العربة" قال فيها: "إن الشعور بتوحيد عام في البلاد العربية ضرورة، غير أن آراءهم في كيفية تحقيقه متضاربة"[23]. كما ذكر الأسباب التي أدت إلى عدم التوحيد قائلا: "لقد كثر المتصيدون لوضع المصطلحات العلمية بلساننا، فهذا يعمل على تلبية الهوى في نفسه، وتعشقا لهذه اللغة، وثان يعمل مدفوعا بالغرور وحب الظهور، وثالث يعمل للتجارة وما فيها من كسب وربح المال، ورابع يعمل تلبية لرغبات دول أجنبية..."[24]

8- استمر العمل المصطلحي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وفي غيره من المجامع، مثل المجمع السوري والعراقي والأردني، لتوليد مصطلحات جديدة والتنسيق مع مكتب تنسيق التعريب لتوحيدها، وكذلك تأليف معاجم عامة ومتخصصة. أما مهمة النظر في قضايا اللغة التي تحتاج إلى اجتهاد علمي، فقد أسندت إلى مجمع

اللغة العربية بالقاهرة، لما له ولأعضائه من مكانة علمية لدى النخبة العربية عامة والمؤسسات اللغوية الأخرى المماثلة. ومن أهم الأعمال التي قام بها هذا المجمع، ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنوع المصطلحي: إصدار قرار يسمح بالسماع من المحدثين، بعد نقاش طويل حول هذا الموضوع الهام، وإعداد المبادئ الأساسية التي يجب أن تتبع في وضع الألفاظ العامة والمصطلحات العلمية للتعبير عن المفاهيم الجديدة، لتنميط بعض الوحدات الصرفية لتكون لها نفس الدلالة، مهما كان التركيب المصطلحي الذي تدخل فيه، واقتراح مقابلات لعدد من الحروف اللاتينية التي يفتقر إليها نظام الكتابة العربية وغيرها من الأعمال الكثيرة[25].

ولعل أهم هيئة عربية مشتركة أنشئت للتكفل بتوحيد المصطلحات وتنسيق التعريب بين البلدان العربية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، هو مكتب تنسيق التعريب (الذي مقره في الرباط)، الذي أصدر عددا كبيرا من المعاجم الموحدة والموجهة إلى تعريب التعليم العام، ومجلة اللسان العربي، ونظم عددا كبيرا أيضا من اللقاءات والجلسات العلمية لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات وغيرها من الموضوعات التي تخدم تنمية اللغة العربية عامة وتوحد استمال المصطلحات العلمية على وجه الخصوص.

وإذا نظرنا في نتائج هذه الجهود الكبيرة التي بذلت في توليد المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وتوحيدها، يمكن القول إنها دون المبتغى في الممارسة الفعلية للعربية العلمية، لكون هذه الجهود شرعت في علاج مشكلة التوحيد قبل تشخيصها تشخيصا دقيقا، والاقتصار على التوليد وإهمال كيفية نشر ما يولد. فهذه النتائج إذن ضعيفة في لغة العلوم وشبه منعدمة في لغة التقنيات والمهن، لارتباطها بالاستعمال العام أو بالحرف الجديدة التي غالبا ما تدرس بالعامية أو باللغات الأجنبية، وإذا وجدت فيها مقابلات عربية فهي قليلة، ولم تدخل الاستعمال. فمشكلة

محاربة التنوع المصطلحي لم تحل، بدليل بقائها، بل، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ازدادت حدة بمرور الزمن الذي قيل عنه إنه كفيل بحله.

فالاتكال على التنميط، وإن كان العمل فيه محدودا جدا، وتوحيد منهجيات وضع المصطلحات، قد يقلل من الاختلافات في التوليد ويفيد المصطلح العربي في بنيته ودلالته وارتباطه بالتراث اللغوي القديم ومراعاة عادات المستعملين، لكنه لا ينهي مشكلة التنوع، لكون هذه القواعد قد تستبعد، على سبيل المثال: العقل الإلكتروني والحاسب الآلي والكمبيوتر، لكون بعضها مركبا والآخر دخيلا، لكنها لا ترفض التنوعات الأخرى مثل الرتابة والحاسب والحاسوب، كما يمكنها أن ترفض المبايل والبرتابل الشائعتين في الاستعمال العام، لكنها لا ترفض المحمول والخلوي، وقد يفضل أحدهما عن الآخر، لسبب ذاتي. فالمشكلة الأساسية ليست في اللغة العربية، بل هي في حسن توظيف إمكاناتها وتقريبها من المستعملين، ونشرها بأساليب قريبة من الانتشار الطبيعي للغات.

كما أن الاعتماد على المعاجم في التوحيد قد يكون له دور، لكنه محدود جدا بالنسبة إلى عامة المستعملين، لأسباب كثيرة، منها أن وظيفة المعجم ليست نشر المصطلحات وتوحيدها في الدرجة الأولى، بل هي فهم معنى مصطلح أو كلمة أو التأكد من صحتهما بنويا ودلاليا. فالمعجم غير معد للقراءة المنتظمة كما قال بيير أوجي [26] (Pierre, Auger)، والسبب الثاني هو أن هذه المعاجم تورد في كثير من الأحيان بعض هذه المتنوعات وتهمل الأخرى بدون الإشارة إلى مقاييس الاختيار، فهذا المعجم يورد مصطلحا أو مصطلحين مترادفين، والمعجم الآخر يورد مترادفين آخرين أو أكثر، وقد يشترك المعجمان في مصطلح وقد يختلفان كل الاختلاف، وهذا يعني أن كثيرا من المعاجم عكست التنوع المستعمل وأعطت لها شرعية الاستعمال، ولو أن بعض المترادفات مجرد مقترحات. ثم إن هذه المعاجم لا تصل دائما إلى جميع المستعملين في

جميع البلدان العربية، ومثل هذه الملاحظات تنطبق أحيانا على المعاجم التي يقال عنها إنها موحدة.

فمن الضروري إذن البحث، زيادة على ما سبق من العمل، عن أساليب أخرى للتحكم في التنوع المصطلحي. وذلك هو الذي لجأت إليه في العقود الأخيرة بعض اللغات ذات الانتشار الواسع، مثل الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، تلك اللغات التي تشترك مع اللغة العربية في المساحة الجغرافية الواسعة والكثافة السكانية الكبيرة وتعدد الدول التي تستعمل هذه اللغات بصفتها لغة رسمية.

9-أما فيما يتعلق بالعوامل والآثار على التعليم والتواصل العلمي فذكر بعض الدارسين عددا من العوامل التي أدت إلى عدم توحيد المصطلحات العلمية منها: تعصب الأفراد والأقطار للمصطلحات التي يضعونها، وقلة التنسيق بين الواضعين والجهات المشرفة على العمل المصطلحي، واختلاف اللغات التي يترجم منها[27]. فمثل هذه العوامل هي التي تكثر الإشارة إليها، وهي عوامل حقيقية ومطردة. وتوجد عوامل أخرى أقل تداولا بين الباحثين، ولكنها لا تقل أهمية عن العوامل السابقة، من أهمها بطء حركة التوليد عامة، مقارنة بتواريخ ظهور المفاهيم العلمية، وبطء المؤسسات المكلفة بالتهيئة المصطلحية، والمفردات، في اقتراح بدائل مصطلحية لها، تراها أدق أو أفصح مما كان متداولا في المنشورات العلمية، مترجمة كانت أو مؤلفة منذ عدة سنوات، فتزيد هذه المؤسسات بذلك مرادفات أخرى لما هو موجود، وغالبا ما ترفض، لأنها لم تأت في الوقت المناسب وفي السياقات الطبيعية التي تستعمل فيها ألفاظ اللغة عامة، كما أشرنا إلى ذلك.[28] وبكلمة مختصرة فإن هذه التهيئة اللغوية ركزت على الغايات والأهداف وقصرت في سبل بلوغهما؛ لأنه لمن السهل أن نجد مقابلا لأي مفهوم علمي أو عام، لكنه من الصعب تقريبه من المستعملين وضمان انتشاره في نطاق واسع. أما آثار هذا التنوع فيمكن ردها إلى ثلاثة أصناف هي:

أ- صعوبات اكتساب المعرفة العلمية: إذا تعددت المقابلات الدالة على مفهوم واحد، أدى ذلك إلى ارتباك في الفهم ينعكس سلبا على استيعاب المعرفة العلمية وحسن تمثلها"[29]. لأن دور السياق ومقام الحال اللذين يساعدان على الفهم، ضعيف جدا في النصوص العلمية، كما يمكن أن ينتج عن ذلك غموض والتباس، وانعكاسات سلبية خطيرة، عندما يتعلق الأمر بميادين علمية وتقنية، تعد الدقة فيها والوضوح مسألتان جوهريتان في مثل العلوم الطبية والقانونية والطيران ومثيلاتها، وهو وضع المصطلحات العلمية في اللغة العربية [30]

ب- كما أن الاستفادة منها محدودة، إن لم نقل منعدمة في كثير من الأوقات، مثل خدمات الهيئات الدولية والإقليمية والشركات الصناعية العالمية التي تعمل في مجالات حيوية عدة، بعضها له صلة بجميع فئات المجتمع، وتقدم لها إرشادات ونصائح في كيفية استخدام منتجاتها التقنية ذات الانتشار الواسع، وطرائق صيانتها مثل الأجهزة الكهرومنزلية والمنتجات الصناعية الأخرى. وغالبا ما تقدم هذه التوجيهات والإرشادات بلغات أجنبية، لعدم وجود مصطلحات عربية منمطة[31] واضحة لدى جميع المستعملين، على الرغم من مطالبة هذه المؤسسات بالاتفاق على مصطلحات موحدة تفهم بسهولة من قبل جميع الناطقين باللغة العربية، لأنهم يمثلون سوقا من أكبر الأسواق العالمية.

ج- وكذلك انعكاسات سلبية على التبادل العلمي والتقني بين البلدان العربية لصعوبة الاستفادة مما يؤلف وينشر في كل بلد، سواء بالنسبة إلى الطلبة الجامعيين أو حتى الأساتذة. فكيف يمكن أن يستفيد هؤلاء الطلبة مما ينشر هنا وهناك، إذا كان مؤلفو هذه الكتب والمعاجم غير متفقين على الكلمات المفاتيح، ناهيك عن الكلمات الفرعية؟ ومثل هذا الحكم ينطبق على المؤلفات التقنية والعلمية على وجه الخصوص. أما العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي أحسن حالا من الأولى. وأختم هذا

العرض بالتذكير بأن اللغة تعكس وضع المجتمع، مهما كانت هذه اللغة ومهما كان هذا المجتمع في تقدمه وتخلفه، كما تعكس وحدته وتشتته، والعالم العربي اليوم غير موحد في كثير من قضاياه الكبرى، فكيف تتوحد لغته.

الهوامش

* ألقي هذا البحث في اللقاء الدولي حول اللغات الأقل انتشارا الذي نظمه المركز البيداغوجي والتهيئة اللغوية، جامعة باتنة، جوان 2017.

[1]William Labov, Sociolinguistique, Présentation of Pierre Encreveet ; traduit de l'anglais par Alain Kahm, Les Edition de Minuit, Paris 1976.

[2] François Gaudin, Socioterminologie, une approche sociolinguistique de la terminologie, Editeur DE Boeck Supérieur, 2003.

[3] François Gaudin, 1993 a, cité par Julie Peltier, La Variation terminologique à trois composantes, thèse de PH-D, Université Laval, Québec, 2012.

[4] ينظر على سبيل المثال بحث يوسف الحوفي، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان : أزمة المصطلحات العلمية العربية، منتدى مجمع اللغة العربية في الشبكة العالمية، سجل في 2013/05/10.

[5] La Variation Terminologique en Création Lexicale Arabe, MariyaWafa et Cherifi Alaoui, thèse (PH-D), Université de Québec, 1999.

[6] المقصود به "ارتباط دالين مختلفين أو أكثر بنفس المدلول والمرجع، أي وحدتان معجميتان تعبران عن نفس المفهوم ونفس المرجع في كل السياقات، أما الأنواع الأخرى، فلكل متنوع سمات إيحائية أو لغوية اجتماعية...لا يمكن معرفتها معرفة دقيقة خارج الخطابات العلمية.

[7] Julie Peltier, La Variation Terminologique à trois Composantes, thèse de PH-D, Université Laval, Québec, 2012.

[8] محمد شوقي أمين، بواكير الإصلاح اللغوي في العصر الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 31، مارس 1973.

[9] جريدة الضياء سنة 1900، نقلا عن حلمي خليل، المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في

العصر الحديث،1971 الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: 54.

[10] رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، لبنان في القرن التاسع عشر، مؤسسة نوفل، .1972

[11] الصيادي، محمد المنجى، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980

[12] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية، 1971

[13] رياض، قاسم، مرجع سابق، ص: 1972، 171)

[14]ميلة، طاهر، الألفاظ الحضارية الحديثة بين الوضع والاستعمال، أطروحة دكتوراه الدولة (عمل غير منشور) جامعة الجزائر، 2002، ص: 156 فما قبلها.

[15] الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق، 1965

[16] لخضر غزال، الترجمة : توفير المصطلحات وضبطها وتوحيدها وتعميمها، في قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، سلسلة الندوات، الرباط، نوفمبر، 1993.

[17] ينظر طاهر ميلة، مصطلحات الرياضيات في التعليم المتوسط والثانوي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللغوي، (عمل غير منشور) جامعة الجزائر، 1986.

18 Alain Rey, Vers une Description des Variétés du Français : Inventaire des particularités lexicales du Français en Afrique, Français dans le Monde, n170,171, 1982.

-La Variation Lexicales des Français ; dictionnaires, bases, corpus, Hommage à Claude Poirier, Sous la direction de Annick Farin et Valeria Zott, 2014.

[19] مثل مقالة السلبمان عبد الرحمن، في الفروقات المصطلحية بين المغرب الأقصى والبلدان

العربية الأخرى، مجلة ترجمان الصادرة عن مدرسة الملك فهد للترجمة، المجلد 16، العدد2، أكتوبر 2007. وبحث الشيخ محمد رضا الشبيبي حول توحيد المصطلح، وأتى بأمثلة عن اختلافات المصطلحات العسكرية بين مصر والعراق، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية. سجل الموقع في 2013/01/29.

[20] ينظر : الشيخ عبد القادر المغربي في محاضرته "حول المصطلحات العسكرية"، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

[21] يوسف عبد الله الحوارن، المصطلحات العلمية العربية، المجلد الحادي والعشرون . العدد الثاني، ص27 يوينو، سنة 2013.

[22] ينظر محمد مهدي علام : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص ص : 160،175، وكذاك إبراهيم السامرائي : اللغة العربية تواجه العصر، ص13 وما بعدها.

[23] الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق، 1965 ص:141.

[24] المرجع نفسه، ص ص :191،192.

[25] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969 الطبعة الثانية، 1971.

[26] Auger, p, 1984, 49 cité par M, Térésa, Cabré.www.iula. Puf. Edu.

[27] أسباب تعدد المصطلح العلمي العربي وأهمية توحيده، عبد الحفيظ جباري، في الشبكة العالمية، سجل في02 /2007/12.

[28] عبد الحفيظ جباري، المرجع نفسه، وكذلك معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لمنشورات المطالع الأميرية القاهرة، 1980.

[29] عبد الحفيظ جباري، المرجع السابق.

[30] ينظر : ليلى المسعودي، المصطلح الطبي وتقاطع المجالات، مجلة اللسان العربي، العدد 43، سنة 1997، ص ص : 38-43، وكذلك جويدة معبود، المصطلحات الطبية الواردة في نشرات

الأدوية، الجزائر والأردن وسوريا نموذجا، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، (عمل غير منشور) جامعة الجزائر، 2014.

[31] في المصطلح العربي : قراءة في شروطه وتوحيده، علي توفيق الحمد، مجلة التعريب، الصادرة عن المركز العربي للترجمة والتعريب والتأليف والنشر، العدد 20، أكتوبر 2003، نقلا عن عبد الحفيظ جباري، مرجع سابق.

2.مواصفات القاموس المدرسي المعاصر*

ما يقدم في هذا المقال، ليس ثمرة بحث أكاديمي معمق، حول مسألة محددة في القاموس المدرسي، وما أكثر المسائل، وإنما هو عرض موجز، يتضمن خلاصة قراءاتنا حول القاموس المدرسي عامة أقدم فيه صورة، ولو بإيجاز كبير، أرجو ألا يكون مخلا، عن المدرسي وتطوره، وأهم وظائفه ومواصفاته، ونكتفي في بداية هذا العرض بالحديث عن نشأة صناعة القاموس المدرسي، وعن تطوره، خلال القرنين الماضيين، مركزين على العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا التطور، ثم نتطرق إلى أهم وظائف القاموس المدرسي المعاصر، وإلى مواصفاته العامة، كما نتحدث، بعد ذلك، عما استجد في بعض مكوناته الأساسية، كالمدونة والمداخل والتعريفات والأمثلة والشواهد، وما سوى ذلك من المعلومات الصوتية والصرفية والدلالية والتداولية.

أ). لمحة تاريخية موجزة عن نشأة صناعة القاموس المدرسي وتطوره

لقد حدث تطور كبير في الصناعة المعجمية عامة، وصناعة القاموس المدرسي على وجه الخصوص في القرنين الماضيين، وزادت سرعتهما في بداية. هذا القرن، ولم يحدث هذا التطور دفعة واحدة، بل جاء متدرجا، نظرا للتراكم المعرفي المنجز عبر العصور. ومثل هذا الوضع في صاعة المعجم، ينطبق على سائر العلوم والفنون والتقنيات منذ القدم إلى اليوم.

لقد ساعد على ظهور المعاجم المدرسية في أوروبا في أواسط القرن التاسع عشر، عاملان أساسيان، هما انتشار التعليم، وبداية بروز اتجاهات لسانية جديدة، غيرت نظرة المعجميين إلى نوعية اللغة التي يجب أن تتضمنها المعاجم الموجهة إلى المستعملين والمتعلمين في المدارس التي بدأت تنتشر آنذاك شيئا فشيئا[1].غير أن

إعداد معاجم مدرسية، بمضامين جديدة، وبأساليب، تناسب أعمار المتعلمين، يتطلب وقتا طويلا، لذلك لجأ المعجميون، في المراحل الأولى، إلى اختصار عدد من المعاجم التي ألفت من قبل-أي القرن التاسع عشر، لتلبية حاجات المتعلمين إلى مراجع لغوية. ويمكن اعتبار هذه المعاجم المختصرة اللبنات الأولى للقواميس المدرسية. وكان يتم هذا الاختصار بتقليص عدد المداخل القديمة، وبالتالي من أحجامها، لأنها غالبا ما تكون في عدد كبير من المجلدات الضخمة. والغرض من ذلك كله، وضع هذه القواميس في متناول معظم المتعلمين، وبالتالي بأقل تكلفة ممكنة[2].

وقد سبق للمعجميين العرب القدامى، القيام بمثل هذا الصنيع، منذ القرن الرابع للهجرة، فبدأوا باختصار معجمي الخليل والجوهري، واستمروا في هذه العملية في القرن التاسع عشر. في مثل قطر المحيط، وفاكهة البستان، لكل من "بطرس البستاني" و"عبد الله البستاني. ولم تخل الصناعة المعجمية، من هذه الظاهرة في القرن العشرين، بل إلى الآن، وإن اختلفت أساليب الاختصار[3].

أدرك أحد المعجميين الفرنسيين الكبار، وهو "بيار لاروس"، 1817-1875، في أواسط القرن التاسع عشر، وهو أيضا من المربين، حاجة تلاميذ المدارس إلى معاجم جديدة، تكون لهم عونا في التعلم، بدل تلك المعاجم المختصرة التي سادت في عصره، لأنها تحوي لغة قديمة في الغالب، ولا تقدم جميع المعلومات التي يحتاج إليها المتعلم. لذلك بدأ في وضع أسس المعجم اللغوي الحديث، الذي يلبي حاجة المتعلمين والمثقفين الذين بدأ يتزايد عددهم باطراد. وطبق هذه الأسس في معجمه الذي صدر سنة 1856، بعنوان: «Nouveaux Dictionnaire de Langue Française» أي معجم اللغة الفرنسية الجديد.

ونجد من بين أهم هذه الأسس، ضرورة الانطلاق من الاستعمال الآني للغة، عند وضع أي معجم جديد، وهذا الاستعمال الحي للغة، هو الذي يجب أن يصفه

المعجمي، ويستخرج منه مادة معجمه، كما أن الأمثلة والشواهد المصاحبة للتعريفات، يجب أن تكون حية، ومن مستلزمات المعجم، لأنها تضع الكلمات في سياقاتها التي تساعد المتعلم والطالب على معرفة كيفية استعمالها، كما يجب أن يشتمل المعجم، أيضا، زيادة على، المداخل وتعريفاتها وأمثلتها، على معلومات أخرى عن كيفية نطق كلمة المدخل، وعن أصلها، بالنسبة للطلبة المتقدمين في الدراسة علمية وأدبية وتاريخية، أي أن وظيفة المعجم لا تقتصر على تقديم المعلومات اللغوية، بل من الضروري أن يتضمن معلومات، تفيد المتعلم في مساره الدراسي في المراحل المتقدمة[4].

ومن الأمور الجديدة التي ظهرت أيضا في أواخر القرن التاسع عشر، ولها صلة بالمعجم عامة والقاموس المدرسي على الخصوص، احتواءها صورا ولوحات، أدت دورا كبيرا في تقريب معاني الكلمات المحسوسة، لا المجردة، والغريبة عن بيئة المتعلمين، وعامة الناس. وما زال هذا الصنيع معمولا به إلى البوم، بل مفضلا في المعاجم المعدة لتلاميذ المراحل التعليمة الأولى.

استمر تأليف المعاجم العامة والمدرسية، على هذه الأسس الجديدة، في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمنتصف الثاني من القرن العشرين اللذين تميزا بتأليف معاجم كبيرة، موجهة إلى المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة، ونجد أن معظم دور النشر التي تأسست في هذه الفترة، اهتمت بالمعاجم الصغيرة، الموجهة إلى المتعلمين في مراحل التعليم الأولى، وتعد هذه الصغيرة هي أيضا اختصارات لمعاجم كبيرة، غير أنها اعتمدت في إعدادها، على تلك الأسس التي تساعد المتعلمين، وحتى المثقفين على الاستفادة منها-وقد سبقت الإشارة إلى بعضها أعلاه، عكس المعاجم التي كانت تختصر في القرن التاسع عشر وفي القرون التي سبقتها[5].

وبدأ علماء النفس بالاهتمام بلغة المتعلمين الصغار، ووضعوا الأسس النظرية

للصناعة المعجمية الموجهة إليهم، كما أعدوا معاجم، تناسب أعمارهم وقدراتهم الذهنية، بناء على هذه الأسس، مثلما قام به ثورندايك"Edwad Lee Thorndik» المولود في يوليو 1874 - والمتوفى في 1949. أو الذين شرعوا في إعداد الأرصدة اللغوية الأساسية، والضرورية، لكل مرحلة من المراحل التعليمية[6]، وحرص المعجميون في هذه الفترة، أي في النصف الأول من القرن العشرين، على تحيين المعاجم الموجهة إلى المتعلمين، وكذلك المعاجم العامة، في كل طبعة جديدة، سواء في مادتها، أو في طريقة عرضها، في ملحقات مخصصة في الغالب للمعارف العلمية الجديدة، ويقصد بمصطلح "التحيين "هنا: إضافة كلمة أو كلمات جديدة، شاع استعمالها إلى المعجم، ولم ترصدها المعاجم التي صدرت من قبل.

أما ما ميز المنتصف الثاني من القرن العشرين، فهو ظهور عوامل أخرى، أثرت تأثيرا كبيرا على الصناعة المعجمية العامة والمدرسية، تتمثل في ظهور اللسانيات العامة وبعض فروعها التطبيقية، مثل تعليمية اللغات، وعلم النفس اللغوي، وكذلك المعلوميات، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وكل ذلك انعكس إيجابيا على الصناعة المعجمية عامة، والمدرسية خاصة. وبدأ تأثير اللسانيات في الصناعة المعجمية تأثيرا واضحا، منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وجاء هذا التأثير، إثر إشراف عدد من اللسانيين الفرنسيين على عدد من المعاجم التي أصدرتها المؤسسات الكبرى المتخصصة في الصناعة المعجمية، مثل" لاروس" و"روبير" و"هاشيت وغيرها، كما أوكلت بعض المشاريع اللسانية الكبرى، إلى لغويين ولسانين معروفين، مثل "جورج قوقنهايم" الذي أوكل إليه مشروع "الرصيد اللغوي الفرنسي الأساسي" le français fondamental" وبرنار كيمادا الذي أوكل إليه مشروع "مكنز اللغة الفرنسية le trésor de la langue française وبعض هذه المشاريع، تبناها عدد من اللسانيين والمعجميين العرب، منهم عبد الرحمن الحاج صالح والأخضر غزال وأحمد

العايب الذين شرعوا في إنجاز مشروع معجم مدرسي، موجه إلى تلاميذ المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي في بلدان المغرب العربي، أي السنوات الثلاث الأولى منه فقط، نظرا لتأثير اللغة الفرنسية في هذه البلدان، وأعطوه عنوان "الرصيد اللغوي الوظيفي" الذي صدر سنة 1975.

ولما سمع المهتمون بهذا العمل في البلدان العربية الأخرى، طالبوا بتعميمه، وتوسيعه، ليشمل بقية البلدان العربية، والمرحلة الثانية من التعليم الابتدائي. وقد تحقق ذلك، وتبنته المنظمة العربية للتربية والقافة والعلوم، وتحقق ذلك أيضا. أما المشروع الثالث الذي شرع في إنجازه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح منذ السبعينيات، فعنوانه "الذخيرة اللغوية العربية" متأثرا فيما يبدو بمكنز اللغة الفرنسية-كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. وتبنته أيضا بعض الهيئات العربية، والمجمع الجزائري للغة العربية [7].

فمن اللسانيين والمعجميين الفرنسيين الذين تركوا بصماتهم في الصناعة المعجمية الفرنسية، العاملين في دار نشر لاروس: مثلا "جان دوبوا" و"لوي جيلبير" أما المعجميون العاملون في معجم "روبير" فنجد "ألان ري" و"جوزيت ري دوبوف" وغيرهما.

لقد انتقلت الصناعة المعجمية، بعد تدخل هؤلاء اللسانيين والمعجميين، من صناعة معجمية تقليدية وحرفية، تعتمد على تقنيات وأساليب معروفة ومتوارثة منذ القدم، إلى صناعة معجمية تعتمد على ما أسفر عليه البحث العلمي. ومن هنا انتقل مفهوم الصناعة المعجمية من مجرد تقنيات إعداد المعاجم، إلى علم يبحث في المعجم وقضاياه المختلفة [8].

ويعني ما سبق، أن كثيرا من المعاجم التي صدرت، بإشراف هؤلاء اللسانيين والمعجميين والمتخصصين في تعليمية اللغات، وعلماء النفس اللغوي، تتميز بكونها

قريبة أكثر من المستعلمين، وتستجيب لحاجاتهم التبليغية أكثر من غيرها، انظر على سبيل، إلى إحدى اللسانيات الفرنسيات التي قدمت بحوثا علمية كبيرة حول هذا الموضوع [9] أي جوزيت ري دو بوف" ومما يميز بحوث هذه اللسانية، بنيت على أسس بحث علمي معمق ودقيق لمدونات المعجم ومادته، وكيفية عرض هذه المادة على المستعملين، وخاصة إذا كان هؤلاء المستعملون من جمهور المتعلمين في مراحل التعليم العام، لأن هذا الجمهور هو الذي يشكل القسم الأكبر من المتعلمين، لذا كان مستهدفا، لأسباب تربوية أولا، ولأسباب اقتصادية أيضا.

وظهر عامل آخر، أثر تأثيرا عميقا في الصناعة المعجمية، منذ السبعينيات، وهو علم الحاسوب، أو المعلوميات، وما صاحبه من تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة. ولقد مس هذا التأثير جوانب مختلفة في صناعة المعجم، بدءا من حجم مدونات المعجم، إلى عدد مداخله، وكثافة المعلومات اللغوية والثقافية والعلمية والموسوعية، وكذلك كيفية تقديمها، وطرائق إخراجها. فالمعلوميات أحدثت ثورة في صناعة المعجم عامة، وصناعة المعجم المدرسي على الخصوص، لأنها وجدت حلولا لكثير من القضايا المعجمية، لم يتمكن من حلها المعجميون منذ عدة قرون [10] وعليه فقد تكونت، إثر هذه الثورة العلمية، خبرات علمية وتقنية كثيرة في العقود الأخيرة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وسخرت هذه الخبرات العلمية والتقنية لتلبية حاجات الملايين من التلاميذ والمتعلمين والمثقفين عامة. وتحقق كل ذلك أيضا بفضل عمل المؤسسات الكبرى المتخصصة في الصناعة المعجمية، تلك المؤسسات التي استثمرت، وما زالت تستثمر في كل ما يخدم المعجم عامة، والمعجم المدرسي على الخصوص، لأنه أكثر المعاجم انتشارا ومردودية من الجانب الاقتصادي. ولم يقتصر هذا الاستثمار على العتاد والوسائل، بل شمل الاستثمار في جلب الخبرات العلمية والتربوية ذات الكفاءة العالية، لذلك نجد في كل مؤسسة من هذه المؤسسات مئات

المحررين والمستشارين والمهندسين، فضلا عن المعجميين وللسانين[11].

ولقد شمل هذا التطور الذي حدث في الصناعة المعجمية في العقود الأخيرة، جميع عناصر المعجم، من حيث وظيفته ومدونته ومداخله والتعريفات والأمثلة والمعلومات الأخرى ذات الطابع اللغوي المحض. والعلمي الموسوعي، وكذلك كل ما يتعلق بالإخراج وأشكال الأوعية التي تعرض فيها هذه المعاجم [12]. ومن النتائج التي ترتبت عن مساهمة المعلوميات في صناعة المعجم عامة، ظهور جيل جديد من المعاجم، ومنها القواميس المدرسية، منذ التسعينيات، بدأ يفرض نفسه على المتعلمين، ويسترعي انتباه اللغويين والمربين، لما تحمله هذه المعاجم من صفات علمية وتربوية وفنية. ويبدو أن هذا النوع الجديد من المعاجم هو الذي سيفرض نفسه في المستقبل القريب، حسب آراء عدد كبير من الدارسين، والمهتمين بقضايا المعجم، لأنها تمثل بالفعل ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في نهاية القرن العشرين.

ويبدو من أقوال عدد من المعجميين ودراستهم نماذج من هذا الجيل الجديد من المعاجم، أن هناك قناعة كبيرة عندهم، بضرورة دعم التعاون بين المتخصصين الفنيين في صناعة المعجم، بوصفه منتوجا يباع من جهة، وبين اللسانيين والمعجميين المتخصصين في تعليمية اللغات، والمربين والمهندسين العاملين في التكنولوجيات من جهة أخرى، كما توجد الرغبة أيضا في التعاون بين الباحثين في الصناعة المعجمية الموجهة إلى الناطقين باللغة الأم، وبين الباحثين في قضايا المعجم، الموجهة إلى اللغات الأخرى [13] لأن هذا الجيل الجديد من المعاجم ، هو ثمرة تعاون بين هؤلاء وأولئك.

لقد تبين مما سبق، أن إعداد أي معجم لغوي في عصرنا الحالي، ولاسيما إذا كان هذا المعجم موجها إلى المتعلمين الصغار في المراحل الأولى من التعليم، يتطلب عملا جماعيا، متعدد التخصصات، ومبنيا على دراسات علمية سابقة لنوع اللغة التي يتضمنها، وكيفية عرض هذه اللغة في المعجم، وفق أساليب، يفضلها المتعلمون، كما

سنرى ذلك في ثنايا بعض المباحث الآتية:

أ). أهمية المعجم المدرسي ووظائفه

إن لمعاجم اللغة عامة، ضرورة قصوى لكل أسرة، بل ولكل فرد، ولاسيما في عصرنا [13] الحالي، لأنها أدوات لفهم ما يقال في المجتمع، وفي مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والعلمية والسياسية، وهي بمثابة "رزمة مفاتيح" تسمح للمستعمل فهم ما يحيط به، من مفاهيم ومصطلحات، والعبارات والأمثال المتداولة بين الناس. أما القاموس المدرسي، فتكمن أهميته –زيادة على ما سبق ذكره، باعتباره نوعا من المعاجم اللغوية أيضا، في دوره الأساسي في تنمية المهارات وتحصيل المعارف العلمية والثقافية. فهو من هذا المنظور مكمل للكتب اللغوية للمتعلمين [14]. وكذلك هو مهم في جانبه المدرسي، وللعمل التربوي عموما في المدرسة وفي البيت، لذلك نجد بعض الدول، في العقود الأخيرة، توليه عناية خاصة، وتضعه ضمن خططها التنموية الشاملة للنهوض بمنظوماتها التربوية، إدراكا منها أنه يمثل أداة بيداغوجية، لا تقل أهمية عن الوسائل التعليمية الأخرى [15].

فالقاموس المدرسي أداة أساسية، يستفيد منه المتعلم في كل مكان، وفي كل زمان، أثناء القراءة أو الكتابة.لأن التلميذ أو الطالب، في كل هذه الأماكن وفي هذه الأوقات، قد يحتاج إلى معرفة معنى كلمة ما، أو كيفية نطقها أو كتابتها، كما أنه قد يكون في حاجة إلى معرفة مرادفها أو أضداها، ثم إن المعلم، أو الأستاذ، قد يطلبان من المتعلم أو الطالب البحث عن أصل اشتقاقها، ومقامات استعمالها وغيرها من المسائل [16].

فوظيفة المعجم قديما، تقتصر، في الغالب على فهم معاني الكلمات-ولاسيما الغامضة منها-أي تعريفها، والإتيان بالأمثلة عن كيفية استعمالها في الخطابات، أو الشواهد. وتعد هذه الوظيفة أساسية في جميع المعاجم اللغوية قديما وفي العصر

الحديث. أما المعاجم المدرسية المعاصرة، وخاصة، تلك الموجهة إلى الناطقين بلغات أخرى، غير اللغة الأم، فهي تسعى إلى تحقيق وظائف أخرى، زيادة على وظيفة الفهم، منها وظيفة إكساب المتعلم القدرة على التعبير أو الإنشاء، ووظيفة تعويده على التعلم الذاتي التي تمكنه من الاطلاع على الجوانب الثقافية والمعارف الأخرى.

إن وظيفة المعجم قديما، كانت تقتصر في الغالب على الفهم، أي شرح معنى كلمة غامضة أو غريبة، وتعد هذه الوظيفة أساسية في جميع أنواع المعاجم، قديمها وحديثها. أما المعاجم المدرسية المعاصرة، وخاصة تلك الموجهة، إلى ناطقين بلغات أخرى، غير اللغة الأم، فيسعى مؤلفوها إلى تحقيق وظائف أخرى، زيادة على وظيفة الفهم، والقصد منها إكساب المتعلم القدرة على التعبير والإنشاء، وتعويده على التعلم الذاتي، وعلى الاطلاع الدائم على الجوانب الثقافية والمعرفية [17].

إن وظيفة الفهم حقيقة، كما أشرنا على ذلك أعلاه، لا نقاش فيها، إلا أنها لا تتحقق جميعا، إن لم يغط القاموس المدرسي المعلومات الدلالية والصرفية والنحوية والتداولية، لأن هذه المعلومات يحتاج إليها المتعلم، لحل مشكلات الفهم والتعبير والتواصل التي تعترضه، وخاصة في المراحل الدراسية المتقدمة، ويرى بعض المعجميين أن هذه المعلومات لا تفيد المتعلم في المراحل التعليمية الأولى، أما وظيفة التعبير والإنشاء، أو القدرة على توظيف الكلمات في الخطابات، فتظهر في الأمثلة الكثيرة والمتنوعة التي يقدمها القاموس المدرسي المعاصر، لتوضيح كيفية استعمال الكلمة في مختلف السياقات والمقامات النموذجية.

يعمل مؤلفو القاموس المدرسي في الوقت الحالي، على تقديم جميع التسهيلات الممكنة التي تنمي وظيفة التعلم الذاتي. وتنمية هذه الاستقلالية في التعلم أصبح ضرورة، يقتضيها العصر الحديث، لكثرة المعارف العلمية والتقنية، وسرعة تطورها، وخاصة عندما يكون المدرس غائبا [18]ولن تكتمل هذه الوظيفة أيضا، إن لم يعود

المتعلم على كيفية استعمال المعجم، والملاحظ هنا، هو أن هذا الجانب، غالبا ما يهمله المدرسون في مختلف مراحل التعليم العام.

أما الوظيفة الرابعة، فهي تخص البعد الثقافي في القاموس المدرسي، وتتمثل في ضرورة تقديم المعجم للمتعلم، جميع الأدوات اللازمة التي يحتاجها، لفهم ثقافته، إذا كان القاموس المدرسي موجها إلى الناطقين باللغة الأم، أو ليمر من خطاب وثقافة، إلى خطاب وثقافة أخرى، يجهل المتعلم عنها الشيء الكثير، إذا كان المعجم موجها إلى الناطقين بلغة أخرى، لذلك أعطى المربون والمعجميون، في السنوات الأخيرة، البعد الثقافي أهمية كبيرة، لكونه ركنا أساسيا في تكوين شخصية الطفل، منذ المراحل الأولى من التعليم، ولأن المعجم الموجه إليهم، قد يؤثر في أحكامهم سلبا او إيجابا في فهمهم للكون، ولذواتهم ولغيرهم، لأن اللغة، ليست غاية في ذاتها، بل الجوانب الثقافية والمعرفية هي الأساس فيها [19]ويعود الفضل في إدراج هذه الوظيفة الأخيرة ل"روبير قاليسون«Robert Galisson"في المعجم المعاصر، الذي رافع أيضا في كثير من أبحاثه، ومقالاته، من أجل رد الاعتبار للمعاجم الموجهة إلى الناطقين باللغة الأم [20]، وضرورة تضمينها الوظائف الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، إلى جانب وظيفته القديمة، نظرا لأهميتها الكبيرة.

ب). مواصفاته العامة

سعى المعجميون المعاصرون إلى تضمين القاموس المدرسي، جميع المعلومات اللغوية، لبلوغ غايته المتمثلة في تنمية المهارات اللغوية، أو التحسين المستمر لنوع اللغة التي يمتلكها المتعلم، كما بحثوا عن أفضل الوسائل والأساليب الممكنة لتيسير هذه العملية التربوية على المستويين المنطوق المكتوب [21].

فالمعجم المدرسي المعاصر ليس مجرد معجم موجه إلى فئة من المتعلمين، في

مرحلة من مراحل التعليم العام، بتقليل عدد مداخله، أو محاولة تبسيط تعريفاته، أو الحد من عدد المعلومات اللغوية المصاحبة لكل مدخل، كما تبين ذلك من اللمحة التاريخية الموجزة المشار إليها أعلاه، أو الاعتماد على العدد الكبير من المعاجم التي يصدرها بعض الأفراد، بل هو نتيجة بحث علمي، متعدد التخصصات، وتوظيف تقني لما يجب أن يقدم إلى كل فئة عمرية، وكيفية تقديمه. فالقواميس المدرسية أنواع، حسب العمر، أو المرحلة التعليمية، ولكل نوع خصائصه الذاتية [22]. يصعب عرضها في مقال واحد، لذا اقتصر البحث على ما وصلت إليه الصناعة المعجمية في العقدين الأخيرين، على وجه الخصوص، ويمكن تلخيص بعض هذه المواصفات في النقاط الأتية:

1.التركيز على المتعلم

يقصد المعجميون بهذا المفهوم تقريب المعجم من المستعمل عامة، ومن المتعلم على الخصوص، في مضامينه، وفي أساليب تقديم مادته[23] ، وحتى يتحلى المعجم بهذه الصفة، يسعى هؤلاء المعجميون إلى إعداده على أساس حاجات المتعلمين في تلك المرحلة التعليمية التي يدرسون فيها، وعلى أساس دراسة المشكلات اللغوية التي تعترضهم، أثناء الاختبارات، بالاعتماد على البرامج التربوية المقررة، وعلى الكتب المدرسية المعتمدة، بغرض معرفة درجة النمو اللغوي لهؤلاء المتعلمين، وهو الأمر الذي يتطلب الاختيار والتدرج في عرض مداخل المعجم [24] كما يعمل بعض المعجميين، لتقريب المعجم من المتعلمين، وخاصة في اللغات التي تستعمل في بلدان أخرى، على تكييف، على الأقل، من خلال الأمثلة، والصور التي يرون أنها أقرب إليهم من غيرها، مع الاحتفاظ بالمفردات المشتركة، باعتبارها تمثل المعيار العام لتلك اللغة[25].

2.التبسيط والوضوح

إن التبسيط، قدر الإمكان، وخاصة الوضوح، هما من أهم الصفات التي يعمل المعجميون إلى تحقيقها في أي عمل معجمي، غير أن تأليف قاموس مدرسي، هو أكثر صعوبة وتعقيدا للإعداد، من المعجم الموجه إلى الكبار، ويتجلى هذا خاصة في ضرورة مراعاة مسألة البسيط والوضوح، كأولوية، عند تحرير التعريفات المناسبة لمستوى المتعلمين في المراحل الأولى من التعليم، وفي طريقة ترتيب المعاني المختلفة لكل مدخل معجمي، كما سنرى ذلك فيما بعد، وفي اختيار الأمثلة التي تجعل التعريفات أكثر وضوحا، بسبب قلة مكتسباتهم اللغوية، للتعامل مع الأشكال التعبيرية الغامضة أو المعقدة[26].

3.التحيين المستمر

إن إعادة طبع أي معجم، مهما كان نوعه، يتطلب مراجعة مادته، ومحتوياته، وإعادة النظر في كيفية عرض هذه المادة وهذا المحتوى، لأنه غالبا ما تظهر كلمات ومصطلحات جديدة في اللغة. ويشمل هذا التحيين جميع مكونات المعجم، بدء بإضافة الكلمات الجديدة التي ظهرت في الاستعمال، وتصحيح الكلمات التي وقع فيها خلل ما، وكذلك العريفات والأمثلة وغيرها من مكونات المعجم. ومثل هذا العمل صعب التحقيق في العصور القديمة، أي قبل ظهور الطباعة. وقد ساعدت التقنيات الحديثة، بمختلف أنواعها، على تيسير عمل المعجميين في تحيين معاجمهم إلى حد كبير. وقد لخص محمود فهمي حجازي المظاهر الجديدة في المعجم اللغوي العام المعاصر، ويبدو لنا أن معظمها، ينطبق أيضا على المعجم المدرسي، ويدخل في موضوع التحيين، أو التجويد المستمر لهذه معاجم. ومن مظاهر التحيين، نجد تدقيق معنى، أو معاني كلمة ما، بهدف إعادة صياغة التعريفات، لتكون أكثر وضوحا. وينطبق هذا الأمر أيضا على تقديم معلومات صرفية لكل كلمة، لمعرفة

كيفية استعمالها، دون نسيان الرسوم الإيضاحية، والجداول والخرائط، بالنسبة إلى للمتعلمين في المراحل المتقدمة، ومراجعة التنظيم والترتيب الطباعي، بهدف وضوح القراءة [27].

4. العناية بالإخراج

يولي معدو القواميس المدرسية خصوصا، أهمية كبيرة لإخراجها الجيد قدر الإمكان، لأنه يجذب المتعلمين أكثر إلى قراءته، ويساعدهم على فهم ما يقدم إليهم من معلومات، قد تكون غامضة في المكتوب، كما يعملون على تكييفه، حسب مستويات المتعلمين. ويميل المعجميون والمتخصصون في الإخراج، إلى استخدام الحروف الطباعية الكبيرة، والورق الرفيع والمتين، والألوان الجميلة والمريحة للعينين. ومثل هذه الوسائل التقنية والإيضاحية، تساعد مستعمل المعجم، مهما كان سنه ومستواه التعليمي، على فهم ما يقرأ، ويجعله بالتالي، يقبل على استعماله، بل وينجذب إليه بكل راحة، ودون ملل أو كلل، كما يقال [28].

5.المعلومات الموسوعية

تعود فكرة إدخال المعلومات الموسوعية في المعاجم العامة، إلى العصور القديمة، إذ عمل بها العرب، بدءا من معجم العين، كما عمل بها المعجميون الفرنسيون على الأقل منذ القرن التاسع عشر. غير أن اللسانيين، من ذوي التوجه البنوي، رأوا ضرورة استبعادها من المعاجم، لأنها ليست من مكونات اللسان. ولهذا السبب استبعدت أسماء الأعلام والأماكن من معاجم اللغة العامة لفترة طويلة، ثم ظهر الاهتمام بها، من جديد في العقود الأخيرة، لدى مؤلفي القواميس المدرسية مع تنبيههم إلى عدم المزج بين متن المعجم، وهذا النوع من الأسماء، حتى لا يلتبس الأمر عند الناشئة.

ج). بعض المواصفات الخاصة بالمعاجم الإلكترونية

إن ما يميز الجيل الجديد من القواميس المدرسية المحوسبة والإلكترونية التي بدأت تظهر في العقدين الأخيرين، هو زيادة في الوضوح، وسهولة المنال، وكثرة المعلومات المفيدة للمتعلم، كما أدخلت مفاهيم جديدة، كانت تستعمل في المعلومات، وأصبحت الآن موظفة في القواميس المدرسية وغير المدرسية، مثل "النص التشعبي"(hypertexte) ، وهو مصطلح تقني في "المعلومات، يسمح بالدخول إلى بنك المعلومات النصية، بالمرور من نص إلى آخر، حسب مسارات معدة مسبقا. وهو ما سهل عمل المعجميين وغير المعجميين. ويعني ذلك، إمكانية انتقال مستعمل المعجم، من كلمة إلى كلمة أخرى، بسهولة وسرعة فائقة، ومن كلمة إلى صورة عنها، ومن كلمة إلى صوت مرتبط بمدلولها، مثل صوت القط أو البقرة وغيرها، وكيفية نطق بعض الكلمات التي يختلف نطقها عن كيفية كتابتها ...ويتم هذا كله، بفضل روابط منطقية، يعدها مهندسون في مجال الإلكترونيات. ومثل هذه المفاهيم التقنية الجديدة، هي التي قدمت خدمات كبيرة للمعجم المعاصر عامة، لأنه وجد حلولا لكثير من المشكلات والصعوبات التي يعاني منها رواد العجم في الصور القديمة[29].

1.بعض مواصفات مكوناته

إن التطور الذي حدث في المعجم العربي، وفي غيره من المعاجم في اللغات الأخرى، لم يقتصر على نوعية وظائفه ومواصفاته العامة، بل مس جميع مظاهره ومكوناته، مثل مصادر المعجم ومدوناته، والمداخل والتعريفات، وكذلك الأمثلة والمعلومات الأخرى التي يحتاج إليها مستعمل المعجم.

تتميز المعاجم عامة، في العقود الأخيرة، بكبر حجم مدوناتها التي تنطلق منها، لاستخراج مداخلها. وقد تحقق ذلك، بفضل استعانة المعجميين بالوسائل التقنية المتطورة، منها الحواسب الإلكترونية التي تمتلك طاقات كبيرة على تخزين المدونات

النصية، مهما كان حجمها. وتغطي هذه المدونات النصية التي تنطلق منها المعاجم العامة والمدرسية، جميع النصوص التي يحتاج إليها المتعلمون في أطوار التعليم المختلفة، مثل البرامج التربوية، والكتب المدرسية، والنصوص الأدبية والإعلامية وغيرها من النصوص التي يحتاج إليها المتعلم، زيادة على إمكانية استخراج، من هذه المدونات، قوائم الكلمات الأكثر شيوعا أو تواترا، وكذلك الأرصدة اللغوية الأساسية. أما مداخل هذا النوع من المعاجم، فتستخرج من المدونات النصية، على أساس مقياسي الشيوع والتواتر، وبالاعتماد على دراسات سابقة، لنوعية المداخل التي يجب أن تختار، وكميتها التي تختلف باختلاف سن المتعلمين، أو المراحل التعليمية، وحسب مكتسباتهم القبلية، ونموهم اللغوي، بحيث يكون عددها صغيرا نسبيا، في الطور الأول من التعليم الابتدائي، إذ يتراوح بين 4000 و5000 مدخل، ثم يتدرج في الارتفاع المحسوس في مرحلتي التعليم المتوسط أو الإعدادي، ليصل في مرحلة التعليم الثانوي إلى حوالي 20000 مدخل. وجميع هذه المداخل تطبعها صفات مشتركة، هي معيار الاستعمال الواسع، والآني، وكذلك قربها من محيط المتعلمين، ومن حاجاتهم التبليغية[30].

أما الطرائق المتبعة في ترتيب مداخل المعجم، فتعتمد على الترتيب الألفبائي، غير أن ذلك لم يمنع بعض المعجميين المعاصرين من تجميع الكلمات التي لها صلة بكلمة المدخل، في مكان واحد، لبيان الصلات الدلالة والصرفية، تلك الصلات التي تكون البنى الأساسية للكلمات أو للمفردات، وهذه البنى هي تلك التي يحتاج المتعلم إلى إدراكها، لأنها تكون النواة التي يرتكز عليها نظام اللغة في جانبيه اللفظي والدلالي. وهذا الذي لم يحققه الترتيب الألفبائي[31].

2.التعريفات والأمثلة والشواهد

2 .1. التعريفات

إذا كانت طبيعة المدونات والمداخل تتطلب دراسات حول مدى ملاءمتها لحاجات المتعلمين، قبل اعتمادها، فإن عملية صياغة التعريفات، واختيار الأمثلة والشواهد، تعد أكثر صعوبة، وتقتضي تحرجا علميا أكثر، لأنه من واجب المعجمي، أن يقدم معاني الكلمات التي يعرضها، بكيفية، تسهل على المتعلم إدراكها. وقد تحقق ذلك في كثير من القواميس المدرسية المعاصرة في بعض اللغات، وهذا بفضل ما قدمته البحوث اللسانية الحديثة للصناعة المعجمية. وقد أدى كل ذلك إلى دقة التعريفات ووضوحها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه.

فمن الاتجاهات الجديدة التي سلكها المعجميون في تعريفاتهم الموجهة إلى المتعلمين، تغليب الجانب الوظيفي في تعريف الأسماء على الجانب الحسي أو المادي، أي يعرف الاسم الدال على معنى ما، بما يؤديه من وظيفة في المجتمع، واللجوء إلى هذا النوع من التعريفات في العقود الأخيرة، نابع من ميل المتعلمين الصغار، على وجه الخصوص، إلى استعمال هذا الأسلوب في تعريف الأشياء الموجودة في حياتهم العادية، وهذا حسب عدد من الدراسات التي قام بها علماء التربية [32] ، كما أن وظيفة الأسماء، غالبا ما تبقى عبر العصور، ما دامت تستعمل، بينما يمكن أن يتغير الجانب المادي الذي تدل عليه هذه السماء، مثل قلم الريشة أو الدبابة في اللغة العربية.

ومن الأساليب الجديدة التي تقدمها المعاجم المدرسية، التعريف بالجملة المفيدة، وهي القريبة من لغة الطفل اليومية، إن لم تكن مأخوذة من استعماله الفعلي للغة. وقد تتبع هذه الجملة بتعليق أو تفسير لتوضيح هذا التعريف الموجود في هذه الجملة، والغرض من صياغة التعريفات في شكل جمل مفيدة، هو تقريب

معنى الكلمة منه، من خلال تبني الأسلوب واللغة اللذين يوظفهما الطفل نفسه. عند تعريفه الأشياء المحيطة به [33].

ويميل المعجميون أيضا، في تعريفاتهم الموجهة إلى المتعلمين، إلى إظهار المعاني الإيحائية، لبعض الكلمات التي تحمل شحنات دلالية كبيرة في المجتمع، وهذا يعني إعطاء أهمية للمظهر الثقافي الذي يحتوي على عدد كبير من هذا النوع من الكلمات، كما لوحظ أنهم يرتبون معاني المدخل ترتيبات مختلفة، غير أن الترتيب الذي رأوا أنه يستجيب للمتعلمين ولعامة المستعملين أكثر من غيره، هو تقديم المعاني الحاضرة في المجتمع الحالي، ثم تتبع بالمعاني التي كانت متداولة في العصور القديمة. والمبرر الذي يقدمه المعجميون، هو إعطاء الأسبقية للمعاني المتداولة في المجتمع، حيث يكثر البحث عنها. أما المعاني القديمة، فهي غالبا ما تكون من اهتمام الخاصة من الناس، سواء لمعرفة تطور معاني الكلمات، أو لفهمها، عند قراءة النصوص القديمة.

2 .2. الشواهد والأمثلة

إن الأصل في استعمال الشواهد، في معاجم اللغة، هو إثبات صحة كلمة أو نص ما، ومدي فصاحتهما، ولذلك نجد المعجميين العرب، وغير العرب، يلتزمون بهذا التقليد، بغرض إبعاد تهمة انتحال نصوص لم يستعملها العرب الفصحاء، أو لم ترد في القرآن غير أن وظيفة هذه الشواهد والأمثلة، تغيرت، إلى حد ما، في المعجم الحديث، لتنوع وظائف وتغير أوضاع الناطقين باللغة، أما مصطلح "المثال" فالقصد منه النص الذي يأتي بعد التعريف، ويتضمن كلمة المدخل، والغاية من ذلك بيان كيفية استعمال هذه الكلمة في السياق. وهذه الأمثلة، تقتبس من نصوص الأدبية وغيرها، فإن لم يجدها المعجمي، فيحق له تحرير نص المثال.

الهوامش

* ألقي هذا البحث في الندوة الدولية التكوينية حول: المعجم المدرسي وآليات صناعته، المنعقدة في الجزائر، يومي 10و 11، يناير 2009. العدد السادس عشر الصادر في مجلة اللسانيات، 2010.

[1] Pruvost, j, 2002, p 5.

[2] Cornier, MC, et Francoeure, 2006, p 29.

[3] أبو العزم، عبد الغني، 1997 ص: 45.

[4] Pruvost, j, 2002; p,11.5

[5]Cornier,MC, et Francoeure, 2006, p 2, 2019.

[6] المرجع السابق، ص ص: 16إلى20.

[7] أحمد مختار عمر، 1998، ص:45.

[8]حجازي، محمود فهمي، 2003، ص: 25 فما قبلها.

[9]Josette Rey Debov, Cahier de Lexicologie, n88, 2006, pp, 201-225

[10]Puvose, j, 2002, p, 4-12.

[11] Descsoer, S, 2008, p 2.

[12]حجازي، 2003، ص ص: 43، فما قبلها.

[13]المرجع السابق، ص: 2 فما قبلها.

[14] Binon, J, Verlinde, S, et SelvaTH, 2001, p 50.

[15] Bilbeau, G; 1990, p 35.

[16] Simard, C, 1990, p, 15.

[17] Godabois, Vital, 1990, p20.

[18] Pruvost, 2001 b, p 7.

[19]أحمد مختار عمر، 1998، ص:43

[20] Bhnon, J, SelvaTH, p 9.

[21] Silard, C, 1990, p18.

[22] المرجع السابق، ص:43.

[23] حجازي 2003، ص:27.

[24] أحمد مختار عمر، ص: 115،

[25] Binon, J, Verlinde, S, et SelvaTH, 2001, p 40.

[26] أبو العزم، ص: 218

[27] Bibibu, G, 1990, p,44.

[28] أحمد مختار عمر، ص ص: 44-46.

[29] Simard, C, p, 17.

[30] Simard, ibid., p, 18.

[31] حجازي، ص ص: 19-20.

[32] Bibibu, G, 1990, p, 38.

[33] Simard, ibid, p17.

المراجع باللغة العربية.

- أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي، أسسه وتوجهاته، دار وليلي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مراكش 1997.

-أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1998، القاهرة.

- حجازي، محمود فهمي، اتجاهات معاصرة، في صناعة المعجمات العامة، وألقيت هذه المحاضرة في الجلسة الرابعة عشرة، من جلسات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورته التاسعة والستين، في شهر أفريل من سنة 2003.

المراجع باللغة الفرنسية

- Bibeau, G, Les Dictionnaires pour L'école, Les besoins, in ؛dix études Portantes sur L'aménagement de la langue Française au Québec, Claude Simard CLF, 1990.
- Binon, J., Verlinde, S. et Selva, TH. Lexicographie Pédagogique, et Enseignement/ Apprentissage du Vocabulaire, En Français Langue Etrangère, au

Secondaire, Cahiers de Lexicologie, n 78, 1pp. 41-63.

- Binon, J., Selva, TH. Tendances et innovations récentes en lexicographie ; la contribution des dictionnaires à l'apprentissage, www.Kuleuven.ac.be/ilt.Grelaap/publicat/barcelone.

- Buson Ch. Au sujet de quelques dictionnaires monolinguesfrançais à l'école élémentaire, ELA, 49, janvier mars, 1983, pp.147-173.

- Cornier, C.M., Francoeur A., Les dictionnaires Larousse : Genèse et évolution ; Cahier de lexicologie, n°88, 2006, pp.219-222.

- Cornier, C.M., Francoeur A., La réduction dictionnairique : l'exemple du short dictionary, 1684 de Guy Miege, et du Royal Dictionary abreged 1700 d'Abel Boyer, Cahiers de lexicologie, n°88, 2006-1, pp. 27-51.

- Decoster, S. et Wolbeck, S., Les dictionnaires en ligne, Nouvelles possibilités de recherche offertes par l'informatique, www.cipl.ulg.ac.be/denooz/Dictionnaili.

-Gentilhomme, Y., Dictionnaire à finalité didactique : problématique et corpus, quelques suggestions, ELA, 49, janvier mars 1983, pp. 192-207.

- Galisson, R, Image er Usage des Dictionnaires, Chez les Etudiants de niveau avancé, Ela, Janvier- Mars, 1983pp. 5-88.

- Galisson, R, la Pragmaique Lexiculturelle pour accéder au Traitement. par une culture par un Lexique, Ela, 116 ; pp477-496.

-Dubois, J, Vital, Les besoins lexicologiques dans l'enseignement au niveau secondaire et collégial Québécois, in Dix études portant sur

l'aménagement de la langue au Québec, Claude Simard, CLF, 1990.

- Lehmann, A., Josette Rey-Debove, Du dictionnaire à la sémiotique, une œuvre à plusieurs dimensions, Cahiers de lexicologie, n°88, 2006-1, pp. 201-210.

- Pruvost, J., A propos du troisième élément du triptyque la méta- lexicographie, aux côtés de la lexicographie et de la dictionnairique, Cahiers de lexicologie, n°88, 2006-1, pp. 5-8.

- Pruvost, J., Dictionnaires et nouvelles technologies, Collection Ecritures Electroniques, Paris, Puf, 2000.

- Pruvost, J., Les dictionnaires d'apprentissage monolingues de la langue française 1856-1999, problèmes et méthodes, in Les dictionnaires de la langue française..., Collection Lexica, Paris, 2001.

- Pruvost, J., Les dictionnaires français monolingues d'apprentissage. Une histoire récente et novatrice, www.lingue.unibo.it/circil.

- Sauvé, M., Les besoins des Québécois en matière de dictionnaires de langue, in Dix études portant sur l'aménagement de la langue au Québec, Claude Simard, C.L.F., 1990.

- Simard, C., Les besoins lexicographiques du milieu de l'enseignement au Québec, in Dix études portant sur l'aménagement de la langue au Québec, Claude Simard, C.L.F., 1990.

- Verlinde, S. et Selva, I., Nomenclature de dictionnaire et analyse de corpus, Cahiers de lexicologie, n°2-79, pp. 113-139, 2001.

-Simard, C., Les besoins des Québécois en matière de dictionnaires de langue, in dix études portant sur l'aménagement de la langue au Québec, Claude Simard.

C.L.F., 1990.

-Verlinde, S. et Selva, I, Nomenclature de dictionnaire et analyse de corpus, Cahiers de lexicologie,

3. المعجم العربي والحياة المعاصرة [1]

يعالج هذا البحث ما عرف عن دور معاجم اللغة بصورة عامة ووظائفها، سواء بالنسبة إلى اللغة التي تصفها أو بالنسبة إلى المجتمع الذي ترصد معالمه الثقافية والحضارية، أو بالنسبة إلى ما ينتظره منها مستعملو هذه اللغة، كما يستند إلى بحوث معمقة حول الألفاظ الحضارية بين الوضع والاستعمال. ونتساءل فيه عما تحقق كليا أو جزئيا من هذه الأدوار أو الوظائف في معاجم اللغة العربية الحديثة والمعاصرة، وعما لم يتحقق، وخاصة فيما يتصل بوصف اللغة المستعملة في مختلف الوسائط المعدة للكتابة، وسنحاول بعد ذلك أن نشير فيه إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع أو ذاك.

أ). اللغة العربية والحياة المعاصرة

نحاول أن نعرض في البداية، بكيفية موجزة، واقع اللغة العربية في الاستعمال اليومي، وكما هي في الكتب والمجلات والصحف ومختلف الوسائط المكتوبة، وكذلك اللافتات واللوحات الإشهارية وغيرها، لاعتقادنا أنه يصعب الحديث عن محتوى المعجم العربي الحديث ومدى مسايرته لمظاهر الحياة المعاصرة قبل الانطلاق من هذا الواقع، لأن وظيفة المعجم اللغوي الأساسية هي وصف هذا الواقع [2]، وإن كنا نفتقر إلى دراسات ميدانية واسعة تخص ما هو مستعمل بالفعل في العالم العربي.

فمعظم الدراسات حول المعجم العربي الحديث، اهتمت بكيفية الوضع، حسب تعبير ابن منظور [3] أي بكيفية ترتيبه وتعريف مداخله – وليس بالجمع أو المدونات التي انطلق منها هذا المعجم، وبما أخذه منها. فإذ نظرنا إلى واقع اللغة العربية المكتوبة نظرة وصفية، نجد أن متنها الإفرادي قد حدث فيه تطور كبير، منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، لم تشهد مثله جميع العصور السابقة، ويكفي الاطلاع على جريدة

من الجرائد العربية ذات الانتشار الواسع، أو على أي مؤلف في العلوم والتقنيات الحديثة، لنقارن ما ورد فيها من كلمات ومصطلحات علمية بالمعاجم القديمة للتأكد من هذه الحقيقة التي لا ينكرها أحد اليوم، إذ كلما ظهر مفهوم جديد إلا واقترحت العربية كيفيات عديدة ومختلفة للتعبير عنه، حتى أصبحت هذه الكيفيات نفسها مشكلة كبيرة، كما سنرى بعد ذلك، ولعل أحسن مثال يوضح هذا الواقع ما اقترح في السنوات الأخيرة في مجالي الاتصالات والمعلوميات من مقابلات لكل منordinateur، informatique portable, disquette, CD. Rom, fax, scanner. والمقصود من التذكير بهذه الحقيقة التي يعرفها معظم المهتمين بقضايا اللغة العربية، هو توجيه الاهتمام إلى دراسة ما يتداوله المستعملون في كتاباتهم وخطابتهم للانطلاق منها إلى إعداد معاجم تناسب ميولهم وتستجيب لحاجاتهم، وبهذه الصيغة يمكن مواجهة تحديات هذا العصر، بدل الانشغال المفرط بإمكانات اللغة العربية الذاتية، كما هو شأن كثير من الدراسات اللغوية اليوم، وكأن المشكلة هي في متن هذه اللغة ونظامها.

نعم توجد عشرات الآلاف من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة الدالة على كثير من مظاهر الحياة المعاصرة، كما يحياها العرب اليوم في المأكل والملبس والمسكن ووسائل النقل والترفيه والثقافة والمدرسة وأماكن العمل، في مثل ما يتعلق بالسيارة والحاسوب ووسائل الاتصالات الحديثة وغيرها من المجالات التي دخلت الحياة اليومية للمواطن العربي. ولقد شملت هذه الثروة الإفرادية عددا كبيرا من المفاهيم الأساسية التي تكون هذه المجالات.

فالمولدات الجديدة الدالة على مظاهر الحياة المعاصرة مبثوثة في مختلف الصحف والمجلات والكتب والمواقع الإلكترونية، ولاسيما الخاصة ببعض العلوم والفنون والحرف، ولهذا يمكن القول إن اللغة العربية سايرت الحياة العربية المعاصرة إلى حد ما، متأثرة في ذلك بالمستويات والأنظمة اللغوية المحيطة بها، كالعامية واللغات الحية

ذات الانتشار الواسع في العالم، ومنها العالم العربي[4] وإذا نظرنا نظرة معيارية إلى طبيعة هذه الثروة الإفرادية الجديدة، نجدها تتصف بمجموعة من العيوب، هي الاضطراب وعدم التوحيد وكثرة الدخيل والعامي وقلة انسجام بعض مكونات هذه الثروة، مع قواعد العربية، كما هي في الكتب اللغوية والنحوية وعند السلطات الساهرة على معيارها في عصرنا.

ويفهم مما سبق أن العرب المحدثين، لم يتفقوا في أحيان كثيرة على اختيارات معينة، وفرتها لهم هذه اللغة من إمكانات تعبيرية متنوعة، إذ نجد بعضهم يميل إلى المقابل الفصيح والآخر إلى الأفصح، والبعض الآخر لا يتحرج من قبول المعرب أو الدخيل أو العامي وهكذا... ويكفي أن تقارن كتابا مترجما بمثيل له في نفس الموضوع، أو تقارن بين إشهار في جريدة ما، بما يقابله في جريدة أخرى، تصدر في بلد آخر، لتلاحظ الفروق اللغوية والاضطراب والغموض، مما جعل الدارسين، ممن يحسنون اللغات الأجنبية يفضلون الرجوع إلى النصوص الأصلية في لغاتها، وأدى ببعض أصحاب الإعلانات والصفحات الإشارية إلى نشرها باللغات الأجنبية في الصحف المكتوبة باللغة العربية، لضمان وصول مضامينها إلى القراء، وفق الأهداف التي حددوها في رأيهم، ومثل هذه التصرفات لا تخدم العربية.

ولا بد من أن يقال أيضا، في المقابل، إنه وقع، في الحقيقة، نوع من الاستقرار والتوحيد والانسجام مع تقتضيه العربية الفصحى في الألفاظ التي تعبر عن المفاهيم المجردة التي تكثر في الغالب في الميادين الثقافية والفنية والأدبية وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم يحدث مثل هذا في الألفاظ التي تعبر عن المسميات الحسية، وهي الألفاظ التي يكثر تداولها في المنتجات التقنية والصناعية ذات الأثر المباشر على الحياة اليومية للمواطن العربي، وقد تستثنى نسبة من الألفاظ التي ولدت في القرن التاسع عشر، مثل السيارة والقطار والمصنع والصيدلية وما إلى

ذلك... وبعض مستلزماتها.

إن الاختلاف موجود بين الفئات الاجتماعية في البلد لكنه قليل، وخاصة في بداية ظهور المسميات الحديثة، ويكون بين البلدان وبين الأقاليم، وهو الأكثر، غير أننا نجد نوعا من التوحيد والاستقرار داخل البلد الواحد في المسميات القديمة نسبيا، وقد يكون ذلك نتيجة تدخل المؤسسات العمومية ذات الاتصال المباشر بالفئات الاجتماعية الواسعة، وكذا أثر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة من خلال الإعلانات التي يقصد منها التوعية.

إن التباين الموجود بين البلدان العربية أخر، ومازال يؤخر، في تصورنا، عملية توحيد هذا النوع من الألفاظ الدالة على المدنية الحديثة على مستوى العالم العربي، وبالتالي تأخر ظهور معجم وظيفي عصري، يسعف المستعملين ويساهم في بروز معيار إفرادي مشترك. وبكلمة مختصرة فالعربية من خلال ما كتب بها ويكتب، صورت، بنوع من العفوية، الحياة المعاصرة، كما هي في العالم العربي، وعكست معها الوضع العربي العام الحالي الذي يتسم بالاضطراب والاختلاف لسوء التنسيق والميل إلى الخصوصية.

لا شك أن هناك عوامل كثيرة لغوية ولغوية اجتماعية وعامة، أدت إلى هذا الوضع، ولعل أهمها عدم إعطاء الأهمية اللازمة للألفاظ الحضارية الدالة على المسميات الحديثة ذات الانتشار الواسع في الحياة اليومية من قبل المؤسسات التي تعمل على نشر العربية وجعلها وافية بمقتضيات العصر الحديث [5]، ظنا منها -ربما- أن هذا النوع من الألفاظ والمصطلحات أقل أهمية من المصطلحات العلمية التي تحتاج إليها مختلف المؤسسات التعليمية والإدارية وغيرها، أو أنها من القضايا الخاصة بالعامية، ولم تدرس إمكانية تأثير هذا المستوى اللغوي الذي احتكر التعبير عن الحياة اليومية، لقرون طويلة في اللغة العربية المكتوبة[6].

إن للوضع الذي حاولنا وصفه بإيجاز، علاقة مباشرة، فيما نرى، بوضع المعجم العربي الحديث في عمومه. لأن اضطراب متنه، وعدم تنميط عناصره، ولاسيما ما له صلة بالحياة المعاصرة في جانبها المادي، عطل عملية وصف العربية المعاصرة، وبالتالي، اختيار مدونات المعجم العربي الحديث ومداخله لقلة الاستقرار والشيوع اللذين يعدان من الشروط الأساسية في إدخال الكلمات الجديدة إلى أي معجم وصفي.

ب). نصيب اللغة العربية المعاصرة من مضامين المعاجم

لقد ظهر عدد كبير من المعاجم الحديثة، زيادة على ما تركه السلف، يعد بالمئات[7] وهي بين أحادية وثنائية ومتعددة اللغات، وبين المعاجم اللغوية والمتخصصة والموسوعية. ودرست هذه المعاجم من جوانب مختلفة، إلا أن مدوناتها، وما أخذته منها من مداخل، بحاجة إلى دراسات ميدانية ومقارنة أكثر شمولية، لندرتها، إن لم قل لانعدامها.

فالمعجم العربي الحديث خطا خطوات كبيرة، خاصة فيما يتصل بجانبه الشكلي والمنهجي، إلا أنه لم يكن المعجم العربي المنشود[8] بعد. وقد بدأت تظهر ملامح هذا التجديد في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأعمال المعلم بطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي، ثم اتضحت هذه النزعة إلى التجديد في بداية القرن العشرين على يد لويس المعلوف في معجمه المنجد، إذ سعى صاحبه إلى محاكاة المعاجم الأوروبية، في طرائق تحديد المداخل وترتيبها، وفي تحسين التعريفات وتنظيمها، وإدخال بعض الوسائل الإيضاحية الحديثة مثل الصور والأرقام، على الرغم من قدم المادة التي عرضها. كما تلت هذا العمل أعمال معجمية أخرى، لكل واحد منها نصيب من الجدة والإضافة، مثل المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي والسبيل والمنجد في اللغة العربية المعاصرة وغيرها من المعاجم الأخرى.

أما التجديد في المضمون، فقد تأخر لمدة طويلة، مقارنة بما له صلة بالجوانب الشكلية والمنهجية، إذ تخوف اللغويون، في تصورنا، من الاستعمال، وبالتالي من إدخال الكلمات الجديدة التي بدأت تظهر في لغة المحدثين منذ أوائل القرن التاسع عشر، لأن اللغويين القدامى، سبق لهم أن حددوا مقاييس الفصاحة، الزمانية منها والمكانية واللغوية، منذ القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية التي التزم بالعمل بها معظم اللغوين الذين جاؤوا بعدهم، ولذلك منعت الألفاظ الحضارية التي استعملها العرب خلال عصور ازدهارهم في المشرق والمغرب والأندلس. ولم يسمح للكلمات الجديدة من دخول هذا المعجم، إلا بعد أن أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره التاريخي الذي نص على جواز السماع من المحدثين، لكن بشروط[9].

ولقد طبق هذا المجمع الموقر قراره ذاك على معجمه "الوسيط" الذي يعد أول معجم خرق حدود الاحتجاج، وضمنه نصيبا من المحدث والمعرب والدخيل، فيما يتصل بالحضارة الحديثة وكذا رد الاعتبار لنوع من المولد الذي رفضه اللغويون القدامى. وقام بالعمل نفسه في المعاجم التي أصدرها بعد ذلك، أي الوجيز والكبير.

وجاءت بعد هذا العمل اللغوي التشريعي، أعمال معجمية أخرى كثيرة، لكل واحد منها بعض المزايا، ولعل من بين الأعمال الجيدة التي ظهرت في الثمانينات، المعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع دار لاروس سنة 1989، والمنجد في اللغة العربية المعاصرة الذي صدر عن دار المشرق سنة 2000، أما المعاجم الثنائية فيمثلها في هذه الفترة المنهل لسهيل إدريس والمورد لمنير البعلبكي والسبيل لدانيال ريغ. وعلى الرغم من هذا التحسن الذي ظهر في العقود الأخيرة، بقيت معاجم اللغة المعاصرة بعيدة عن وصف اللغة العربية، كما هي مستعملة في الصحف والمجلات، وفي الكتب الأدب والثقافة، وفيما ينشر في العلوم والتقنيات، الأكاديمية منها والمدرسية والمبسطة، بدليل أن عددا كبيرا من

الألفاظ التي استخرجناها من بعض هذه النصوص، رغم انتشارها النسبي وأهميتها وقدمها في الظهور، لم تدونها المعاجم التي درسناها[10].

غير أن مثل الحكم يتطلب نوعا من التدقيق، لأنه ينطبق على وجه الخصوص، على معظم المعاجم الأحادية اللغة، وإن لاحظنا فروقا بين معجم وآخر، بحسب خبرة الذين أعدوه ومكانة دار النشر التي أخرجته، مثل المعاجم التي أشرنا إليها. أما معظم المعاجم الأخرى، فهي تتصف بالخصاصة، فيما يتصل بالمفاهيم والمسميات التي تتشكل منها مظاهر الحضارة الحديثة والمعاصرة، وتعكس الحياة العربية القديمة أكثر من حاضر اليوم في المشرق والمغرب، وتصف السيف وضروبه، الناقة وأوصافها وأمراضها، على الرغم من ندرة تداولها في عصرنا هذا، أكثر ما تصف الصاروخ والطائرة والسيارة وأنواعها وقطع غيارها وأصنافها، وما سوى ذلك مما نشاهده ونستعمله يوميا في مختلف مجالات الحياة المعاصرة. وليس القصد من هذا الحكم استبعاد هذه الكلمات من المعجم، بل ذكر ما هو أساسي، وترك ما هو ثانوي. لأن لهذه الكلمات لها مكانتها في المعاجم القديمة.

أما المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات فهي أكثر اهتماما بالحياة المعاصرة إذ نجد فيها نسبة أكبر من المسميات والمفاهيم العلمية والحضارية الحديثة، لأنها تنطلق في مدوناتها الأولى من اللغات الأجنبية، غير أنها تعكس، في الوقت نفسه، جانبا كبيرا من الاضطراب الذي تتصف به المقابلات العربية المتداولة في الوسائط المكتوبة التي أشرنا إليها، مثل الترادف المؤدي إلى الغموض والاشتراك اللفظي اللذين ينجر عنهما الغموض، فضلا عن كثرة الدخيل والعامي أحيانا، واللجوء إلى العبارات والشروح لتعريف مسميات ومفاهيم بسيطة. ولهذا يمكن أن نقول عن هذا النوع من المعاجم أيضا إنها لا تساهم في تنميط متن اللغة العربية، ولا تساعد على نشر لغة عربية مشتركة. وقد يعود السبب في ذلك إلى صعوبة. إيجاد معاجم ثنائية أو متعددة

اللغات، تعكس ما هو متداول بكيفية واحدة موحدة، شأنها في ذلك شأن المعاجم الأحادية، لأن الوضع اللغوي الحالي لا يساعد كثيرا على ذلك، فيما له علاقة بالحياة المعاصرة في جانبها المادي، ما عدا الألفاظ التي ولدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين، مثل الطائرة والمطار والقطار والسيارة والدراجة وما سوى ذلك من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية ذات الانتشار الواسع.

ومن هنا يمكن القول بأن معظم المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات، عكست نسبة كبيرة من الاضطراب السائد في الاستعمال الحي للغة العربية العامة والمتخصصة، على الرغم من أن أهداف أصحاب هذه المعاجم هي تجاوز هذا الاضطراب الذي يطبع متن اللغة العربية الحديث. فيكفي أن تقارن بين المداخل الأجنبية لعدد من هذه المعاجم لندرك الفروق في المقابلات العربية التي يقترحها كل واحد منهم للمفاهيم العلمية والحضارية الحديثة[11].

ويدل ما سبق على أن هناك فجوة بين ما هو متداول من مفردات في الاستعمال الذي يتسم بالثراء والتنوع في أساليب التعبير، وعدم التنميط، وبين المعجم اللغوي عموما الذي يتصف بالفقر في عدد المداخل الأساسية والفرعية والغموض في التعريفات، فإن اهتم بالمفاهيم الحديثة، فهو يتحاشى التعرض إلى كثير من المسميات ذات المدلولات الحسية، وإن عرضها، فهو لا يتفق أحيانا مع غيره من المعاجم الأخرى.

ونتيجة ذلك كله فإن المعاجم اللغوية الحالية في عمومها تساهم في المحافظة على المعيار الإفرادي القديم والثقافة العربية القديمة، أكثر مما تساعد على تكوين المعيار الإفرادي الحديث ونشر مضامين الثقافة المعاصرة، كما أشرنا إلى ذلك، وهو

بذلك، لا يمكن عدها معاجم وظيفية، بالنسبة إلى المستعملين، إذ لا تعين المترجم على أداء عمله[12] . ولا تسعف المتعلم على إزالة الغموض الذي قد يجده فيما يقرأ وفيما يسمع.

إن عدم استيفاء المعجم العربي لما هو مستعمل أو مقترح من الألفاظ الفصيحة والمعربة، جعل المؤثرين في متن اللغة، أي العلماء والأدباء ورجال الإعلام والمترجمين على وجه الخصوص، يولدون أحيانا ألفاظا ومصطلحات جديدة، ظنا منهم أنها قد تساهم في سد الثغرات الملاحظة لأنها لم ترد في المعجم أو المعاجم التي بحوزتهم، فضلا عما يولدونه، نتيجة عدم رضاهم على المولدات المقترحة التي اطلعوا عليها.

إن التباين والاختلاف في التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الموجودة فيما كتب ويكتب، انتقل إلى عدد من المعاجم اللغوية، وإلى بعض الكتب المدرسية الموجهة إلى الناشئة، وهي في الأصل من المؤلفات المساهمة بقسط كبير في تكوين الملكة اللغوية والمحافظة على معيار هذه اللغة حيلا بعد جيل.

فإذا كان أغلب المعاجم العربية لم يتمكن من وصف الاستعمال الحي للعربية المكتوبة، فهل بإمكان هذه المعاجم رصد المعالم الكبرى للحياة المعاصرة في جانبها المادي، كما هو دور المعاجم في اللغات التي ينتج الناطقون بها المعرفة العلمية والتقنية اللتين ميزتا هذا العصر على غيره من العصور السابقة؟

كما أن مضامين المعاجم العربية التي ألفت في عصرنا، بعيدة جدا عن رصد كل ما ظهر فيه، حتى لو تم تدوين كل ما ولد، لأن كمية الألفاظ والمصطلحات الحديثة التي ولدت في العربية قليلة أيضا مقارنة بما ينتج في العالم في مختلف المجالات العلمية والتقنية وبما دونتها المعاجم في اللغات التي تنتج بها هذه المعرفة.

نعم لا توجد دراسات حول ما تم توليده في العالم العربي، منذ القرن التاسع

عشر إلى اليوم، غير أن هناك تقديرات، لم تستند إلى معطيات إحصائية شاملة ودقيقة [13]، وإن كان من الممكن معرفة ما نشرته المؤسسات المكلفة بالإشراف على إقرار المصطلحات وتوحيدها، كل واحدة على حدة، ثم المقارنة بينها[14]، مثل أعمال المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط وبعض الجمعيات والاتحادات العلمية المهنية المعنية بموضوع المصلحات العلمية 15.

وكان أحمد الاخضر غزال، رحمه الله، قد قام بإحصاء عدد المصطلحات التي وضعتها بعض الهيئات، وبمقارنة عدد من المعاجم المتخصصة فيما بينها لمعرفة مدى سرعة حركة التوليد في اللغة العربية العلمية، وتوصل إلى رأي، عبر عنه قائلا:" والعيبان الكبيران في هذا، البطء وسوء المنهج، أما العيب الأول، ...كيف يعقل أن هيئات خصصت لجعل اللغة العربية تساير اللغات المتقدمة في العلوم والتقنيات...تضع إلى حد الآن 100.000 كلمة في جميع فنون العلوم والتقنيات، بينما نجد في معجم أوروبي صغير واحد للمصطلحات التقنية 100.000 مصطلح. ونجد في معجم الجيولوجيا الذي طبعه مجمع لغوي سنة 1963 ألف وسبع عشرة لفظة في مقابل 5500 لفظة في أصغر معجم في الجيولوجية آنذاك، ومعنى هذا أننا نضع المصطلحات في جميع الميادين بسرعة معدلها 2500 مصطلح في السنة، بينما تضع فرنسا كل سنة 5475 مصطلحا في مقابل المصطلحات الأجنبية، ومع ذلك، ترى أن هذا العدد جد قليل بالنسبة إلى سرعة تقدم العلوم"[16].

ومثل هذا الوضع هو وضع معظم اللغات في العالم، مع التفاوت الموجود بينها، تبعا لمدى رقيها ومساهمتها في تقدم الحضارة الحديثة، من حيث الكم والنوع، أما من حيث طبيعة المجالات التي تنتمي إليها الألفاظ وخاصة المصطلحات التي ولدت في اللغة العربية فيضيف أحمد الأخضر غزال في المقال نفسه قائلا: " وقد يقول قائل: لسنا وحدنا المتأخرين في هذا الميدان، إذ أن فرنسا وأمم أخرى هي كذلك متأخرة في

وضع المصطلحات، أجيب حذار من هذا التفكير. وذلك أن فرنسا وغيرها من الأمم الراقية، تريد أن تلتحق بالتقنيات الرائدة، بينما نحن مازال علينا أن نلتحق بمرحلة التقنيات الأساسية التي ظهرت منذ الثورة الصناعية في القرن الماضي، وبعبارة أخرى، إذا كانت فرنسا تبحث عن ألفاظ للتعبير عن أجزاء الصواريخ أو السوائل (في الأقمار الصناعية)، فنحن لم نضبط الألفاظ الخاصة بأنواع اللوالب والمسامير[17].

ومجمل القول في هذا الموضوع هو أن أكبر المشكلات التي منعت متن اللغة العربية من أن يواكب الحياة المعاصرة بالصورة التي ترتضيها النخبة، هو البطء في التوليد، كما قال الاخضر غزال، وعدم تنميط ما تم توليده، وقد ساهم هذا الوضع إلى حد كبير في تأخر المعجم عن أداء وظائفه اللغوية والحضارية، مما جعله يتأثر بما هو متداول في العاميات عوض أن يؤثر فيها.

الهوامش

[1]. قدمت ورقة البحث هذه في المجلس الآعلى للغة العربية، سنة 2016. وقد سبق لي أن ألقيت هذا البحث في ندوة بمعهد العالم العربي بباريس، في 4 يناير 2004، ولم تنشر أعمال هذه الندوة.

[2]- يرجع في هذا الموضوع مثلا إلى: - Rey, A, Dictionnaire et Français vivant; l'expérience du Petit Robert, La Banque des mots, n° 15,CILF, 1978,

[3] أبو الفضل جما الدين محمد بن المكرم بن منظور، مقدمة لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968، ص: 7.

[4] لقد قمت بالجرد المنتظم لعدد من الأعمال الروائية والصحفية في دراسة نلت بها دكتوراه الدولة بعنوان: الألفاظ الحضارية بين الوضع والاستعمال.

[5] أنتج مجمع اللغة العربية عددا من الأعمال في هذا النوع من الألفاظ، ولعل أهمها معجم ألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون.

[6] طاهر ميلة، إشكالية استعمال الكلمات العامية والدخيلة في بعض الأعمال الروائية والصحفية، اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999، ص: 117.

[7] وجدي رزق غالي وآخرون، المعجمات العربية: ببليوغرافيا شاملة مشروحة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

[8]عنان الخطيب، معجم القرن العشرين العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث والخمسون، فبراير 1984، ص :82.

[9]مجموعة القرارات العلمية، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الطبعة الثانية، 1971، ص 14.

[10]وهي المعجم الوسيط، المعجم العربي الأساسي، السبيل، والمنهل.

[11] حسن الكرمي، المعجم العربي والتعريب، الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1983، ص: 251.

[12] كان هذا الحكم نتيجة المقارنة التي قمت بها بين عدد من المعاجم الثنائية وبين المدونة التي أشرت إليها في الهامش رقم 3.

[13] حسن الكرمي، مصدر سابق، ص :250 فما قبلها.

[14] محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1980، ص: 316.

[15] لأن كل معجم يأخذ من الآخر، لذا لا يصح إحصاء مجموع ما ورد في هذه المعاجم إلا بعد معرفة ما هو مكرر.

[16] أحمد الاخضر غزال، الترجمة: توفير المصطلحات وتوحيدها وتعميمها، في قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، مطبوعات الأكاديمية المغربية، سلسلة الندوات، الرباط، نوفمبر، 1993، ص :120.

[17] نفس المرجع، ص: 121.

المصادر والمراجع

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، مقدمة لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968.

2- أحمد الأخضر غزال؛ الترجمة: توفير المصطلحات وتوحيدها وتعميمها، في قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، مطبوعات الأكاديمية المغربية، سلسلة الندوات، الرباط، نوفمبر، 1993.

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الطبعة الثانية، 1971.

4- حسن الكرمي، المعجم العربي والتعريب، الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1983.

5- الحمزاوي، محمد رشاد، المعجم العربي في القرن العشرين: مصطلحاته ومناهجه في الجمع والوضع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث والخمسون، فبراير 1984.

6- طاهر ميلة: - إشكالية استعمال الكلمات العامية والدخيلة في بعض الأعمال الروائية والصحفية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999.

- الألفاظ الحضارية المستعملة في العربية بين الوضع والاستعمال، دراسة وصفية تحليلية، أطروحة دكتوراه الدولة، (عمل غير منشور) جامعة الجزائر، 2002,

7- عدنان الخطيب، معجم القرن العشرين العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث والخمسون، فبراير 1984.

8- محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1980.

9-Guilbert, L, Lexicographie et terminologie, Terminologie 76, AFTERM, 1976, p V-4.

10-Rey, A, Dictionnaire et Français vivant ; l'expérience du Petit Robert, La Banque des mots n° 15, CILF, 1978, p 9.

4. جهود محمد بن أبي شنب في علمي المفردات وصناعة المعجم*

يعد محمد بن أبي شنب، من أبرز العلماء الجزائريين الذين تمكنوا من الثقافتين العربية والفرنسية، ومن اللغتين الإغريقية واللاتينية، وهو الشائع عند العلماء والباحثين في ذلك الوقت، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما تمكن من العلوم الإنسانية والآداب التي اهتم بها الباحثون في هذه الفترة الزمنية. وقد استطاع هذا العالم الفذ أن يفرض نفسه، في وقت صعب على الأغلبية الساحقة من الجزائريين المتعلمين أن يقوموا بمثل هذا الصنيع، أو أن يبرزوا إمكاناتهم العلمية ومواهبهم الأدبية والفنية، بسبب سيطرة المستعمر الفرنسي على أرض الجزائر وأهاليها. لقد خاض محمد بن أبي شنب مجالات أدبية ولغوية كثيرة ومتنوعة، مثل: نشر كتب التراث العربي والإسلامي، وتحقيق بعضه، كما خاض دراساته التاريخية، والتعريف بالثقافة الشعبية الجزائرية والمغاربية، وكذلك الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية لكثير من الدراسات الأدبية والعلمية. ولم تقتصر جهوده على هذه الميادين التي ذكرنا بعضها، بل كان للدراسات اللغوية العربية نصيبها الأكبر من جهوده، ومن أهم هذه الدراسات المنشورة في "المجلة الإفريقية"[1]، نجد:

- تحقيق كتاب الجمل للزجاجي.
- تأليف كتاب في العروض بعنوان: تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب.
- تأليف كتاب في ثلاثة أجزاء حول الأمثال الشعبية الجزائرية والمغاربية.
- بحثه الثاني المقدم لنيل شهادة الدكتوراه سنة 1922 بعنوان: الألفاظ التركية والفارسية الباقية في عامية الجزائر، بعد البحث الأول الذي أعده للغرض نفسه حول الشاعر العباسي أبو دلامة. كما نشر عددا من المقالات في المجلة الإفريقية Revue Africaine [2] حول:

- أصل كلمة الشاشية.
- أصل كلمة تليس.
- العدد ثلاثة عند العرب[3].
- قائمة الرموز التي استعملها العرب في مؤلفاتهم [4].

ويظهر من مضامين هذه الدراسات اللغوية والأدبية وغيرها التي نشرها ابن أبي شنب، أن بعضها يدخل في ميداني علم المفردات وصناعة المعجم، أما الدراستان الأخريان، فلهما صلة غير مباشرة باللغة. وفيما يأتي تعريف بأهم الأفكار الواردة في كل واحدة منها، وذلك على النحو كالآتي:

1.دراساته في علم المفردات

الدراستان الأولى والثانية تعالجان الجانب التأثيلي، والأخريان هما عبارة عن استقراء للعدد ثلاثة عند العرب، والمختصرات والرموز التي استعملها العرب في مؤلفاتهم.

1.1. الدراسات التأثيلية

اهتم محمد بن أبي شنب بالدراسات التأثيلية، فخصص دراسته الأولى لأصل كلمة الشاشية التي نشرها سنة 1907، وخصص دراسته الثانية لكلمة "تليس" المنشورة سنة 1912. وذكر محمد بن أبي شنب، في مقدمة دراسته المركزة على كلمة الشاشية، أن هذه الكلمة يعرفها عامة الناس، ثم بين كيف تكتب عادة، وكيف يجب أن تكتب بالحروف اللاتينية، وعرفها بعد ذلك، من خلال مقابلها في اللغة الفرنسة، وهما calotte bonnet، وأشار إلى أهم صفاتها، وأماكن استعمالها، فهي تصنع من صوف رفيع، ويلبسها أهالي شمال إفريقيا والسوريون والأتراك. أما ما يتعلق بأصلها، فيعرض ابن أبي شنب رأي كل من المستشرقين De Sacy وDonzy اللذين اتفقا على أنها مأخوذة من كلمة شاش، غير أن ابن أبي شنب لم يقتنع برأيهما، ويكمن وجه اعتراضه في اختلاف أصلي الكلمتين اللذين أخذت منهما كل من كلمة الشاش وكلمة

الشاشية، لأن الشاش يصنع من قماش يسمى موسلين (mousseline)، ويرجع أصل هذه الكلمة الأعجمية إلى اسم الموصل، وهي المدينة المعروفة في شمال العراق، أما الشاشية فتصنع من الصوف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ولبيان صواب ما ذهب إليه ابن أبي شنب، رجع إلى رسائل الجاحظ وإلى معجم ما استعجم للبكري، فوجد أن كلمة الشاشية تنسب إلى مكان يسمى "شاش(Chach)، وهو مكان يسكنه الأتراك، ويقع في "سير دارية" ويعني ذلك أن كلمة الشاشية صفة مشتقة من اسم هذا البلد الذي تصنع فيه، ثم تحولت هذه الكلمة التي جاءت صفة في وقت لاحق إلى اسم، وأصبحت تطلق فيما بعد، على أنواع أخرى من القلانس أو "الطاقيات" بدون أن يؤخذ بالاعتبار، مكان صنعها ولا شكلها. ومن هذا المنظور يمكن إدراج كلمة الشاشية ضمن نوع الكلمات التي يطلق عليها في الدراسات اللغوية مصطلح ethnique أي الكلمات التي تؤخذ من أسماء الأماكن مثل مالطي وسوستي، وغيرهما، نسبة على التوالي، إلى كل من مالطة وسوسة. وختم محمد بن آبي شنب بحثه بحديث موجز عن النوعية الجيدة للشاشات التونسية وثمنها، مقارنة بمثيلاتها التي تصنع في أوربا.

أما كلمة "تليس" فقد أشار محمد بن أبي شنب، في بداية الدراسة التي خصصها لها، إلى أن المعجميين العرب، لم يدونوا هذه الكلمة، إلا في صيغة تليسة، والكلمة العربية الوحيدة التي جاءت على هذه الصيغة هي كلمة سكينة، وهي بديل صرفي لكلمة سكينة، حسب ابن خالويه في كتابه ليس، غير أن عبد اللطيف البغدادي، أضاف كلمة قنينة إلى جانب تليسة، مع بديلها الصرفي تليس، لكنه لم يقدم تفسيرا لذلك. ثم رجع محمد بن أبي شنب إلى الحريري الذي قال بالاستناد إلى أمالي ثعلب، إن الكتاب يقولون تليسة عوض تليسة، وهذا مخالف لقواعد اللغة العربية مع بديله الصرفي تليس، وقد يكون ذلك إشارة منه إلى أن هذه الكلمة ليست عربية الأصل.

وتعني كلمة تليسة، حسب شارح كتاب شهاب الدين الخفاجي، كيسا يضع فيه الكتاب سجلاتهم، أما عامة الناس، فتعطيه معني الغرارة أو الكيس الكبير، ويضيف لسان العرب وتاج العروس إلى هذه المعاني معنى الخصيتين، ومعنى نوع من الأكياس أو السلال المصنوعة من ورق النخيل المفتول، ودلت فيما بعد على الأداة التي يضع فيها الكتاب سجلاتهم.

أضاف المستشرقون معاني أخرى إلى هذه الكلمات، ولاسيما المستشرق الهولندي دوزي في تكملته للمعاجم العربية، ومن أهم هذه المعاني الأساسية نجد:

- معنى الشبكة التي تصنع منها الأكياس، ويلبسها الفلاحون والعمال.
- معنى الكيس بأشكال وألوان مختلفة، يصنع من شعر الحيوان، أو من الصوف أو من جلد المعز، ويستعمله الفلاحون لنقل القمح إلى السوق، أو توضع فيه الحبوب وأحيانا اللحم.
- معنى مكيال من قمح.
- معنى بساط خشن، بألوان مختلفة، يصنعه العربي عندما لا يحتاج إلى الكيس الذي كان مصنوعا منه، فيفكه ويستخرج منه هذا البساط؛ وهذا النوع من البسط يستعمل أيضا في القبطية كجل أو غطاء للسرير.
- معنى لباس الحداد، كما يلبسه النساك أحيانا.

أما دلالة هذه الكلمة في الجزائر، فهي عكس ما يشير إليه بعض الدارسين، إذ تعني كيسا مزدوجا مصنوعا من صوف أو حلفاء، أو من ورق النخيل. وبحث ابن أبي شنب بعد ذلك عن أقدم تاريخ استعملت فيه هذه الكلمة في اللغة العربية، وبرجوعه إلى كل من الضواري والخفاجي، فردها الأول إلى الخليفة العباسي المنصور، وقال الثاني إن كلمة تليسة هي ما يكون في الرحل، ويبدو أنها كانت مستعملة في عهد

الرسول صلى الله عليه وسلم. ثم تساءل عن أصلها، أ هي كلمة أعجمية؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هي اللغة التي أخذت منها [5]؟ بعد ذلك فإن هذه الكلمة جاءت في صيغة نادرة في اللغة العربية، وهي فعيل إلى أننا أمام كلمة أعجمية، وهذا هو رأي الخفاجي الذي قال إنها رومية، أي إغريقية، وسبق بيان ذلك أعلاه، وأن العرب لم ينطقوها على طريقة نطقهم، وكل هذا يشير إلى أنها إغريقية، ولكنه لم يعرض الأسباب التي استند إليها للوصول إلى هذا الرأي كما عقب على ذلك ابن أبي شنب.

عرض ابن أبي شنب آراء أبرز المستشرقين الذين يرجعون في غالب الأحيان إلى لغات أخرى كثيرة في مثل هذه الحال، لذلك نجده يرجع إلى المستشرقين "دوزي" "وقوج" اللذين ذكرا أن كلمة تليسة أخذت مباشرة من الكلمة اللاتينية trilicium أوTrilizالدالة على معنى القماش المنسوج من ثلاثة خيوط، وأخذت من الكلمة السابقة عن طريق الكلمة الإسبانية triliz. وهو الرأي الذي استبعده محمد بن أبي شنب، لأنه بعيد عن معنى الكيس الذي يسنده إليها كلا المؤلفين. ورجع بعد ذلك إلى آراء مستشرقين آخرين في أصل كلمة تليسة، فمنهم من ردها إلى اللغة الفارسية، لأن فيها كلمة تلي الدالة على المحفظة أو الحقيبة التي يضع فيها الخياط أو الحلاق أدواته، وفيها أيضا كلمة تلوسة التي تدل على معنى الغلاف، ومنهم من ردها إلى أصل إغريقي قبطي، لأن فيها كلمة مماثلة، تدل على معنى البساط الخشن.

وتساءل محمد بن أبي شنب، بشأن هذا الرأي الأخير، عن كيفية انتقال هذه لكلمة من معني البساط إلى معنى الكيس، ونظرا لعدم اقتناعه بهذه الآراء كلها، فضل العودة إلى اقتراح شهاب الدين الخفاجي، ثم إلى مكنز هنري إتيان(Henri Etienne) الذي وردت فيه هذه الكلمة بمعنى الكيس: إذ أن الكتاب البيزنطيين استعملوها في القرن الثالث بنفس المعنى الذي ذكره العرب، زيادة على بعض المعاني الفرعية الأخرى، ومن هنا فالأصل البيزنطي لكلمة تليس ليس فيه شك، ولو أن اللغة

لإغريقية القديمة لم تعرف هذه الكلمة، غير أنه يمكن أن نفترض أن هذه الكلمة أقترضها الإغريقيون والبيزنطيون من عدد من اللغات السامية القديمة، وتكون هذه الفرضيات مقبولة، ولاسيما إذا علمنا أن هؤلاء الكتاب البيزنطيين الذين استعملوها هم إسكندريون وسوريون، أما إلحاق هذه الكلمة باللغة الإغريقية القديمة، فيقول محمد بن أبي شنب، نعتقد أن هذا الرأي فيه شيء من الجرأة، لأن هذه الكلمة وردت بمعنى الفرع، ولو أن بعض المؤلفين [6] الذين كتبوا باللغة الاغريقية المستعملة بعد الإسكندر الكبير، يكونون قد استعملوها بمعنى ورق النخيل المجفف الذي يمكن أن يصنع منه كيس.

وختم محمد بن أبي شنب دراسته هذه بقوله: ومهما قيل في أصل هذه الكلمة، فإننا ترى أن اللغة الإغريقية البيزنطية هي التي اقترضتها مباشرة من اللغة العربية، وهذا ما يبرر اقتراح شهاب الدين الخفاجي.

أما المنهج الذي اتبعه محمد بن أبي شنب في هاتين الدراستين، فيرجع إلى المنهج التاريخي

الذي ساد في الدراسات اللغوية وغيرها من العلوم في القرن التاسع عشر، ويقيت آثاره إلى غاية الربع الأول من القرن العشرين، على الرغم من بروز تيار الدراسات الوصفية آنذاك، كما أن طريقة تطبيقه لهذا المنهج هي نفس الطريقة التي اتبعها المستشرقون في عهده، غير أنه لا يكتفي بقراءة ما كتبه هؤلاء المستشرقون وبمناهجهم، بل كان يرجع دائما إلى المصادر العربية، وآراء اللغويين العرب للتحقق مما قاله غيرهم. كما أنه يستند، في معظم الأحيان، إلى أكثر من مصدر في البحث عن دلالة الكلمة التي يدرسها، أو صيغتها أو أصلها، وقد تكون هذه المصادر كتبا أو معاجم، وقد تكون لباحثين عرب، أو لمستشرقين أو لغيرهم، وغالبا ما تكون بلغات متعددة، وهو الأمر الذي يقتضيه منهج الدراسات التأثيلية، وقد ساعدته معرفته

لعدد كبير من اللغات التي تستعمل في البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، من تتبع كل الأصول المحتملة لكلمتي الشاشية وتليس، ويظهر ذلك بوضوح من العدد الكبير من اللغات التي رجع إليها في هاتين الدراستين، مثل الاغريقية القديمة والبيزنطية والفارسية والكردية والتركية، زيادة على اللغة العربية. إن تتبعه لصيغ هاتين الكلمتين ودلالتيهما، وبدائلهما الصرفية في المصادر العربية، وما كتبه المستشرقون، قد يكون الهدف منه في البداية التعريف بهما، لأنهما كلمتان جامدتان، أما الهدف الأساسي، فيما يبدو، فهو البحث عن مؤشرات، تعينه على معرفة أصليهما، فصيغة فعيلة في كلمة تليسة، على سبيل المثال، هي صيغة نادرة في اللغة العربية، ولذلك عدها محمد بن أبى شنب مؤشرا أوليا على عجمتها، كما أن بحثه الدؤوب عن المعنى الأساسي لهذه الكلمة المتمثل في معنى كلمة الكيس، كان عاملا من عوامل ترجيحه الأصل الإغريقي البيزنطي[7].

ومن أبرز الصفات العلمية التي اتصف بها محمد بن أبي شنب، زيادة على تمكنه من عدة لغات، واطلاعه الواسع على الثقافتين العربية والفرنسية، وكثرة إنتاجه العلمي، تحرجه، إذ لا يقيل رأيا، مهما كانت المكانة العلمية لصاحبه، إلا بعد أن يقارنه بمختلف الآراء العلمية الأخرى التي يرجع إليها، ليخلص في الأخير إلى رأي يرجحه، بناء على أدلة يقتنع بها، مدعمة بمعارفه الشخصية، وقد كان ترجيحه لآراء العرب القدامى واضحا في دراسته لكلمتي الشاشية والتليس، إذ رجح رأي الجاحظ والبكري في دراسته لهما، كما رجح رأى شهاب الدين الخفاجي على رأى (هنري إتيان). وامتاز محمد بن أبي شنب بسعة اطلاعه، ويظهر ذلك، على سبيل المثال، من المعاني الثمانية التي وجدها لكلمة تليس، تلك المعاني، لا نظن أنها موجودة مجتمعة في أي معجم أو كتاب لغوي آخر.

ويكتسي عمل ابن أبي شنب في هاتين الدراستين أهمية كبيرة، لأن الدراسات

المعجمية العربية تفتقر، فيما يبدو، إلى مثل هذه الدراسات التأثيلية التي تتسم بهذه الصرامة العلمية، وقد نبه المستشرق الألماني فيشر إلى هذه الثغرة في الدراسات العربية، ولذلك شرع في إعداد معجم تاريخي لها، لكنه لم يتمكن من إنهائه، بسبب عدم تمكنه من العودة إلى مصر لظروف الحرب العالمية الثانية ، وأخذ بعد ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة على عاتقه هذا المشروع، ولم ينته منه إلى اليوم، وهنا تكمن أهمية مثل هذه الدراسة بالنسبة إلى واضع المعجم التاريخي، أو حتى لواضع معجم اللغة، لأن المعلومات التي يقدمها هذا الأخير يفترض أن تكون مسبوقة بدراسات ثأثيلية معمقة، ولاسيما فيما يتصل بالكلمات المولدة والدخيلة.

وللتأكد من مدى إمكانية استفادة المعجم العربي الحديث، من دراستي محمد بن أبي شنب التأثيلية لكلمتي تليس وشاشية، رجعنا، على سبيل المثال، إلى معجمين حديثين هما المنجد في اللغة والأدب والعلوم، للأب لويس معلوف والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، لمعرفة كيف عرضت فيهما هاتان الكلمتان، فوجدنا المعلومات الآتية: وضع المنجد كلمة شاش وشاشية في جذر شوش، والمرجح، استنادا إلى ما ورد عند ابن أبي شنب، أنهما بعيدتان عن هذا الجذر، لكونهما كلمتين دخيلتين على اللغة العربية، كما لا يوجد في دلالتيهما ما يوحي إلى معنى التشويش أو الاضطراب، وإن قام صاحب هذا المعجم بوضع كلمة شوش ومشتقاتها في المدخل الأول، ووضع شاش وشاشية في المدخل الثاني. وكان يفترض أن يرتب الكلمتين الأخيريين في جذر "ش ١ ش" وعرفت فيه كلمة الشاشية أيضا بأنها طربوش من جوخ أحمر، له شرابة صغيرة، يلبسه الجنود المغاربة، ولم يذكر ابن أبي شنب كلمة طربوش، ولو أنها شائعة، لا يقتصر لباسها على المغاربة، بل يلبسها الأتراك والسوريون أيضا. كما أنها ليست خاصة بالجنود، ولا تتضمن دائما شرابة صغيرة، كما وسم صاحب هذا المعجم كلمة شاش بكونها عبرانية، ولم يرد ذلك عند ابن أبي

شنب. ولا بديلها الصرفي. ولم ترد كلمة تليسة، بأي صيغة في المعجم الوسيط، كما لم ترد كلمة الشاشية، واكتفى بذكر كلمة الشاش وعرفها كلاتي: نسيج رقيق من القطن، تضمد به الجروح ونحوها (مو)، وتستعمل أيضا لفافة للعمامة. ويظهر من الوسم الذي وضعه مؤلفو المعجم الوسيط لهذه الكلمة ومما وضعه المنجد لنفس هذه الكلمة، الاضطراب والخلط اللذين وقع فيهما هذان المعجمان، بشأن الفروق بين الكلمات المولدة والدخيلة والمعربة[8].

2 .1. أعمال ابن أبي شنب الاستقرائية

-استقراؤه الحالات والسياقات التي ورد فيها العدد ثلاثة عند لعرب

قال محمد بن أبي شنب في تقديم هذا العمل، إن العدد ثلاثة حظي باهتمام كبير عند العرب في العصرين الجاهلي والإسلامي، وما بعدهما، وبدا لنا أنه من المفيد أن نجمع الحالات التي استعمل فيها هذا العدد، ثم ذكر الكتب العربية التي ألفت حوله، منها، الفصل الثاني من كتاب "برد الأكباد في الأعداد" لأبي منصور الثعالبي النيسابوري، وما خصصه السيوطي لهذا العدد في كتابه "الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير". وأشار بعد ذلك إلى ما جمعه أثناء قراءاته المختلفة، وكذلك إلى كتاب "معاني الجيوب وتعمير القلوب في تأثيل المحبوب" لمؤلفه محمد حجازي الجيزي.

وعرض ابن أبي شنب بعد هذه المقدمة الموجزة، الحالات والسياقات والنصوص التي ورد فيها العدد ثلاثة، مترجمة إلى اللغة الفرنسية، وهي كالاتي:

- **في اللغة:** أورد ثلاث عشرة حالة؛ استعمل فيها العدد ثلاثة، ومن الأمثلة التي أتى بها نجد منها: أن معظم الجذور في اللغة العربية ثلاثية، والحركات فيها ثلاثة، وحروف المد ثلاثة، وأزمنة الفعل ثلاثة وهكذا.

-**في الفقه:** أتى بأربع حالات: مثل ما ينجر عن الطلاق ثلاثة، والحق في الميراث ثلاثة، والمنع من التراث ثلاثة.

- **في القرآن:** ذكر أكثر من عشرين آية، واعتمد في ذلك على ترجمة كازيميرسكي.
- **في الحديث النيوي:** رصد حوالي 130 حديثا نبويا.
- **في أحاديث مأخوذة من مصادر مختلفة**، جمع أكثر من خمسين حديثا.
- **في الشعر:** استقرا أكثر من 110 أبيات شعرية، لشعراء معروفين، وثلاثين بيتا لشعراء مجهولين.
- **الأمثال الشعبية:** جمع ابن أبي شنب حوالي عشرين مثلا متداولا في عامية الجزائر وبلدان المغرب العربي.

-جمعه المختصرات والرموز عند العرب

رصد محمد بن أبي شنب 86 رمزا ومختصرا لمصطلحات علمية، أو لعبارات يكثر تداولها في الكتب العربية. وقد استخرج هذه الرموز والمختصرات من كتبهم ومؤلفاتهم المختلفة، وكانت طريقته في ذلك كالآتي: يعرض الرمز أو المختصر، ثم المصطلح أو العبارة التي يحيل إليها، ثم يترجم معناها إلى اللغة الفرنسية. ومن أمثلة المختصرات التي أوردها، واستعملها المحدثون، نجد:

- انا: أنبأنا: حديث: Nous à rapporter
- انا: أخبرنا: حديثNous a informer
- وظ: وظاهره:d'après son sens littéral

ومن المختصرات المستخرجة من العبارات التي يكثر ورودها في الكتب نجد:

- أيض: أيضا: également،aussi
- هـ: نهاية: .fin
- ب: بعد: après

ويبدو أن محمد بن أبي شنب استخرج هذه الرموز والمختصرات من المخطوطات، وأن ما يلاحظ عليها تكرار بعض الرموز، بسبب عدم بيان العلوم التي

استخرجت منها، مثل أنا الذي استعمل لكل من أخبرنا وأنبأنا، "وش" لدي استعمله لكل من شعبان وشرح، "وس" الذي استعمل للسطر والساعة، وهكذا ...

- الدراسات المعجمية

1.دراسته للدخيل

لم يؤلف محمد ابن أبي شنب معجما باسمه، لكنه أعد ثلاثة أعمال، يمكن تصنيفها ضمن الدراسات المعجمية: تتمثل دراسة محمد بن أبي شنب للدخيل في بحثه الثاني الذي قدمه لنيل شهادة الدكتوراه حول الألفاظ التركية والفارسية الباقية في عامية الجزائر، بعد بحثه الأول الذي أعده لنفس هذا الغرض حول الشاعر العباسي أبو دلامة. وتحدث في مقدمة هذه الدراسة عن مصادر مدونته، وطريقة دراستها كالآتي: أخذ مدونته مما سجله "مارسلان بوسيي" Marcelin Beaussier في معجمه الذي ينسب إلىDictionnaire Bousier، ومن الكلمات التي درسها وليام مارسي و«Beuxssier فضلا عن الكلمات التي جمعها هو نفسه في كل من الجزائر وقسنطينة والمدية.

ثم عرض أنواع الكلمات التي درس أصولها، وتضمنت مدونته 239 كلمة فارسية وتركية صرفة، و49 كلمة عربية، مضافا إليها لاحقة أو سابقة تركية، مثل باش عدل وخبرجي، وفيها أيضا تسع كلمات عربية صيغت صياغة تركية، مثل أمان وأطلاس، وخمس كلمات ذات أصل إغريقي، مثل كلمة أفندي وفانوس، و32 كلمة أطلق عليها "كلمات البحر الأبيض المتوسط" مثل بنديرة وبنطال اللتين انتقلتا عن طريق اللغة التركية. أما المجالات التي تعبر عنها هذه الكلمات، فلها صلة بالميادين العسكرية والبحرية، وبمواد غذائية، وأدوات وأواني وحرف. وتطرق ابن أبي شنب بعد ذلك إلى طريقته في الحكم على أصول بعض الكلمات. ومن بين هذه الكلمات، تلك التي يدل اشتقاقها على دلالة لا جدال فيها. على انتسابها إلى اللغة التركية، ثم تحدث عن

كلمات أخرى أصلها فارسي، لكنه أقر بصعوبة تحديد طريقة انتقالها إلى العامية الجزائرية. فهل تم ذلك على أيدي الأتراك، أم أنها انتقلت، مباشرة عن طريق الرحالة وحجيج بيت الله الحرام، كما أن هناك صنفا آخر من الكلمات التركية دخلت العامية الجزائرية عن طريق العامية الإسبانية، لأنها مدونة في معاجم العثمانيين.

ودرس محمد بن أبي شنب أيضا الكلمات التي يوحي انتسابها إلى الأصول التركية، غير أنها غير مدونة في معاجمهم التي اطلع عليها، ولذلك وضع أمامها رمز نجمة. كما أشار إلى الكلمات التركية التي لم تعد مستعملة، حسب "بوسيي" ورمز لها بحرف(ب). ثم عرض أمثلة عن الكلمات ذات الأصل التركي التي أهملها في مدونته، لأنها أسماء أعلام، أو الأسماء التي تحمل سابقة أو لاحقة تركية، والجذر ليس تركيا، بدليل عدم وروده في المعاجم التركية. وختم محمد بن أبي شنب بحثه، بقوله إن هذه القائمة من الكلمات ليست شاملة، لكن لا مجال للشك في أن الأتراك أدخلوا عددا معتبرا من الكلمات في عامية الجزائر، ومع ذلك يرى أنهم لم يؤثروا فيها تأثيرا كبيرا.

إن مالا شك فيه، أن لهذا العمل أهمية كبيرة، ليس في كون ابن أبي شنب جمع الألفاظ ذات الأصول التركية، أو الفارسية أو غيرهما من الألفاظ التي اقترضتها العامية الجزائرية، بل لكونه من الباحثين البارزين في الدراسات التأثيلية، لأننا نرى أنه لا يحكم على أصل كلمة إلا بعد أن يرجع إلى مصادر عدة في عدد من اللغات، كما أن تحرجه العلمي، لا يسمح له بإرجاع كلمات إلى اللغات التي أخذت منها، إلا بعد أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط الصرفية والدلالية والتاريخية، كما رأينا ذلك في كلمتي الشاشية وتليس. وتكمن أهمية هذا الموضوع أيضا، من الناحية الحضارية، في أن محمد بن شنب، يقدم لنا صورة عن الأدوات ولأطعمة والملابس والأسلحة والعملة والوظائف الإدارية الموجودة في تلك المرحلة الهامة من تاريخنا. الثقافي الجزائري.

أما طريقته في عرض عناصر هذه الكلمات، فتتلخص في ذكر الكلمة التي هي

موضوع الدراسة، ثم طريقة نطقها بين قوسين، بالحروف اللاتينية، ثم معناها وأصلها، باستعمال الرموز اللاتينية: ت: تركية، ف: فارسية، ع: عربية، ويعطي أحيانا معلومات عن صيغة جمعها.

إن عمل محمد بن أبي شنب في هذه الدراسات، يمكن تصنيفه ضمن البحوث التي تنجز في علم المفردات، لأنه درس هذه الكلمات ذات الأصلين التركي والفارسي التي دخلت العامية الجزائرية دراسة تأثيلية، كما درس مظاهر تطورها، وكذلك العوامل التي أدت إلى هذا التطور، والمجالات التي تعبر عنها، كما يمكن أن تصنف أيضا ضمن البحوث المعجمية، لأن ابن أبي شنب .وضع معجما صغيرا لهذه الكلمات واتبع فيه المنهج الذي يسلكه صناع المعاجم في جمع الكلمات، وفي ترتيبها وتعريفها، وتقديم معلومات صوتية وصرفية ودلالية وتاريخية عن أصولها، وهو ما جعلنا نصنف معجمه ضمن أعمال الصناعة المعجمية.

-أعماله المعجمية الأخرى

ويمكننا أن ندرج أيضا عملين آخرين لمحمد بن أبي شنب ضمن الأعمال المعجمية، فالعمل الأول هو مشاركته في تأليف معجم الكلمات العامية المستعملة في بلدان المغرب العربي[9]، بعنوان معجم عملي فرنسي عربي Dictionnaire pratique Français-Arabe لـ: Marcelin Beaussier وتتمثل مشاركته في إثرائه بالكلمات والأمثال والعبارات التي جمعها في بحوثه الميدانية في كل من الجزائر وقسنطينة والمدية. وغيرها، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وكذلك في مراجعة مداخله وتعريفاته ومحتوياته الأخرى، قبل طبعه.

ويحوي هذا المعجم حوالي 36000 كلمة في 1400 صفحة، يغطي ما استعملته ثلاث أجيال، خلال قرن من الزمن. وبدأ "أرسلان بوسي" هذا العمل في أواسط القرن

التاسع عشر، ثم أثراه كل من محمد بن ابي شنب و "ألبير لاتان" Albert latin" الذين أضافا إليه تكملة. وقد صدر هذا المعجم بعد إثرائه عدة مرات في السنوات 1931، ومع تكملته [10] في 1959 و2003. ونضيف إلى هذا العمل المعجمي عملا آخر قام به محمد بن أبي شنب بمفرده، حول الأمثال الشعبية الجزائرية والمغاربية، وقدمه قي شكل معجم في ثلاث مجلدات، تضمنت 3127 مثلا شعبيا متداولا في بلدان المغرب العربي، وقد صدر عدة مرات بعنوان: Les Proverbes de l'Algérie et du Maghreb وآخرها سنة 2003 في دار La Maison Neuve et Larose.

الهوامش

* نشر هذا المقال في الملتقى الدولي الموسوم: المرجعية الثقافية والبعد الفكري، بدعم من وزارة الثقافة والفنون، بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال سنة 2013، تنسيق وتقديم الدكتور الشريف مريبعي.

[1] Bencheneb (M) Origine du mot Chachiyya.; in Revue Africaine, n 51. Alger ,1907 Publiée par La société historique Algérienne. P 55/.

[2] المرجع نفسه، ص: 56.

[3] - Du Nombre trois Chez les Arabes, in Revue Africaine, volume1, 67, p 105, 132/.

[4] Liste des Abréviations employées par les Arabes, in Revue Africaine 1920, Alger, pp, 134-138.

5. المرجع نفسه ص:567

6- المرجع نفسه، ص:568.

7-. شهاب الدين الخفاجي، ص: 569.

8- ينظر لويس المعلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية. والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية 1985.

[9] محمد بن أبي شنب، الألفاظ الفارسية والتركية الباقية في عامية الجزائر، ترجمة عبد الرزاق عبيد، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وأدبها، جامعة الجزائر، نوفمبر 2008، ص: 114.

10. انظر على السبيل مثال ص: 119 من المرجع السابق.

5. مقارنة المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، بعينة من المسارد المصطلحية*

يدخل هذا البحث ضمن البحوث التي تدرس مسألة توحيد المصطلحات العلمية والتقنية، وبعض القضايا المرتبطة بها، مثل تنميط الرموز التي لم تحل إلى اليوم، على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المخصصة لها، والهيئات والمؤسسات التي أنشئت من أجلها، وفي مقدمتها مكتب تنسيق التعريب في الرباط، فضلا عن وجود لجان المصطلحات في كل بلد عربي. وتعد هذه القضية قضية جوهرية لما لها من أثر سلبي على عملية التواصل بين المتخصصين في مختلف الفروع العلمية والتقنية، لذا نرى أنه من المستحسن، قبل ذلك، تقديم لمحة، ولو موجزة، عن الجهود التي بذلها الأفراد والهيئات والمؤسسات للنهوض بالمصطلح العلمي والتقني في اللغة العربية عامة، دون إهمال المصطلح اللساني الحديث الذي خصص له مكتب تنسيق التعريب معجمين. نكتفي في هذا المقال بالمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات[1] الذي أصدره مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والقافة والعلوم.

أ. الجهود المبذولة في توليد المصطلح اللساني وتوحيده

لقد مر على ظهور المصطلح اللساني الحديث في اللغة العربية عدد من العقود، بدءا من كتاب عبد الواحد وافي الموسوم "علم اللغة" الذي ظهر سنة 1941، وآخرها سنة 2003 في دارLa Maison Neuve et Larousse، ثم توالت بعده عدد من الدراسات والمعاجم المؤلفة والمترجمة حول هذا الموضوع. واعتمد في التأريخ لدخول المصطلح اللساني الحديث إلى اللغة العربية على مسار حركة الترجمة والتأليف في مباحث علم اللسان الحديث، تلك الحركة التي ازدادت كثافة وتنوعا بمرور السنين، وخاصة بعد السبعينيات من القرن الماضي، حاملة معها عددا كبيرا جدا من المقابلات العربية للمفاهيم اللسانية الجديدة المتداولة الآن. ولقد أنجزت أعمال

كثيرة حول المصطلح اللساني، خلال فترة ازدهار حركة الترجمة والتأليف في العالم العربي، تلك الفترة التي يمكن حصرها في الوضع أو التوليد وفي جمع ما هو موجود في مسارد ومعاجم خاصة بالمصطلح العلمي. وكانت عملية التوليد مصاحبة لحركة التوليد والترجمة والتأليف، إذ نجد أن كل مؤلف وكل مترجم في علوم اللسان يولد أو يقترح مقابلات عربية للمفاهيم التي يدرسها، خاصة بالنسبة إلى رواد هذه الحركة في السنوات الأولى من اتصال العرب بالدراسات اللسانية الحديثة، لانعدام وجود مقابلات عربية للمفاهيم العلمية التي يجدونها في المؤلفات الأجنبية في تلك الفترة الزمنية، وهو وضع طبيعي في لغة مرت بنفس الظروف التي عرفتها اللغة العربية. وشارك في هذه الحركة الإصلاحية أعداد كبيرة من الباحثين من معظم البلدان العربية، مع تفاوت درجة المشاركة، مثل عبد الواحد وافي وإبراهيم أنيس وكمال بشر وتمام حسان وابراهيم السامرائي، وعبد الرحمن الحاج صالح، وصالح القرمادي وعبد القادر الفاسي الفهري، وكثير من اللغويين والمترجمين الذين لم نذكر أسماءهم، لكن لا يقل مردودهم الإيجابي في التوليد والترجمة عن غيرهم.

لقد أسفرت حركة التوليد هذه على حصيلة جيدة من حيث الكم، وضعيفة جدا في التوحيد، فيما تصورنا، لأنها غطت معظم المفاهيم لأساسية المتداولة في اللسانيات العامة وبعض الفروع اللسانية الأخرى، لاسيما القديمة منها، إلا أن ما يتعلق بالنوعية فيتصف بعدد من النقائص، على الرغم من وجود بعض النقاط الإيجابية، كقلة الدخيل والصياغة المناسبة للكلمة العربية المترجمة في كثير من لآحيان، لكونها من وضع اللغويين أنفسهم. ومن أهم النقائص أيضا هو ما يتعلق بالتوحيد والتنميط على وجه الخصوص. صحيح أن هاتين المسألتين تكونان مظهرا عاما للمصطلح العلمي في اللغة العربية إلا أنهما لم تبلغا ما بلغه المصطلح العلمي في الاختلاف، كما نرى، وكان يفترض أن يكون ما بلغه المصطلح اللساني في الاختلاف،

قد تغلب عليه اللسانيون على هذين المظهرين في المصطلح اللساني على الأقل، لكونهم أكثر خبرة من غيرهم في هذا المجال المعرفي، ولذلك كانوا ومازالوا يستشارون في لجان المصطلحات العلمية، إلى جانب المتخصصين الآخرين مهما كان مجالها العلمي. فالنقائص الملاحظة على المصطلح اللساني ليست نتيجة جهل إذن، بما يجب أن يكون عليه هذا المصطلح العلمي والتقني عامة، بل هي نتيجة عوامل كثيرة متداخلة، منها ما هو عام، ينطبق على جميع المصطلحات العلمية في اللغة العربية، وهي مرتبطة بوضع العالم العربي في عصرنا الحالي، ويظهر ذلك في قلة التنسيق بين الأقطار العربية، واختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية، والنقل الحرفي أحيانا، من أكثر من لغة، وغير ذلك من العوامل التي يعرفها العاملون في حقل المصطلحات العلمية. وتوجد أسباب خاصة. بوضع المصطلح اللساني[2]، من أهمها ما يأتي:

-تعدد الانتماءات المدرسية أو الفكرية.
-التأرجح بين المصطلح التراثي، وبين المصطلح الحديث.
-النزعة الفردية، وعدم الاقتناع بما هو مولد من قبل الآخرين.

إن الانتماءات المدرسية أو المذهبية المختلفة، لها أثر واضح في غموض المصطلح اللساني واضطرابه، إذ يقترح مقابل عربي واحد لمفهوم له دلالة عامة واحدة، إلى جانب دلالات جزئية مختلفة من مدرسة إلى أخرى، ولا ينص على هذه الاختلافات، كما هو واقع في المعاجم اللسانية في اللغات الأخرى. وكان من الضروري أن تراعى هذه الاختلافات، لأن المصطلح العلمي عنصر ضمن جهاز نظري متكامل، ليس له قيمة علمية في ذاته خارج هذا الجهاز[3]، ومن الواجب أيضا، عند وضع مصطلح علمي، أن ينطلق الواضع أو التوليد، من ميدان معرفي واحد من بين ميادين البحث اللساني، ومن مدرسة محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بينها. وقد يكون مثل هذا العمل شاقا على فرد واحد، ومن هنا تظهر فائدة العمل المشترك في وضع

المصطلح اللساني وفي إعداد المعاجم المتخصصة [4]. أما فيما يخص مسألة توظيف المصطلح اللغوي القديم في اللغة العربية، للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، فنجد اتجاهين بارزين هما: **اتجاه يؤمن بالتواصل الحضاري**، واستمرارية انتاج المعرفة العلمية والتقنية، وما قام به العرب القدامى في الدراسات اللغوية، هو حلقة من حلقات البحث اللساني الأخرى سواء في العصور القديمة أو الحديثة، وأن ما يتداول اليوم في علوم اللسان ليس كله جديدا، لهذا يحق لأصحاب هذا الاتجاه أن يسندوا المصطلحات العربية التراثية إلى بعض المفاهيم اللسانية الحديثة التي يعتقد أن لها أصول في اللغة العربية أو قريبة منها على الأقل وهو ما تبناه عبد الرحمان الحاج صالح. **أما الاتجاه الثاني**، فيرى أصحابه، منهم، عبد القادر الفاسي الفهري غير ما رآه الاتجاه الأول، لأن المفاهيم اللسانية الحديثة تكون في شكل أنظمة مصطلحية خاصة بها، وهي غير الأنظمة المصطلحية عند القدامى، لذلك يعتبرون المصطلحات اللسانية جميعها جديدة، ويستوجب إيجاد مقابلات عربية لها [5]. وإذا رجعنا إلى السبب في ذلك، فيعود إلى طغيان النزعة الفردية في وضع المصطلح اللساني العربي[6]، إذ لم تكون لجنة أو لجان، فيما نعلم، على مستوى العالم العربي تعمل بالمنهجيات الجديدة التي ظهرت في العالم الفرنكفوني في العقدين الأخيرين. نعم كونت لجان وهيئات لاختيار المصطلحات الصحيحة لغة والدقيقة دلالة، مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي نشر مجموعات كبيرة من المصطلحات العلمية والتقنية، التي ينشرها دوريا [7]، وكذلك مكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي قام بأعمال كبيرة جدا، ولاسيما في وضع المعاجم، لكن ما يولد لا يطبق في الغالب [8]، وإذا استعمل بعض منه فيطغى عليه الترادف والاشتراك اللفظي، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. أما وضع المصطلح العلمي في الجامعات العربية، فهو في حقيقة الأمر تكريس لما هو موجود في تلك البيئات الضيقة منذ عقود[9]، ولم يستعد أي طرف للتنازل عن

هذا الموروث المصطلحي الخاص به، ولذلك لم يقع اتفاق إلى اليوم على مصطلح عربي واحد مثل مفهومlinguistique أي اللسانيات الذي يدرس في معظم الجامعات العربية، إن لم نقل جميعها [10]. وإذا كان هذا الأمر كذلك الآن، فكيف يكون الوضع في المستقبل البعيد لمصطلحات أخرى أساسية كثيرة، مثل اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية وفروعهما المختلفة؟ وكانت قد صاحبت حركة توليد المصطلحات اللسانية، حركة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في جمع ما ولد، أو اقترح في مسارد ومعاجم خاصة بها. ففي المسارد نجد الكتب المترجمة على وجه الخصوص، وغالبا ما تذيل بقوائم من المصطلحات العربية الواردة فيها، مصحوبة بمقابلاتها في اللغات الأجنبية، بغية توضيح معاني المصطلحات التي درست، أو بنية التعريف بالمقبلات التي فضلها مترجم الكتاب، لعلمه أن المصطلحات التي عرضت مازال غير موحد. وتتباين هذه المسارد في حجمها من كتاب إلى آخر، ولعل أهميتها لا تخفي على أحد، إذ لولاها لما فهم بعض ماورد في الكتب المترجمة. كما أنها كانت منطلقا لعدد من المعاجم لمؤلفة. أما معاجم المصطلحات اللسانية التي صدرت، فمعظمها من تأليف الأفراد، وإن اشترك في بعضه أكثر من لغوي، ما عدا عملي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ومن أهم هذه المعاجم التي صدرت منذ السبعينيات إلى اليوم على سبيل المثال هي كالآتي:

- معجم المصطلحات اللغوية في اللغة العربية الحديثة لمحمد رشاد الحمزاوي الطبعة الأولى، من إصدار الجامعة التونسية للنشر، تونس، سنة 1977. والطبعة الثانية من إصدار التونسية للنشر، تونس، 1997.

- معجم اللغة النظري، لمحمد الخولي، الصادر عن مكتبة لبنان سنة 1982، وهو معجم ثنائي اللغة، إنجليزي عربي، مع مسرد عربي إنجليزي.

- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، الصادر سنة 1983، وهو معجم ثنائي

اللغة عربي إنجليزي، إنجليزي عربي، مشترك بين مجموعة من الأساتذة الباحثين مثل بكلا وآخرين، وقد تبنى، مشروع هذا المعجم، معهد اللغة العربية جامعة الرياض.

- قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، الصادر عن الدار العربية للكتاب، سنة 191984، وهو معجم ثنائي اللغة، عربي فرنسي، فرنسي عربي.

- معجم المصطلحات اللغوية، لرمزي بعلبكي منير، إصدار دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

- المعجم المفصل لعلوم اللغة (اللسانيات)، لمحمد التنوخي وراجي الأسمر، من إصدار دار الكتب العلمية، بيروت، سنة19993، وهو معجم أحادي اللغة.

- معجم المصطلحات الألسنية، لمبارك مبارك، من إصدار دار الفكر اللبناني سنة 1995.

- معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا، وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس الصادر عن مكتبة لبنان، سنة 1997. وهو معجم 'انجليزي عربي.

وتوجد معاجم فردية أخرى، لم نتمكن من الحصول عليها، صدرت في أواخر التسعينيات، وأخرى في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وما تتسم به هذه المعاجم في مجملها هي أن بعضها يكمل البعض الآخر، كمادة أولية، لأن بعضها تناول المصطلح اللساني على العموم، دون تمييز بين القديم وبين الحديث، ما عدا بعض الاستثناءات، ونجد في المقابل من ركز على مجالات معينة أكثر من غيرها، فهي من هذا المنظور صالحة لأن تكون أرضية أولية لقاعدة بيانات مصطلحية، لأنها يمكن أن تميز بين المقترح والمتداول بالفعل في جميع البلدان العربية، وفي الخطابات العلمية. وما ينقص معظم هذه المعاجم، إن لم نقل جميعها، هو أنها لم تنطلق من الاستعمال الفعلي لهذه المصطلحات، كما أن بعضها يخلط بين ما يفترض أن يكون مستعملا، وبين ما يقترحه صاحب المعجم من مقابلات عربية عندما يلاحظ ثغرات في

مدونته، بما هو موجود في اللغات الأخرى. وتوجد ثغرات أخرى أشار إليها بعض الدارسين.

ب. مقارنة عينة من المسارد بالعجم الموحد لمصطلحات اللسانية

أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، من خلال مكتب تنسيق التعريب في الرباط، سلسلة من المعاجم الموحدة، غطت عددا كبيرا من مجالات في اللغة العربية، بدء من السبعينيات في القرن الماضي، منها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، موضوع هذه المقالة. وكانت طبعته الأولى سنة 1989، وكان لهذا العمل أثر حسن في نفوس اللسانيين وأساتذة علوم اللغة العربية في مختلف المستويات التعليمية، لاعتقاد كثير منهم أن مشكلة المصطلح اللساني الحديث ستنتهي، أو يقلل من حدة هذه الاختلافات بين لساني وآخر، وبين قطر وآخر، ثم أثري ودقق، بعد عشرين سنة، في طبعة أخرى صدرت سنة 2002. ورغبة منا في معرفة ما تحقق من طموح المستعملين الراغبين في رؤية لغة عربية دقيقة موحدة، تستجيب لمقتضيات العصر الحديث، وهذا هو هدف مكتب تنسيق العريب أيضا، وغاية المستعملين، قمنا بمقارنة المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، بعينة من السارد اللسانية التي وردت في عشرة كتب، بعضها مؤلف، وبعض الآخر مترجم، صدرت جميعها في مدة بين السنوات 1992 و2001. ويمثل الجدول الآتي نتائج هذه المقارنة:

رقم المسرد	عدد المصطلحات في كل مسرد	عدد المصطلحات المتفق عليها		عدد المصطلحات المختلف فيها		عدد المصطلحات التي لم ترد في المعجم الموحد	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	253	95	37،54	96	37،94	62	24،50
2	485	36	12،78	130	26،80	319	65،77

3	341	47	13،78	92	26،97	202	59،23
4	215	21	9،76	62	28،83	132	61،39
5	119	03	2،52	20	16،80	96	80،67
6	393	54	13،74	121	30،78	218	55،47
7	260	47	18،07	104	40	109	41،92
8	120	28	23،33	56	46،66	36	30
9	109	17	15،59	34	31،19	58	53،21
10	113	20	17،69	30	26،54	63	55،75
المجموع	2408	368	15،28	745	30،93	1295	53،77

يظهر من هذا الجدول بوضوح تفاوت في نسبة الاتفاق بين أصحاب المسارد وبين المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، فهي تتراوح بين 2،52، و73 و37،54 في المئة، بينما نجد النسبة العامة ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 15،28 في المئة، ويصعب، بالنسبة إلينا، تحديد العوامل التي أدت إلى هذا التباين الكبير بين مسرد وآخر. فإذا نظرنا إلى محتويات الكتب التي استخرجت منها هذه المسارد، وعلاقاتها بموضوع المعجم الموحد، نجد أن المسردين 4 و5 يدخلان في صميم الدراسات اللسانية، ومع ذلك، فهما يمثلان النسب الأخيرة في الجدول، بينما يفهم هذا الأمر بالنسبة إلى المسرد رقم9 الذي يدرس موضوع اللسانيات، كما أننا لو نظرنا إلى تاريخ صدور كل كتاب، من حيث قربه أو بعده عن تاريخ هذا المعجم، سنجد أن مسرده الذي صدر سنة 2001 تمثل نسبة اتفاقه مع المعجم الموحد 17،69 في المئة ، وتمثل المصطلحات التي وقع فيها الاختلاف، على الرغم من كون المقابل الأجنبي واحدا، ضعف ما تم الاتفاق عليه تقريبا، أي نسبة 30 ،93 في المئة ، كما تمثل نسبة عدد المصطلحات التي وردت في المسارد، ويفتقر إليها المعجم أكثر من نصف مجموع المصطلحات التي درست، وهي نسبة كبيرة، كما هو واضح. فما طبيعة المصطلحات التي وقع عليها

الاتفاق في المعجم الموحد؟ وهل يعد هذا الاتفاق نتيجة تأثير المعجم الموحد في مستعملي هذا النوع من المصطلحات؟ وما طبيعة المصطلحات التي فيها الاختلاف؟ وهل يمكن الحكم بضعف المدونة أو المدونات التي انطلق منها المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ما دامت نسبة ما يزيد عن 50 بالمئة التي ترد في مسارد صغيرة، ولم يشر إليها هذا المعجم؟

1.المصطلحات المتفق عليها

إن المتأمل في المصطلحات المتفق عليها أو الموحدة، يلاحظ أن معظمها يمكن أن يرد إلى حالتين، تتمثل الحالة الأولى في وجود هذه المفاهيم، وما يقابلها من ألفاظ في التراث اللغوي العربي القديم، مثل الكحول. الحنجرة والصرف والنحو في مقابلalcool , grammaire, larynx, conjugaison وغيرها. أما الحالة الثانية لورود هذه المصطلحات، فتخص المعاجم اللغوية العامة والمتخصصة في علوم اللسان مثل أسلوب، اكتساب، بنية، رنين، معنى، مستوى في مقابل: style structure résonnance, acquisitions, ويظهر من خلال هذه المصطلحات أنها تستعمل أيضا في اللغة العامة، إذ يمكن ادراجها ضمن المعاجم العامة، لأنها وردت في معظم معاجم اللغة، وتدل هذه الأمثلة على أن نسبة المصطلحات المتفق عيها، قد تكون موحدة قبل ظهور المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، مما يبعد إمكانية تأثيره على مستعملي هذه المصطلحات، أو بعبارة أدق، على معدي المسارد التي هي موضوع درستنا.

2.المصطلحات المختلف فيها

يمكن رد الاختلافات إلى الحالات الأربع الآتية: **حالة ورود الترادف في المسارد**، إذ تزخر معاجم اللغة العربية بآلاف الألفاظ المترادفة، أو المتقاربة في المعاني التي ما فتئت تكون موردا خصبا في أيدي الواضعين والمستعملين، للتعبير عن المفاهيم

العلمية والحضارية الحديثة، لو استغلت استغلالا حسنا، لأنها تسمح بتعبير أدق عن المعاني في المجالات العلمية والقنية التي أفرزها الطور الحضاري الحديث، غير أن عدم التنسيق بين هؤلاء الواضعين حول هذه الكلمات المترادفة إلى مصدر اختلاف وغموض أو التباس، بحيث نجد بعضهم يفضل مصطلحا عن غيره، دون أن يراعوا ما يناسب المجال العلمي الذي يدرسونه. ومبررات هؤلاء الواضعين وأولئك، كثيرة ومتنوعة، أغلبها ذاتية. فمن الأمثلة في عدد من المسارد، مقارنة بالمعجم الموحد، نجد مصطلح لثوي/نطعي، بالنسبة لمفهوم alvéolaire، مماثلة/مشاكلة، أو التقريب، بالنسبة إلى مفهوم assimilation، وغيرها.

- **حالة الاختلاف في النظر** إلى الدلالات اللغوية الأولى للفظ المقترح، وعلاقته بالمفهوم في مثل: علم الأصوات النطقي/الصوتيات الفزيولوجيا، علم الأصوات الآلي/ الصوتيات الاختبارية. تطوري/تاريخي أو زماني، وحدة/عنصر دال/ دالة نحوية، في مقابل كل من: phonétique. Articulatoire, phonétique instrumentale, diachronie, synchronie....

- **حالة التأرجح بين توليد مصطلحات جديدة، وبين إحياء المصطلحات التراثية**. ومن الأمثلة على ذلك نجد: معجم/متن اللغة، وحدة معجمية/مفردة متمكنة، علم النصوص القديمة/ فقه اللغة، تعدد المعاني/الاشتراك اللفظي، علم الدلالة/علم المعاني، بالنسبة إلى كل من:lexique; lexème; philologie، polysémie، sémantique

- **حالة الاختلاف في طرائق صياغة المصطلح بين الإفراد والتركيب**، في مثل المصطلحات الآتية: التجويف الحلقي، / الحلق أوالحلقوم/ علم الأصوات/ الصوتيات المصوتات/الصوائت.

3.مصطلحات وردت في المسارد، ولم تردفي المعجم الموحد

إن إطلاق حكم على ورود مصطلحات في مسارد، وغيابها في المعجم الموحد،

تطلب منا عملا كبيرا، لأن هذا المعجم لا يورد الصفات، منفصلة عن موصوفاتها، بينما غالبا ما يلجأ أصحاب هذه المسارد إلى فصل الصفة عن الموصوف، وعد كل واحد منهما مدخلا مستقلا، وهو الأمر الذي يجعل عملية المقارنة والإحصاء صعبة، لصعوبة معرفة الموصوفات المحتملة. لكل صفة في مثل: descriptif،glutinatif ، suprasegmental, التي نجدها في المعجم الموحد مقرونة ب: phonème, linguistique, langue, على النحو الآتي: suprasegmental, langue phonème descriptive, linguistique agglutinante, بينما نجدها في أغلب المسارد منفصلة. ولقد تبين، بعد فحص طبيعة هذه الفئة من المصطلحات، أن صفتين تشترك فيهما معظم المسارد المدروسة هما:

- وجود كلمات في المسارد، لم يتفق المعجميون واللسانيون على اصطلاحيتها، مثل أسماء اللغات، وبعض الكلمات ذات الدلالة العامة، أو مصطلحات خاصة بعلوم أخرى، مثل علم التشريح، أنثروبولوجيا، أما أسماء اللغات التي وردت في المسرد الأول، فنجد منها: اللغات الرومانية، اللغة للاتينية الشعبية. ونرى أن هذه الكلمات ليست مصطلحات علمية.

- المصطلحات الأساسية التي أهملها المعجم الموحد كثيرة، وهذا دليل من بين الأدلة الأخرى على عدم اكتماله، وبالتالي عدم تلبية احتياجات المهتمين بالمصطلحات اللسانية، مثل مصطلح المبني للمعلوم forme passive، بينما لم يرد مصطلح المبني للجهول، forme active وهو الأكثر شيوعا وانتشارا في مراحل التعليم المختلفة. كما وردت كلمة عرف convention، كما لم يورد صفته conventionnel أي اصطلاحي. ويعني ما سبق عدم مراعاة بعض المسائل المنهجية، فيما نرى، في الغالب فيما يتصلب الاتساق والتماسك، وكذلك الفصل من البداية في هوية المعجم، أ هو وصفي، أم معياري. نعم قد تكون المعاجم المعيارية ضرورية في البداية، لكن المعاجم

الوصفية هي التي تبين مدى انتشار المصطلحات المولدة، وهي التي تعكس درجة قبول مستعمليها. وما تجب الإشارة إليه في الأخير، هو أن مكتب تنسيق التعريب بالرباط، قدم خدمات كبيرة لمتن اللغة العربية، وخاصة في صناعة المعاجم، وما بقي من مشكلات كالتوحيد وغيرها، يجب البحث عنها –في تصورنا في العوامل اللغوية الاجتماعية التي تتحكم في توحيد المصطلحات وانتشارها، فضلا عن الجوانب السياسية والاقتصادية.

الهوامش

* نشر هذا المقال في مجلة كلية الآداب واللغات، العدد الثاني، جوان 2008.جامعة الجزائر.
جامعة الجزائر.

[1]المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، طبعتان، صدرت الطبعة الأولى صدرت سنة 1989، وصدرت الطبعة الثانية سنة 2002.

[2] مقدمة قاموس اللسانيات، لعبد السلام المسدي، الصادر سنة 1984. عن الدار العربية للكتاب، تونس، ص:74.

[3] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للنشر والطباعة، والنشر والتوزيع، ص: 217.

[4] عبد السلام المسدي، مرجع سابق، ص:72.

[5] ليلى المسعودي، ملاحظات على معجم اللسانيات، مجلة اللسان العربي.

[6]عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، العدد 35، سنة 1983، ص :211 .

[7] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة المصطلحات العلمية والتقنية، من سنة 1962، إلى سنة 1968. ص، وكذلك محمود فهمي حجازي. المرجع السابق، ص: 220.

[8] مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد 46، سنة 1198، ص: 146.

[9] محمد حلمي هليل، المصطلح اللساني، وقاموس اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد28، سنة 1987، ص29، فما قبلها.

[10] ليلي مسعودي، المرجع السابق، ص: 209.

المصادر والمراجع

1-مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، طبعة جديدة، مزيدة ومنقحة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998.

2-وظيفة الألسن وديناميتها، أندري 9ماتيني، ترجمة نادر سراج، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

3-اتجاهات البحث اللساني، ميكائيل إفيتش، ترجمة الدكتور عبد العزيز مصلوح، والدكتورة وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة.

4-محاضرات في اللصوت والمعنى، رومان ياكوسون، ترجمة حسن ناظم، وعلي حاكم، صالح، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.

5-مبادئ علم الأصوات، (الفيزيولوجيا) ا تروبتسكوى، ترجمة قنيني عبد القادر.

6-علم الدلالة، إطار جديد، ل: ف، ر بالمر، ترجمة صبري إبراهيم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1995.

7-علم وظائف الأصوات اللغوية، (الفنولوجيا،) للدكتور عصام نور الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.

8-النظرية الألسنية عند رومان ياكبسون، دراسة ونصوص، فاطمة الطبال بركة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

9-اللسانيات والرواية، روجر فاولر، ترجمة لحسن أحمامة، الطبعة الأولى، دار القافة، الدار البيضاء، 1997.

10-اللغة والخطاب، عمر أوكان، إفريقيا الشرف، الدار البيضاء، بيروت، 2001.

6. لغات التخصص، وظائفها وتعدد مجالاتها *

لابد من القول في البداية، إن كل لغة تخصص، تعبر عن حاجة مهنية أو علمية، أو تقنية، بالمفهوم العام لمصطلح لغة التخصص، وهي لغة طبيعية وليست اصطناعية. وللغات التخصص مكانة هامة في فروع اللسانيات التطبيقية، سواء، فيما يتصل بحوثها التقليدية، مثل اكتساب اللغات وتعلمها، أو في الميادين الجديدة التي تهتم بها، مثل لغات التجارة والاقتصاد والإعلام والقانون والطب... بحيث تطبق فيها ما توصلت إليها الدراسات اللسانية في العقود الأخيرة ونوعية لغات هذه الميادين.

ففيما يتعلق بتعليم لغات التخصص، فهو الميدان الأول الذي اهتم بها الباحثون، وهو غالبا ما يوجه في البدء إلى تعليم الطلبة الأجانب، بعد اكتسابهم اللغة العامة. أما البحوث الحديثة، فتقوم يه، فضلا عن ذلك، بدراسة طبيعة لغات مختلف الميادين العلمية والخاصة، دراسة لسانية آنية وتطورية، لإبراز مميزاتها اللغوية، فالمفردات المشتركة هي التي يستعملها الناطقون بها في حياتهم اليومية، وهي حسب دونيز فرنسوا ثلاثة أصناف، هي:

- مفردات يستعملها عامة الناس نطقا وفهما، وهي فليلة العدد نسبيا.
- ومفردات يستعملها بعض الناس فهما فقط، وعددها كبير جدا.
- أما الصنف الثالث فهو المفردات النادرة وعددها قليل جدا.

وفيما يتصل بمفردات المهن، فهي تلك التي يستعملها المتخصصون في تلك المهن والعلوم، وغالبا ما تنحصر في خصوصية دلالاتها.

- تعريف لغة التخصص وخصائصها

يطلق على هذا المفهوم، مصطلحات كثيرة منها: لغة التخصص، واللغة المتخصصة، واللغة التقنية، وهي تسميات قديمة وشائعة. وظهرت في العقود الأخيرة، مقاربات

معاصرة في دراسة لغات التخصص، منها تلك التي فضلها "بيار لورا "«Pierre Lerat» عن غيرها، وهي " لغة "التخصص" وكان ذلك في السبعينيات. كما لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لهذا المفهوم، إذ تجد تعريفات متباينة، من أهمها:

التعريف الأول لـ «روبير قاليسون"Galisson Robert وهو من الأوائل الذين درسوا في هذا المجال المعرفي قائلا: "إنها عبارة عامة تشير إلى اللغات المستعملة في مقامات التواصل المنطوق أو المكتوب، ينجر عنه نقل معلومة، تعود إلى ميدان علمي خاص". التعريف الثاني لـ «جان دبوا" DUBOIS Jean: **لغة التخصص، لها نظام لساني فرعي، يتضمن الخصوصيات اللغوية المستعملة في ميدان علمي أو مهني. وهذا المصطلح يعبر بدقة عن هذا المفهوم لأنه يشمل المفاهيم والألفاظ التي يختص بها هذا الميدان العلمي أو المهني. وفي هذه الحال، تكون لغة التخصص، هي في مقابل اللغة المشتركة[1] .**

التعريف الثالث: إن لغة التخصص هي مجموع الوسائل اللغوية المستعملة في ميدان التواصل الذي يمكن تحديد تخصصه، ويؤدي إلى التفاهم بين العاملين في هذا الميدان.

التعريف الرابع: مفهوم لغة التخصص، هو أكثر تداولا من غيره، وهي لغة طبيعية، تعد مصدرا للإشعاع المعرفي.

وقد قع نقاش كبير في الثمانينيات بين أصحاب المقاربة التقليدية، أي مدرسة "أوقن فوستر، وبين اتجاه معاصر، أحدث نقلة نوعية في الدراسات اللسانية والاجتماعية (وقد سبق لنا أن فصلنا الحديث عنه في مقال آخر أعلاه، بعنوان" المقاربة الاجتماعية اللسانية لعلم المصطلح "لفرانسوا قودان". وهو ما جعل لغات التخصص، هي في مقابل اللغة المشتركة أو العامة أو المتداولة، ليست محل اتفاق،

لأن هذه المفاهيم الأخيرة، لم تحدد تحديدا دقيقا وعلميا، ولذا كان يستحسن أن تقابل لغات التخصص بالمفردات العامة.

توجد محاولات مختلفة في ألمانيا وفرنسا، لتحديد معنى ومضمون لغة التخصص، وهذه المحاولات ركزت على الجانب المصطلحي الذي يختلف عن مفردات اللغة العامة أو المشتركة، مثل المساعي إلى التنميط المصطلحي الخاص بالجانب التقني والصناعي، وكذلك محاولة تصنيف مستويات لغات التخصص، مثل مستوى لغة العلماء المنظرين، ومستوى لغة المهندسين المصممين للأجهزة والمنتوجات التقنية، ومستوى لغة التقنيين والمستعملين لهذه الأجهزة.

وتوجد محاولة "أندري فال " الذي قسم الكلمات إلى مصطلحات علمية خاصة بكل علم، ومصطلحات علمية مشتركة، ومفردات عامة، وجميع المحاولات القديمة، ركزت على جانب المفردات. ويرى هذا الباحث أن هناك لغات التخصص، مثل لغات العلوم، ولغات التقنيات، وهناك لغات تخصص، يشوبها كثير من الغموض، مثل القانون، لأن فيه علوم كثيرة تكونها، لذلك استبعدت من البحث.

تأثرت المقاربة المعاصرة بالمقاربات الجديدة التي ظهرت في العقود الأخيرة، مثل اللسانيات النصية، وعلم المصطلح الاجتماعي. كما حدث تطور في مقاربة لغات التخصص، فانتقلت من المقاربة التقليدية التي اعتمدت على الجانب المصطلحي الإفرادي، وعلى عدد محدود من التخصصات، إلى المقاربة المعاصرة التي أسسها اللساني الألماني "هوفمان" في أواسط السبعينات، وهي مقاربة تعتمد على تحليل النصوص المستعملة في التواصل العلمي بين المختصين. وساهم كل من "لوي قاسبان"، مؤسس مدرسة روان، فيما بعد في فرنسا، وكذلك "بيار لورا الذي أشرنا إليه أعلاه.

-النقد الموجه إلى المقاربة التقليدية

اعتمدت المقاربة التقليدية، على المصطلحات فقط، والتواصل بين المختصين، وأهملت الاستعمال الذي يصنع التخصص، وكلك السياقات التي تحدث في هذا التواصل. لذلك اعتمدت مقاربة "هوفمان" على لسانيات النص، وعلى عوامل أخرى معقدة مرتبطة بما تفتضيه عمليات التبليغ. كما انتقدت في نفس الفترة تقريبا، مبادئ نظرية "فوستر" من طرف مدرسة روان، التي أسسها "لويس قاسبان «LouesGaspin» وخاصة تلميذه "فرنسوا قودان" الذي قال: إن التأكد من وجود تخصصات وتداخلها، أي ما يسمى «Interdisciplinarité»، وكذلك "كثرة تداول العلوم "فولقاريزاسيون"vulgarisation، يسهل تغير المعاني، مما يؤدي إلى عدم دقة الحدود بين الكلمات العامة وبين لغات المتخصصة ولهذا السبب نجد "بيار لورا" يفضل، لهذا السبب نفسه، تسمية لغات التخصص، بدل اللغات المتخصصة، لأنها هي التي تلائم أكثر، في حالات التواصل العلمي الحالي[2].

- تطور المقاربة المصطلحية الجديدة

لقد تأثر بدورهم أصحاب المدرسة التقليدية باللسانيات النصية، وبذلك وسعوا مجال البحث فيه، بحيث صاروا يدرسون العبارات المركبة الجامدة. وذكر صاحب هذا البحث عددا من هؤلاء الباحثين المجددين داخل المقاربة القديمة، وبهذا الصنيع، ركز هؤلاء الباحثون الجدد في المقاربة التقليدية المعتمدة على المفردات والدلالة. اما المقاربة المعاصرة فتعتمد على بعض الجوانب التركيبية والأسلوبية للغات التخصص، أي ما سموه علم الجمل "phraséologie" وتعني مجموع العبارات وأساليب التعبير الأخرى الخاصة بلغة من اللغات اللغة العلمية وطبيعة عناصرها في مقابل اللغة العامة.

يجب التمييز بين اللغة العلمية واللغة العامة ولغة التخصص، وكل مفهوم من هذه المفاهيم الثلاثة يختلف عن الأخر، بحسب الميدان الذي يعبر عنه. فالمقصود باللغة العامة "تلك اللغة غير المتخصصة التي لا تنتمي إلى منطقة دون أخرى، أو إلى استعمال دون آخر، "فهي اللغة التي يستعملها بالفعل يوميا جميع الناس الذين ينتمون إليها.

إن اللغة العلمية تحدد بكل ما هو مشترك من عناصر اللغة بين جميع ميادين المعرفة ما عدا اللغة العامة، وتشمل اللغة العلمية العامة العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية. لكن ما هي طبيعة العناصر الإفرادية التي تكونها؟ توجد ثلاثة أنواع منها هي:

- المصطلحات الخاصة بميدان معين.
- المصطلحات التي يمكن أن توجد في أكثر من علم.
- كلمات عامة استعملت، لمعارف علمية بين جميع العلماء والمتخصصين. وهذا النوع الأخير هو الذي يكون العناصر الإفرادية للغة العلمية،"أي "الكلمات العامة ذات التوجه العلمي". "Vocabulaire général d'Orientation Scientifique » وهذه الكلمات لا نجدها في القواميس بمعانيها العلمية، وإن وجدت، فهي مجردة من سياقاتها. وبكلمة، يقصد بهذا النوع الثالث من عناصر اللغة العلمية جميع الألفاظ والتراكيب التي تمتاز باستعمال واسع في جميع العلوم، وهي الأساس الذي لا يستغني أي عالم في التعبير عن أفكاره وأغراضه، فهي الوسائل الحقيقية للتعبير العلمي.

طبيعة عناصرها

لا توجد حدود مطلقة بين اللغة العلمية واللغة العامة، إذ تتقاسم هذه الأخيرة مع الأولى معظم الخصائص التي تتميز بها لغة ما. ومع ذلك، فبحكم طبيعة الميادين التي تستعمل فيها، ونوعية مستعمليها، تتصف ببعض الخصائص التي تميزها عن

اللغة العامة. وهذه الخصائص هي:

- **الإيجاز وعدم الحشو**، فكل عنصر لغوي، أكان مفردة أم جملة، يستعمل فيها، القصد منه للتعبير عن الواقع تعبيرا دقيقا لا غير. لأن الغاية هنا ليست هي الأسلوب أو الناحية الجمالية.

- ومن خصائص اللغة العلمية أيضا **البساطة والوضوح** في المحتوى والشكل، فالمحتوى يكون واضحا بالنسبة للمتخصص، وغامضا بالنسبة لغيره. أما وضوح الشكل فيظهر في إلغاء كل ما يشير إلى ضمير المتكلم أو المخاطب وتعويض ذلك بضمير الغائب، ويتميز كذلك **بارتفاع تواتر الأفعال المبنية للمجهول** كما تعطى **أهمية أكثر للأفعال** أكثر من أزمنتها.

- **لا تختلف تراكيب اللغة العلمية** عن طبيعة تراكيب اللغة العامة، غير أنها تختلف عنها في كونها أكثر حصرا من تراكيب اللغة العامة.

- **لا يوجد فرق بين المنطوق والمكتوب** في اللغة العلمية بينما هو شائع في اللغة العامة.

خصائص أخرى للغات التخصص

إن لغات التخصص التي تشمل التأديات المستعملة في مجالات العلوم والتقنيات، وكذلك في الأنشطة المهنية الأخرى، تشترك في خصائص عامة، ولكنها تختلف في الوقت نفسه باختلاف التخصصات في مظاهر خاصة بكل واحدة منها، ما هو موجود في المفردات أو النحو أو في الخطابات.

نعرف منذ مدة طويلة، أن المفردات هي التي تكون القسم الأكبر في لغات التخصص وهو مختلف عن المفردات العامة في كثير من الصفات من أهمها:

- تتميز المفردات العامة بالاشتراك اللفظي ومعرضة للإيحاء وهذه الصفات أقل حضورا في المفردات التي تكون لغات التخصص.

- المفردات العامة مستقرة نسبيا، بينما المصطلحات العلمية تتغير وتثرى باستمرار.
- إن ثراء المفردات العامة يتم غالبا، من خلال المظهر الدلالي الذي يعطي للكلمات الموجودة دلالات جديدة بينما ثراء المصطلحات العلمية يتم في الغالب من خلال توليد كلمات جديدة، لفظا ومعنى، لارتباطها باكتشاف مفاهيم جديدة.
- لا تتضمن المفردات العامة كثيرا من المصطلحات العلمية، كما تولد باستعمال الاشتقاق المعتاد، بينما المفردات المتخصصة تحتوي على عدد كبير من المفردات العلمية أي «**mots Savants**» وتلجأ إلى استعمال الأساليب الاشتقاقية المأخوذة من اللغتين الإغريقية واللاتينية وتستعملها بكيفية مطردة ومنمطة.

- المفردات العامة أقل عرضة للدخيل من المفردات المتخصصة.
- إن المفردات المتخصصة تعبر مباشرة عن المفهوم، فهي أقرب إلى المرجع من المفردات العامة. إن هذه الخاصية هي سبب كون المفردات المتخصصة أقل عرضة للاشتراك اللفظي، كما أن هذه الخاصية هي التي تعطي الجانب الدلالي أهمية على حساب الجانب الفظي، وهو ما يعطيها قيمة كونية أكثر من المفردات المشتركة. ومن هنا ظهر ميل إلى مفردات متخصصة ذات انتشار دولي. وهذا ينطبق أكثر على اللغات، الهند وأوروبية. ولهذا نجد المظهر اللفظي في المفردات المتخصصة يأتي في الدرجة الثانية.

وهنا يظهر أصل المشكلة المعقدة، نتيجة الصعوبات المطروحة في توليد الكلمات والترجمة. وهذه المشكلة التي تواجهها كثيرا من اللغات اليوم، على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتقليل من حدة هذه المشكلة المعقدة، فهذه الجهود التي يحاول أصحابها أن توفق، بين المحافظة على اللغة وبين نجاعة التواصل العلمي.

خصائص نحوية وتداولية للخطابات المتخصصة

لا يخفى على أحد أن لغات التخصص لا تنفرد بخصائص، في المفردات التي تستعملها فقط، بل تنفرد أيضا بخصائص نحوية، وبتنظيم خاص في خطاباتها، وفي طريقة عمل هذه الأخيرة.

- تستعمل الخطابات المتخصصة خاصة، الجمل الإسمية والجمل المحددة (أي المعرفة) أكثر من غيرها من الخطابات، بالاستناد إلى تواترها المرتفع.

- إن دراسة نظام الخطابات المتخصصة وطريقة عملها أصبح ممكنا، بعد ظهور اللسانيات النصية في الوقت الحالي. إذ بينت البحوث في هذا الميدان أهمية العلاقات المنطقية للخطاب، وكذا الروابط بين أجزاء الخطاب، وكذلك البنية الحجاجية. لقد لاحظنا تنوعا، تنفرد به الخطابات المتخصصة في كل الأصناف التي أشرنا إليها، أي العلاقات المنطقية وطبيعة الروابط بين الجمل والبنى الحجاجية الخاصة بكل توع من الخطابات، وكذلك في الممارسات التواصلية والتجاذبات الفعلية (**interactions verbales**).

ويهتم في أيامنا هذه بإعادة صياغة الخطابات المتخصصة، لأغراض تعليمية أو لنشر المعرفة العلمية على نطاق واسع، أي ما يسمى (**vulgarisation scientifique**).

ويمكن القول الآن، بعد سنوات من البحث، إن لغات التخصص الكبرى بدأت تحل المشكلات المطروحة في التواصل العلمي، وخاصة فيما يتعلق بالنشر المنتظم للمصطلحات العلمية.

تعليم لغات التخصص ومراحله

تدرس لغات التخصص في ميدانين كبيرين، هما ميدان تعليم اللغات والترجمة

اللذين تقوم بهما مؤسسات التكوين في الترجمة بغرض تكوين مترجمين في مجالات علمية معينة، ذوي الكفاءة العالية.

- إن تعليم اللغة ليست هدفا في حد ذاتها، بل الغاية منها هو اكتساب المعرفة، وهو ضمان النجاح في الحياة، لا تجد حرفة بدون معرفة متخصصة. وحتى تكتسب اللغة، أكانت متخصصة أو عامة في أقصر وقت، وأقل جهد ممكن، لابد أن تكون قد درست دراسة علمية دقيقة، وأعدت طرائق بيداغوجية فعالة، وحددت خطوات تربوية واضحة المعالم.

خطوات تدريس لغات التخصص

- تحديد نوع الجمهور المعني بالتعليم، ويتضح ذلك من خلال الأجوبة على الأسئلة الآتية: هل يتعلم الطالب بصفة فردية أم بصفة جماعية؟ وإذا كان الجواب جماعيا، هل لديه نفس مستوى زملائه في اللغة الأم أو لغة المنشأ؟ وهل لغة المنشأ عند الجميع هي واحدة؟ باعتبار أن ذلك يسهل عملية التعليم، لأن الجميع اكتسب اللغة الأساسية.

- تصنيف الطلبة حسب مكتسباتهم اللغوية السابقة وحسب مستوياتهم العلمية، لأن هناك متخصصون في مجالات علمية معينة، ويفتقرون إلى لغة حية أخرى، وهناك طلبة يريدون تعلم اللغة المتخصصة، بغرض تخصص في مجال علمي معين. ويصنف الطلبة حسب نوع التعليم الذي يرغبون فيه: مكثف أو منتظم، وكذلك حسب الأهداف التي يصبو إليها كل طالب: فنهاك من يريد تعلم اللغة المنطوقة لمتابعة المحاضرات وهناك من يتعلم اللغة المكتوبة لتحرير البحوث الجامعية.

- إن تصنيف الطلبة حسب مستوياتهم اللغوية والعلمية، وأهدافهم، هو الذي يفرض البرنامج الدراسي المناسب لكل فئة منهم. ويختلف كل برنامج عن آخر في الطريقة التعليمية، والوسائل البيداغوجية. والمحتويات اللغوية المناسبة لكل فئة.

فمثلا إذا كان طالب لغة التخصص متكونا في تخصص ما، وله معرفة باللغة العامة، يكفي تعلمه الألفاظ العامة ذات التوجه العلمي. أما إذا كان الطالب في بداية التكوين، وبعيد الصلة باللغة العامة، فإنه يلقن محتوى لغويا أوسع من الأول.

مراحل التكوين

- في المرحلة الأولى يتعلم الطالب الرصيد اللغوي الأساسي، وفي المرحلة الثانية يتعلم القواعد النحوية في تلك اللغة، وفي المرحلة الثالثة يتعلم الألفاظ ذات التوجه العلمي، أما في المرحلة الرابعة فيتعلم لغة التخصص.

لغات التخصص والتعليمية

أهمل تعليم لغات التخصص في الوقت الحالي الجانب الثقافي وركز نشاطاته على المصطلحات واللغة الأساسية وتعليم كيفية كتابة التقارير، وإعداد التوثيق وما في حكم ذلك، ويرى أصاحب هذا التوجه في تعليم اللغات الأجنبية أنه يجري تعليم الطلبة كيفية البقاء على قيد الحياة. (**survivre**) ولا يعلمونهم المكون الثقافي، والسبب في ذلك في رأيهم، أن العلاقات الدولية في الميادين المتخصصة (مثل العلوم والتقنيات والتجارة والقانون والسياسة، تعتمد على النقاش والمفاوضات والإقناع). في حين أن الاكتفاء بتعليم الكفاءة اللغوية لا يعطي للمتعلم الاستقلالية والراحة في فهم اللغة وإدراك إيحاءاتها ولطائفها، بل يكون مرتبطا فقط بلغة تلك الميادين المتخصصة، لأن الاكتفاء باللغة المتخصصة، يمكن المتعلم من معرفة محدودة جدا. والحقيقة أن الخطابات المتخصصة ليست حيادية، لأنها تتضمن الكفاءة اللغوية والمكون الثقافي معا، لتكون أدوات تفاوض وإقناع فعالة، كما لن تكون فعالة أيضا إن لم تعرف ثقافة الأطراف الذين تتفاوض معهم، أي معرفة هويتهم الثقافية [3].

كيفية إعداد برامج تعليم لغات التخصص

يمر إعداد البرنامج على خمس (5) مراحل هي:

1- طلب التكوين، وغالبا ما يأتي من مؤسسة، وانطلاقا منه يتم التعرف على الاحتياجات.

2 - تحليل الاحتياجات، وصياغة الفرضيات الأولى حول حالات التواصل التي تعالج. ويتم ذلك بالانتقال إلى المؤسسة المعنية بالتكوين والتقييم بالدراسة الميدانية.

3- جمع المعطيات وتحليها ثم إعادة صياغة الفرضيات لأنواع التواصل الفعلي الموجود في المستشفيات (على سبيل مثال).

4-معالجة المعطيات: دراسة المعطيات ومعالجتها بكيفية تلائم المتعلمين الذين طلبوا التكوين، أي تكييفها حسب مستواهم العلمي واللغوي.

5-إعداد النشاطات البيداغوجية، أي تحضير مختلف الدروس والمواد التي تخدم احتياجات المتعلمين. والمثال على ذلك، وفد من الأطباء الكوبيين يأتي دوريا إلى فرنسا للتربص، ويريد تعلم الفرنسية المتخصصة في الطب.

- ينتقل المكلف بتدريس اللغة المتخصصة، بعد معرفة احتياجات هؤلاء الأطباء ووضع الفرضيات الأولى لحالات التواصل، إلى المستشفى لمعاينة حالات التواصل التي تصورها من خلال أسئلة، توجه إلى الأطباء، مثل حالة الطبيب أمام التشخيص، ثم الطبيب في غرفة العلميات، ثم الطبيب أثناء زيارة المرضى في غرفهم بعد العملية. هذه هي حالات التواصل الممكنة.

- وعندما يتأكد المعلم من صحتها، ينتقل إلى إعادة صياغة الفرضيات، ثم جمع المعطيات من خلال كلام الأطباء، أي معطيات أصيلة وحقيقية.

- تحليل هذه المعطيات ولتحويلها إلى أدوات بيداغوجية صالحة للتطبيق في قاعة التدريس.

ويتوج كل ما سبق بالدروس في القسم.

الهوامش

* تمثل خلاصة هذا المقال مجموعة من المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدراسات العليا في عدد من الحصص، في كلية الآداب واللغات، بجامعة الجزائر 2" لأبو القاسم سعد الله".

1- معجم اللسانيات، جان دو بوا 1994.

2. Lerat, 1995،

3- ينظر "جواكيم فونسكا"

مراجع ومصادر

- Ela, 2004/3 N spécial 135internet

-PSEUDO-SYNONYMES ENLANGUE DE SPECIALITE, Christine DURIEUX, C.I.E.L., Université de Caen.

-MULTIMEDIAS ET LANGUE DE SPECIALITE, Anna *Vougiouklidou,* *M*aître de Conférence, Université du Pirée.

-*Langues de spécialité, langues spécialisées : avancées et perspectives de la recherche,* Jean-Marc De/agneau, Université du Havre. Edité parM les Langues Modernes, 2005.

-Qu'est-ce que la langue de spécialité ?

Quelle en est la problématique spécifique ?

Jean-Claude Bertin, Geras.

-LANGUE(S) DE SPECIALITE(S) : MYTHE OU REALITE ?

-Lexicographie et "langue(s) de spécialité(s)"Jean BINON, Serge VERLINDE, I.L.T., K.U. Leuven.

-LE RENOUVEAU DES LANGUES DE SPÉCIALITÉ DANS L'ANNÉE EUROPÉENNE DE LA CITOYENNETÉ PAR ÉDUCATION, Prof. univ. dr. Sanda Marina BĂDULESCU, U.

-ELABORATION DE PROGRAMMES DE FRANÇAIS SUR OBJECTIF SPÉCIFIQUE ET COOPÉRATION, Chantal PARPETTE, Profilingua 2003, Plzen – Université de Bohême de l'Ouest – juillet 2003

- QU'EST-CE QU'UNE LANGUE DE SPÉCIALITÉ ?

-Les Langues de Spécialité et la variation discursive: une étude contrastive de la réduction des termes complexes, Elisa Lavagnino, Université de Gênes, Italie.

-Lexique commun et lexique de métier, Michel Dessint

-Langue de spécialité et didactisation de l'acquisition de la compétence de médiation culturelle en milieu universitaire par l'apprentissage expérientiel, Hélène Peyrard-Zumbihl, Université de Haute-Alsace, Mulhouse, France

- l'enseignement et les langues de spécialité.

مراجع أخرى مختلفة

1-La synonymie en intelligence artificielle, Auteur(s) : Alves, Ieda MariaClas, André (Editor) ; Candel, Danielle (Guesteditor) ; Cormier, Monique C. (Guesteditor) ; Humbley, John (Guesteditor)

Fait partie de : Meta, 1994, Vol.39(4), pp.643-650

2- La langue juridique, langue de spécialité au Québec : Eléments de méthodologie

- Auteur(s): Gémar, Jean-Claude, Sujets: French Language (Modern) ; Stylistics; Legal Language; Relationship to French Language Teaching, Fait partie de: French Review, 1980 May, Vol.53(6), pp.880-93

3- La Synonymie en langue de spécialité, Auteur(s) : Lethuillier, Jacques, Sujets : French Language (Modern) ; Lexicology ; Terminology ; Synonymy, Fait partie de : Meta : Journal des Traducteurs/Translators' Journal, 1989, Sept, Vol.34(3), pp.443-49, Source : MLA International Bibliography

4- Enseignement/apprentissage à un public allophone, l'exemple de la langue juridique, Dechamps Christina, ELA, 2004/3, p 361.

5- Description de la langue de la médecine, Gross Gaston et all, META,2002, vol 46, pp 66-81.

6- Entre langue Générale et Langue et Langue de Spécialité, une Question de collocation, Silva Raquel, ELA, 2004/3, P 347

7- Un Modèle d'Extraction des Collocations, en langue de spécialité, Marie François, La revue de Geras, 2002, vol 35-36pp35-47.

8- Enseigner une Langue de Spécialité, à des fins professionnelles, Mourlhoun- Dallies Florence, Paris, Didier22008.

9- Les Langues dans l'Enseignement Supérieur, Quels Contenus pour des filières non Linguistiques, ? Actes .2012.

- Contribution à l'analyse des discours fonctionnels, (pédagogie de langues de spécialité) et lexicographie Contextuelle, Descampd Jean-Luc, thèse Paris 3, 1977.

11- Le français de spécialité, Enjeux culturels et linguistiques, colloque, Bernard Olivier, 2006.

12- Les enjeux des discours spécialité, Centre de recherche sur des discours ordinaires et spécialités, Edit : Presse de la Sorbonne Nouvelle,1995

13- Interaction et discours professionnels, Centre de recherche sur des discours ordinaires et spécialités, 2001.

14-Parcours Linguistique des discours spécialisés, Colloque Sorbonne1992 Septembre (sujet du colloque ; analyse de discours)

15-L'Enseignement des Langues de spécialité à des Etudiants Etrangers, Gaultier M-TH, Langue Française, 1973، Vol 17.

16-Recherche méthodologique de la création terminologique en lague de spécialité, domaine informatique, Arabe Osmann Mohammed Ossm, thèse, Paris 3, 1983.cot 8040

17-Les Langues de spécialité, Pierre Lerat, Puf, 1995

18- Eléments de bibliographie Internationale pour l'analyse de l'Enseignement des langues de spécialité, Gautier Marie Thérèse, St-Cloud, 1988.

19-Reference: Profilingua 2003, Plzen- Université de Bohême de l'Ouest - juillet 2003

20-Chantal PARPETTE, ELABORATION DE PROGRAMMES DE FRANÇAIS SUR OBJECTIF SPÉCIFIQUE ET COOPÉRATION INTERNATIONALE

21-Langues de spécialité, langues spécialisées : avancées et perspectives de la recherche, Jean-Marc De/agneau.